

المشكلات الاجتماعية فى المجتمع المصرى

الأستاذ الدكتور

محمد سعيد فرح

أستاذ علم الاجتماع

كلية الآداب - جامعة طنطا

دكتور

محمد ياسر الخواجه

كلية الآداب - جامعة طنطا

دكتورة

درية السيد حافظ

كلية الآداب - جامعة طنطا

دار المعرفة الجامعية

٤٠ شارع سويتير - الزاوية - ١٦٣-٤٨٣

٣٨٧ شارع قنالا السويس - ٢٠٠٠ - ٥٩٧٣١٢٦



Bibliotheca Alexandrina



0097372

المشكلات الاجتماعية

فى

المجتمع المصرى

الأستاذ الدكتور

محمد سعيد فرح

أستاذ علم الاجتماع

كلية الآداب - جامعة طنطا

دكتور

محمد ياسر الخواجه

كلية الآداب - جامعة طنطا

دكتورة

درية السيد حافظ

كلية الآداب - جامعة طنطا

١٩٩٩

دار المعرفة الجامعية

٢٨٣٠١٦٣
٣٨٧ شارع السويدي
٥٩٧٣١٢٦

مقدمة

يعد نشر كتاب اليوتيبيا في عام ١٥١٦ بداية إهتمام الإنسان الأوروبي الحديث بالتفكير فى النظام الاجتماعى المثالى. وقد إستمر هذا الإهتمام بعد ذلك حتى هذه الفترة. كذلك إهتم المفكرون الإسلاميون بالواقع الاجتماعى فى بلدانهم. وقدم لنا الفارابى كتاب المدينة الفاضلة، فالإهتمام بالتفكير الاجتماعى والتعفف الأخلاقى، والمشكلات المترتبة على ذلك، والتطلع إلى مجتمع مثالى ينعم فيه الإنسان بالرفاهية، موضوع قديم قدم الإنسان، وقد إهتم بذلك الفلاسفة والشعراء ورجال الدين والمفكرون والمصلحون الاجتماعيون. ونشد الجميع من ذلك تحقيق نظام اجتماعى متكامل.

وهذا الإهتمام من الإنسان بدراسة المشكلات الاجتماعية، قديم قدم إهتمامه بالحياة. فنحن نهتم بفهم السلوك الذى يتنافى مع قواعد الأخلاق، ويتعارض وديناميكية النظام الاجتماعى. مثلما نهتم بتفسير الضوء والحرارة وتصنيف النباتات. بل إنه إهتمام الإنسان بمعرفة أساليب الإشباع النفسى والتكامل الاجتماعى تسبق محاولاته تفسير العمليات البيولوجية والفسولوجية.

وقد زاد إهتمام علماء الاجتماع المعاصرين بالبحث عن المعلومات والحقائق التى ترتبط بالعمليات الاجتماعية والهندسة الاجتماعية بغية التخلص من المشكلات التى تعوق سعادة الإنسان.

وعادة ما يواجه عالم الاجتماع السؤال التالى: ما الظاهرة الاجتماعية الجديرة بالملاحظة؟

نحن نعرف أن عالم الاجتماع بإعتباره عضواً فى مجتمع يوجه جهوده عادة إلى تلك المجالات التى تهتم. إذ يهتم بتلك المجالات التى يشعر هو أن

أغلب أعضاء المجتمع المحلي يعانون منها ويؤكدون خطورتها. أو إلى تلك المجالات التي يعتقد بعض أعضاء المجتمع والهيئات أنها أمور غير مرغوب فيها. وقد يركز إهتمامه على ظاهرة إجتماعية خاصة بجماعة معينة، أو يدرس سلوك إجتماعى محلى خاص بمجتمع محلى: وقد يدرس مشكلة عامة يئن منها الكثيرون.

وتصبح القضية أكثر وضوحاً عند عالم الإجتماع المهتم بالمشكلات الإجتماعية المعاصرة والمرتبط بقضايا المجتمع المعاصر الذى يعيش فيه. وعالم الإجتماع عندما يهتم بفهم السلوك الإنسانى سواء السلوك العادى أو السلوك الشاذ، وأيضاً الظروف الإجتماعية التى تؤثر فى هذا السلوك، فإنه يهتم بدراسة مجالات الأنشطة التى ترتبط بالصعوبات والمشكلات التى تعوق تحقيق أهداف الجماعة، أى دراسة المشكلات الإجتماعية.

الفصل الأول

علم الاجتماع والمشكلات الاجتماعية

الفصل الأول

علم الاجتماع والمشكلات الاجتماعية

عندما يدرس عالم الاجتماع المشكلات الاجتماعية، فإنه يقوم بإجراء بحوث ذات طبيعة سوسيولوجية، يعتبر تفسير الظاهرة السائدة فى المجتمع، هو محور نشاطه ولا تقتصر مهمة عالم الاجتماع الدارس للمشكلات الاجتماعية، على الوصف والتفسير. بل يتعين عليه تقديم مناهمة إيجابية نحو السيطرة على الأمراض الاجتماعية ومتابعتها. فهو يبحث عن أسباب وجود هذه المشكلات ويسعى إلى تقديم الحلول لحلها، كما يسعى إلى مساعدة الآخرين على فهم أفضل أسباب المشكلات، وكيف تصبح أكثر قدرة على رؤية المشكلات التى تواجه المجتمعات التى يعيشون فيها.

ونحن نعلم أن علم الاجتماع قد ظهر تعبيراً عن الجهود التى تسعى لتحقيق شىء ما لخدمة الإنسان، فليس مجال دراسة علم الاجتماع وصف ومقارنة وتفسير الظواهر الاجتماعية السوية فقط، بل إن علم الاجتماع يرتبط بالواقع الاجتماعى ويحاول نقده ويحاول أن يقدم للإنسان تفسيرات العالم الاجتماعى الذى يعيش فيه. لكى يستطيع أن يحيا حياة مطمئنة. وعالم الاجتماع فى محاولته أن يهئ للإنسان حياة كريمة يختلف أشد الاختلاف مع رجال الإصلاح الاجتماعى الذين يقدمون حلولاً جزئية ووقتية وسطحية لأزمات الإنسان، أما عالم الاجتماع فيبحث مشكلات المجتمع بأسلوب علمى. وفى إطار البناء الاجتماعى كله. ومن ثم بدا واضحاً أن علم الاجتماع لا يقتصر على دراسة الظواهر الاجتماعية السوية. بل يدرس أيضاً الظواهر المرضية فى المجتمع.

ويقول دوركايم أنه من الضروري أن نفرق بين الظواهر السليمة والظواهر المرضية. والظواهر السليمة هي التي تشكل بصورة يعم وجودها المجتمع، أما الظاهرة المرضية فتؤدي إلى بعض النتائج الضارة بالمجتمع. أى إلى إضطراب المجتمع، وهذا يتطلب من عالم الاجتماع أن يبحث عن إحدى العلامات الخارجية التي تقع مباشرة تحت الملاحظة لتأكيد وجود الظاهرة المرضية. ولكي يقرر عالم الاجتماع بطريق الملاحظة أو الإستبيان أن الظاهرة تعم المجتمع كله، فإنه يتعين عليه أن يستعرض جميع الظروف التي دعت إلى هذه العمومية في الماضي، ثم ينظر بعد ذلك ليري ما إذا كانت هذه الظروف ما زالت باقية في الوقت الحاضر أو أنها قد تغيرت، فإذا ما تبين لعالم الاجتماع أنها لا زالت باقية على حالها، حق له أن يصفها بأنه ظاهرة سليمة، أما إذا وجد أن الظروف قد تغيرت فإنه يحرمها من هذا الوصف.

الفرق بين المشكلة الاجتماعية والمشكلة السوسولوجية أى مشكلات علم الاجتماع:

تحدث المشكلة السوسولوجية عندما نفسر بعض مظاهر السلوك الاجتماعي في إطار النظرية السوسولوجية، أما المشكلة الاجتماعية فيقصد بها بعض مظاهر السلوك الاجتماعي التي تسبب تشتت في سلوك الناس، وتؤدي إلى شعورهم باليأس، وتظهر الدعوة إلى إجراء فعل اجتماعي للمساهمة في حلها.

وإهتمام نظام الاجتماع بدراسة الظواهر السوية يعادل إهتمامه بدراسة الظواهر المرضية. فعالم الاجتماع يهتم بدراسة الأطفال السعداء مثلما يدرس الأطفال التعمساء. ويدرس السعادة الزوجية كما يدرس التفكك الأسري والطلاق، ويعطى إهتماماً للسلوك اليومي العادي مثلما يعطى إهتماماً للسلوك الغريب الشاذ والرزيلة.

ونحن نتمين علينا أن نوضح أن السلوك الخاطيء والسلوك الخارج عن المعايير ليسا وحنهما من المظاهر الوحيدة للمشكلات الاجتماعية، فالسلوك العادى والمألوف بل والمقبول أحياناً قد يعد مشكلة اجتماعية. مثل السلوك الإنكالى والإيمان بالخرافات وضعف الحاجة إلى الإنجاز فى المجتمع المصرى.

١ تعريف المشكلة الاجتماعية:

منذ نشأة علم الاجتماع والحوار دائر. حول تعريف المشكلات الاجتماعية، وأهمية دراستها علمياً. وهل تقتصر موضوعات علم الاجتماع على الظواهر المقبولة والمألوفة، أم تشمل أيضاً المشكلات التى تفوق تفهم المجتمع. وتزيد من شقاء أفرادها وثمة سؤال يفرض نفسه علينا هل يدرس علم الاجتماع المشكلات الاقتصادية. التى يعانى منها العالم المعاصر. ظواهر الفقر والبطالة والنتائج المترتبة على إنخفاض تكاليف المعيشة أو ارتفاعها وهل يهتم علم الاجتماع بالآثار الاجتماعية للهجرة غير المنظمة من الريف إلى المدن. هل يدرس عالم الاجتماع الآثار المترتبة على سوء الخدمات الصحية أو ضعف الإدارة الحكومية، أو سوء التخطيط. تلك الأسئلة تضمنت الرأى القائل بأن علم الاجتماع علم إنسانى يهتم بدراسة الواقع الإنسانى دراسة علمية. وأنه من الضرورى أن يعطى علماء الاجتماع إهتماماً أكبر للمشكلات التى تهدد إستقرار النظام الاجتماعى وتفوق تقدمه، إذ تساعد مثل هذه الدراسات على تقديم رؤية جديدة عن طبيعة المجتمع.

ولكن هذا الإهتمام بدراسة المشكلات الاجتماعية من جانب علماء الاجتماع والذى بدأ منذ صدور كتاب علم الاجتماع والمشكلات الاجتماعية الحديثة فى عام ١٩١٠، لا يعادل فى قيمته الإهتمام الذى يعطى لدراسة موضوعات علم الاجتماع الأخرى وخاصة تلك التى تدرس الظواهر السوية منه، ويؤكد ذلك ناير أليوت. الذى يرى أن مراجعة الكتب

التي كتبت عن المشكلات الاجتماعية وموضوعات علم الاجتماع الأخرى وأيضاً ما ألف عن مكانة المشكلات الاجتماعية في إطار النظرية الاجتماعية، يشير فينا الدهشة، بل قد يثبط الهمّة، فهناك نظريات اجتماعية قليلة تهتم بدراسة المشكلات الاجتماعية كما تعتمد هذه النظريات الاجتماعية على عدد قليل من الدراسات التجريبية بالقياس إلى ما أخرجت المطابع من موضوعات علم الاجتماع الأخرى.

وقد زاد هذا الإهتمام بدراسة المشكلات الاجتماعية نتيجة زيادة الإهتمام بدراسة مشكلات الإنسان المعاصر، وأصبحت هذه المشكلات أكثر تعقيداً، وأكثر عدداً من المشكلات التي قابلها الإنسان في العقود السابقة، فالدراسة العلمية للمجتمع، وما يطرح عليه من تغيرات، أي أن الدراسة العلمية للبناء الاجتماعي نسق القيم والمعايير والعلاقات والسلوك، تساعدنا على فهم المشكلات المعاصرة فهماً أفضل. وقد سعى الإنسان إلى المنهج العلمي لتفسير الأشياء (الظواهر) التي يعجز عن فهمها لتبرير مخاوفه وتخفيف قلقه ولزيادة فهمه عن أحوال العالم الذي حوله وتقليل المصاعب التي يعاني منها، وتمهيد الطريق لرسم سياسة اجتماعية واضحة ترمي للتقليل من مشكلات المجتمع.

وقبل أن نعرض للتعريفات المختلفة للمشكلات الاجتماعية، نوضح المقصود بمفهوم (مشكلة)، والمراد والمقصود بمفهوم (اجتماعي). ما طبيعة التغيرات التي تميز عصرنا الحديث عامة وحاله خاصة، وما المشكلات التي تواجه الإنسان المعاصر في مصر والتي ترتبت على التغير الاجتماعي في مصر. وما علاقة علم الاجتماع بالمشكلات الاجتماعية وهل ثمة جدوى تعود من وراء الدراسة العلمية للمشكلات الاجتماعية.

/ يقصد بالمشكلة «وجود عائق أمام الطريقة المألوفة والمقبولة والمرغوبة

للوصول إلى الأشياء أو الأهداف الاجتماعية. والمشكلة هي كل ما يعبر عن الإعتداء على الخير والحق بإعتبار أن المجتمع يضمن عليها صفات أخلاقية، كذلك تعبر المشكلة عن إحساس الناس بتفشي الأنماط الاجتماعية التي يقبلها المجتمع ويسلم بها. ومن ثم فالمشكلة تعبر عن وضع أو موقف يؤدي إلى إزعاج المجتمع إلى الحد الذي يحاول فيه أن يفعل شيئاً للتخلص من هذا الوضع.

أما مفهوم «إجتماعى» فى معناه العام فيدل كما يقول جون جيلين على المظهر الإجتماعى أو الجمعى، وعلى المجتمع فى معناه الواسع. كما يعبر عن التفاعل المباشر. وعلى حياة المواجهة. والأخذ والعطاء. وقد يتفق هذا المصطلح مع مصطلح أخلاقى. كما أكد ذلك دور كيم فى كتابه «التربية الأخلاقية للطفل» كذلك أشار كولى فى كتابه الطبيعة الإنسانية والنظام الإجتماعى، إلى أننا عندما نتحدث عن الجريمة، فإننا نتحدث عنها بإعتابها فعلاً لا أخلاقياً ولا إجتماعياً فى الوقت نفسه، ويرى نيسبت أننا نصف فعلاً ما بأنه مشكلة إجتماعية عندما يرتبط بالعلاقات الإجتماعية وبناء القيم الذى ينظم تفاعل الأشخاص ويحدد العلاقات الإجتماعية بينهم.

والمشكلات الإجتماعية كثيرة ومتعددة، فثمة مشكلات إقتصادية تتمثل فى مشكلات الفقر، وهناك مشكلة لإرتفاع تكاليف المعيشة مع إنخفاض الأجور والمرتببات فى الوقت ذاته وهناك بالإضافة إلى المشكلات الإقتصادية. والمشكلات الصحية تبدو هذه المشكلات فى الأمراض المستوطنة وإنتشار الأوبئة وإنخفاض مستوى الخدمات الصحية، وأمراض سوء التغذية. فالعامل الصحى يؤثر فى مشكلة السكان، والقدرة على الإنتاج، كما يحدد متوسط الأعمال فى المجتمع.

هناك مشكلات سياسية، تتمثل فى اللامبالاة من الحكام. أو سلبية

الحكام وعدم إيمانهم بمشاركة الجماهير فى الحكم. وهناك مشكلة الحرب وما تتمخض عنه من آثار وهناك أيضاً مشكلات التنشئة الاجتماعية. وتتمثل فى التربية الإنكالية. وهناك مشكلات التعليم والتي تبدو فى أوضح صورة فى مشكلة الأمة.

وهذه المشكلات التى عرضنا لها. تبين لنا أن المشكلات الاجتماعية ليست هى المشكلات التى تنشأ نتيجة الخروج على القانون. بل هناك من المشكلات ما ينجم عن الإعتداء على معايير الجماعة، أو التمرد على المجتمع. إن الفشل فى التوحد مع القيم الأخلاقية أو القيم الاجتماعية. كما أن هناك مشكلات كثيرة تظهر نتيجة العجز عن مسايرة التغير والتوافق. فعلم إحترام الوقت مشكلة اجتماعية فى المجتمع الشرقى. وضعف الحاجة إلى الإنجاز مشكلة اجتماعية فى الدول المتخلفة، والتواكلية مشكلة خطيرة فى البلدان التى تفهم فيها وظيفة الدين فهماً خاطئاً. وفى هذه المشكلات لا نجد أى إعتداء على القانون، أو خروج على المعايير، ومن ثم فالمشكلات التى تظهر نتيجة التمرد على القانون والانحراف فى المعايير الأخلاقية. ليست وحدها المشكلات التى يعانى منها الإنسان وتعوق تقدمه.

هناك مشكلات اجتماعية عديدة تعانى منها المجتمعات الإنسانية. تنشأ نتيجة العجز عن التوافق فى مواقف التفاعل مثل مشكلات الطلاق، والتعاسة الزوجية. وعدم تكيف العمال مع الإدارة، والتعصب، وإزدحام المناطق المتاخمة لمراكز الصناعة والهجرة من الريف إلى المدينة ورفض التجديد وإستنزاف الشعوب الغنية للشعوب الفقيرة، ونمو السكان المتزايد مع قلة الموارد، والدعارة وتعاطى المخدرات، وإدمان الخمر، وعدم كفاءة القيادات فى الدول النامية والدول حديثة العهد بالإستقلال ونزع السلاح والتذمر السياسى ومدرسة الإعداد الكبيرة. والتسرب من المدرسة الابتدائية فى الريف المصرى،

والسوق السوداء وغش المستهلكين والإعلام والتليفزيونى الهابط.

وعندما نصف مثل هذه المشكلات بأنها مشكلات إجتماعية لها خطورتها النسبية، والتي تتفاوت من مجتمع لآخر. فهذا يرجع إلى أن كل مشكلة ترتبط بالبناء التنظيمى الذى أقامه أعضاء البناء أثناء التفاعل.

كذلك فإننا عندما ندرس المشكلات الإجتماعية فى مجتمعنا، فيجب أن ندرس هذه المشكلات فى ضوء علاقاتها بالبناء الاجتماعى، فمن الصعب أن ندرس المشكلة الإجتماعية بإعتبارها مشكلة منعزلة عن البناء. كذلك ينبغى علينا عندما نتصدى لدراسة المشكلة الإجتماعية، أن نعى أن المشكلات الإجتماعية ليست نبته شيطانية فجائية توجد فجأة وتختفى فجأة، لا تعبر عن صفة وراثية بل صفة يلصقها الناس بأفعال معينة، وهى دائماً وليدة ظروف إجتماعية محددة ومحصلة إخفاق الناس فى تحقيق أهدافهم وحاجاتهم نتيجة تعقد البناء الاجتماعى كذلك فالمشكلات الإجتماعية أمر لا مفر منه ما دامت هناك حياة إجتماعية وتغير إجتماعى ولو بدرجات متفاوتة، فعندما تتعثر الجماعات عن التوافق مع التغير تعجز عن تحقيق مطالبها وحاجاتها، تولد المشكلات الإجتماعية وهى فى البداية تبدو كامنة، ولكن سرعان ما تطفو على السطح وتظهر.

يبد أننا يجب أن نوضح أنه كما أن هناك مشكلات إجتماعية لا تعتبر خروجاً أو إعتداء على القانون. فإن هناك بعض المشكلات التى يعانى منها الأفراد ولا تنشأ نتيجة المعجز عن التوافق فى مواقف التفاعل، مثل مشكلة تلوث البيئة والحرب.

وقد عرف هولتون المشكلة الإجتماعية بإعتبارها تلك المشكلة التى تؤثر تأثيراً حقيقياً أو يحتمل أن تؤثر بعداد كبير من السكان بطريقة عامة/ ولكن يمكن القضاء عليها قضاء كلياً وإذا كانت المشكلة الإجتماعية لا

توجد صدفة فإنها لا توجد منعزلة عن المشكلات الأخرى. فمشكلة الزيادة في السكان ترتبط بالدخل القومي وقلة الموارد الإقتصادية. تلك مشكلة إقتصادية، كما ترتبط بضعف الحاجة إلى الإنجاز وتلك مشكلة نفسية أو قد ترتبط بمشكلة عدم قدرة القيادة السياسية على وضع خطة قومية للنهوض بالمجتمع، أو عدم إلزامها جماهيرياً. وتلك مشكلة سياسية. كما يمكن أن تفجر هذه المشكلة مشكلات أخرى في مجالات التعليم والترفيه. ويصف هولتون المشكلات الاجتماعية التي تصاحب التغيرات الاجتماعية بأنها نوع من الأمراض التي تصيب البناء الإجتماعى. وتعبّر عن ظهور أعراض كثيرة متباعدة لمظاهر فشل الإنسان في التكيف فتظهر هذه المشكلات عندما لا يشعر الأفراد بمسئولياتهم تجاه أفعالهم.

ويقول جون جيلين أن التقدم الحضارى فى القرن العشرين. كما تبين ذلك فى مجالات الاختراعات والإكتشافات. قد أدى إلى إزدياد تعقد الحياة الإجتماعية وتعدد المصالح الإنسانية وتكاثرها. بل وتضاربها وتعارضها فى مواقع كثيرة. وصور العلاقات الأولية وإزدياد العلاقات الثانوية. والتي حلت محل العلاقات الأولية ولم تعد الأخلاق التقليدية التي سادت فى المجتمعات الصغيرة صالحة فى مجتمع المدينة الكبيرة كما لم تعد القيم والمثل والمعايير الأخلاقية التي كانت سائدة فى الثلاثينات والأربعينات من هذا القرن، صالحة لتوجيه سلوك الأشخاص، وتنظيم العلاقات فى الربع الأخير من القرن العشرين. وقد ظهر التباين والإختلاف بين معايير العمل والمعايير الأسرية كما أصبح الفرق كبيراً بين القيم والمثل التي تحكم علاقات الصداقة وعلاقات السوق. ولذا فإن الدراسة المجدية والمثمرة بل والعلمية للمشكلات الاجتماعية تتطلب دراسة هذه المشكلات فى ضوء بناء القيم عامة وصراع القيم خاصة كما فعل فولر ماير.

وقد فرق فولر ماير بين المشكلات الأخلاقية والمشكلات التى تنجم عن تحسين الوضع. والتى تظهر أثناء تغير البناء الإجتماعى عامة ونسق القيم خاصة ومن ثم فالسلوك الذى يعد فى موقف ما مشكلة إجتماعية. كان يعبر عن قيم راسخة أو معايير تنظيمية هامة وضرورية لإستمرار المجتمع فى موقف سابق وكما بين فالتغيرات الإجتماعية بصاحبها عادة مشكلات إجتماعية.

ويقول لامارت أنه يصعب ترتيب المشكلات الإجتماعية وفقاً لأولويتها، أو حسب أهميتها، لأننا لا نستطيع أن نحدد هذه الأولوية أو هذه الأهمية بالإسترشاد بأراء الإحصائيين وحدهم، ذلك لأننا نتعرف على هذه المشكلات من تقديرات الناس للقوانين والمعايير التى تضبط الظروف الضرورية للحياة الإجتماعية. ويتفق لامرت مع هبرتون على أن تعريف المشكلة الإجتماعية يتضمن تمييزات ضمنية أو مستترة. وقيم وإفتراضات الأخصائيين. ويقول هبرتون أن سوء تغذية الأطفال مشكلة إجتماعية تعادل قيمتها مشكلة قتل الجنود الأسرى فى الحروب أو تكوين تنظيم سرى لإرهابى يقتال رجال الدولة. فكل هذه المشكلات تعبر عن تصرفات معينة وتعكس الإعتداء على قيم معينة أى أنها ترفض قيمة حق الحياة وقيمة الإنسان كإنسان. نحن فى تقديرنا لهذه الأفعال الثلاثة نفرق بينها ونضعها فى درجات متباينة متأثرين فى ذلك بقيم ومعايير الباحث.

وقد أشار لامرت إلى المشكلات الإجتماعية بإعتبارها إحباطات وظيفية لعناصر البناء الإجتماعى. وينبثق هذا الرأى من إفتراضات مؤداها أن الضروريات الوظيفية للحياة الإجتماعية تساعد الأبنية الإجتماعية على أداء وظائفها وتدعم كل منها الأخرى وتحقق الحاجات النفسية للأفراد كما تساهم فى تحقيق تكامل المجتمع. أما الأنشطة والعمليات التى تحدث ضد

هذه اللزوميات الوظيفية والتي قد تؤدي إلى تعطيل العلاقات التنظيمية بين عناصر البناء، والتي قد تحبط حاجات الأفراد، فتعرف بإعتبارها إحباطات وظيفية. وإستناداً على ذلك يصف بعض علماء الاجتماع المشكلات الاجتماعية بإعتبارها إحباطات وظيفية. لأن المشكلات الاجتماعية مهما تفاوتت خطورتها تعوق البناء الاجتماعى على الإستمرار فى الأداء وظائفه وتعوق الأفراد على إشباع رغباتهم.

وقد بين كات أن المشكلة الاجتماعية ليست فعلاً فردياً ولكنها محصلة ظروف إجتماعية. وتعبّر عن جانب من جوانب العقل الجمعى، رغم أن الأفراد لا يعموا بها وتمكس هذه المشكلات عادة الوجه الآخر للعقل الجمعى وأن هناك أسباباً موضوعية وضرورية تتداخل فى تشكيل المشكلة الاجتماعية. أما أجرين فقد أرجع المشكلة الاجتماعية إلى ظاهرة التخلف الثقافى التى تظهر نتيجة العجز عن تحقيق التلائم بين التقدم التكنولوجى والنظم اللامادية، ولسنا فى مجال الحكم على ظاهرة التخلف الثقافى بأنها لا تتحرر من أحكام القيمة، وأنها تؤيد موقف التعارض بين الثقافة المادية والثقافة اللا مادية.

ويرى جون جيلين أن المشكلات الاجتماعية التى يعانى منها المجتمع، وتؤدي إلى إحباط الأفراد عن إشباع حاجاتهم، هى نتائج القصور فى التطبع الاجتماعى وتقصد بذلك عجز الأفراد عن التكيف مع مطالب الجماعة. أى إخفاقهم فى تحقيق التوافق بين أعرف وقيم ومثل وعادات الجماعة وبين سلوكهم، وبعبارة أخرى يؤدي عجز الأفراد عن تحقيق التوافق مع المطالب التى تعرضها الجماعة على أعضائها إلى ظهور المشكلات التى تعانى منها الجماعة.

وقد تكون هذه المشكلات مشكلات فقر أو جريمة أو سوء خدمات أو زيادة فى السكان مع نقص الموارد. ينشأ هذا العجز عن التطبيع الاجتماعى.

إذا لم تتوافق أنماط السلوك السائدة في المجتمع مع قدرات الأفراد. وعجز التنظيمات الاجتماعية عن النهوض بأعباء أفرادها. وإتاحة الفرصة لتحقيق مطالبهم وحوافزهم الأساسية الاجتماعية بطريقة اجتماعية مقبولة. ويرى جيلين أن هناك عوامل عديدة تتداخل في تحديد المشكلة الاجتماعية وظهورها. وأهم هذه العوامل تلك التي تؤدي إلى العجز عن التكيف والتي ترتبط بالأساس الثقافي للشعب، أي تلك العوامل التي ترتبط بالعادات والتقاليد والآداب الشعبية والعرف. ولذا يجب عند القيام بعملیات التخطيط الاجتماعي أن نأخذ في الاعتبار هذا العامل.

وقد أشار جيلين إلى أثر الظروف الجغرافية والطبيعية بإعتبارها عوامل هامة تساعد على ظهور بعض المشكلات الاجتماعية في أنحاء متفرقة من العالم. ويؤكد جيلين أن العجز في تقدير أثر الظروف الجغرافية في تحقيق التوافق الاجتماعي هو السبب في القصور عن رسم سياسات واضحة للنهوض بالمجتمع وتجنب مشكلاتها، ويؤكد أهمية العوامل الجغرافية في ظهور مشكلات معينة. رد بعض الاجتماعيين في مصر جريمة الأخذ بالثأر إلى نظام رى الحياض. بجانب العوامل الجغرافية. وهناك عوامل إقتصادية تعد عوامل هامة حاسمة في ظهور المشكلات الاجتماعية. كما أن عدم تحقيق توافق الأفراد في المجتمع كذلك فهناك بعض العوامل السياسية والإدارية قد تؤدي إلى ظهور المشكلات الاجتماعية التي يعاني منها أعضاء المجتمع وتحبط الأفراد عن إشباع حاجاتهم. وتمنعهم عن تحقيق مطالبهم وفقاً للأساليب الشرعية المتفق عليها. مما يدفع الأفراد إلى البحث عن أساليب لا شرعة وغير مقبولة من الجماعة لتحقيق حاجاتهم.

ويرى ميرتون أن المشكلة الاجتماعية تعبر عن الصعوبات التي تعترض طريق الأشخاص وأن هذه المشكلة وليدة ظروف المجتمع. والصراعات

الإجتماعية وتعتبر فى الوقت نفسه عن تشابه القيم والمعايير الإجتماعية أمام الناس. ولهذه المشكلة الإجتماعية نتائجها التى تمثل فى ضحايا الأنظمة الإجتماعية من الأشخاص. ويرى ميرتون أن المعانى الشائعة بين العامة عن المشكلة الإجتماعية لا تتطابق تماماً مع المعانى العلمية لهذا المصطلح عند علماء الإجتماع. ويجب علينا أن ندرس تحديد تعريف علماء الإجتماع للمشكلة الإجتماعية. كما ينبغى علينا أن نعى عندما ندرس المشكلة الإجتماعية أنه لا يوجد تعريف واحد متفق عليه ولكن على عالم الإجتماع عندما يتصدى لدراسة أية مشكلة إجتماعية أن يبحث عن المسائل المترابطة التالية:

- ١ - المعيار الأساسى للمشكلة الإجتماعية. أى التميز بين المعايير الإجتماعية والواقع.
- ٢ - البحث عن الأصول الإجتماعية لهذه المشكلة الإجتماعية.
- ٣ - موقف المقيمين من المشكلة الإجتماعية، أى معرفة رأى هؤلاء الناس الذين يعرفون المشكلات السائدة فى المجتمع.
- ٤ - تحديد المشكلات الواضحة والخفية.
- ٥ - تحديد الإدراك الإجتماعى للمشكلة.
- ٦ - بيان مدى إمكانية إصلاح المواقف غير المرغوبة التى تؤدى إلى ظهور المشكلات.

وتبين لنا الآراء السابقة أنه ثمة إختلاف فى تعريف المشكلة الإجتماعية بيد أننا يمكن أن نقول إستناداً إلى رأى فريدمان أن تعريف المشكلة الإجتماعية يتأثر بآراء هؤلاء الذين يشغلون مواقع قيادية فى بناء السلطة والقوة ويتحملون مسئولية كبيرة فى تقرير السياسة الإجتماعية. ولكن تراكم

الأحكام هو الذى يقرر كما يقول ميرثون لماذا يعتبر فعل ما مشكلة إجتماعية وأيضاً تجد تراكم الأحكام الأهمية النسبية لكل مشكلة داخل المجتمع.

✽ تحديد المشكلة:

وإذا ما أراد العالم الإجتماعى أن يحدد أية مشكلة إجتماعية، فإنه يتعين عليه أن يتبع القواعد نفسها التى يتبعها الفيزيائى أو عالم الأحياء عند دراسة موضوعات أبحاثهما.

وتتطلب الدراسة العلمية للمشكلة، الوصف الدقيق لموضوع البحث، وإعطاء صورة شاملة عن الظاهرة، مثلما يشخص الطبيب المرض. بيد أن الأمر فى العلوم الإجتماعية يختلف عن العلوم الطبيعية لصعوبة الوصف الملائم للظاهرة التى تخضع للبحث. ولكن قبل بداية الدراسة يتعين على الباحث أن يحدد مفاهيمه. ويبين ما المقصود بالفقر، وما المقصود بالإنحراف.

ويتفق أغلب الإجتتماعيين على أن صعوبة الوصف، وتحديد المجال الإجتماعى، إنما يرجع إلى عدم اتفاق العلماء على تعريفات محددة للظواهر موضوع البحث، كذلك فهناك مشكلات عديدة لم ينتبه إليها علم الإجتماع بطريقة منظمة. كذلك مما يصعب من دراسة المشكلات الإجتماعية أن يدرس الباحث مجموعات من الأفراد لا تمثل المجتمع تمثيلاً صادقاً.

ولذا فالشرط الأساسى للبدء فى أية دراسة علمية للمشكلة الإجتماعية، هو وصف الظاهرة موضع البحث فى مجال إجتماعى يمثل المجتمع تمثيلاً صادقاً. وبلى خطوة وصف الظاهرة. تحديد المتغيرات التى تسبب الظاهرة موضوع البحث. أى وضع الفروض وتقرير الإحتمالات المختلفة لدى المشكلة الإجتماعية للملاءمتها. ثم جمع البيانات التى تثبت هذا الفرض أو تدحضه واستخلاص النتائج. ثم الاستفادة من هذه النتائج فى تحسين الظروف

الإجماعية والتنبؤ بأحداث المستقبل.

يبد أن عالم الاجتماع أثناء دراسة المشكلة الاجتماعية يواجه عادة مشكلة قلة المعلومات المتاحة التي تدحض فرضه أو تثبته، كما يواجه مشكلة تفسير الظاهرة موضوع البحث إستناداً على عامل واحد أو إستناداً على تعدد العوامل، من أجل السيطرة على المشكلة وتفسيرها. فهل يرجع الفقر مثلاً إلى سوء النظام السياسى أو الإقتصادى أو إلى الحروب، أو إلى الخمول والكسل أو العجز عن أستغلال الموارد. أو ينشأ عن كثرة الناس مع قلة الموارد أو يرجع إلى ظروف الإستعمار، أو يرجع إلى البطالة وكثرة عدد العاطلين. والسؤال الهام هل يفسر الفقر إستناداً إلى عامل واحد فقط أو إلى مجموعة من العوامل أو إلى هذه العوامل كلها. وهذه الأسباب التي تفسر الفقر. تؤكد لنا أن الرغبة فى لرجاع المشكلة الاجتماعية إلى سبب واحد أمر مرفوض. فهناك أسباب عديدة تتجمع وتتراكم وتحدث المشكلة الاجتماعية.

ومن أجل تحديد المرجع المناسب للتحليل الإجماعى للمشكلات يتعين على عالم الاجتماع أن يدرس القيم الأخلاقية والمعايير الموضوعية للمجتمع الهللى، ومن مسؤوليته أن يدرس ويصف ويحدد كلا النمطين. وأن يقيس السلوك الفعلى والظروف السائدة ومدى إنحرافها عن القيم والمعايير.

ولكن كيف نقيس المعايير؟ هناك طرق عديدة لتحديد المعايير المتفق عليها أهمها: الحصول على أدلة ملائمة تؤكد عدم ترابط الإستجابات اللفظية للأشخاص أو الحصول على أدلة تؤكد إختلاف الأقوال على السلوك الفعلى، وقياس السلوك الفعلى للأشخاص فى الظروف التي يعيشون فيها، أو دراسة المنظور التاريخى لمعرفة عدم الإستمرار البنائى ويعتبر منظور الحكم على السلوك إستناداً على المعايير منظوراً أساسياً ولكن نؤكد إطار المرجع العلمى عند تحليل وفهم المشكلات الاجتماعية. أى معرفة الانفصال الواضح بين

السلوك الفعلى ومعايير المجتمع المحلى.

فالباحث يواجه حينئذ مهمة تحديد مظاهر غنى الإستمرار والتفكك وأثر ذلك على أشدّ الشئ الإجتماعى لوظائفه، أى معرفة الأثر الجيد لهذا التفكك على النظام الإجتماعى. وقد تتعقد المشكلة نتيجة ضرورة تحديد ما إذا كان أساس المشكلة الإجتماعية هى الظروف الخاصة للمجتمع المحلى أو السلوك ذاته، أو المعايير التى إنحرف عنها السلوك. ومن ثم يمكن أن نقول أنه من السهل إدراك أية مشكلة إجتماعية باعتبارها سلوكاً غير مرغوب فيه. ولكن حتى ولو تكررت أنماط السلوك المنحرف وعرفها الناس، فستظل قضية الأهمية النسبية التى يضيفها الناس على أنماط السلوك المنحرف. فى حاجة إلى تفسير.

وقد يعبر عالم الإجتماع فى تقديره النقدى لخصائص المشكلة الإجتماعية عما يفترض أنه يمثل آراء المجتمع، وعما يعتقد أنه نتيجة تأثير الانحراف على أداء المجتمع لوظائفه، بيد أن ميرتون يرى أن تكرار الانحراف ليس كافياً لقياس التباين بين المعايير والسلوك الواقعى إذ يعطى الناس عادة تقديرات مختلفة للقيم الإجتماعية والمعايير المرتبطة بها.

فمثلاً يعرف كل فرد منا أن حادث سرقة شئ نافع ضئيل القيمة يختلف فى قيمته الأخلاقية والإجتماعية عن حادث القتل، كما يختلف العقاب الذى ينزل على السارق عن العقاب الذى ينزل على القاتل. ولكن كيف يقارن بين سلوك منحرف يمثل مشكلة إجتماعية وسلوك منحرف آخر يعبر عن مشكلة إجتماعية. هل تعادل جريمة القتل بعشرة أضعاف سرقة رخيص العيش. هل تتكافئ جريمة التلاعب فى المواد التموينية أو سرقة أموال الشعب مع جريمة سرقة سيارة أو مع تصرفات الموظف الذى لا يبالى بعمله، أو

بسلوك الأم - المؤمنة بالخرافات، أو جريمة إغتصاب فتاة بحادثة مغازلة فتاة في الطريق العام.

بإيجاز شديد نستطيع أن نقول أنه لا توجد أسس متفق عليها فيما يتعلق بتقدير المشكلات الاجتماعية. ولكن القيمة التي يسقطها الناس الذين يشغلون أوضاعاً مختلفة في المجتمع هي التي تحدد الأساس الكافي للأهمية النسبية التي تضافى على المشكلة الاجتماعية. ويرجع تباين تقديرات الناس للمشكلات الاجتماعية إلى تباين المعايير والقيم التي يتوحدون بها وتفاوت توقعات الناس من الآخرين باختلاف المواقف، واختلاف الأشخاص.

بيد أنه من الضروري لكي يؤدي النسق الاجتماعي وظائفه أفضل أداء، أن يتكيف النسق مع سلوك الأغلبية، وأن تحترم آراء الأقلية واتجاهاتهم وقيمهم. ولذا في أحداث لبنان أفضل مثال يكشف عن أسباب عجز البناء الاجتماعي عن أداء وظائفه.

وهذا الانحراف قد يكون محصلة طبيعية للنظم الاجتماعية المستقرة والعاجزة على تلبية وإشباع حاجات الناس، أو نتيجة التغير الاجتماعي السريع، أو نتيجة تباين السلوك الفعلي عن الأفكار المعيارية. بيد أنه من الضروري خلق حالة دائمة من التوازن لاستمرار المجتمع ليتسنى على المجتمع أدائه لوظائفه، وليتسنى تقديم الاختراعات، وتغيير ظروف وإدراك المجتمع، بل تغيير سلوك الأفراد، أو قد يظهر الانحراف نتيجة عجز النظام عن تحقيق الرغبات الطبيعية للأفراد وتحقيق تطلعاتهم أو نتيجة عجزه عن كبح شهوات الناس.

لسمية المشكلات الاجتماعية:

هل المشكلة الاجتماعية ظاهرة عامة في كل زمان وكل مكان، وهل

توضع المشكلات الاجتماعية كلها فى مرتبة واحدة، أو ترتب وفقاً لمبدأ محدد؟

— هناك مشكلات إجتماعية ونفسية كثيرة ومتعددة. مثل تعاطى المخدرات والأخذ بالثأر والبغاء والطلاق والإضطرابات النفسية، وإنحراف الأحداث وتكدس السكان فى الأحياء الفقيرة. والهجرة غير المنظمة من الريف إلى المدينة. وهجرة أصحاب المؤهلات إلى البلدان الأوروبية. والصراعات الطائفية والحرب وكل مشكلة من هذه المشاكل لها خطورتها الخاصة والواضحة. بيد أن خطورة هذه المشكلات تتفاوت من مجتمع لآخر، كما تتباين الأساليب الإجتماعية التى تفجرها، وتوجد لها، وهذه المشكلات التى أشرنا إليها ليست هى المشكلات الوحيدة التى تعاني منها المجتمعات الإنسانية. ولكنها قد تكون المشكلات الأكثر إلحاحاً فى بعض المجتمعات فضعف الحاجة إلى الإنجاز ليس مشكلة فى المجتمع الأوروبى الصناعى. ولكن مشكلة فى كثير من الدول الأفريقية خاصة والمتخلفة بعامة. ولا يعد الإنتحار مشكلة فى المجتمعات الإسلامية. ولكنه مشكلة إجتماعية خطيرة فى المجتمعات الرأسمالية. وإذا كانت جريمة الأخذ بالثأر تعد سلوكاً يتندر به بين المتعلمون فى القاهرة والإسكندرية وإذا كانت جرائم التزوير والرشوة أفعال ظاهرة فى العاصمتين، وبعض المدن المصرية، كما تؤكد ذلك الإحصاءات الرسمية، فإنها أفعال تكاد تختفى فى مجتمع القرية المصرية. وإذا كانت زيادة السكان تعد مشكلة إجتماعية فى مصر فإن قلة السكان تبدو مشكلة إجتماعية فى العراق وليبيا. وإذا كانت هجرة أصحاب العقول المتعلمة تعد مشكلة المشاكل فى البلدان النامية، فإن أمريكا أغنى دولة فى العالم تعاني من مشكلة التفرقة العنصرية بين البيض والسود وخاصة فى ولايات الجنوب. كذلك قد يصف الشخص المسلم الإنسان المتدين بأنه يعبر عن ظاهرة معتلة على حين يصف الباحث المتدين ظاهرة الإلحاد بأنها أشد

الأمراض الاجتماعية خطيرة. ولها قد يصف الرأسمالي الاشتراكية بأنها ظاهرة معقدة والعكس صحيح.

ومن ثم فعندما نصف ظاهرة ما بأنها معقدة فلا يكفي أن نقوم بملاحظة أشكال هذه الظاهرة في أغلب المجتمعات. بل ينبغي أن نلاحظ هذه الظاهرة في مجتمعات معينة في مرحلة معينة من مراحل تطورها. فالظاهرة التي قد تعد ظاهرة معقدة في المدينة ليست كذلك في القرية. وما قد يعد مشكلة إجتماعية في مجتمع زراعي لا يحسب على هذه الصورة في المجتمع الصناعي.

التفسيرات المختلفة في تفسير المشكلات:

هناك آراء عديدة لتحديد أسباب المشكلات الاجتماعية. فالبعض يردّها إلى أسباب بيولوجية وإتجاه ثان يفسر المشكلات إستناداً على تفسيرات نفسية. وفيه ثلاثة تفسيرات للمشكلات الاجتماعية بأسباب بثوية. ✖

أولاً: التفسيرات البيولوجية:

يركز هذا الإتجاه إهتمامه على تفسير المشكلات السائدة والانحرافات إستناداً على العوامل البيولوجية والعناصر الكيميائية التي تشكل الإنسان. ويهتم أنصار هذا الإتجاه بالفروق التكوينية التي تؤثر في الظروف التي يستجيب بها الأفراد إلى معايير المجتمع. وقد يرجع الانحراف إلى التخلف العقلي والإضطرابات النفسية أو إلى الأمراض المتوطنة أو إلى تشوهات الخلقة.

ويؤكد فريدمان أن المفزى الإجتماعي لهذا التفسير لا يجب أن يتجاهله الإجتماعيون المهتمون بالمشكلات الإجتماعية.

ثانياً: التفسيرات النفسية:

يرى أصحاب هذا التفسير أن علم النفس قد يساهم فى تقديم تفسيرات علمية للمشكلات الاجتماعية. وفى الأهمية كنا أن نعرف أهمية مدرسة التحليل النفسى فى إلقاء الضوء على مشكلات مثل العصاب والمخدرات وإدمان الخمر. وإنحراف الأحداث بل وبعض الأمراض الاجتماعية مثل اللامبالاة وقد أرجعت مدرسة التحليل النفسى كل مظاهر الإنحراف إلى تجارب سنوات الطفولة الأولى بيد أننا يمكن أن نقول أن بعض أنصار التحليل النفسى قد غالوا فى تفسيراتهم. عندما أرجعوا الإنحراف والمشاعر العدوانية نحو المجتمع إلى مظاهر الإحباط التى يعانى منها الشخص.

أما أصحاب إتجاه علم النفس الاجتماعى فأرجعوا ظهور المشكلات الاجتماعية إلى عدم إحترام الأفراد للمعايير الاجتماعية. وعدم تدعيمهم لها، إذ يعتمد تحقيق التوافق بين الأفراد والجماعة. وبين الجماعات بعضها البعض داخل المجتمع على خلق اضطرابات محددة لأنماط السلوك والعلاقات. ويحدد هذا الإطار الاجتماعى إطار المجتمع التنظيمى، كما يعرف الحدود التى يجب ألا يتجاوزها الأفراد، ويؤدى الخروج عن هذه الحدود إلى تعدد المشكلات الاجتماعية.

المدخل البنائى لتفسير المشكلة الاجتماعية:

إهتم علماء الاجتماع دائماً بالعلاقة بين سلوك الأفراد ومحصلة هذا السلوك وبين الخصائص البنوية للنسق الاجتماعى. ويرجع هذا الإتجاه إلى دراسة دور كيم عن الإنتحار فى القرن الماضى. وقد بين فى دراسته للإنتحار أن هذه الظاهرة تزداد فى أوقات الكساد وأوقات الرخاء الإقتصادى السريع ويرى دور كيم أنه إذا كان النظام الاجتماعى غير مستقر، ويتميز بإفتقاد التوافق والتماسك بين الجماعات الاجتماعية وزيادة

الصراعات بين الجماعات، فإن احتمال ظهور أشكال الانحراف، واتساع نطاقه، أمر وارد.

وقد استخدم مفهوم دور كيم عن إفتقاد التكامل والتماسك (الانحراف عن المعايير) استخداماً واسعاً بين علماء الاجتماع النظريين فيما بعد، مما أدى إلى اللبس في معناه وقد وسع ميرتون من مفهوم «انحراف المعايير» ليميز بين أساليب متعددة للإستجابة الإجتماعية للدور. وحدد مصطلح الأهداف الثقافية بتلك التطلعات والتوقعات التي يتعلمها الإنسان. أثناء حياته في مجتمع له مجموعة خاصة من القيم والمعايير تحدد الوسائل التي يمكن أن يقتدى بها شرعياً للوصول إلى تلك الأهداف.

وقد استعمل مفهوم التوتر البنائي ليعرف التمييز بين الأهداف الثقافية لأعضاء المجتمع والوسائل المرتبطة بها لتحقيق تلك التوقعات، وبعبارة أخرى عندما لا تنتشر الوسائل التنظيمية بطريقة تسمح لإعطاء جماعة معينة أو أفراد مجتمع محلي الإستفادة منها فإن في ذلك إتاحة الفرصة لإمكان إحلال أفعال أخرى محلها.

ومن وجهة النظر البنائية يتوافق سلوك أعضاء المجتمع عندما تتطابق الأهداف الحضارية مع الأساليب التنظيمية المتاحة، ولكن الانحراف يحدث عندما لا تتطابق الأهداف الثقافية مع الوسائل التنظيمية، وقد حدد ميرتون وديوين بدائل التوافق كما أشاروا إلى عدد من النتائج وأساليب السلوك التي تؤدي إلى ظهور المشكلات الإجتماعية أو الانحراف وتتجلى هذه النتائج عندما يجهل الأفراد الأهداف الثقافية، أو عندما تتصارع أو تتشابه هذه الأهداف، أو عندما نفتقد الوسائل التنظيمية لبلوغ هذه الأهداف.

وقد حدد لنا ميرتون نماذج السلوك التي يتجلى فيها الانحراف وهي:

أ - التجديد: مثل جرائم أصحاب الياقات البيضاء والطلبة الذين يغشون

في الإمتحانات. فهؤلاء جميعاً يؤكدون الهدف الثقافي السائد وهو النجاح. ولكنهم جميعاً يرفضون الوسائل التنظيمية لبلوغ هذه الأهداف. أما نتيجة العجز عن الحصول على الوسائل المتاحة أو إفتقار الوسائل المحددة لبلوغ هذه الأهداف.

ب - الطقوسية: يلاحظ ذلك عند الزشخاص البيروقراطيين الذين يتبعون القواعد الموضوعة دون إعتبار للغايات. أو عند الأشخاص الذين يتوافقون توافقاً زائداً مع الوسائل التنظيمية على حساب عدم التوافق مع الأهداف الثقافية.

ج - الارتدادية: ويمثله المريض النفسي الذي يتردد من الموقف نتيجة سرعة التغير وهجر الوسائل التنظيمية والأهداف الثقافية معاً.

د - المتعردون: وهؤلاء يسحبون الولاء من الثقافة والنسق الإجتماعي بل وتحمل لهم الظلم الإجتماعي. وهم في الوقت نفسه يبحثون عن بناء إجتماعي جديد له مجموعة جديدة من الأهداف واللزميات الإجتماعية لإدراك هذه الأهداف.

وهذا التفسير البنائي مفيد لدراسة المشكلات الإجتماعية لأنها تتضمن السلوك الفردي وأنساق الضبط الإجتماعي.

وهنا يثار السؤال الآتي: هل المشكلات الإجتماعية ظواهر موضوعية أم ظواهر فردية؟ وما دمتنا قد قبلنا التفسير البنائي للمشكلات الإجتماعية فإن أسباب المشكلات المعقدة توجد خارج الفرد. وما يؤكد موضوعية هذه المشكلات وأنها أشياء، تقع خارج ذواتنا وإعتمادنا على المنهج العلمي في وصفها وتفسيرها. ويؤكد علماء الإجتماع بجامعة شيكاغو هذا التفسير بتأكيدهم أن المشكلات الإجتماعية تعبر عن عمليات إجتماعية مستمرة تولد هذه المشكلات فازدحام المناطق المجاورة لمراكز الصناعة. وعدم تكيف المهاجر إلى المدينة وارتفاع معدل الطلاق. والتزوير في الأوراق الرسمية، كلها

مشكلات تظهر فى مناطق حضرية معينة. وتنتشر فى إطار النمو الأيكولوجى والتغير الإجتماعى.

ويرى روبرت ومارث بار أنه تكشفنا لخاصات عامة متعددة بعد دراسة مشكلات إجتماعية عديدة:

- ١ - أنها تؤثر فى عدد كبير من الناس بطريقة ما.
- ٢ - أنها تؤثر تأثيراً سلبياً فى تفضيلات القيم عندهم وحيث تعبر القيم عن أوضاع مقبولة.

٣ - يعتقد الناس أن هذه المشكلات يمكن أن تحقق فعلاً معيناً وتعنى هل هناك ضرر يلحق المجتمع يعود إلى هذه المشكلات؟ أن بعض هذه المشكلات أمر واضح ويمكن القضاء عليه بإتباع المنهج العلمى السليم والبعض الآخر منها كامن. يسرى فى المجتمع سرعان النار فى الهشيم، ويمتص طاقة أعضائه - ويعوق من تقدمه، رغم عجز الأفراد عن التقدم لمحاولة فهمها. ولكن يمكن إتباع المنهج العلمى أن ندرس المشكلات التى تواجهنا لىتمتع كل فرد بشمرة الحضارة الإنسانية الحديثة وليجد الفرصة لىحقق التكيف الإجتماعى المطلوب.

وساعدنا فهم أسباب وطبيعة المشكلات الإجتماعية على فهم المشكلات الإجتماعية الظاهرة فهماً أفضل، وعلى تفسير معنى الأفعال تفسيراً مناسباً، كما يساعدنا على القيام بدور أكثر فاعلية فى تخطيط البرامج الإجتماعية ولا صعوبة أمامنا فى معرفة أسباب المشكلة الإجتماعية، ولكن المشكلة الحقيقية كما يرى جون جيلين هى تحقيق التوافق بين النظم الإجتماعية والتكيف بين أعضاء النسق لنستطيع أن نستفيد من الحضارة وننتهى فرصة أكبر للتقدم.

الفصل الثاني
المنظور السوسيولوجي لفهم
المشكلات الإجتماعية

الفصل الثانى

المنظور السوسولوجى لفهم

المشكلات الاجتماعية

أصبح الوضع ملائماً لحل مشكلات المجتمع وإزالة الظروف التى تحول بين النسق الاجتماعى وبين أدائه لوظائفه، نتيجة لإهتمام علماء الاجتماع بدراسة المشكلات الاجتماعية وظواهر الحياة الجماعية. ولكن علماء الاجتماع يختلفون فى تحديد مجال دراساتهم بل وتحديد المشكلات التى يوجهون إليها إهتماماتهم. كما يختلفون فى آرائهم إزاء العالم الاجتماعى الذى يعطى إهتماماً إلى هندسة المشكلات، أى إلى العالم الذى يطوع المعرفة العلمية ويستفيد منها عند التطبيق المباشر للمعرفة العلمية وحل المشكلات الاجتماعية.

١ - فهناك فريق من الاجتماعيين يرى أن الخطوة الأولى فى علم الاجتماع هى صياغة نظريات عامة للسلوك الإنسانى، على المستوى المجرد، وأن تكون هذه النظريات ملائمة لفهم كل مظاهر الحياة الاجتماعية.

٢ - فريق يركز جهوده للحصول على مجموعة من المعلومات التحليلية والوصفية والتى تستند على الدراسات الإمبريقية، وعندما يثار النزاع حول الفائدة الأخيرة لهذه الجهود، فإنهم يدعون بقوة أنه إستناداً على هذه المجموعة من المعلومات المتاحة يمكن لنا أن نستنتج تعميمات عن السلوك الإنسانى.

٣ - يقابل هذا الفريق آخرون يركزون إهتمامهم على مشكلات أقل تجرّداً، ويهتمون أساساً بتطور نظريات خاصة تفسر أجزاء من الحياة الاجتماعية ويعرف هذا الإتجاه عند ميرثون بإتجاه أصحاب المدى المتوسط، وتعرف

أيضاً بأصحاب النظريات الخاصة، والتي لها ملائمة متوسطة على فهم الموقف المعاصر، أو بعض جوانبه، وشجعون على ظهور أساليب تسمح بإجراء أبحاث معقولة.

٤ - كما أعطى إهتمام لأساليب بحث هذه المشكلات، وأيضاً الإهتمام بتقويم أساليب التغير ومناهج التفاعل الإجتماعى. سواء أكانت تعتمد على التفكير العلمى أم لا.

٥ - وهناك فريق يهتم بتطبيق إطار المنهج السوسيونارى عند دراسته للتاريخ الإجتماعى للمشكلات. بينما يركز آخرون إهتماماتهم حول الجوانب المعاصرة للحياة الإجتماعية. ولكنهم فى الوقت نفسه ينشدون مجموعة محددة صغيرة يدرسونها وقد إنقسم هؤلاء إلى فريقين، الفريق الأول يركز إهتمامه على دراسة مجتمع حضرى أكثر تعقيداً، ومظاهر الحياة الحضورية فى هذا المجتمع والمشكلات التى نجمت عن التحضر. يقابل هؤلاء فريق آخر يدرس مجتمعات إنسانية فى ظروف إجتماعية أقل تعقيداً وأكثر بساطة.

ويرى جيلين أنه إذا كان غرض علم الإجتماع هو دراسة المجتمع دراسة علمية ووصف التغيرات الإجتماعية ونفسيرها. وأيضاً دراسة أشكال المجتمعات والأنشطة الإجتماعية ووظائف الإنسان، فإن غرض العلم الأساسى هو فهم المجتمع أولاً. ثم وضع برامج وسياسات إجتماعية تترجم هذا الفهم العلمى للمجتمع إلى حركة إصلاح إجتماعى ولذا يتعين أن تهتم الدراسات الإجتماعية بدراسة المشكلات. هذا يتطلب من علماء الإجتماع ضرورة الإهتمام بالبحث والتجريب عند إجراء أية دراسة علمية لفهم المشكلات ولرسم سياسة إجتماعية واضحة بدلاً من الإعتماد على التأمل فالدراسة العلمية للمشكلات هى محاولة من المجتمع لحل هذه المشكلات، أى حل

مشكلة عدم توافق الأفراد في المجتمع. وعلى عالم الاجتماع أن يستند في فهمه للمشكلات على علوم كثيرة ... هذه المشكلات الاجتماعية محصلة عدم تكيف الأفراد مع الظروف التي تحيط بهم. ونتيجة عجز الأفراد عن التكيف مع الظروف الجديدة، أو إخفاق التنظيمات الاجتماعية في أن تحقق الطمأنينة اللازمة للإنسان.

وعندما يدرس عالم الاجتماع المشكلات الاجتماعية، فإنه يأخذ الفرصة لدراسة المجتمع الإنساني في ظروف متغيرة ومختلفة. وتساعد هذه الدراسة على إستنتاج مبادئ تساعد على فهم المجتمع ووضع برامج التخطيط الاجتماعي. فليس علماء الاجتماع رجالاً نظريين مكتبيين كما يدعى البعض، بل عليهم أن يفهموا الواقع ويعملوا على تغييره. وهذا الفهم ليس إنفعالياً، بل يتم في ضوء النموذج النظري والمنهج العلمي.

وقد وجه ميرتون الإتهام إلى بعض علماء الاجتماع لعدم إهتمامهم بالمشكلات الاجتماعية الجارية في العصر الحديث. وتساءل هل ثمة جدوى تعود من تطبيق المنهج العلمي عند دراسة المشكلة الاجتماعية. وإقامة نظرية علمية تختص بمشكلات المجتمع. ويرى ميرتون أن علماء الاجتماع عندما حبسوا أنفسهم في وصف السلوك الإنساني وتفسيره واستخدموا مناهج ومفاهيم لاتتوافق بسهولة مع حاجات السياسة الاجتماعية، وجدوا أن تصنيف سلوك الفقراء أسهل من إجراء البحوث التي تقضي على الفقر.

ولذا يتعين عند دراسة المشكلة الاجتماعية للحد من خطورتها، أن نلاحظ هذه المشكلة في علاقاتها بالبناء الاجتماعي، وعلاقة هذه المشكلة بمراحل تطور المجتمع ليسهل تقديم التفسيرات الملائمة. فالمشكلات تتفاوت بين الريف والحضر، كما تتفاوت خطورة المشكلات نفسها. فهناك

مشكلات خطيرة تساعد على تفويض البناء الإجتماعى . وهناك مشكلات بسيطة عابرة .

ويرى نيسبت أن علم الاجتماع له طريقته المميزة لفهم المشكلات الاجتماعية . فعلماء الاجتماع يختلفون عن رجال الصحافة والدين والقانون فى دراسة المشكلات الاجتماعية ، فهم لا يبنون العرض الدرامى . ولا يتطلعون من موقف أخلاقى . ولا يهدون القمع أو الإدانة فالهدف الأول لعلم الاجتماع هو أن يكشف عن أسباب المشكلة ويبحث عن البنيات التى تحدث فيها هذه المشكلات . وأثر هذه البنيات فى ظهور المظاهر المتعددة للسلوك الإجتماعى . كما أن عالم الاجتماع يعطى السلوك الإجتماعى المرضى أو الشاذ نفس القدر من الإهتمام الذى يعطيه إلى السلوك الإجتماعى الطبيعى . لما كان عالم الاجتماع يبحث عن أسباب السلوك موضوع البحث . فهو يعزف عن تقديم النصيحة ، وعرض الجزاءات العقيمة . إلا إذا كانت هذه الإستجابات متضمنة فى طبيعة المشكلات الاجتماعية التى يهتم بها . إن كل ما ينشده العالم الإجتماعى هو معرفة الظروف المحيطة بالمشكلة وكيف أدت هذه الظروف إلى تكوين المشكلة حتى صارت على ما هى عليه ، كما ينقص العوامل الحاسمة التى أدت إلى ظهورها ، فالعالم الإجتماعى لا يبحث فى الفعل ذاته . بل عن الفروض التى هى أحكام عليا واضحة قابلة للتحقق . أو هى الأسباب التى أدت إلى ظهور الفعل .

➡ **إهتمام علماء الاجتماع بدراسة المشكلات الاجتماعية :**

ويمكن لنا أن نقول أن الإهتمام بالمشكلات الاجتماعية . صار جزءاً مكملاً للإلتجاه الرئيسى فى علم الاجتماع . كما أن التأكيد على دراسة المشكلات الاجتماعية أمر له قيمته فى الوقت الحاضر . وكما يقول روبرت ميرتون فالإزدواج موجود بين علم إجتماع المشكلات الاجتماعية وعلم

الإجتماع التطبيقى. يقول نيسبت أن علم الإجتماع النظرى قد نشأ نتيجة الإهتمامات الواقعية للعلماء الإجتماع الكبار. تلك الإهتمامات التى توازى إهتماماتهم النظرية. ثمة كتابان كلاسيكيان أثرا تأثيراً قوياً فى تقدم النظرية الإجتماعية. هما كتاب الإنتحار لدوركيم، وكتاب الفلاح البولندى لتوماس وزنانيكى. وكانت نقطة البدء عند دوركيم هى المشكلة الإجتماعية التى فرضها إرتفاع معدل الإنتحار فى المجتمع الأوروبى، أما توماس وزنانيكى فقد بدأ دراساتها بملاحظة الإرتفاع الناشئ فى معدل الجريمة والانحراف بين السكان البولنديين المهاجرين إلى مدينة شيكاغو.

ونحن نقيم كل دراسة من هاتين الدراستين الهامتين ضمن الاتجاه الرئيسى فى علم الإجتماع بدلاً من إعتبارهما ضمن ماكتب فى المشكلات الإجتماعية. ولأنك أن هذا التقييم يعد تقديراً للترعة العلمية عند العلماء. بيد أن النقطة الأساسية هى : أنه لما كان كل عمل من هذين العاملين يهدف إلى توضيح المشكلة الإجتماعية القائمة وكما يؤكد فى الوقت نفسه البحث عن أسباب واقعية لمشكلتين نؤرقان المجتمع الأوروبى والمجتمع الأمريكى، فإنهما كانا يهدفان إلى إجراء تحليل نظرى للنظام الإجتماعى والشخصية الإجتماعية ومظاهر التفاعل الإجتماعى والمعايير الإجتماعية. كما كان لهاتين الدراستين تأثير كبير على الدراسات اللاحقة للنظم الإجتماعية، والتفكك الإجتماعى، بل والنظرية الإجتماعية ذاتها. مثلما كان لهما تأثير كبير على الدراسات التطبيقية فى علم الإجتماع. وربما كانت الوقائع الموضوعية التى تكمن فى هذين العاملين هى التى رفعت المشكلة الإجتماعية من مستوى المنظورات العادية والعقيمة التى كانت توجد فيها المشكلة دائماً وربطتها بقوة مع التيارات السائدة فى المجتمع الأوروبى مثل الفردية والدينية والتحضر والتصنيع.

وهناك أمور لا تقبل الجدل عند دراسة المشكلة الإجتماعية أهمها :

أولاً : أننا نجد عند مراجعة تاريخ علم الاجتماع، أن هناك إهتماماً متزايداً عند الرواد مثل لبلاى ودوركيم وماكس فيبر وتوماس وكولى بالمشكلات الاجتماعية. وقد اهتم هؤلاء الرواد بتفكك الأسرة والانتحار والانحراف عن المعايير، وقدموا لنا كثيراً من الأسس التى أقيمت عليها فى البداية الصلة الوثيقة بين المشكلات الاجتماعية التى يعانى منها المجتمع والنتائج النظرية لعلم الاجتماع.

ثانياً : حتى يتحدد اليوم الذى يُقِيم فيه علم الاجتماع ببجده مجموعة من الحقائق الإمبريقية والمنهج الملائم والنتائج المحققة تحقيقاً تجريبياً والتى تفصله وتميزه عن الخدمة الاجتماعية وحركات الإصلاح الاجتماعى فإن علماء الاجتماع فى دراساتهم للجريمة والفقر والانحراف يتبصرون المعانى المتضمنة فى طبيعة السلوك الإنسانى.

الأسس المختلفة لتحديد المشكلات الاجتماعية:

أولاً : الأساس الأخلاقى:

يحكم الناس عادة على الأفعال بأنها خير أو شر، معتمدين فى ذلك على التراث الدينى والميراث الثقافى للأديان السماوية. باعتبار أن هذه الأفعال تعارض المثل والقيم التى تبشر بها هذه التقاليد، وكان الاعتداء على المعايير أو الخروج عن تعاليم الكتب السماوية يعد فعلاً مشكلة.

يبد أن هناك من يرى أن التعريف الأخلاقى للمشكلات الاجتماعية، يعرق علم الاجتماع وتطور الدراسات العلمية للمجتمع. باعتبار أن القيم الأخلاقية نسبة كما أن تعريف الأفعال إستناداً على القيم الأخلاقية وحدها، يؤدى إلى تصعيد الوضع اللاهوتى. ويرى البعض، أى أعداء هذا الإتجاه أن المعايير الأخلاقية غامضة وتفتح المجالات لتفسيرات مختلفة إجتهدية للمصلحين الاجتماعيين الهواة.

ومن الواضح أنه فى المجتمعات الكبيرة، تتطلب الرؤية الأخلاقية للمشكلات الاجتماعية قبول مجموعة خاصة من القيم ولاء مجموعة القادة والخبراء لهذه القيم كما تتكشف فى السلوك الاجتماعى فى مواقف التفاعل. بيد أن الإجماع حول هذه القيم يعد أمراً مستحيلاً.

بيد أن الاجتماعيين الذين يعارضون الأساس الأخلاقى للمشكلات الاجتماعية لا ينكرون الأخلاق فهم يؤكدون أن البحث العلمى للمشكلات الاجتماعية تفيدته التفسيرات الخاصة للأخلاق التى توجه تقييم الباحث للسلوك والأوضاع الاجتماعية باعتبارها مشكلات اجتماعية. ولكنهم فى الوقت نفسه يؤكدون أن قبول الأحكام الأخلاقية فى كل الأنبياء ينجم نتيجة قبول ضغوط لتحقيق توافق فى المجتمع.

وبإيجاز فإن المدخل الأخلاقى لتعريف المشكلة الاجتماعية يعرفها باعتبارها سلوكاً للأفراد أو وضعاً داخل المجتمع يهدد القيم الأخلاقية الراسخة كما يمكن أن يؤدى إلى تحسن المجتمع أو الإبتعاد عن السلوك الاجتماعى الملائم من جانب المجتمع. إلا أن هذه الإتجاه الإضافى لتحديد المشكلة الاجتماعية قد رفض باعتباره مدخلاً يفتقد الروح العلمية ويعارض الحياة الأخلاقى المطلوب لتحديد خصائص كل ظاهرة ويميز كل عالم.

ثانياً : المدخل الموضوعى :

لا ينكر الاجتماعيون الذين يرفضون الوضع الأخلاقى الحاجة إلى الارتباط بنسق توجيه القيم أو السلوك الاجتماعى. ولكنهم يلحون على أن تحليل الفعل أو السلوك إستناداً على الأخلاق وحدها أمراً متحيزاً يأباه العمل العلمى فى علم الاجتماع. وهم يرون أن مهمة عالم

الإجتماع ليست إصدار الأحكام القيميّة. مثل أن القتل أسوأ أو أفضل من فعل آخر، فتلك ليست مهمة عالم الإجتماع. وعليه أن يتحمل مسؤولية ذلك.

وعندما يتصدى عالم الإجتماع لدراسة القيمة، فإنه يدرسها كموضوع علمي. في حدود ذلك الإطار المرجعي يحدد المشكلات الإجتماعية باعتبارها ظروفًا إجتماعية قائمة، أو باعتبارها تعبيراً عن سلوك جماعات أو أفراد تعارض المعايير الواضحة لأعضاء المجتمع والذي يناضل أغلبية أفرادها عادة لتصبحها بإجراء أفعال جمعيّة. وليست المشكلة الإجتماعية إعتداء على القيم أو التقاليد الموروثة بل سلوك إجتماعي كلي يتميز بالخروج عن السلوك المألوف المقبول.

وإذا كانت السيطرة على الانحراف في المجتمع البدائي أمراً سهلاً، مادام أعضاء الجماعات الأولية يثبتون النظام الإجتماعي، فالأمر يختلف في المجتمع الحضري. ولا يؤكد المدخل الموضوعي لدراسة المشكلات الإجتماعية على أنماط السلوك غير المرغوبة، أو على إستجابات أعضاء المجتمع لهذه الأنماط السلوكية.

وبفترض الاتجاه الموضوعي أن أعضاء المجتمع يعرفون ماهو صالح لهم وتقوى هذه القضية بتأثير حقيقة مؤداها أن المعايير لاتعكس بالضرورة الإنفاق الجماعي لأعضاء المجتمع، أو حتى أغلبية الأعضاء، وإنما تشير هذه المعايير إلى توقعات جماعة أو أكثر في موقع السلطة ومن ثم لاتعبر هذه المعايير عن توقعات الأغلبية وهذا الإتجاه الموضوعي إتجاه محافظ، ويلغى الوظيفة الأساسية للعلوم أى تحقيق توافق الإنسان مع البيئة.

مدخل السياسة الاجتماعية:

لإزداد التخصص في السنوات الأخيرة في علم الاجتماع، ونشأت تخصصات جديدة. كل تخصص منها يهتم بدراسة الظروف الموجودة في بيئة معينة لها خصائص محددة. وأيضاً يدرس السلوك المرتبط بهذه الظروف، كما يعطى إهتماماً إلى الطريقة التي تنحرف بها هذه الظروف عن مجموعة المعايير. ويعطى كل فرع من هذه الفروع الاجتماعية إهتماماً متزايداً إلى دراسة الضغوط والصراعات.

وقد ظهرت مشكلات اجتماعية عديدة في مجالات معينة، ويقدر ما أعطى من إهتمام لدراسة الظواهر العادية أعطى إهتمام مماثل لدراسة الظواهر المرضية التي تعكس ظاهرة الانحراف وسلوك المنحرفين بيد أن دراسة المشكلات الاجتماعية ليست مجالاً رئيسياً في هذه الدراسات التخصصية داخل علم الاجتماع. بل على العكس فكل إلتجاه يطبق مفاهيمه ويعطى إهتماماً متزايداً للموضوع الأساس الذي يدرسه ولكنه عندما يدرس الانحراف فإنه يدرسه دراسة هامشية.

أما مدخل السياسة الاجتماعية فإنه لا يتبع الرؤية التقليدية التي تؤكد أنماط معينة من السلوك على حساب أنماط أخرى، أو يهتم بمنهج بحث معين غافلاً عن منهج آخر. إذ تعطى هذه الرؤية التقليدية للمشكلات الاجتماعية إهتماماً متزايداً أساسياً للتمييز بين الوجود فعلاً والمعايير المختلفة، لما ينبغي أن يكون وتنتظر في الوقت نفسه إلى عدم الإستمرار باعتباره إحباطاً وظيفياً للنظام الاجتماعي ويرى فبرمان أن دراسة المشكلات الاجتماعية من خلال إطار مرجع السياسة الاجتماعية كما يدعى فريمان تعد مدخلاً لعلم الاجتماع، لأنه يعطى تأكيداً للتمييزات وعدم الإستمرار، يماثل الأهمية التي يعطيها للتمائلات وحالات الثبات.

ولما كان هذا المدخل يعتبر مدخلاً حقيقياً لفهم الحياة الاجتماعية، فإنه

يركز دراساته على البناء الرسمي والتقاليد الثقافية والحاجات النفسية، وعلاوة على ذلك، فالإستفادة من مدخل السياسة الإجتماعية يستند على أسس عملية، تساعد على فهم الظاهرة السوسولوجية.

وهذه الرؤية التي تعتمد على السياسة الإجتماعية تعترف بالأسس الأخلاقية التي يقوم عليها السلوك الإجتماعي، ولا تنكر الأسس الموضوعية للظواهر، ولكنها تؤكد بقوة أن المدخلين الأخلاقي والموضوعي غير كافيين لتحديد مجال بحث المشكلات الإجتماعية سواء باللجوء إلى مجموعة من القيم الأخلاقية أو معرفة رد الفعل الشعبي لإزاء سلوك معين.

وعلى عكس ذلك يدعى علماء الإجتماع المهتمين باتجاه السياسة الإجتماعية أنه ينبغي أن تكون لهم يد في تحديد موضوع البحث، وأيضاً تحديد درجة الإهتمام التي تعطى لمشكلة معينة داخل مجتمع معين دون غيرها. وعلاوة على ذلك ينبغي أن يكون عالم الإجتماع مسؤولاً مشاركاً في الهندسة الإجتماعية التي ينبغي أن تتبع لتحسين الظروف السائدة، أو منع ظروف معينة من الإستمرار. والتخلص من السلوك غير المرغوب فيه.

ولكن ينبغي أن نعي أن عالم الإجتماع غالباً ما يكون ابن المجتمع الذي يدرسه، ويرتبط بقيمة، ملتزماً بها. ولذا فمن الصعب أن يتحرر من القيم التي نشأ عليها وتوحد بها فعالم الإجتماع إنسان يشارك في الحياة الإجتماعية التي يدرسها، وعضو في كل مجتمع يسعى إلى تحسينه، فهو عضو في مجتمع يؤدي فيه أدواراً متعددة. ويحتل وضعاً غير عادي كعضو مشول في مجتمعه. وقد اكتسب هذا الوضع وذلك الإمتياز نتيجة إدراكه ووعيه بذلك أنه الإجتماعي تعقدات الحياة الإجتماعية، ويعمل باعتباره عضواً مشاركاً في السياسة الإجتماعية على تحقيق التغير الإجتماعي المطلوب.

وأصبح المجتمع يتطلب كثيراً من عالم الإجتماع، كعالم إجتماع، بعد

أن إزدادت مظاهر القلق والإضطراب والحيرة والبليلة التي تسود المجتمعات المعاصرة، وترتبط بالمشكلات التي تواجه أعضاء المجتمع. وعالم الاجتماع في دراسته للمشكلات الاجتماعية.

الأسباب المحددة للمشكلات الاجتماعية المعاصرة:

ترجع أغلب المشكلات الاجتماعية في المجتمع الحديث إلى عمليات التغير التي تحدث في المجتمع الحديث. وقد أصبحت هذه العمليات أسباباً محددة للمشكلات الاجتماعية ولارب أن هذه العمليات العامة تتضمن البيئات الاجتماعية الكبرى والتي تتحقق فيها التجمعات الإنسانية، مثل أنساق القرابة والمجتمعات المحلية والقوانين الخلقية والوظائف الاجتماعية للسلطة وأنماطها ، وولاء أفراد التنظيم أو عدم ولائهم وعلاقة المعايير بالسلوك الإنساني. ومن وجهة نظر علم الاجتماع نرى أن التاريخ الكلى للحضارة هو تاريخ المتغيرات المتكررة في هذه الأنساق والوظائف والأبنية الاجتماعية. بيد أن التاريخ الإنساني يتضمن أمثلة لا حصر لها للإستقرار الاجتماعى والإستمرار المنتظم. وقد أخذت أشكال كثيرة من المشكلات الاجتماعية شكلها الحالى نتيجة المعجز عن حل الصراعات الناجمة بين الجديد والقديم الذين يعيشان جنباً إلى جنب داخل البناء الثقافى.

ويرى (نيسبت) أننا نسير باستمرار إلى التضرر والتكنولوجيا باعتبارهما أكبر قوتين أدنا إلى التفكك الاجتماعى فى المجتمع الغربى. ورغم أننا نجد بعض الحقيقة فى هذا رأى، فإننا ينبغي أن نفهم فهماً واضحاً ماذا نعنيه بهذا الكلام، فلا المدينة وحدها ولا التكنولوجيا وحدها، السبب المباشر وراء إيجاد ظواهر مثل الجريمة والانحراف والإضطرابات الشعبية. وهناك أمثلة كثيرة للسلوك الثابت والمستقر فى الأماكن الحضرية والصناعية أكثر من الأمثلة التى تعبر عن السلوك المنحرف. وبالتأكيد لا يوجد سبب يربط

التكنولوجيا بالتفكك الإجتماعى أو الإغتراب، غير السبب الذى يربط هذه الظواهر المعنلة بالحياة الريفية. فالمشكلات الإجتماعية موجودة فى المدينة كما هى موجودة فى الريف، الإختلافات بينهما ليست إختلافات أساسية فى النوع. ولكنها إختلافات فى الكم. وقد أكدت بعض الدراسات أن هناك مظاهر ملحوظة تعبر عن التفكك الإجتماعى موجودة فى البيئات الريفية. ويرى نيسب أنه رغم أن الحقائق الفيزيقية للتكنولوجيا والمدينة لا يتضمنان بالضرورة أساس المشكلات الإجتماعية فثمة عمليات إجتماعية ترتبط إرتباطاً تاريخياً يمكن أن تسبب التفكك وتفجر المشكلات الإجتماعية.

ويمكن لنا أن نوضح كمثال لهذه العمليات أربع عمليات إجتماعية لها أهمية خاصة فى المجتمع الحديث وهى :

أولاً : الصراع بين النظم :

يرمز كل نظام إجتماعى مثل الأسرة والمجتمع المحلى والجمعية التعاونية والنقابة والمسجد أو الكنيسة، لنمط له غايات ووظائف وسلطات ويتطلب درجات مختلفة من ولاءات الأعضاء. ومن المحتمل أن يكون كل نظام قادراً على أن يؤكد ذاته بطريقة كاملة تقريباً، على أعضائه، وأن يسيطر على مظاهر وجودهم. فهناك مجتمعات تمارس فيها العائلة السيادة على جميع الأعضاء، وتحوى الكل داخلها، وتؤدي كل الوظائف الإقتصادية والدينية والسياسية من خلال الجماعة الأسرية. لا يوجد نمط منافس للسلطة العائلية كما أن ولاء الأفراد للعائلة ، لا ينافيهم فيه أحد.

أما فى المجتمع الحديث ، فقد قامت الدولة التى تباشر سلطاتها على الأفراد كما تعددت الأنساق الإجتماعية التى تقوم بالوظائف الإجتماعية والإقتصادية والتربوية. ولكل نسق وظائفه وسلطته كما أن كل نظام يحدد

وجود الأنظمة الأخرى، ويتفاعل معها. ويكون كلها معاً النمط الأكبر للسلطة والوظيفة والولاء الذى يعرف المجتمع.

ونحن لا يمكن أن نتجاهل تعدد الأنظمة الاجتماعية عند دراستنا لأسباب المشكلات الاجتماعية الحديثة، فتعدد الأنظمة أساس الصراعات ومظاهر الإنحلال التى تكون مادة السلوك المنحرف.

وتتضح هذه الصراعات أكثر ما تتضح عند الناس المهاجرين من بلد لآخر أو عند صراع العناصر الثقافية، أى بين العناصر الدخيلة والثقافات القومية ويتضح هذا الصراع أثناء تحول المجتمع من المجتمع الريفى الزراعى إلى المجتمع الصناعى، أو إذا تباينت قيم الكبار عن قيم الشباب. أو عند ظهور قيم اجتماعية جديدة مثل نقابات العمال، أو الأحزاب السياسية، أو إنشاء مناطق عنصرية جديدة أو إذا تعددت النظم الاجتماعية مما يتيح المجال لظهور التنافس، بل حتى الصراع فى الغايات والوظائف.

وينعكس هذا التنافس والصراع بين النظم على عقول الناس وشخصياتهم وأثناء فترات التغير تظهر مدى إستجابات الناس للتغير، ومدى تمسكهم بالتقديم وملاءمته لهم ومدى تقبلهم للجديد. وسواء أكانت نتائج التغير مبهمة أو واضحة، فإن التغير يصير واقعاً، عندما تدمج نتائج التغير مع شخصيات الأفراد، ويظهر تأثيره على أعراض الناس، وقد يبدو الصراع بين العادات الراسخة والقيم الجديدة، أو بين السلطة القديمة، وبين السلطات الجديدة. وقد يبدو التغير عنيفاً وصعباً. فلكل نظام نسيج من الوظائف والولاءات والمعانى التى تدمج فى شخصيات الأفراد وتؤثر فى حياتهم. ويؤدى التغير فى أحد النظم سواء بصورة إحدى وظائف هذا النظام التى تعد حيوية لوجوده، أو إضافة وظائف جديدة إلى تغير مقابل فى بناء النظم الأخرى. ومن ثم يؤدى هذا التغير إلى تغير إستجابات متعارضة فى عقول الأفراد.

ثانياً : الحراك الاجتماعى ^(١) :

يرتبط حراك الأشخاص أو الجماعات، والذي يعد صورة ثورية فى العصر الحديث إرتباطاً وثيقاً بالصراع الاجتماعى بين النظم والثقافات هناك نوعان من الحراك :

١ - الحراك الأفقى، ويقصد به الإنتقال من مكان إلى آخر.

٢ - الحراك الرأسى، وهو الأهم ويتضمن تغيرات لا حصر لها فى مراكز الأشخاص ومراكز الأسر. ويؤدى الحراك الرأسى إلى تغيرات فى العلاقات بين الطبقات الاجتماعية وتغير الأوضاع القانونية والاقتصادية والاجتماعية للجماعات والسلالات، كما يؤدى إلى تغير أنماط السلطة والمكانة والقوة فى المجتمع، فتحة تأثيرات كثيرة قد أدخلت فى أحداث هذه العملية مثل التجارة والتي تبغى الحصول على ثروات جديدة ومغانم كثيرة والتصنيع والذي أثر تأثيراً قوياً فى المجتمعات المستقرة والمراكز الاجتماعية والقوة السياسية، مما أدى إلى ضمور القوى التى تؤثر فى السلطات المحلية. وظهور الديمقراطية التى تسعى من أجل تحقيق مزيد من المساواة الاجتماعية. وقد إرتبطت كل هذه القوى مع العمليات الشديدة التى تؤدى إلى الحراك.

وقد أدى الحراك إلى تخفيف حدة الإنعزال الاجتماعى والثقافى، وإذا كان ثمة عزلة فى العالم القديم، فى عزلة جغرافية، وإذا كان هناك عزلة طبيعية فى العصور الوسطى، فتحة نزعة قوية للأديان، والجماعات الصغيرة والسلالات والمجتمعات المحلية وطوائف الصناع لأن تحافظ على تفوقها على الآخرين، بقدر الإمكان، وأن تحمى ثقافتها وقيمها الخاصة، ودائماً ما كانت تفرض هذه العزلة على الجماعات مثلما يحدث للأقليات الدينية أو الشعبوية،

(١) راجع: جون ركسى: مشكلات أساسية فى النظرية - الاجتماعية - الفصل الثانى ورأيه فى الدراسات الإمبريقية فى الحراك.

يحرّم عليهم التشبيه بالأغلبية بقوة القانون والتقاليد.

ونتيجة لارتفاع معدل الحراك، والمناذاة بمبدأ المساواة أمام القانون، ونمو الصناعة، وإنتشار المبادئ الإنسانية، عند آلاف الجماعات، حدثت تغيرات إجتماعية كثيرة. فقد أدى عدم وضوح معالم الطبقات الإجتماعية التقليدية وعدم إقتصار المميزات الإقتصادية والشرعية على طبقات معينة، إلى تغير ملحوظ فى بناء المراكز الكلية فى المجتمع الحديث. وقد صار النضال فى المجتمع الحديث من أجل الحصول على مركز معين أمراً عادياً ومألوفاً عند عدد كبير من الناس.

والصراع من أجل النجاح، ومن أجل الإلتواء ومن أجل بلوغ السلطة، تكمن كلها وراء الإنجازات الملحوظة فى كل مجال فى المجتمع الرأسمالى بيد أن الصراع لبلوغ الأهداف العليا فى المجتمع الحديث، قد حطم حياة الناس إذ سعى الناس لتحقيق أهدافهم وأغراضهم وغاياتهم التى يقبلها المجتمع، وراء وسائل لا يقبلها المجتمع. والشباب فى المجتمع الحديث، مثلهم مثل الكبار، ينشدون الأمان، إنما يجدونه، حتى لو وجدوه فى بيئات لا شرعية، أو لا أخلاقية. ويتضح لنا من ذلك أن الحراك يولد أشياء منبوذة وإنجازات مقبولة.

ثالثاً: الفردية:

تعد درجة الإستقلال القانونى والأدبى التى يتمتع بها الأفراد أحد الفروق الأساسية بين المجتمع الحديث والمجتمع التقليدى فالمجتمع الحديث لا يقوم على الجماعات المحلية التى تسعى للنفع التى تميز الجماعات القروية والحوار والطوائف.

ولقد لفت كثير من علماء الإجتماع الإنتباه إلى التناقض بين المجتمع الحديث والمجتمع القديم، ومن بين هؤلاء (هنرى مين) والذى بين الفروق

بين مجتمع المكانة ومجتمع التعاقد، ودور كيم الذى ميز بين المجتمع الآلى والمجتمع العضوى وتونيز فقد أوضح الفروق بين المجتمع التقليدى والمجتمع الصناعى وقد رأى هؤلاء جميعاً أن هناك فروقاً قوية فى المجتمع الحديث تقود إلى تحركات بعيدة عن مركزية الجماعة الاجتماعية الأصلية بما تتميز به خصائص تضيفه على المركز الاجتماعى الذى يقوم على الوراثة والعلاقات الوطيدة وتفضيل الفردية، وتمجيد علاقات التعاقد اللاشخصية ولقد أكد تونيز الضعف التاريخى لروابط المجتمع المحلى، مثل الروابط المألوفة للأسرة والقرابة والطائفة والزيادة الكبيرة للعلاقات الآلية المتنافرة واللا شخصية فى المجتمع الصناعى.

ولقد أهتم زميل بدراسة تأثير قوة إقتصاد السوق الدائم والمنعزل وما يترتب عليه من إنعزالية نتيجة ضمور الأخلاق التقليدية والأنماط الاجتماعية. وقد رأى تعدد مصادر التأثير على البيئات المستقرة للمراكز والأخلاق نتيجة التحول السهل لكل القيم وعلاقات المراكز إلى علاقات مرنة تقوم على التعاقد وبحكمها المال.

وقد بين دور كيم أن أهم ما يميز التطور الحديث والتطور الصناعى، هو أنه حطم تخطيطاً متعاقباً كل البيئات الاجتماعية المستقرة. وقد إختفت هذه البيئات الواحدة تلو الأخرى سواء بتأثير الحركة البطيئة للزمن أو بتأثير الثورات القوية ولكن فى مقابل ذلك لم يتطور شئ ليحل محل هذه البيئات المستقرة. ومن السهل كما يقول نيسبت أن نعطى قيمة مبالغاً فيها لعملية الفردية. بيد أن ضمور العائلة والطوائف والتعاونية والطبقية التقليدية والأشكال الاجتماعية الأخرى فى المجتمع التقليدى، لم يكن أبداً ضموراً كلياً، لقد ظهرت روابط جديدة فى أجزاء جديدة عديدة فى المجتمع لتحل محلها. وتنعكس نقابات العمال والمدرسة ومشروعات العمل الأشكال الحديثة للنظم والتي تستطيع أن تؤثر تأثيراً قوياً فى الحياة مثلها مثل الجماعات القديمة.

ومن الحق أن يقال أن هناك مجالات كثيرة لم تثبت فيها أن الأشكال الجديدة للروابط مثل الصداقات، أنها أشكال متجزة. وأن الروابط التقليدية صارت أكثر ضعفاً مما كانت عليه، ويمكن أن يفسر قدر كبير من السلوك في هذه المجالات وفي إطار الدافع نحو المعنى الوظيفي والعضوية الوطيدة والمركز الواضح. أما السلوك الذي لا يوصف بأي معنى من هذه المعاني، فيوصف بأنه سلوك متحرف أو مرضى، مما هو الحال في إنحراف الأحداث وإدمان الخمر.

رابعاً: إنحراف المعايير:

كان دور كيم أول من استعمل إصطلاح الإنحراف عن المعايير ليشير إلى المظاهر المتعددة للمشاركة الاجتماعية عندما تختفى الظروف الضرورية من أمام الإنسان ليحقق ذاته ليدرك السعادة وهناك شروط تعنى أن السلوك ينبى أن تحكمه المعايير وأن هذه المعايير تكون نسقاً متكاملأ يخلو من الصراعات، وأن يشارك المرء مع الآخرين مشاركة أخلاقية.

وقد قرر دور كيم أنه في حالة وجود معايير غامضة ومتصارعة وغير متكاملة يفتقد فيها المرء العلاقات الأخلاقية الهامة مع الآخرين أو حيث لا تقام حدود لإدراك السعادة يسود التفكك.

ولقد استعمل ميرتون الإصطلاح نفسه ليشير إلى الحالة التي لا تتوافق فيها الأهداف الاجتماعية المكتسبة مع المعايير والتي تحكم تحقيق الأفراد لهذه الأهداف. وقد أرجع ليوسرول إنحراف المعايير إلى إختلاط الأهداف أمام الشخص وغياب الربط الاجتماعية.

ويرى البعض أن الشواهد على وجود إنحراف المعايير قد توجد في الجماعات الحضرية الحديثة، والتي تتكون من المهاجرين النازحين من مناطق ريفية، والذين رفضوا معاييرهم وقيمهم التقليدية. ولم يمتصوا بعد الحياة

الاجتماعية والثقافية فى المجتمع الحضرى غير المضاف.

وقد أثارت مجموعة التغيرات التى حدثت فى طبيعة القيم الأخلاقية والعلاقات بين هذه القيم الجديدة والقيم السائدة. أثارت الإبتناء فى المجتمع الذى يتجه نحو التصنيع. لكل سلوك إنسانى سلوك معيارى موجه نحو غايات وتحدد معانيه فى إطار هذه الغايات وعندما تقبل القيم الأخلاقية قبولاً واسعاً فى المجتمع. فإنها تكون فى الوقت نفسه الأساس الذى يحقق التكامل والإنفاق بين هذه القيم. وهذه القيم ضرورية أيضاً لتحقيق تكامل الفرد وأدائه الوظيفى الناجح ولكن فى فئات التغير. تبدو هذه القيم مختلطة معاً مبهمه. وعندما تتصارع معاً تفقد وضوحها مما يؤثر فى سلوك الأفراد ودرجة تماسك النظام الاجتماعى.

وقد أدى نمو الرأسمالية وظهور الفردية والديمقراطية والانفتاح على الثقافة الغربية إلى تغير المضمون الاجتماعى للقيم التقليدية. وظهور قيم جديدة تعبر عن النظام الاجتماعى الحديث أحسن تعبير. ومن الصعب وهناك مشكلتان يعتقد بوتومور أنهما حظيا بالاهتمام الأكبر، المشكلة الأولى هى الجريمة والجناح إلى الارتفاع المستمر فى معدلاتها وإلى تناقص أهمية مشكلات أخرى فى البلدان الرأسمالية وبين فحص إنجازات البحوث السوسيولوجية فى هذا المجال أن هذه البحوث تشير إلى إثنتى عشر عاملاً يمكن أن ترتبط بالجريمة أو الجناح وهذه العوامل هى:

١ - حجم أسرة الجناح.

٢ - وجود جانحين آخرين فى الأسرة.

٣ - عضوية الأندية.

٤ - التردد فى أماكن العبادة.

٥ - سجل العمالة.

٦ - المكانة الاجتماعية.

٧ - الفقر.

٨ - اشتغال الأم خارج المنزل.

٩ - التغيب عن المدرسة.

١٠ - تصدع الأسرة.

١١ - المستوى التعليمي.

١٢ - الحالة الصحية.

يبد أننا لا نستطيع أن نحدد أى عامل من هذه العوامل بإعتباره سبباً بالمعنى الدقيق للجناح.

ويؤيد بوتومور رأى بربارا ودنى بأن القيمة الحقيقية حتى الآن، فيما يتعلق بالأمراض الاجتماعية - هى رفض الآراء الشائعة خاصة وأن هناك نقصاً شائعاً واضحاً فى توافر شواهد موثوق بها عن ارتباط العوامل التالية بالجريمة والجناح والأمجاد وعدم العناية بنواذى الشباب، والحياة فى نطاق أسرة تعاني مشكلات، أو أنشغال المرأة فى العمل.

أما المبدأ الثانى لتوحيد أن الصراع الصناعى فى المشروعات العامة وعلى النطاق القومى بالإضافة إلى بحث المعوقات الاجتماعية الأخرى للكفاية الإنتاجية مثل لارتفاع معدلات الغياب والمرض ودورات العمل وقد ظهرت فى هذا الميدان أيضاً نفس الصعوبات التى واجهت دراسة الجريمة والجناح. ولكن هناك صعوبات أخرى ترجع إلى تشعب المشكلات الصناعية.

ويعتقد بوتومور أن بحث هاتين المشكلتين سوف يجعلنا نسلم بوجود نماذج مختلفة للمشكلات الاجتماعية سواء من حيث أهميتها، أو إمكانية التوصل إلى حلول لها، فهناك بعض الشرور الاجتماعية نستطيع التخلص منها إلى حد ما عن طريق الضوابط الاجتماعية والجزاءات العقابية، والتى

تؤدى أيضاً إلى تخطيم بعض القيم الاجتماعية الراسخة وربما نستطيع تفسير ارتفاع معدلات الجريمة والجناح في المجتمعات الصناعية الحديثة، بأنه يشير إلى الضعف النسبي للضبط الاجتماعى فى هذه المجتمعات. وبالمثل تفسير ارتفاع معدلات الطلاق بأنه نتاج لسمى الأفراد نحو تحقيق غايات أخرى مثل الحرية الشخصية والحب الرومانسى كذلك يمكننا أن ننظر إلى كثير من المشكلات الاجتماعية التى تعاني منها المجتمعات المتخلفة فى الوقت الحاضر بوصفها تصاحب التصنيع والتحضر التى تؤدى إلى اضطراب النظام القائم. على أن ذلك كله لا يجب أن يجعلنا نخلص إلى نتيجة مؤداها. أن البحث السوسيولوجى فى هذه الحالات عديم الجدوى. إذ أن الدراسات السوسيولوجية قد تشجع على ظهور اتجاهات أكثر واقعية نحو هذه المشكلات وتحول دون الأحكام الأخلاقية المتطرفة التى غالباً ما تبالغ فى الصعوبات. كما قد تساعد هذه الدراسات فى اقتراح أساليب القضاء على هذه الشهور دون أن يؤثر ذلك تأثيراً سيئاً فى القيم الأخلاقية الأخرى. وتقدم طرفاً أكثر فعالية لمواجهة النتائج المترتبة على ذلك.

وهناك مشكلات إجتماعية أخرى يمكن حلها، أو هى تمثل خطراً داهماً على المجتمع الإنسانى بحيث يتعين التوصل إلى حل جذرى لها. نجد فى الفئة الأولى منها مشكلة الفقر فى البلاد المتخلفة إقتصادياً. هنا يتطلب الحل من عالم الاجتماع أن يبدأ أولاً: دراسة الوقائع، لكى يتمكن من كشف عامل أو مجموعة عوامل التى تسبب المشكلة. وقد يكون من العسير فى حالات أخرى معرفة الأسباب، لأن البحث العلمى للمجتمع سوف يساعد على الأقل فى القضاء على الأسباب القائمة على معتقدات خاطئة. وتقديم وصف كاف لموقف المشكلة، بحيث يرشد ذلك فى علاجها. أما الفئة الثانية من المشكلات الدائمة فى العصر الحديث. كما يؤمن بوتومور فهى مشكلة الحرب ولن يقدر عالم الاجتماع أن يقدم حلاً لهذه المشكلة.

ولكن من الممكن أن يسهم عالم الاجتماع فى معرفة الأساليب المؤدية إلى مواقف التوتر والصراع العالمى. وتساعد على نشوب الحرب. وبالتالي تساعد القادة والمسؤولين على تجنب الحروب. كما يتعين على علماء الاجتماع نتيجة لذلك أن يذلوا جهد غير عادى فى بحث مشكلات الحرب والسلام، وأن ينشروا نتائج بحثوهم على أوسع نطاق ممكن. ومن المؤسف حقاً أن فئة قليلة منهم هى التى أهتمت بهذا العمل، ورغم الصعوبات التى تواجهها، فإنها عرضة للتأثر بالنزاع السياسى.

الفصل الثالث

التفكك الإجتماعي والسلوك المنحرف

الفصل الثالث

التفكك الإجتماعى والسلوك المنحرف

عرفت المشكلات الاجتماعية بأنها تعارض غير مرغوب فيه بين الأشياء الموجودة فى المجتمع، وما ترغب الجماعة الهامة فى أن تحققه، ويتأثر مجال هذا التعارض إما بمحاولة إنقاء المعايير وإما بتدهور الظروف الاجتماعية، وأحياناً ما يكون التعارض محصلة هذين الأسلوبين معاً ولا يوجد فى هذا القول أى تناقض إذ أننا نجد أن بعض المجتمعات الصناعية الكبيرة تقوم على خطة تهدف رفع مستوى الحياة المادية والتقدم السريع للقيم الثقافية. ويمكن رغم ذلك أن ينظر إليها بإعتبارها مجتمعات تعاني من المشكلات أكثر من مجتمعات أخرى أقل منها فى دخلها القومى، وأكثر منها تخلفاً فى الجانب المادى، كما أن ثقافتها أكثر منها بساطة. مثل كل شئ فى الحياة الاجتماعية.

فالتعارضات بين المعايير الاجتماعية المشتركة والظروف الواقعية فى مظاهره الذاتية والموضوعية.

المشكلة الاجتماعية بين التفكك والانحراف:

ويرى ميرتون أن الإهتمام بمشكلات التفكك الاجتماعى بإعتبارها مشكلات متميزة عن مشكلات السلوك المنحرف يعد فى حد ذاته تغييراً اجتماعياً كبيراً وهذا الإهتمام إلى حد كبير محصلة تراكم التكنولوجيا الفيزيقية. ويقسم ميرتون ويست المشكلات الاجتماعية إلى نوعين كبيرين من المشكلات:

النوع الأول: يوصف بأنه تفكك اجتماعى.

النوع الثانى: يوصف بأنه إنحراف اجتماعى.

وهذا التقسيم تقسيم تحليلي. وليس تقسيماً مجرداً، كما أنه ليس تقسيماً محسوساً ملموساً. وهذان النوعان من المشكلات لا يصنفان فئات الأحداث في كل تراكيباتها الواقعية ولكنهما يشيران إلى المظاهرة المختارة والمنتقاة منها.

ولهذا السبب فحين نجد في كل مشكلة إجتماعية محسوسة. مثل تفكك الأسرة والسلوك الإجرامي. والصراع في المجتمع، الدليل على وجود التفكك الإجتماعي والانحراف الإجتماعي ولو في بناء إجتماعي متباين ورغم ذلك فإنه من المفيد أن نميز في كل مشكلة إجتماعية من العناصر التي تعبر عن التفكك وبين العناصر التي تظهر السلوك المنحرف، ذلك لأن السلوك المنحرف كثيراً ما يتداخل مع التفكك في ظروف خاصة، ولكن ما المقصود بالتفكك الإجتماعي والانحراف الإجتماعي.

معنى التفكك الإجتماعي:

إستعمل علماء الإجتماع مفاهيم كثيرة. يدل كل منها عن معنى التفكك، ويرى ميرثون أن تعريفه للتفكك الإجتماعي يقترب كثيراً من المعنى الشائع والمتداول بين الناس ويعبر التفكك الإجتماعي عنده إلى عدم التلائم بين المراكز، أو فشل المراكز والأدوار المكونة للنسق الإجتماعي في أن تحقق الأغراض الجماعية والموضوعات الفردية كما هو الحال في نسق مقابل تؤدي فيه هذه المراكز والأدوار وظائفها أداء طبيعياً. كذلك فتحديد التفكك الإجتماعي أمر نسبي، ولا يرتبط بمستوى مجرد، ولكن تحقيق التفكك أمر محتمل ويمكن في ظل ظروف واقعية محددة. ويتضح التفكك في أوضح صورته، عندما نرى أن بناء المراكز والأدوار لم يعد منظماً تنظيمياً فعلاً في أي مجتمع محلي أو أي جماعة محددة أو في أي تنظيم إجتماعي، كذلك يوصف التنظيم أو الجماعة بأنها مفككة عندما يلاحظ أن العناصر

المكونة للنسق الإجتماعى لم تعد متماسكة. على أن هذا لا يعنى أبداً عدم القدرة على إعادة بناء المجتمع أو الجماعة التى تفككت فالتنظيم الواقعى للحياة الإجتماعية، قد يتحسن فى ظل ظروف خاصة، ويدفع إلى تحقيق أكبر للأغراض الجماعية والفردية بيد أن إيجاد الدليل على هذا التحسن ليس عملاً سهلاً، وأيضاً إذا ما تمطل بناء العلاقات المكونة للنسق الإجتماعى عن أداء وظائفه أو اختلطت العناصر المعيارية، أو تكشف عدم موائمة بناء العلاقات عن مواجهة طلب أو أكثر من المطالب الوظيفية للنسق الإجتماعى. فعندئذ نوصف هذه الحالة لأنها تفكك إجتماعى. ما دامت الأنماط الإجتماعية للسلوك قد أخفقت فى أن تؤكد وجودها.

﴿يكشف التفكك الإجتماعى عن درجة فشل الأنشطة الإجتماعية عن مواجهة مطلب أو أكثر من المطالب الوظيفية للنسق، سواء أكان هذا النسق تنظيمياً، أو نظاماً، أو جماعة كبيرة معقدة أو جماعة صغيرة﴾ كذلك يرتبط التفكك الإجتماعى عادة بعدم ملائمة وسائل الإتصال بين الناس داخل النظام الإجتماعى بيد أن عدم ملائمة أساليب الإتصال عند أداء الوظائف المطلوبة منها لا يعنى أنها المصدر الوحيد للتفكك الإجتماعى، فقد أثبتت أبحاث تجريبية كثيرة أن الإتصال الخاطى يؤدى إلى التأكد حتى لو غابت المصالح أو القيم المتعارضة بين هؤلاء الناس.

وعندما يعجز التنظيم الإجتماعى عن تقديم أساليب تمتص أسباب الصدام والصراع بين أصحاب المصالح المتعارضة من العمال وحاملى الأسهم وأعضاء مجلس الإدارة تظهر بوادر التفكك وبصاحب ذلك ظهور جماعات تؤكد المصالح المشتركة لأعضائها، ولا خيار لها إلا فى إطار مصالحها الخاصة، فصراع المصالح يؤدى إلى التفكك. وإن كان لا يستلزمه دائماً.

وثمة مصدر آخر للتفكك، يبدو فى الإنحراف عن أساليب التنشئة

الاجتماعية، والابتعاد عن الاتجاهات والقيم والمهارات والمعارف التي إكتسبت في الطفولة والتي يحتاج إليها المرء لأداء أدواره الاجتماعية. كذلك يؤدي الحراك الاجتماعي إلى التفكك الاجتماعي. لأن الحراك الاجتماعي يتم دون تحقيق الملائمة المطلوبة بين الأشخاص المتحركين، ويترتب على ذلك أن هؤلاء الأفراد المتحركين لا يعرفون كيف يؤدون سلوكهم في المواقف الجديدة، ولا يعرفون الحدود غير الرسمية عند تطبيق السلطة المحددة تحديداً رسمياً.

وينشأ التفكك الاجتماعي أيضاً نتيجة الإنفاقات الخاطئة حول المطالب الاجتماعية المتبادلة بين الناس الذين يشغلون مراكز اجتماعية متباينة. إذ أن عدم إتفاق الناس يتيح الفرصة لحدوث الإصطدام بين مراكز متعددة والتي يدعو كل منها إلى سلوك متعارض مع المراكز الأخرى. عندما يفشل النسق الاجتماعي في تحقيق الأولوية المشتركة للإلتزامات المتصارعة الممكنة، يعانى الأفراد الخاضعون لهذه الإلتزامات من التوتر، ويصعب دائماً التنبؤ بسلوكهم ويوصف النسق الاجتماعي بأنه متفكك. ۞

فالإلتزامات المعمل والبيت ومطالب الأخلاق المحلية والقانون المدني والإلتزامات التي تدعو إليها الأديان. والنظرة العلمية إلى مشكلات الحياة اليومية، والتزامات التوقعات الخاصة بمطالب الأصدقاء، والمطالب العامة للبيروقراطية. هذه الإلتزامات النمطية، والتي تكشف عن التعارض بين الإلتزامات، كثيراً ما تحدث التفكك، وذلك عندما يعجز النسق الاجتماعي عن تحديد الأولويات المشتركة التي يلزم بها جميع الأفراد والخطأ الذي يحدث في هذه الحالة بالمعنى الموضوعي لا بالمعنى الأخلاقي يكمن في التنظيم غير الملائم للإلتزامات المتصارعة والمتعارضة. لا في عدم تكيف الناس الذين يواجهون هذه الصراعات.

وبوجه عام، تنشأ المشكلة الاجتماعية المتضمنة في التفكك نتيجة خطأ
الناجم عن تنظيم المراكز الاجتماعية في نسق إجتماعى متماسك تماسكاً
طبيعياً. لا نتيجة تصرفات الناس الذين يفشلون في الإرتفاع إلى مطالب
المراكز الاجتماعية. كما هو الحال فى السلوك المنحرف. وبدلاً من توافق
الأدوار التى تقود الناس إلى تحقيق أغراضهم المتعددة والجماعية، يندفع الناس
إلى معارضة أساليب الآخرين.

[ويُبيّز فإل مشكلة الاجتماعية التى تعبر عن التفكك الإجتماعى تنجم
عن التصدع فى عناصر النسق الإجتماعى، كما أن النسق الإجتماعى يعمل
بكفاءة أقل مما يجب فى الواقع تبعاً للانحرافات التى تنتج عن مواجهة
المطالب الوظيفية للبناء الإجتماعى.]

ويرى ميرتون أن منابع التفكك الإجتماعى كثيرة متباينة، ولا زال الكثير
منها غامضاً ويحتاج إلى البحث والتقصى. ولكن مهما كان مصدر التفكك،
فالتفكك يعنى أداء الناس لأدوارهم فى الموقف وفقاً لأهداف متعارضة. حتى
ولو توافق هؤلاء الناس مع أدوارهم داخل النسق الإجتماعى، وتصبح النتيجة
متباينة تبايناً حقيقياً لما يتوقع أو يرغب فيه. الكل الإجتماعى وهى السلوك
الإجتماعى).

السلوك المنحرف:

[ويُمثل السلوك المنحرف الوجه الآخر للمشكلة الاجتماعية، فبينما يشير
التفكك الإجتماعى إلى أخطاء تواجه التنظيمات أو عقبات يصطدم بها المرء
عند أداء الدور أو شغل مراكز إجتماعية.]

أما السلوك المنحرف فيعبر عن السلوك الذى تباعد تباعداً كبيراً وخطيراً
عن المعايير التى تحدد للناس ما يجب أن يفعلوه فى مراكزهم الاجتماعية. وقد
يفسر السلوك نفسه باعتباره سلوكاً منحرفاً أو سلوكاً طبيعياً، ويرد ذلك

إلى طبيعة المراكز الاجتماعية التي يشغلها الناس الذين يقومون بأداء السلوك وأيضاً مراكز المحكمين الذين يحكمون على سلوك الغير. وتوازى هذه الحقيقة الفكرة السوسولوجية التي تقول أن كل مركزاً اجتماعياً، يتطلب مجموعة خاصة من الالتزامات المعيارية، وعندما يؤدي زجل ما سلوكاً يشبه سلوك امرأة، أو عندما يسلك الطبيب أو المهندس سلوك الدهماء. فكل منهما يؤدي سلوكاً منحرفاً، بيد أننا يجب أن نعي تماماً أنه لو قامت النسوة بأداء السلوك الذي قام به الرجل المتشبه بالمرأة، أو لو قام رجال من الدهماء بالسلوك الذي أداه الطبيب أو المهندس، فقد يعد السلوك طبيعياً بطبيعة الحال، ولهذا السبب لا يجب أن نصف السلوك المنحرف وصفاً مجرداً، بل ينبغي أن يرتبط بالمعايير التي تضافى عليه الصفة الاجتماعية.

ويستعمل علماء الاجتماع مصطلح السلوك المنحرف عادة بإعتباره مصطلحاً تخصصياً أكثر منه مصطلح أخلاقي، ولا يعنى السلوك المنحرف معارضته لمبادئ الأخلاق عند الاجتماعيين وإنما يعنى فشل المنحرف فى الإرتفاع إلى مستوى التوقعات المعروفة تعريفاً اجتماعياً عند هؤلاء الذين يرتبط بهم بعلاقة اجتماعية مباشرة، ويجعل هذا الفشل حياته صعبة. فهم قد لا يقيمون له وزناً، رغم أنه ينبغي ذلك فى الواقع. وسواء أريد ذلك أم لا، فالسلوك المنحرف يتعارض مع مقياس التنبؤ الذى تتطلبه العلاقات الاجتماعية. وما الشخص المنحرف إلا شخص توحّد مع المعايير الأخلاقية التى إعتدى هو عليها وعندما نقوله أن السلوك المنحرف يعنى الإنحراف عن المعايير التى تتحدّد مراكز معينة، فإننا نضمن هذا القول أن هذه المعايير يضعها هؤلاء الذين لديهم القوة الشرعية. يتبع ذلك أن السلوك المنحرف ينبغي أن يعرفه أعضاء النسق الاجتماعى وخاصة هؤلاء الذين يشغلون مراكز السلطة فالجزءات تطبق تطبيقاً رسمياً على جميع الذين يخرقون القواعد الاجتماعية، بيد أنه فى بعض المجتمعات وخاصة الرأسمالية نجد بعض الفروق

التي تكشف عند تطبيق العقوبات على المخالفين للقواعد الأخلاقية والاجتماعية وتحدد هذه الفروق مقاييس أهمها الوضع الطبقي والسلالة والجنس والسن واختصار فالسلوك المنحرف يتضمن ما فعله المنحرف. وما يرى أعضاء السلطة الرسمية أنه قد فعله.

ويرجع الفرق بين التوافق مع المعايير والسلوك المنحرف، إلى أن التوافق نوع من السلوك المسموح به في إطار ما يحدده المجتمع وتؤمن به السلطات الرسمية. أما السلوك المنحرف فسلوك يعكس الإعتداء على القواعد الأخلاقية والإيمان بأن ثمة إعتداء وقع على هذه القواعد.

والسلوك المنحرف نوعان: الأول سلوك منحرف واضح. مثل البغاء والانتحار، والترحّل الآخر إنحراف مستتر، ويبدو ذلك في الإعتداء المستمر على المعايير دون أن يعي أحد ذلك، مثل المقامرة القانونية وتركيز الشهوة الجنسية على أعضاء معينة في الجسم، وتجارة الصور الجنسية الفاضحة والكتب الداعية.

ويتفق معظم الاجتماعيّين على أن الجزاءات الاجتماعية لن تشرع ولن تنفذ ما لم يلاحظ السلوك الذي خرق القاعدة بطريقة محددة فالنسق الاجتماعي لا يستجيب إستجابة نمطية للأفعال المنحرفة مثلما يفعل عالم الاجتماع. فعالم الاجتماع درب على التمييز بين حالات السلوك المنحرف الواقعي ومعرفة أن الأشخاص الذين أدوا هذا السلوك منحرفون. وعلى النقيض من ذلك تنزع الأنساق الاجتماعية إلى تعريف الشخص الذي يقبض عليه متلبساً بأداء سلوك منحرف بأنه يعبر عن نمط اجتماعي. مثل المجرم والحدث المنحرف والسارق والمردد عن الدين والسجين والخابث لوطنه.

ويرى أريكسون أن الافتراض الشائع القائل أن اللمنحرف لا يعالج

إفترض خاطئ. إلا أن هذا الافتراض يقرر دائماً وباقتناع أنه يحدد الحقائق التي تثبت صوابه.

ويرى ميرتون أن السلوك الشاذ يعد نوعاً من السلوك المنحرف ومن أمثال هذا السلوك الدعارة وتعاطي المخدرات. كما يقسم السلوك المنحرف عادة إلى نوعين من السلوك، يميز بينهما إستناداً على آثار كل منهما في البناء الاجتماعي وأيضاً إستناداً إلى المعايير التي تحكم البناء. ونعرف النوع الأول السلوك غير المتوافق. كما يعرف النوع الآخر باسم السلوك الشاذ. ويساعدنا هذا التمييز على تحديد الاختلافات الأساسية لأنواع السلوك المنحرف والذي يعتمد عن السلوك الذي تحدده المعايير الاجتماعية.

ويختلف نمط السلوك غير المتوافق عن نمط السلوك الشاذ في مظاهر كثيرة أهمها:

أولاً: إن الشخص غير المتوافق يعلن صراحة إنشقاكه ومعارضته للمعايير ولا يحاول أن يخفي معارضته عن المعايير الاجتماعية مخالفاً في ذلك الشخص مرتكب السلوك الشاذ يؤكد الشخص المعارض للنظام السياسي أو المعنى معارضته بإشهار رأيه أمام الذين يسمعون أو يشاهدونه. أما الشخص الشاذ فينشد تجنب الأضواء ويسمى الإبتعاد عن الرأي العام.

ثانياً: يعترض الشخص غير المتوافق دائماً على شرعية المعايير الاجتماعية ويعترض على تطبيقها في مواقف معينة أحياناً، وخير مثال للسلوك غير المتوافق المعارضة المنظمة للتفرقة العنصرية في المطاعم والمدارس في الولايات المتحدة، وأيضاً معارضة الإتكالية والشموزة في القرية المصرية - أما مرتكب السلوك الشاذ، فهو على نقيض ذلك، يعرف شرعية المعايير التي يعتدى عليها، قد يجد الحيلة أو ما يبرر له عقلاً الإعتداء عليها، ولكنه لا يستطيع أن يثبت أن السرقة حق وأن القتل فريضة.

ثالثاً: يهدف الشخص غير المتوافق إلى تغيير المعايير التي ينكرها تغييراً علمياً ويريد أن يستبدل بما يعتقد أنه غامض ومتشابه في معايير ذات أساس إجتماعي واضح. أما مرتكب السلوك الشاذ، فعلى النقيض من ذلك يحاول أن يضرب من الجزاءات التي تعرضها المعايير الموجودة، ولا يقترح بدائل عنها في الوقت نفسه وإذا نما وقع أحدهما تحت طائلة الجزاء، يحتكم غير المتوافق إلى الأخلاق العليا والقيم النبيلة والتي قبلها أسلوباً للأداء أما مرتكب السلوك الشاذ فلا يفعل ذلك، بل يستغيث طالباً تخفيف الجزاءات.

رابعاً: يعرف الشخص غير المتوافق، وربما على مضض، عند أعضاء النسق الإجتماعي العاديين، لأنه إنسان يرفض المعايير السائدة لأغراض ما، ولا من أجل المصلحة الشخصية، أما مرتكب السلوك الشاذ، فيفترض أنه إنحراف عن المعايير ليلخدم مصالحه الخاصة ورغم أن قانون الدولة لا يقيم تفرقة رسمية بين غير المتوافق والمتحرف في هذه الناحية، فإن أعضاء المجتمع يفرقون بينهما كما أن نتائج السلوك غير المتوافق تتباين تبايناً شديداً عن نتائج السلوك الشاذ.

خامساً: يستطيع الشخص غير المتوافق في مناشدته الأخلاق العليا التي يتذرع لها في ظل ظروف ملائمة، تاريخياً أن يدعو إلى المعايير الشرعية والتي تحدد القيم الأساسية. بدلاً من المعايير الخاصة بهذا المجتمع كما يحاول أن يقرر عدالة الحقيقة بدلاً من الأسطورة التنظيمية السائدة وهو في دعوته إلى شرعية مطالبة حر أصيل، لا ينتظار، وهو يعني إعادة ترتيب البناء الإجتماعي لتقديم فرص حقيقية متكافئة لكل الناس لينمي مواهبه، ولا يسمح لصور زائفة عن المساواة الإجتماعية أن تنحرف عن البيئة الحقيقية، وفي كل هذه الحالات يساء عادة فهم عدم توافقه مع

القيم الأخلاقية المرفوضة. وعلينا أن نعي أن عدم التوافق ليس نبأ كاملاً للواقع الاجتماعي، ورفضاً له، بل يعبر عن حركة تنشأ أخلاق جديدة ومعايير جديدة وواقع جديد وهي لنا أن نقول إستناداً على ذلك أن الشخص غير المتوافق يختلف اختلافاً كبيراً عن الشخص مرتكب السلوك الشاذ الذي ليس لديه جديد لإضافته، أو شيئاً قد يعاد تقييمه، وهو لا يبحث إلا عن مصالحه الخاصة ولا يعبر إلا عن رغبته الخاصة.

ويرى ميرتون أن بعض علماء الاجتماع قد أعطوا إهتماماً لدراسة السلوك الشاذ أكبر من الإهتمام الذي أعطوه لدراسة السلوك غير المتوافق ولكن علينا أن نكون حذرين في تقييم السلوك غير المتوافق، فما يعد عدم توافق مع جماعة ما، يعد سلوكاً متوافقاً مع معايير جماعة أخرى.

أما لامرت، فقد تساءل هل الانحراف الاجتماعي محصلة ظروف اجتماعية، أم تمرد ضد المجتمع، أم محصلة تراكم السببين في الموقف، وأنصارهما معاً، وهل الأسباب التي تؤدي إلى الانحراف تؤدي إلى التفكك؟ يقول لامرت أن علماء الاجتماع قد إهتموا بدراسة الانحراف والتفكك بيد أن علم الاجتماع الحديث قد أعطى إهتماماً متزايداً لدراسة الانحراف منذ عام ١٩٥٠ وقد ميز علم الاجتماع في نظر لامرت بين الانحراف والمشكلة الاجتماعية. قد إعتبر علماء الاجتماع الانحراف إعتداء على المعايير ورفض التوقعات الاجتماعية. أما المشكلة الاجتماعية فيعني بها الصعوبات التي تعترض طريق الأشخاص، وترمز إلى التباس القيم وغموض المعايير أمام أفراد المجتمع، هذا الإلتباس والغموض الذي يوصف عادة بأنه أزمة العصر. وقد أرجع لامرت منابع الانحراف على الانحراف عن المعايير، والتي تعبر عن حالة التوتر وعدم التماسك بين القيم والمعايير المكونة للبناء الاجتماعي والتي يفترض أنها متماسكة، وينشأ الانحراف عادة نتيجة تغيير الأفراد للغايات

الثقافية المحدودة التي تدفع سلوكهم بوسائل متباعدة تسهل تحقيق مرادهم. ويرى لامرت أن السلوك المنحرف يمكن توصيفه، أى وصفه، ويزمر عادة إلى السلوك الشائن والفاقد والحقير والبغض الذى يستحق عليه الجزاء والعقاب. ويعبر السلوك المنحرف عن حالة معينة تسود المجتمع. إلا أن المجتمع لا يقف منها موقفاً سلبياً ولا يستسلم لها بل يقاومها غالباً، إى يرى المجتمع دائماً فى السلوك المنحرف إعتداء على القواعد الإجتماعية المتفق عليها، أى إعتداء على القيم والمعايير الإجتماعية.

والسلوك المنحرف ليس سلوكاً فردياً، بل من صنع المجتمع والجماعات. ذلك لأن المجتمع هو الذى يفرض القواعد والنظم والمثل التى إعتدى عليها هذا من جانب، ومن جانب آخر، فالمجتمع هو الذى يفرض هذه القواعد ويؤكد لها ويعلم علانية أن ثمة إعتداء قد حدث على هذه القواعد. كذلك فالسلوك المنحرف. لا يحدث فجأة، تلقائياً بل ينشأ الموقف الإجتماعى أثناء عملية التفاعل الإجتماعى، واستناداً على ذلك يرى لامرت أننا لن نفهم عملية الانحراف ونصفها ونفسرها إلا إذا درسنا القوانين والقيم والإجراءات الإجتماعية المتفق عليها والتى أدت إلى فرض هذه القيم والعادات ودرسنا أيضاً تعريفات الناس للموقف الذى يشكل سلوكهم، إذ أن فهم السلوك لا يجدى إلا فى إطار ما يفعله الناس. ولذا فعلى أصحاب النظريات الإجتماعية التى تدرس الانحراف أن يركزوا على التفاعل الإجتماعى الذى يحدد السلوك المنحرف ويشكله وينظم تطبيق الجزاءات على الأفراد.

ولما كان السلوك المنحرف لا يتم إلا فى مواقف التفاعل، فإنه لا يحدث صدفة، ولا ينشأ نتيجة أفعال إجتهادية وفنية. بل ينبغى عند دراسة السلوك المنحرف بإعتباره عملية إجتماعية نفسية يخلق بواسطتها الأفراد أوضاعاً تهدف إلى التمسك بالقيم وأساليب السلوك الراسخة ومنع القيم

الجديدة من الظهور، أو تأكيد قوة جماعة جديدة، بعد أن فشلت الهيئات التقليدية في فرض وسائل الضبط الاجتماعي التقليدية على الجماعة، مما يؤدي إلى حدوث حالة يمكن أن نسميها حالة التخریب الاجتماعي.

النظرية البنائية للانحراف:

يقول لامرت أن منظور ميرتون عن المجتمع مثله مثل منظور بارسونز ودوركيم يقدم لنا أهمية رئيسية لمفهوم البناء. ويرى ميرتون البناء باعتباره منبعاً متغيراً لكافة الضغوط والتوترات، ونوصف نتائج هذه الضغوط باعتبارها متغيرات، ووفقاً لنظرية ميرتون يتكون المجتمع من البناء الاجتماعي والبناء الثقافي والبناء الثقافي وكل منهما متغير يختلف عن الآخر. فالبناء الاجتماعي يتكون من مجموعة منظمة من القيم والمعايير. أما البناء الاجتماعي فيتكون من مجموعة منظمة من العلاقات الاجتماعية. وينشأ الانحراف عن المعايير عندما يفصل البناء الاجتماعي عن البناء الثقافي ويتباين عنه. ويسكن الأمر واضحاً في حالة البناء الاجتماعي، الذي يفيد سلوك بعض أفراد، أي يتيح لبعض أفراد التعاون والعمل وحرية الحركة، ويمنع الآخرين، إذ يعتدى الأولون بالمعايير التنظيمية التي يفرضها البناء الثقافي. أما الآخرون فيتمعون قيمهم الخاصة.

ويؤدي هذا التباين في إتباع المعايير التنظيمية، إلى ظهور أنماط السلوك المنحرف. ولذا يعتقد لامرت أن السلوك المنحرف عند ميرتون يدل على مواقف يحتدم فيها مجموعة من المطالب والقيم المتصارعة، وينتهي الصراع غالباً بإتباع نماذج سلوكية تحمل في طياتها مخاطر الانحراف. كذلك نقد لامرت الفكرة البنائية للبناء عند ميرتون إستناداً على أنها تقوم على أفكار مادية عن الثقافة والضبط الاجتماعي. كذلك فإن ارتباط الغايات بالوسائل رغم أنها فكرة صائبة عند تحليل الانحراف في المواقف والمجتمعات التي لها قيم

نمطية، فهي غير صحيحة في مجتمع يتميز بتعدد القيم، وفي المجتمع الكبير.

ويرى لامرت الانحراف باعتباره محصلة للسلوك الإنساني، ومن ثم يرتبط السلوك المنحرف بالوضع الطبقي بالولايات المتحدة، وأشار إلى أن نماذج الانحراف توجه بين الأفراد في الطبقة الدنيا أكثر مما توجد عند غيرها من الطبقات الأخرى. ويؤكد لامرت قدرة الإنسان على القضاء على المشكلات وتجنبها وتغييره للظروف الاجتماعية.

ويقترح لامرت كثيراً من جيلين عندما يؤكد أن الانحراف محصلة عدم التوافق باعتباره مظهراً أو حالة تعبر عن التمسك بالمعايير القديمة، بعد أن وطدت المعايير الاجتماعية الجديدة من وجودها. وتغلب على القديم أو تدل على حالة تعبر عن التمسك بالمعايير القديمة، بعد أن وطدت المعايير الاجتماعية الجديدة من وجودها. وتغلب على القديم أو تدل على حالة تعبر عن التطلمات إلى المستقبل في زمن تسود فيه العلاقات التي تحكمها القيم التقليدية.

وقد قدم لنا لامرت رأيه في موضوعات أساسية تشغل إهتمام علماء الاجتماع وهي:

١- كيف يظهر الانحراف.

٢- كيف يرتبط السلوك المنحرف بالأشخاص.

ويرى لامرت أن الانحراف يحدث في مواقف التفاعل بعد أن تعجز وسائل الضبط الاجتماعي عن السيطرة على سلوك الأفراد ويرجع التباين في معدلات الجرائم أو أشكال السلوك المنحرف، إلى الفروق في الوسائل التي تحددها السلطة لبلوغ الأهداف وإذا ما اكتفينا بالنظرة السريعة السطحية العابرة، يصعب علينا في بعض المواقف، أن نميز بين السلوك المنحرف

والسلوك العادى. ولكن إذا ما عرفنا القواعد التى تنظم سلوك الأفراد، والتى تحدد التفاعل بينهما، سهل تحديد الإنحراف وتمييزه عن السلوك العادى. ويزداد مظاهر السلوك المنحرف عادة فى فترات التغير عندما تتشابه القيم والأهداف، وتختلط أمام الناس وتعدد القيم والمعايير، وتظهر قيم جديدة جنباً إلى جنب مع القيم القديمة، أو عندما يشر بقواعد ومثل وقيم جديدة تتعارض مع المعايير المتفق عليها أو عندما يتعارض السلوك المتفق عليه مع أشكال السلوك الجديدة. وفى مثل هذه المجتمعات التى يوجد فيها القديم جنباً إلى جنب مع الجديد، يوجد نوعان من أساليب الضبط الاجتماعى. إذ تسود أساليب الضبط الاجتماعى الإيجابية الفعالة، كما تمارس أساليب الضبط الاجتماعى السلبية نشاطها.

وتعتبر أساليب الضبط الاجتماعى السلبية عن مظاهر التوافق مع المعايير والسنن التقليدية وتؤكد فى الوقت نفسه بقاء النظام الاجتماعى واستمراره، أما أساليب الضبط الاجتماعى الإيجابية فتعمل على تحقيق الأهداف والقيم الجديدة وهى تعبر عن عملية مستمرة لاختيار القيم.

وقد عرض لنا لامرت عدداً من نماذج السلوك التى تكشف الإنحراف عن السلوك المتفق عليه، مثل التجارة فى السوق السوداء بأسعار أكثر من الأسعار المحددة. والإساءة إلى الناس عند بيع السلع المنشوشة؛ والتعرض على إيتزاز أموال الناس، والهروب من الضرائب، فرض إتفاق بالقوة، واختلاس الأموال. وأيضاً هناك جرائم تقليدية تعود عليها الناس، تمثل كل أشكال السلوك المنحرف وعدم توافق الأفراد مع قيم المجتمع، ويعارض لامرت رأى مرتون فى أن الإنحراف محصلة عدم توافق الفرد، إذ أن هذا الرأى تنقصه الدقة الإمبريقية.

} ويرى لامرت أن الإنحراف محصلة احتمالات متعددة تتصارع فيها

الوسائل والغايات، وأرجع لامرت الانحراف إلى أسباب متعددة، مثل البناء الطبقي المتغير والتقدم التكنولوجي السريع، وطبيعة التفاعل الإجتماعي بين الجماعات وأيضاً إلى القيود البيولوجية والعوامل النفسية، فالغرض البيولوجية والنفسية منبعان هاما لظهور الانحراف والمشكلات الاجتماعية.

والمسؤولين على تجنب الحروب وكما يتعين على علماء الاجتماع، نتيجة لذلك أن يذلوا جهداً غير عادي في بحث مشكلات الحرب والسلام. وأن ينشروا نتائج بحوثهم على أوسع نطاق ممكن. ومن المؤسف حقاً أن فئة قليلة منهم هي التي إهتمت بهذا العمل برغم الصعوبات التي تواجهها فهو عرضة للتأثر بالتزاع السياسي.

يتضح لنا من كل ما سبق إختلاف علماء الاجتماع حول إعلاء معنى موحد متفق عليه للمشكلة الاجتماعية. ورغم عدم الإتفاق على تعريف للمشكلة الاجتماعية، فإنها تفرض نفسها على الواقع الاجتماعي. عندما يختلف الأفراد في موقف معين على وضع محدد وتتضارب فيه مصالحهم وحاجاتهم. وقد حددت بربارا ووتسن على سبيل المثال المشكلات بأنها أمراض اجتماعية وتضم كل الأفعال التي يتم من أجل تحريمها إتفاق الأموال العامة أو التي يعاقب من يرتكبها أو كل ما يحتاج علاجه إلى إتفاق عام. ويوضح ذلك تبين الأفكار الذاتية حول ما ينظر إليه بإعتباره مشكلات اجتماعية وقد تجاهل هذا التعريف الأفعال التي تعوق عملية التنمية الاجتماعية والإقتصادية في البلدان النامية. إذ أن بربارا ووتسن إهتمت بمشكلات الدول الصناعية الرأسمالية، وأغفلت مشكلات الدول النامية في أفريقيا وآسيا كذلك يعاب على هذا التعريف أنه إستبعد ضروب السلوك مثل الفقر والصراع بين العمال وأصحاب العمل والحروب.

وعلى كل فعالم الاجتماع يستطيع أن يدرس المشكلات الاجتماعية

ويتجلى إسهامه فى مهارة البحث الاجتماعى وتأكيد الطريقة العلمية فى تحديد أسباب المشكلة تحديداً لا يفصلها عن علاقاتها بعناصر البناء الاجتماعى.

وينبغى أن نعى أن عالم الاجتماع عندما يتصدى لدراسة مشكلة اجتماعية. فإنه لا يدرسها فى ضوء نظرية وحيدة تضم المشكلات كلها، والتي تساعدنا على تفسير كل مظاهر المشكلات الهامة. فهذه الدعوى بوجود نظرية واحدة ترجع إلى هؤلاء الاجتماعيين الزائفين أو المدعين بالانتساب إلى علم الاجتماع، والذين يهتمون بالتحليل الكمي وحده. ونرى أن التقسيم الكامل لجمع مظاهر السلوك الإنسانى والنظم الاجتماعية يتضمن قدراً من الافتراضات النظرية والتي ينبغ أن تتلائم مع موضوع الدراسة.

وإذا كانت هناك نظرية واحدة شاملة تدرس المشكلات الاجتماعية فى ضوءها، فشمة إجماع عام لزاء المشكلات الاجتماعية متداول بين علماء الاجتماع، ومتفقون عليه. ينعكس إنعكاساً واضحاً فى كتاباتهم. هو معالجة المشكلات الاجتماعية سواء أكانت أفعال أو مواقف. من منظور سوسيولوجى، تنبثق منه كل الأسئلة والفروض التى تخطر للباحث والتي يسمى للحصول على إجابات واقعية لها.

وتكشف لنا دراسة موقف علم الاجتماع من المشكلة الاجتماعية، أن المشكلة الاجتماعية ليست الأفعال اللاقانونية وحدها، إذ يتفق أغلب علماء الاجتماع على أن المشكلة الاجتماعية. هى كل سلوك لا يتفق مع المعايير السائدة، أو أنه كل سلوك يتجنى عن عدم التوافق فى الموقف، أو كل سلوك أو موقف أو إنحراف الأحداث أو ممارسة البغاء هى المشكلات الاجتماعية وحدها، فهناك مشكلات لا ترتبط بالقانون أو الإعتداء عليه، فمثلاً أليست القيم التى تؤكد التواكلية وتعوق سياسة التنمية مشكلة، أليست التربية

الإنكالية مشكلة فى المجتمع الصناعى، ألا تعد ضعف الحاجة إلى الإنجاز مشكلة إجتماعية، هل التثبيت فى العمل والإثراء غير المشروع وكراهية العمل الجماعى مشكلات تعطل من تقدم المجتمعات الفقيرة.

لا شك أن أشكال السلوك المنحرف التى عرضنا لها تعبر عن مشكلات إجتماعية جديدة، ظهرت نتيجة تغير القيم، وترتبط كلها بتغير المركز الإجتماعى الذى يغير من إدراك الفرد لمسئوليته إزاء الوسائل التى يحقق بها غاياته.

الفصل الرابع

مشكلة الهجرة

الفصل الرابع

مشكلة الهجرة

تعتبر مشكلة الهجرة من المشكلات الاجتماعية والإقتصادية الهامة التى يحيط عمليات التنمية الحضرية، مثل مشكلة الهجرة من الريف إلى المدينة، والهجرة الخارجية. والهجرة نوعان:

أولاً: الهجرة الداخلية، وهى الهجرة من ريف مصر إلى مدنها. سعيًا وراء العمل وحياة أفضل.

ثانياً: الهجرة الخارجية، وهى هجرة المصريين سواء أصحاب الكفاءات أو الحرفيين إلى الدول العربية أو أمريكا وكندا وإستراليا.

وتختلف فئة المهاجرين الأولى عن أفراد الفئة الثانية كما تتباين آثار الهجرة الداخلية عن آثار الهجرة الخارجية. فالهجرة الخارجية تتمثل فى هجرة أصحاب المؤهلات والحرفيين إلى الدول الغنية. وهى هجرة من حيث الحياة الصعبة إلى الحياة السهلة، ومن حيث الرزق الضيق إلى الرزق الأوسع فى بلدان الشط. وإذا كان الإنسان فى الماضى هاجر من الصحارى والقفار إلى وديان الأنهار والشواطىء. فإن الإنسان المصرى هاجر من وادى النيل إلى الصحراء حيث النفط والثروة. وهذه الهجرة تؤثر تأثيراً شديداً على أضعاف القوى البشرية المنتجة القادرة على العطاء وعلى تغيير مجتمعنا وتجديده.

أما الهجرة الداخلية فيعبر عنها غالباً بهجرة العمال الزراعيين من القرية إلى المدينة.

والحقيقة أن ثمة أسباب إقتصادية وسياسية واجتماعية بل ودينية قد تدفع الأفراد إلى ترك مواطنهم الأصلية، من أجل البحث عن أماكن عمل جديدة،

إذ من العسير أن يقتلع الأفراد أنفسهم من يقيتهم. ويتركون أهل إلى أماكن جديدة إلا إذا فقدوا الشعور بالأمن والطمأنينة وإنتابهم الخوف من المستقبل ووجدوا الكثير من المعوقات التي تعوق حركتهم وهذه الأسباب لا يؤثر كل منهم مستقل عن الأسباب الأخرى، بل كثيراً ما تتداخل هذه الأسباب وتشابه معاً، كذلك فهذه الأسباب ليست أسباباً ذاتية، توجد عند الأفراد أنفسهم، بل توجد هذه الأسباب في البناء الاجتماعي، وتسبب ضغوطاً على الأفراد تجعل حياتهم صعبة وقاسية، أمام المفردات التي توجد أمامهم في خارج مواطنهم الأصلية.

والهجرة الداخلية غير المنظمة من الريف إلى المدينة، وقد تبدو أمام المهاجرين حلاً للضغوط السكانية في القرية، وتنعكس ما يشعرونه من قلق ولكن الهجرة الداخلية غير المنظمة رمز لمشكلة إقتصادية، وتعبر عن عدم التوافق مع البيئة المحلية، وهذه الهجرة إلى المدينة لا تخل مشكلات القرويين. بل تزيد من مشكلاتهم ومشكلات المدينة النازحين إليها. فتكثر مشكلات المدينة وتشابه وتتعدد الحياة فيها، وتظهر مشكلات الفقر والترفيه والإسكان والمواصلات والبطالة وجرائم الأحداث، ويبدأ الناس في المعاناة من الظروف الاجتماعية السائدة. وهكذا يخلق الهاربون من مشكلات القرية أغلب المشكلات المدينة.

وأحياناً ما تهدف الهجرة التي تقوم على سياسة محددة رفع مستوى المعيشة في الأجل الطويل وزيادة إمكانيات النمو الإقتصادي. بتأثير عاملين أساسيين:

العامل الأول:

كون سياسة الهجرة إلى البلاد تسمح في ظروف معينة بزيادة أسرع في

معدل إنتاجية العمل القومى إذا لم تتم الهجرة. ذلك لأن قلة عدد السكان قد لا تسمح بإقامة بعض الصناعات. ذات الإنتاجية العالمية. ليس فقط لقلة الأيدى العاملة اللازمة، ولكن لأن وجود السوق الدولية يمكن أن يكون مستحيلاً عملياً بالنسبة لإنتاج هذه الصناعات ذات الإنتاجية العالمية عندما يزيد عن الاحتياجات الداخلية.

العامل الثانى:

كون سياسة الهجرة إلى البلاد تؤدي إلى إعادة تركيب السكان حسب السن والجنس مما يساعد على تحقيق عملية التنمية تحقيقاً أفضل مما يكون عليه الحال لو لم تحدث الهجرة.

حركة الهجرة إلى المدن:

وفى الحقيقة تلعب الهجرة الداخلية دورها فى إختلاف معدل النمو السكانى لأنها قليلة التكاليف، كما أن العقبات التى تقف أمام الهجرة الداخلية قليلة ومحدودة كذلك فإن هناك عوامل هامة تجذب القرويين للتحرك من القرية إلى المدينة أهمها فقر القرية المصرية وازدياد البطالة بها وبريق الحياة الحضرية فى المدينة. ويؤكد الجدول التالى حركة الهجرة إلى مدينة القاهرة.

تعداد مدينة القاهرة

١٩٦٦	١٩٦٠	١٩٤٧	
٤٢٢٠	٣٣٤٩	٢١٣٨	عدد سكان مدينة القاهرة بالألف
٥١٤١	٣٩٧٢	٢٤٠٢	عدد سكان ضواحي القاهرة بالألف

صافي الهجرة بالألف

٦٦/٦٠	٦٠/٤٧		
٧,٥	٣١٥	٧,١	٢٣٦
١٨٩	١٣٤	٣٢,٧	٢٠٤
٨٢	٤٩٩	٨٦	٤١١

الهجرة إلى القاهرة بالألف

الهجرة إلى الضواحي بالألف

الهجرة إلى القاهرة الكبرى بالألف

وتكشف الدراسات الإحصائية أن الزيادة في مدينة القاهرة ترجع إلى الهجرة الداخلية وليس الزيادة الطبيعية ويقصد بصافي الهجرة انتقال مجموعة من الأفراد من جهات مختلفة سواء من المناطق الحضرية أو الريف. كما تتنوع خصائص هؤلاء المهاجرين كالمهن والحالة التعليمية، والحالة العلمية والثقافية والدخل والحالة الزوجية. وتبين الدراسات أن أكثر أشكال الهجرة في مصر هي الهجرة إلى القاهرة وللأفراد في العمر ما بين ٢٠ - ٤٩ كما أن الهجرة إلى ضواحي القاهرة هي المكان الوحيد لجذب المهاجرين لأنها المكان الجديد لإقامة المنشآت الصناعية الكبرى التي ظهرت في بداية الخمسينات واستمرت حتى الستينات خاصة تلك التي أقيمت في شبرا الخيمة، وما صاحب ذلك من إنشاء وحدات سكنية أمتصت العدد الأكبر من أسر العمال المهاجرين.

كذلك يرى المهتمون بالدراسات السكانية، أن الهجرة الداخلية تلعب دوراً هاماً بعد الزيادة الطبيعية في نمو السكان بمدينة الإسكندرية كما يكشف لنا الجدول التالي:

حركة الحركة إلى الإسكندرية ومنها

السنوات	عدد السكان	الهجرة إلى الإسكندرية	من الإسكندرية	المهاجرين عدد السكان
١٧	٤٤٤٦١٧	١٥٦٣٧٢	٣٨٢٠٠	٢٦,١
٢٧	٥٧٣٠٦٣	٢١٤٤٤١	٣٦٠٣٤	٣١,١
٣٧	٦٨٥٧٣٦	٢١٦٢٧٦	٥٠١٩٤	٢٤,١
٤٧	٩١٩٠٢٤	٢٨١١٢٩٦	٦٩٣٢٥	٢٣,١
٦٠	١٥١٦٢٣٤	٢٣٠٦٣١	١٠٠٣١٣	٢١,١

وتكشف هذه البيانات أن عدد المهاجرين إلى مدينة الإسكندرية يبلغون ٢١٪ من جملة عدد سكان المدينة في عام ١٩٦٠ كما تبين لنا البيانات الموضحة في الجدول السابق أن نسبة المهاجرين دائماً مرتفعة وعالية.

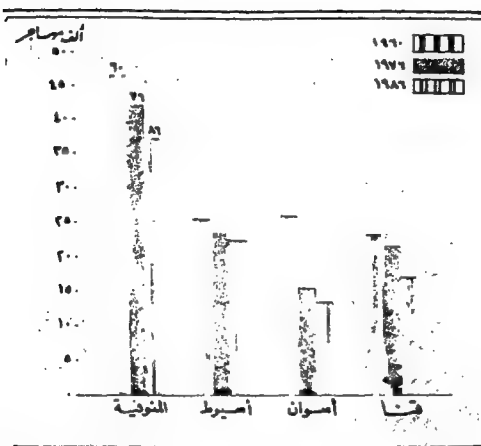
أما إذا تحدثنا عن معدل الهجرة من محافظات الوجه القبلي، فإن محافظة سوهاج هي أولى محافظات الجمهورية في حجم الهجرة الصافية إلى الإسكندرية. ويمكن أن يضاف إلى ذلك أن منطقة مصر العليا تطرد معظم المهاجرين إلى الإسكندرية، بينما يقل عدد المهاجرين من منطقة مصر الوسطى، فبينما يصل عدد المهاجرين من مصر العليا إلى ٤٠٪ من جملة الهجرة الصافية إلى الإسكندرية، نجد أن منطقة مصر الوسطى تسهم بنسبة أقل من المهاجرين تبلغ ٣,٢٪ من جملة المهاجرين. وتؤكد لنا الدراسات أن معظم المهاجرين إلى الإسكندرية من منطقة مصر العليا لا الوسطى.

وتجذب الإسكندرية مثلها مثل القاهرة المهاجرين من الأعمار المتوسطة، سواء من الذكور أو الاناث. ويلاحظ أن هذه الظاهرة تتمشى مع النمط المعروف في الهجرة فى أن المهاجرين يكونون دائماً الأعمار المتوسطة، أو العناصر الشابة.

والسؤال الآن هل الهجرة إلى العاصمتين وغيرهما فى عواصم المحافظات كعنصر من عناصر نمو السكان، ظاهرة مقيدة أم ظاهرة مطلقة وهل وفرت القوة العاملة والخبرات الفنية فى هذه الأماكن التى جذبتها أم أنها ظاهرة قاهرة أحدثت فائضاً من القوة البشرية، وضغوطاً إقتصادية وأنشأت مشاكل إسكان وتعليم ورعاية صحية، وزادت من سوء حالة المسكن.

لا شك وأن الوجه الثانى للهجرة هو ما حدث فى مجتمعتنا، ما دام إستيطان المهاجرين فى المناطق الجديدة عملة غير منظمة.

ولكن كيف نجد فى الهجرة إلى المدينة: أن ذلك يتوقف إلى حد كبير على إدخال الأساليب الزراعية العصرية، وتغيير الأحوال فى المناطق الريفية، أى تنمية الريف إقتصادياً وإجتماعياً وبتمثل ذلك فى الإقلال من الزراعة، والإكثار من الحرف وتنويعها وأيضاً إنتشار الأفكار العصرية وأساليب الحياة الحديثة، وما دمتا عاجزين عن تطوير القرية، وما دمتا عاجزين عن كسر جمود القرية. فعلينا أن نتوقع هجرة القرويين إلى المدن سبباً وراء عمل أكثر إستقراراً وحياة أفضل وهم فى تحركهم من الريف إلى المدينة قلما يجدون الحياة سهلة بل ويساعدون على خلق مشكلات كثيرة تظهر نتيجة عدم التكيف مع المدينة.



تطور حركة الهجرة العائدة من الإسكندرية لأبناء بعض المحافظات في الفترة من ١٩٦٠ - ١٩٨٦ م

عدد المنشآت
٢٤٠٠

٢٣٠٠

١٤٠٠

١١٠٠

١٠٠٠

٩٠٠

٨٠٠

٧٠٠

٦٠٠

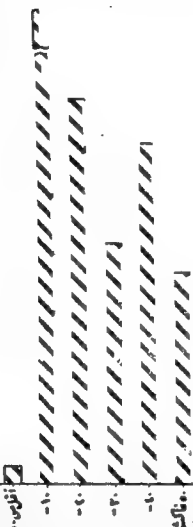
٥٠٠

٤٠٠

٣٠٠

٢٠٠

١٠٠



عدد المنشآت الصناعية وفئات
الاشتغال بالإكسدة عام ١٩٨٧

ويؤكد الباحثين في الدراسة السكانية أن نمو السكان السريع ناتج عن
تضافر قوتين هما:

١ - ارتفاع معدلات الزيادة الطبيعية.

٢ - ارتفاع معدلات إعادة توزيع السكان.

أى زيادة عدد المهاجرين إلى المدينة عن عدد المهاجرين منها. ويفترض
عادة منذ البداية أن هذه الزيادة راجعة إلى خروج الناس من المناطق الريفية
داخل البلد نفسه. وأنها تشكل، أساساً، ظاهرة غير مستحبة. وتؤدي لا إلى
النمو المرضى فى المدن الرئيسية فحسب. بل تخلق أيضاً متاعب وصنوفاً من
الحرمان للمهاجرين أنفسهم كما تولد فى المدن المستقبلية للمهاجرين
مشاكل عديدة مثل نشأة الجرائم والذيلة والبطالة.

وتؤكد جانيت ابولند أن النمو الحضرى الناتج عن الهجرة فى الشرق
الأوسط أمر:

(أ) محتوم.

(ب) وضرورى للنمو الإقتصادى.

(ج) ومتفق مع الأهداف القومية فى العدالة الإجتماعية والتكامل القومى.

(د) وذو فائدة من حيث أنه يهيئ للمدن وسيلة لـ التوافق المتولدة عن
النمو على نمو لا يهيئه النمو الناتج عن الزيادة الطبيعية فى عدد
السكان، ولكننا نعارض جانيت فى تصميم هذا رأى قد يصدق على
بلدان مثل بيروت ودمشق وحلب والموصل وعمان وبغداد والرباط.
وكذا لا يصدق على القاهرة.

فالنمو الحضرى الناتج من الهجرة ليس ضرورياً للنمو الإقتصادى، ولا
يتفق مع الأهداف الإقتصادية القومية. وليس مفيداً للمدن. بقدر ما يسبب
لها من مشكلات.

والسؤال هل يرجع النمو الحضري فى القاهرة إلى الهجرة أم «الزيادة الطبيعية» فالهجرة كما أوضحنا. هى السبب الأساسى لزيادة عدد السكان فى مدينة القاهرة بخلاف الأمر الحادث فى بلدان الشرق الأوسط الأخرى. والقاهرة مثل بغداد إجتذبا أكبر قسط من الهجرة. وأصبح فى القاهرة مهاجر واحد على الأقل لكل إثنين مولدين فى العاصمة أما فى بغداد فالحال أخف وطأة، نجد واحدة فقط لكل ثلاثة من المولدين فى العاصمة أو ضواحيها. إلا أن الهجرة إلى العاصمة المصرية تؤدى إلى أن وجود نسبة عالية من القوة العاملة فى العاصمة تصل إلى الثلث تعمل فى وظائف خدمات، الكثير منها مشكوك فى فائدته أو ذو قيمة هامشية للإنتاج الحقيقية.

وترى جانيت ابولند أن إفتراض بقاء هؤلاء المهاجرين فى قراهم وعدم مغادرتهم لها. يمكن أن يؤدى إلى المساعدة فى الإقتصاد إسهاماً هامشياً أكبر. ولكن الأمر فى نظرها خلاف ذلك، فرغم خطورة الهجرة من الريف إلى المدينة وما قد تؤدى إليه فى ظهور أنواع من المساكن السيئة. فإن الأمر يتطلب أن نفصل بين مسألة تراكم المتاعب، وأسباب ظهور هذه المتاعب إذ أنه رغم إنتشار الأحياء الفقيرة الحضرية ومدن الصفيح - والمساكن المشيدة من الطين واللبن. والتي تؤكد إنخفاض مستويات المعيشة لسكانها، فالواقع يبين أن هذه الظاهرة تمثل فى أحيان كثيرة رفعا لمستويات أدنى، كانت غير واضحة نسبياً لوجودها فى المناطق الريفية. لذا ينبغي أن نلتصص عن معايير أخرى هى عدم تحقيق العدالة الإجتماعية والفوارق الكبيرة فى مستوى الدخل بين الحضر والريف وبين الريف والمدينة. وأن هذا المعيار قد يدفع إلى التحرك من الريف إلى المدينة.

ومن المشكلات الهامة التى تعاني منها المدينة نتيجة ازدياد النمو الحضري

الناجم عن الهجرة الزيادة الكبيرة فى الإحتياجات السكنية فى كبريات مدن الشرق الأوسط وتؤكد الدراسات أن الطلب على المساكن أكثر من المعروض منها، الأمر الذى أسفر عن إرتفاع مطرد فى معدل الكثافة السكنية للمنزل الواحد، وهكذا نجد مثلاً أن متوسط عدد الأشخاص فى المساكن الموجودة حالياً فى القاهرة ٢,٨ من الأشخاص للغرفة الواحدة مقابل ٢,٤ قبل ١٣ عاماً. ونتيجة لإزدحام المدن ظهرت مستوطنات عشوائية أى مدن الصفيح والأحياء الفقيرة القائمة فى أطراف المدينة دون نظام وغالباً ما يكون ذلك على أرض إحتلها ساكنوها بوضع اليد وفى القاهرة لا نجد ظاهرة مدن الصفيح ظاهرة كما تقول جانيت ابولند، ولكنها محاطة ببيوت ذات طابع قروى، كما أصبح بها الآن ما بين ١٠٠٠٠ أو ٢٠٠٠٠٠ شخص يقيمون. بلا إذن، فى مناطق المقابر الشاسعة التى تمتد إلى الشرق وإلى الجنوب فى المدينة نفسها. وهذه الظاهرة ظاهرة سكان القبور التى إنتشرت فى مدينة الإسكندرية أيضاً.

وتقول جانيت أن الوضع فى العراق أسوأ ما فى المنطقة، حيث يقيم مئات الآلاف من سكان بغداد فى بيوت غير حضرية أكواخ من اللبن على أطراف المدينة أو على الأرصفة والسدود المقامة لمقاومة الفيضان.

أما أسباب إزدیاد الكثافة السكانية فترجع إلى ما يلى:

١ - إرتفاع معدل بقاء الأطفال على قيد الحياة، مما يؤدى إلى زيادة متوسط الأسرة مالم يتم تحديد حجم الأسرة، فإذا كانت أحجام الوحدات السكنية ثابتة فإن الناتج عن الزيادة الضيعية من شأنه أن يزيد الكثافة السكنية.

٢ - مقدار إشتراك الأسر فى السكن الواحد، أو وجود أقارب آخرين مع الأسرة فى نفس المسكن، وبينما نجد أن إشتراك أكثر من أسرة مسكن

واحد أقل حدوداً في المناطق الحضرية منه في المناطق الريفية، فإن من الظواهر الشائعة في مدن الشرق الأوسط سكني المصاليين من الأباء والأمهات والأخوات، بل وأحياناً من الأقارب الآخرين، مع الأسرة في نفس المسكن. ولما كانت هناك أقلية كبيرة من السكان الحضريين تتألف من المهاجرين من الأرياف إلى الحواضر، فإن احتمال وجود أشخاص إضافيين يقيمون مع الأسرة، بصورة دائمة ومؤقتة، يزداد لأن المهاجرين المستقرين يساعدون عادة على إيواء المهاجرين الجدد.

٣ - إنتقال الأسرة الزوجية للمهاجر كلية إلى الوطن الجديد. وهذا بدوره قد يؤدي إلى زيادة الكثافات السكنية في المدينة في زيادة كبيرة.

ويعتبر إنتشار المستوطنات العشوائية على أطراف المدن، دليلاً على عدم كفاءة المساكن المتاحة ويشير إلى وجود حاجة حقيقية وملحة إلى توفير منشآت سكنية إضافية وخاصة لإيجارات منخفضة. وتشير الدراسات التجريبية القليلة التي أجريت في هذا الموضوع إلى أن هذه المناطق غالباً ما تكون مناطق سكنية ثانية للمهاجرين من الأرياف إلى الحواضر. وتعتبر بمثابة محاولة متضافرة من جانبهم لتخفيض كثافة سكنهم عما كانت عليه أولاً عندما إستوطنوا الأحياء الفقيرة داخل المدينة، وهي غالباً ما تمثل إضافات، مشيدة بمساعدتهم، على عدد المساكن الموجودة ولولا لكثافت الكثافات الإجمالية أعلى حتى مما هو حاصل الآن، وتهدف هذه المساكن إلى توفير الحد الأدنى من المأوى لعدد كبير من المواطنين ولكنها تقصر عن تحقيق الهدف المنشود. وثمة مشكلتان أساسيتان تظلان دون حل، الأولى أن موقع هذه المستوطنات يختار بطريقة عشوائية لا تمت بسبب إلى النمط الإجمالي للتوسع الحضري المرغوب فيه، كذلك فالمشكلة الثانية وتتمثل في نوعية البيوت، وكذلك البيئة المحيطة بها (الكثافة العالية، ونقص الخدمات الضرورية

تؤكد عدم مناسبة الحياة الحضرية، وأن هذه المستوطنات لو وجدت فعلاً أصبح تغييرها أمراً عسيراً تماماً.

وأهم ما يميز المناطق المتخلفة وما تتميز به من إنحطاط ملموس في مستوى المعيشة:

١ - لارتفاع الكثافات نتيجة إكتظاظ الأرض بهذا النوع من المساكن، فبينما توجد وحدات مماثلة في المناطق الريفية، فإن هذه الوحدات لا تتكدر بنفس الطريقة التي تتكدر بها في المدن، وبذلك يمكن أن تنتشر الأمراض وتفشى بسهولة أكثر مما يحدث، في الأوساط الريفية، كما تزداد الفضلات والأوساخ والقمامة.

٢ - إخفاء المستوطنون في المناطق المتخلفة في التحكم ببيئتهم الاجتماعية المباشرة، وحتى في الحالات التي تظل فيها معدلات التنقل منخفضة. وهي حالات كثيرة مثل هذه المستوطنات فإن وفود مستوطنين جدد وملء الفجوات الخالية بطريقة عشوائية يؤديان على مر الوقت إلى زيادة التنوع في تكوين السكان في هذه الظروف نجد ميلاً كبيراً إلى نفشى العداءات الفردية وتحولها إلى نزعات بين المجموعات وإلى تضائل قدرة مؤسسات المجتمع الفرعى عن أداء وظائف الرقابة الاجتماعية وتنظيم العمل المشترك وتحقيق العون المتبادل - تلك الوظائف التي تخفف من وطأة الهن الاجتماعية في المدينة.

الهجرة الخارجية كمسكلة إجتماعية:

ونحن نعتبر الهجرة الخارجية إلى دول النفط مشكلة إجتماعية كامنة تعمق التنمية، رغم ما تدره علينا من عملات أجنبية. بعد ما أصبحت مصر منطقة طاردة لأولادها وتحتل مكانة واضحة على خريطة التدفقات العمالية الواسعة التي يشهدها العالم العربى بعد حرب أكتوبر وارتفاع أسعار النفط،

وأصبحت مصر تصدر عمالة من كافة المستويات ابتداء من أساتذة الجامعات مروراً بالأطباء والمهندسين والمدرسين وانتهاءً بالعمالة المدربة حتى تصل إلى أدنى مستوى من العمالة أو ما نطلق عليه العمالة المبتدئة.

والحقيقة فإن التقديرات الرسمية عن حجم الهجرة من مصدر غير دقيق، لتعدد المصادر، وتباين التقديرات في مصر، فهناك مصدر يقول أن حجم الهجرة $\frac{3}{4}$ مليون نسمة، ومصدر ثان يقول أن حجم الهجرة يتجاوز ٣ مليون نسمة، تدل بعض الإحصاءات على أن الحجم الكلى للعمالة المهاجرة من مصر^(١) خلال الفترة من ١٩٧٤ - ١٩٨٤ حوالى ٤ ملايين ونصف منهم مليونان وثمانمائة ألف من العاملين تقريباً.

وهذا يعنى أن معدل النشاط الإقتصادى بين المهاجرين كان ٧٨٠٪، ويعنى ذلك فى الوقت نفسه إنخفاض نسبة العمالة بين المصريين فى الخارج، فالعامل المهاجر يترك أسرته فى أغلب الأحيان فى مصر، واضعاً فى إعتباره، جمع أكبر قدر من المال فى أقل فترة. فالأسرة التى هاجر كل أفرادها قليلة العدد نسبياً، وبجانب من حمل معه الزوجة والأولاد، أو ترك الأبناء والزوجة فى مصر، هناك الأعزب الذى يسمى فى البلاد الواسعة طمعاً فى حفنة من الدولارات لجمع صداق الزواج وشراء سكن الزوجية.

وثمة أماكن كثيرة لجذب المصريين للعمل أهمها السعودية والكويت والعراق والأردن وليبيا والإمارات وقطر وعمان والبحرين واليمن والظاهرة التى تستحق الإنتباه أن الأردن واليمن تصدر الآن أولادها للعمل فى الخارج، وتفتح أبواب الهجرة للمصريين ولكن مجالات عمل المصريين فى اليمن لا

(١) راجع بمزيد من التفصيل دراسة نادر الفرجانى «سعياً وراء الرزق». مركز دراسات الوحدة العربية.

تملاً الثغرة التي تترتب على هجرة اليمنيين ولكنهم يعملون في المجالات التي يتندر فيها التخصصات اليمنية.

وأكثر البلدان التي يجد فيها المصريون سوقاً للعمل هي العراق والسعودية وتأتي في المرتبة الثالثة الكويت ولقد إنخفض نصيب الأردن وليبيا في العمالة المصرية وهذا يتمشى مع الأحداث السياسية والعالمية ويرجع السبب في إنخفاض عدد المهاجرين المصريين إلى ليبيا إلى سوء العلاقات السياسية بين السلطات وتحديد نسبة تحويلات المصريين من ليبيا إلى مصر. أما الهجرة إلى الأردن فتعكس حالة الإنكماش الإقتصادي في دول النفط العربية وإحلال العمالة الأردنية محل العمالة المصرية الوافدة.

وغالبية المهاجرين من الذكور. وتبلغ نسبتهم ٩٥٪ من جملة المهاجرين الذين تقع أعمارهم في الفئة العمرية ٢٠ - ٦٠ وتبلغ متوسط أعمارهم ٣٢ عاماً، أى أن أكثرية المهاجرين في سن العمل والصحة والقوة والعطاء في سبيل جمع المال.

وتبين البيانات المتاحة أن حوالي $\frac{1}{3}$ المهاجرين من الاثنين والخمس $\frac{1}{5}$ تقريباً حصل على مؤهل ثانوى وحوالى ١٨٪ يقرأون ويكتبون وحوالى ١٠٪ من أصحاب المؤهلات العليا.

وحوالى ربع المهاجرين لم يتزوجوا بعد، كما تبلغ نسبة المتزوجين ٦١٪ وتبلغ نسبة من عقد قرانهم أو قرأ الفاتحة ١٠٪ من عدد المهاجرين.

ويمكن أن نقول أن الهجرة من مصر إلى الخارج بدأت من العواصم الحضرية. ثم امتدت بعد ذلك إلى الريف المصرى. ولكن ثمة فرقاً بين سوق العمل للقادمين من الريف والقادمين من الحضر، كما أن سوق عمل المتعلم يختلف عن سوق عمل الأمى. والهجرة إلى دول النفط ليست بلا قيود، ولكنها عملية إنتقائية يؤثر فيها المؤهل والمهنة. وهناك تزايد لأعداد المتعلمين

تعليماً فنياً وإنكماش لعدد الأميين الذين يعملون فى الأعمال
اليدنية.

والمهاجر إلى الخارج لا يهاجر سعياً وراء الراحة فهو يترك الموطن والأهل
سعياً وراء العمل والمال، ويخضع للمهاجرين عامة لسوق العرض والطلب مثل
أى سلعة، وفى فترة بناء البنية الأساسية والتوسع الحضرى فى دول النفط
يزداد الطلب على عمال البناء التشييد وساعديهم، قبل ذلك عملية إنتقائية
سالبة لمن كانوا يعملون فى قطاع الخدمات والتجارة.

وتكشف البيانات المتاحة زيادة تمثيل الأحوال الزراعية والريفية فى قوة
العمل المهاجرة على حساب هبوط أعداد الصفوة، ويتفق هذا مع متطلبات
سوق العمل الخارجى فلقد تركّز الطلب على العمالة الوافدة فى العراق
والأردن فى قطاعات المهارة والتأهيل الفنى والتعليم المتوسط. ويمكن القول
أن الهجرة إلى دول النفط لم تقتصر على قوة العمل الأكثر تأهيلاً أو
أصحاب المؤهلات العليا وحدهم إذ أن غالبية المهاجرين كانوا من غير
المؤهلين ولكنهم كانوا من الحرفيين. وأن أكثر من $\frac{3}{4}$ العاملين كانوا
يعملون المهن الزراعية والعمالة العادية.

وإذا ما تأكد لنا أن حوالى $\frac{3}{4}$ المهاجرين كانوا يعملون قبل الهجرة
لدى الغير كأجراء. وأن مايقرب من ١٨٪ يعمل لحسابه. وأن كان صاحب
عمل لتبين لنا أن الهجرة كانت هجرة فقراء مستضعفين. والحقيقة أن
حركة الهجرة خارج مصر بدأت بطيئة ولكنها تزايدت نسبياً فى الفترة من
٧٤ - ١٩٨٤ بعد حرب أكتوبر وارتفاع أسعار النفط عالمياً. ثم
بدأت عودة المصريين ابتداء من ١٩٨٥ وكانت نسبة العودة الكبيرة من
العراق ثم ليبيا.

ماذا تعنى العودة ؟

تعنى العودة بالنسبة للمتعاقدین وغير المعارین من موظفی الحكومة البطالة لفترة زمنية قد تطول أو تقصر.

ولكن لماذا هاجروا ؟

نحن نرفض السبب الوحيد لتحديد المشكلة الاجتماعية فهناك مجموعة من الأسباب وراء مشكلة الهجرة. وهناك أكثر من دافع يدفع المواطن المصرى لتترك بلده وتلجأ معظم الأسباب حول صعوبة الحياة فى مصر. بالنسبة للفرد المهاجر.

وقد أشار نادر الفرجاني إلى مجموعة من الأسباب نوردھا على النحو الآتى، ويهمننا أن نؤكد أن المهاجرين حددوا أكثر من عامل وراء الهجرة.

الدافع إلى الهجرة	% من المهاجرين
عدم وجود عمل بمصر	٢٧,٦
عدم كفاية الدخل فى مصر	٥٨,٧
الضيق من ظروف المعيشة فى مصر	٢٩,٤
الضيق من ظروف العمل فى مصر	٩,٣
سداد ديون	٦,٩
توفير لزواج	٣٦,٧
توفير الحصول على سكن	٢٢,٥
توفير الزواج من الأبناء	٧,٧
توفير تعليم الأبناء	١٢,١
توفير شراء قطعة أرض	٦,٤
توفير شراء سلعة	٤,٠
توفير القيام بمشروع	٥,٦
تأمين ضد الشيخوخة	١,٩

ولقد كان عدم كفاية الدخل هو الدافع الأول الذى احتل المرتبة الأولى يليه فى المرتبة الثانية الضيق من ظروف المعيشة بعد مازادت نفقات المعيشة وزادت أسعار ما يستهلك قرابة ٣ أمثال فى الفترة من ١٩٧١/٧٠ إلى ١٩٨١/٨٠ وارتفاع الأسعار فى الريف عن أسعار الحضر وارتفاع تكاليف المعيشة وتعلق هذه النفقات بتوفير المسكن وتأثيث المنزل وتعليم الأولاد وأسعار المواد الغذائية. وكان توفير نفقات الزواج هو دافع هجرة من لم يتزوج وبأى بعده فى المرتبة الثانية الحصول على ثمن المسكن.

وتكشف هذه البيانات أن غالبية المهاجرين سعيًا إلى العمل فى دول النفط بغية تحسين معاشهم هم. ولم يسعوا إلى تكوين ثروة للمشاركة فى مشروعات اقتصادية فالأغلبية سافرت ولم تخطط لجمع قدر من المال. ولكنها سعت إلى السفر بغية إيداع قدر من المال المطلوب فى فترة يحددها ظروف العمل. فالأغلبية سافرت وتعلم مقدماً الخانات التى سيملؤها المال العائد أى تعلم مقدماً أين ينفق المال العائد.

وتكشف لنا المشاهدة والمعايشة أن أجر المهاجر يتراوح ما بين ألفى وثلاثة آلاف ريال سعودى للعامل ويرتفع إلى ١١ أو عشرين ريالاً للأستاذ الجامعى وهم نخبة المهاجرين وإذا ماتبين لنا أن هناك من ادخر حوالى ٦ آلاف جنيهها. وهو ليس بالمبلغ الضخم، لتبين لنا كثرة عدد الكادحين غير المؤهلين وغير الفنيين بين المهاجرين والذين يقعون أحياناً فريسة الإبتزاز والإستغلال ابتداء من يوم كتابة العقد إلى يوم العودة، فلقد اقترض الكثيرون من العمال عند محاولة الهجرة. كما اضطر البعض لبيع ممتلكاتهم لتغطية تكاليف الهجرة.

وإذا كان هذا حال غير المؤهلين فالوضع يختلف بالنسبة لأصحاب المؤهلات وأصحاب الخبرات الفنية النادرة، ومن يترك بلاده تحت صفة

• معارء فهؤلاء مغنمهم المال الشخسى كبفر.

ولا ريب أن المهاجر المصرى ترك بلده إلى بلد أكثر رفاهفة، وأكثر غنى، وهو فترك بلداً ففمفر بسوق محدودة إلى بلد ففنافس ففه الدول الرأسمالفة والإشفرافكة لفوزفع فففجافها، كما فترك بلداً أكثر ففدماً وفطوراً من الفاففة الففاففة والمهففة إلى بلدان أقل فطوراً.

والمهاجرون أنواع منهم من كان فعمل فى قفاع الزراعة ومنهم من كان فعمل فى قفاع الفشففد والبناء، ومنهم من كان فعمل فى قفاع الففماف وفقفاع النقل وهفناك من كان فعمل فى المهن الفففة كالطب والففرفس والإدارة.

وفكشف الففاناف الففلفة بالعمالة المهاجرة هبوط الكفاءة المهففة للمهاجرين فى بلد المهرجر، كما ففبن الففاناف أن فمة فراكاً مهفناً فبن بعض المهاجرين الفاففبن ففلافظ إرففاعاً ملحوظاً فى ففصب قفاع الفشففد وإنففافضاً فى قفاع الزراعة، وإزففاد الففصب الففسى لقفاع الففجارة، وإنففافض ففصب الففماف. وفففى هفا ففحول غالبفة من كانوا فعملون بالزراعة وجزء ممن كانوا فعملون بقفاع الففماف قبل الهجرة إلى العمل فى قفاع البناء والمعمار أو فى قفاع الففجارة.

وفكشف هفا الفراك عن نشوء فافرففن أساسففن :

الفافرفة الأولى : إنففافض الفففى لكففر من المهاجرين.

الفافرفة الفاففة : فحول عفف كبفر من الفاملفن فى الزراعة فى بلدان المهرجر إلى العمل فى قفاعات البناء والففماف.

ولكن ماصلة المهاجر بأسرته ؟ هنا ففظهر أول الففشكلات الففرففة على الهجرة. ففصل المهاجر بأسرته كفافاً أو بالفافف لو ففسر وفوف هافف فى فففه.

ولكن إذا كان هناك كسب مادي لكل الحالات، فهناك ضرر وقع على بعض الأسر التي تركت الزوجة والأولاد في مصر.

ولقد تعرضت العلاقات الأسرية للضعف والتفكك لغياب العائل بالمهجر. كما ترتب على غياب المهاجر مشاكل عادت على الأولاد. وأهم هذه المشكلات تربية الأبناء إذ بدأت الأم تحل محل الأب في إدارة شؤون الأسرة وظهرت الأم كمسؤول أول عن إدارة شؤون الأسرة وظهرت الأم كمسؤول أول عن رعاية وتربية الأولاد وغياب الأب في المهجر لجمع المال، فقد الأبناء الأب كقدوة ومثال وظهرت ظاهرة تأنيث الأسرة، دخلت سلطة الأم محل سلطة الأب، وعجزت الأم عن تسييس الأبناء الذكور. وأحياناً ما دب الخلاف بين الزوجين ورفضت الزوجة الشابة المال وسعت إلى الطلاق خشية من الفتنة. وهناك حالات مهاجرة فشل أولادهم في الدراسة.

كما صاحب الهجرة بعض الآثار النفسية والاجتماعية ولقد إعترف المهاجرون بإحساسهم بالغربة والوحشة بعد عودتهم إلى مصر، وعن المجتمع المحلي، وعن أسرهم وقد لازمهم هذا الأمر بالغربة حتى بعد عودتهم إلى مصر. وثمة تناسب طردي بين الشعور بالغربة ومدة البقاء بالخارج.

كما أفاد كثير من المائدين عن مواجهتهم لمشاكل كثيرة بعد العودة إلى مصر وأهم هذه المشكلات قصور مرتباتهم وأجورهم عن تلبية مطالب الحياة اليومية نتيجة إرتفاع الأسعار. وهذا يعني أن المهاجر العائد من بلاد الوفرة بعد ما يرجع إلى بلده يواجه نفس المشكلات التي تركها قبل الرحيل، كما يواجه مشكلات صنعها وسببتها الهجرة ومن أهمها التضخم.

ومن المشكلات الهامة التي ترتبت على الهجرة نقص الأيدي العاملة الماهرة من الأسواق، وارتفاع أجور من بقي منهم مع قلة خبرته، ومن الناجية العددية فإن ظهر لنا أن سوق الحضر يكسب من الهجرة والريف يخسر، فإننا

نواجه فى صورة كامنة نقص الخدمات وتدهورها فى الحضر، ونقص العمالة الزراعية فى الريف. وكثيراً ما إعتبرت الهجرة خارج مصر أحد أسباب تردى الإنتاج الزراعى وارتفاع أجر العامل الزراعى.

كما تكشف الدراسات أن ثمة ظاهرة تصاحب العودة من بلاد النفط. وهى ظاهرة الحراك المهنى بمتد بعض من يعملون فى نشاط إقتصادى مثل الزراعة والكهرباء والنقل فبعض هؤلاء يتحولون للعمل فى التجارة والنقل وهى القطاعات التى يميل العائدون إلى الإستثمار أموال الهجرة فيها. وهذا يعنى زيادة عدد أصحاب الأعمال ومن يعملون لحسابهم بين العائدين، وتعد نسبة من يعملون لدى الغير، والرغبة فى الإنسحاب من العمل الأجير مقابل الإنضمام لأصحاب الأعمال. وكانت مشروعات صغيرة غالباً ما تكون فى مجالات الإستهلاك ولا تخدم خطة التنمية.

ولكن هل ساهمت الهجرة فى تنمية قدرات ومهارات المهاجرين. وساعدت على صقل قدراتهم فى مجتمع الهجرة وتوطيد مكانتهم فى مجتمعهم بعد العودة. قلة هى التى إكتسبت مهارات وخبرات جديدة فى أعمال التشييد فإكتساب مهن جديدة كان أمراً عارضاً فى فترة الهجرة إلى دول النفط.

وثمة سؤال يطرح نفسه بقوة. لأن الإجابة بالإيجاب عليه تفجر مشكلة من أهم المشكلات المترتبة على الهجرة.

والسؤال هو:

هل تستثمر تحويلات المصريين العاملين فى الخارج بشكل منتج وفعال فى البلدان المصدرة للعمالة، هل تساهم فى مشروعات تنمية؟
تبين الإجابة الصادقة والأمانة على هذا السؤال أن التغير فى أنماط الإستهلاك هو أهم الأخطار التى تنجم عن الهجرة.

فالمهاجر فى بلد المهجر يعيش فى مجتمع مفتوح تحكمه الوفرة، ويعتمد كثيراً على السلع المستوردة والى تناسب كل الدخول. وليت الأمر يقتصر على سلعة تباع وتشتري بل الأهم أثر هذه السلعة على الذوق العام. والحاجات والأفكار والشعور بالإنتماء إلى الوطن الأم وإن لم تتجاوز الحقيقة أثر للسلع مجتمع الوفرة على الشعور بالرضا والقناعة والعفة وطهارة اليد وعادات الإستهلاك الجديدة.

ويسعى المهاجر إلى إقتناء كل ما يجده فى السوق من أجهزة كهربائية لتوفر المال فى يديه، كما يشبع حاجاته إلى التغذية والملبس بكل ما يجده فى الأسواق من سلع مستوردة مهما تفاوتت سعرها. ويتعود المهاجر على هذا النمط الإستهلاكي طوال تواجده فى المهجر. وعندما يعود يبحث عنها.

فالمهاجر يعود فى بلدان النفط على سلع لا تنتج فى مصر. كما يعود على إستخدام الأجهزة الكهربائية على مجال واسع إبتداء من الراديو والمسجلات لرفض أثمانها ثم التليفزيون ويأتى فى المؤخرة الفيديو ثم ثأى الفسالات والثلاجات والبيوتاجازات والمراوح الكهربائية وسخانات المياه وأجهزة التكييف، وهذا يعنى الإستمرار فى إصرار على إستخدام السلع الكهربائية ونتيجة ذلك يعنى المزيد من إستهلاك الطاقة الكهربائية.

ولكن هل التغير فى نمط الإستهلاك إبتداء من حقبة السبعينات يعود إلى الهجرة وحدها أم يرتبط بعصر الإنفتاح وما تبعه من مظاهر الثراء، ثمة إتهام أن تحولات المهاجرين ساهمت فى زيادة الإستهلاك، إذ إرتفع ما ينفق على الإستهلاك فى ١٩٧٣ من ٢.٥ مليار جنيه إلى ١٥.٦ مليار جنيه عام ١٩٨٥ وهناك من يرى أن تعاظم الإستهلاك بدأ أو صاحب فترة الهجرة. إلا أن الهجرة واكبها عصر الإنفتاح وتبين الدراسات أن المهاجر ينفق أكثر على الملابس ثم المأكول بينما ينفق غير المهاجر على الغذاء أكثر ثم الملابس وتتقارب

نسبة ما ينفقه كلاهما على الصحة والتعليم، كلاهما ينفق على الحاجات الأساسية الأكثر أهمية.

كما سعى العائدون إلى إستغلال أموالهم فى شراء الأراضى سواء أراضى البناء أو الأراضى الزراعية والتهافت على شراء الشقق، وقد أدى ذلك إلى إرتفاع أسعار الأراضى والمضاربة الواسعة على الأراضى بأسعار فلكية زادت من أزمة الإسكان. ويرجع ذلك لعدم وجود مجالات غير المضاربة فى الأرض لاستثمار الأموال العائدة.

كما اتجه العائدون من المهجر إلى إنفاق جزء من مدخراتهم فى تحسين المسكن سواء بتحويل المسكن الريفى القديم المبنى من الطوب اللبن إلى سكن عصرى مبنى من الطوب والأسمنت المسلح يرتفع على طابقين أو ثلاثة طوابق، ويمد بالكهرباء والمياه الصالحة للشرب أو إجراء تعديلات بالمسكن الحضرى ابتداء بالطلاء مروراً بتغيير الأرضيات أو إعادة بناء دورات المياه والمطابخ بالسيراميك.

ماذا يعنى ذلك ؟ وأين ذهبت مدخرات العاملين ؟ إلى أين ؟ هل ذهبت إلى قنوات استثمار شرعية تعود بالرخاء على البلاد. أم ذهبت فى الإنفاق على السلع الاستهلاكية.

يمكن لنا أن نقول أن أجور العاملين المهاجرين إلى بلاد النفط أدت إلى تكوين نمط إستهلاكى جديد يتسم بالإسراف الشديد والمظاهرة، وإمتلاك أجر ما تقدمه المصانع الأوربية والإشتراكية من إنتاج سلمى فى مجال الإستهلاك الخاص به ولعل أهم هذه العادات الإستهلاكية التى تكونت فى السنوات الأخيرة هى التوسع فى إقتناء السلع المعمرة إبتداء من السيارات والإقبال على شراء الأجهزة الكهربائية.

وقد ساعدت إرتفاع أجور المهاجرين فى بلاد الذهب الأسود على ظهور

هذا النمط الجديد فى الإستهلاك بعد ما تأثروا بالمناخ الإستهلاكى السائد فى مجتمعات تغرقها السلع الإستهلاكية. تلك السلع التى لم يعودوا على رؤيتها فى الوطن الأصلى فالتواجد فى بلاد النفط التى يسودها مناخ إستهلاكى مجنون وإطلاع على السلع الحديثة. ومشاهدتهم الإعلانات أثناء جلوسهم أمام جهاز التليفزيون الملون، جعلهم يتبنون أنماط الإستهلاك السائدة فى البلدان النفطية. كما ساعد هؤلاء المهاجرون على نقل ونشر أنماط الإستهلاك الترفى بين مواطنى بلدانهم عن طريق تغذية الإنفاق على هذه السلع أو جلبها معهم كهدايا واستتبع ذلك تقليد مواطنيهم لهم. ولعل تعدد وتنوع السلع المستوردة التى تمتلئ بها الأسواق فى مصر لخير دليل على إرتفاع الطلب على هذه السلع وكثرة الطلب عليها من المواطنين والحصول على هذه السلع يعنى استنزاف جزء من المدخرات والموارد للحصول عليها. إن التورط فى دوامة الإستهلاك، وتبيد المدخرات القابلة للإستثمار يؤدى إلى تخريب وهدم أو حدوث شرخ فى القاعدة الأساسية لبناء صرح البناء الاقتصادى.

ولكن الفرق فى بحر الإستهلاك ساعد عليه عدم وجود قنوات ووسائل مأمونة لاستثمار الأموال وكان الطريق الأسهل لاستغلال الأموال هو المضاربة فى شراء الأراضى، أو سداد ديون السفر وتوفير نفقات الزواج وشراء السيارات الأجرة ونصف النقل أو إيداع الأموال فى شركات إستثمار الأموال أو تبديل العملة الصعبة فى السوق السوداء لصالح تجار السوق السوداء.

وإذا كانت هجرة أحد أفراد الأسرة قد عادت بالفائدة عليه وعلى أسرته ورفعت من مستوى معيشة الأسرة، أو تحوله من معدم إلى صاحب ثروة، فإن عدم توجيه مدخرات المهاجرين إلى القنوات الشرعية عاد بالضرر على الاقتصاد القومى.

فإذا ما أعدنا تكرار السؤال أين تذهب تلك المبالغ النقدية التي نحتاج إليها الحكومة في مشروعات التنمية أى أين تذهب أجور العاملين فى الخارج وما دورها فى عملية التنمية ؟

كما نعلم أن النقد الأجنبى المحول نتيجة عمل المصريين فى بلاد النفط يعد أحد الروافد الأربعة التى تنهل منها الحكومة العملة الصعبة. وهذه الروافد الأربعة هى السياحة وقناة السويس والبترول وتحويلات أجور العاملين.

إلا أن تحويلات العاملين بالخارج لا تذهب إلى خزانة الحكومة رغم أنها دخلت إلى البلاد. إلا أن دخولها للبلاد لم يترتب عليه زيادة الإنتاج القومى، بل لم توجه إلى زيادة الإنتاج بقدر ما ذهبت إلى أيادى تجار السلع المستوردة، كما ساهمت بقسط كبير فى مجال تنشيط الإستيراد بدون تحويل عملة.

والحقيقة أن التحويلات القادمة من الخارج والتي دخلت إلى مليار جنيه أثرت تأثيراً معيماً على النسق الاقتصادى ، وسواء دخلت إلى البلاد مع الأفراد وعائلاتهم فى قنوات شرعية أو لا شرعية، فإنها وصلت فى النهاية إلى أيدي تجار العملة فى المدينة أو المراكز أو القرية الذين ساهموا مساهمة غير مباشرة فى إنخفاض قيمة الجنيه المصرى وتلك أم المشكلات التى ترتبت على الهجرة.

ضرر أخير ترتبت على الهجرة، هو تقلص الوعى الطبقي عند العمال العائدين، فقد أضعفت الهجرة من شعور ونضوج مفهوم الطبقة عند العمال كما أن العامل العائد أصبح يرفض بعد العودة العمل لدى الغير، ويفضل أن يؤسس متجرأ يديره يترتب عليه العودة إلى المؤسسات الصغيرة والتي لا تستطيع أن تواكب التغير التكنولوجى الضخم.

وهكذا نقول أن الهجرة من بلد الذهب الأبيض إلى بلدان الذهب الأسود غيرت من الأوضاع الإقتصادية، فالتحويلات النقدية لم توجه إلى الإستثمار

بل إلى الإستهلاك ولم تكن هذه التحويلات ركيزة عقلانية للسياسة الاقتصادية. كما عصفت الرياح ببعض العلاقات الأسرية، وضعف الشعور بالانتماء إلى الطبقة العاملة

الهجرة وتحركات السكان وأثرها على التنمية :

الهجرة ظاهرة قديمة قدم المجتمعات الإنسانية، إذ وجدت الهجرة منذ وجد الإنسان، وبعد البحث في موضوع (ظاهرة) الهجرة في الأصل جزءاً من علم السكان. ولكنه يتعلق فيها بالتاريخ، وتماًلاً كثيراً من كتب التاريخ حركات للهجرة التاريخية. ويتعلق بحث الهجرة بالإقتصاد، حيث يوجد علاقات متشابكة بين الهجرة والإقتصاد. كما يتعلق بالسياسة، فقد تكون دواعيها وآثارها سياسية. وكذا يتعلق بعلمى النفس والإجتماع لأن لها أسباباً ودوافعاً وآثار نفسية وإجتماعية، كما يتعلق بعلوم أخرى كثيرة... وترتبط الهجرة بالإنسان (السكان) ضمن إطارى الزمان والمكان، وبالتالي فهي ترتبط بالمجتمع الإنساني فى إطار تطوره ونموه.

وقد ظن الباحثون منذ منتصف القرن ١٩ أنهم يستطيعون أن يضعوا قوانين أو نظريات عامة للهجرة حينما قام رافنستين Ravenstein بدراسة ظاهرة الهجرة فى إنجلترا وعدد من المجتمعات الأخرى عام ١٨٨٥م، ولخص نتائج دراسته فى سبع قضايا هـ كنماذج أو أحكام أو قوانين هـ تعد مشتقة من الواقع فى إطار الزمان والمكان وتتناسب معه فى ذلك الحين، وهى :

- أن أغلب المهاجرين يؤثرون الأمكنة القريبة وكلما نأت الشقة قل المهاجرون.

- يهاجر بعض الناس إلى المدن الكبيرة - الذين هم على مقربة منهم - حين تزدهر الموارد الاقتصادية فيها، والفراغ الذى يتركونه فى أعمالهم يملوه مهاجرون ريفيون يأتون من الأماكن القاصية فى البلاد.

- كل تيار هجرة يقابله تيار معاكس يبدله.

- أهل الحضرة أقل إندفاعاً نحو الهجرة من أهل الريف.
- كلما كانت الهجرة قريبة - مكانياً - أربى العنصر الأثنوي فيها على الذكور.

- تقدم الصناعة يزيد من معدلات الهجرة.
- رغبة الناس في تحسين أحوالهم الاقتصادية أقوى حافز لهم على الهجرة.
هذا إلى جانب حوافز أخرى كثيرة غير مؤثرة.

ولقد مر ما يزيد على مائة عام على بيان تلك العلاقات، وما زال أكثرها يعد سليماً وإن كان غير حتمياً حيث إن الأمور والظواهر الاجتماعية وعلاقاتها إنما هي وهن التغير الدائم خلال الزمان بتغير الأحوال، فهي لا تدوم على وتيرة واحدة ومنهاج مستقر كما يقول ابن خلدون.

وقد حاول كثير من العلماء في إطار تأثرهم بما كتبه نيوتن في النصف الثاني من القرن ١٩ إيضاح ظاهرة الهجرة بالتقريب بينها وبين قانون تجاذب الكتل سواء كانت مغناطيسية أو غيرها، على اعتبار أن الكتل هي (المدن والأرياف) وزعموا أول الأمر أن تيار الهجرة يتناسب طردياً بين كتلتى قطبين من السكان أو مركزين لهم، والكتلة هنا عدد السكان في كليهما، ويتناسب عكسياً مع مربع المسافة، وقاموا بوضع نموذج رياضى بذلك... إلخ من النماذج للقياس والتوقع الرياضى للهجرة.

ولكن في إطار علم السكان فإن مجمل القول بأن عدد المهاجرين بين منطقتين تابع طردياً لقوة التذبذب في الموطن الأصلي، ولقوة الجذب في المكان المقصود، وتابع عكسياً للبعد الجغرافى - المسافة المكانية - أو لعدد الوظائف المعروضة أو المتاحة في الطريق وهو ما يمكن تسميته بالبعد الاجتماعى.

هذا وقد تم توصل العلماء لكثير من القضايا والأحكام العلمية كنتائج

وبحوث لدراسات وتعد حديثة وتتعلق بالهجرة أبان القرن ١٩ وأوائل القرن ٢٠، حيث إنطلق تدفق الهجرة من العالم القديم إلى العالم الجديد، وحين طفق الإستعمار يكتسح بعض جوانب العالم القديم. وكذا فى العصر الحديث، وبإيجاز فإن أهم العوامل التى أمكن تعيينها فى مختلف الهجرات يمكن تصنفها إلى : عوامل إقتصادية.

عوامل ديموجرافية، وجغرافية.

عوامل ثقافية واجتماعية وسياسية.

وذلك فى إطار عوامل النبذ التى تدفع بالناس إلى ترك مواطنهم الأصلية، وعوامل الجذب التى تغريهم بالقدوم إلى مواطن أخرى. فالتبذ والجذب يتحكمان فى تيار الهجرة فى إطار المتغيرات الثلاثة الآتية.

ولا شك أن العوامل الإقتصادية تعد أهم دواعى الهجرة. ولكن بعض الهجرات فى التاريخ يرجع سببه المباشر إلى طبيعة غير إقتصادية، كموجات هجرة العرب قديماً بسبب خراب سد مأرب. كما كانت الحروب منذ العصور القديمة دافعة إلى الهجرة، وكذا اضطهاد الأقليات لمختلف الأسباب كان حافزاً كبيراً لها على الهجرة. ولكن حيث لا تكون هناك اضطرابات إجتماعية. ولا حروب ولا كوارث طبيعية يكون سبب الهجرة الرئيسى الرغبة فى تحقيق مستوى حياة أفضل. وقد غلب فى العصور الحديثة بروز العامل الإقتصادى على غيره ولو أن للعوامل الأخرى بعض الأهمية وفى الوقت الحاضر أصبحت الهجرة الدولية تخضع إلى حد بعيد لتنظيم الدول وإتفاقياتها.

هجرة العقول «العلماء المتخصصين والمفكرين»:

وهو تيار من الهجرة يتسم بحدائته النسبية وجديد وفريد فى نوعه، حيث يتم (يندفع) إلى البلاد المتقدمة الغنية، حيث إن البلاد المتقدمة بسبب تقدمها

المطرد السريع بحاجة ماسة وملحة إلى العلماء والمتخصصين ولانكاد تسد الجامعات والمعاهد العلمية تلك الحاجة المتزايدة، كما أن نفقات إعدادهم وتخصصهم كبيرة باهظة . ثم إن عوامل التنافس بين الدول الصناعية المتقدمة تقتضى الإعتماد على الكفايات العلمية الكبيرة. ولهذا أصبحت تلك الدول تجتذب تلك الكفايات بالمغريات المادية والمنوية، ولا سيما في بلدان العالم الثالث.

وفي حقيقة الأمر فإن هذا التيار يندفع من مختلف البلاد (متقدمة ومتخلفة على السواء) بحسب الإغراء المادى والظروف الملائمة. ولكن نسبة الكفايات الفكرية المهاجرة في مجموع السكان لدى بعض البلدان النامية أعلى منها لدى البلدان المتقدمة. فمثلاً نجد أن بعض الكفايات العلمية في إيطاليا وفرنسا وإنجلترا وغيرها تهاجر إلى الولايات المتحدة الأمريكية، على حين أن كثير من العناصر الفنية العلمية تهاجر من بلدان العالم الثالث إلى مختلف نواحي العالم المتقدم.

وقد زادت حاجة الدول المتقدمة إلى العلماء واشتدت في السنوات الأخيرة بسبب مقتضيات النمو والإنتاج، وكذلك نجد أنها حققت أرباحاً كبيرة في المال وفي الوقت من وراء هجرة العقول إليها مما ساعد على تعزيز ذلك التيار وتدعيمه. وكل زيادة في جانب (الدول المتقدمة) يقابلها خسران في الجانب الآخر (الدول النامية).

والذى يسترعى الإنتباه لزيادة عدد الاختصاصيين الذين يهاجرون من البلدان العربية إلى أوروبا والولايات المتحدة. وهذه الزيادة ناشئة عن قوتى نبد وجذب كما هو شأن تيارات الهجرة عامة. كضآلة الرواتب والأجور والأحوال الإجتماعية وقلة المختبرات وضآلة فرص العمل في المجال العلمى وإنخفاض المردود في البحث وعدم وجود ميزانية تدعم الباحث وتزوده بالعناصر الضرورية

فى بحثه وإنتاجه... إلخ فى موطن الباحث والعالم المتخصص الأصلى، على حين يقلل كل ما سلف فى البلاد المتقدمة عكس ما ذكر.

وهذه الهجرة التى تحتاج البلاد الأصلية تستنزف خيراتها وتعوق مواردها وتقدمها، وهى تمثل هدية من فقير معدم إلى الميسر الثرى، ولا سيما أن هؤلاء العلماء قد كلفوا بلادهم نفقات باهظة، وأن قمة إنتاجهم وإسهامهم يتم فى سنى حياتهم المنتجة التى يهاجرون فيها^(١).

وبالتالى فإن هذه المشكلة وإن كان لها جانب كمى، إلا أنها تتعلق أكثر بالجانب الكيفى... وتقتصر على هجرة العقول من الوطن العربى لا إلى دول النفط العربية فقط بل إلى البلدان المتقدمة.

ولا جدال فى أن العلماء والمهندسين العرب كم لا يستهان به، وإن قوتهم وكفاءتهم البشرية الفنية المتخصصة تكفى لتحقيق تكاملهم فى تخطيط وتنفيذ عمليات التنمية على المستوى القومى والعربى، ولكن نزيف العقول من الوطن العربى يجعل هذا الحلم بعيد المنال، فهناك ٥٠٪ من العلماء والمهندسين الحاصلين على درجة الدكتوراة قد هاجروا بالفعل ويمثل ١٠٪ منهم هجرة دائمة. ويمثل المهاجرون من العلماء والمهندسين المصريين أعلى نسبة من المهاجرين من الوطن العربى بمتوسط ٥٠٪ من العلماء العرب المهاجرين، موزعة ٧٠٪ درجة الدكتوراة، و ١٧٪ درجة الماجستير، وقد هاجر خلال (١٠ سنوات) ٦٦ - ١٩٧٦ م أكثر من ٣٣٠٠٠ عالم ومهندس ٤٠٪ منهم على أرقى مستوى تخصصى - على سبيل المثال.

(١) أ. د. عبد الكريم الباقى، الهجرات وتحركات السكان، مجلة عالم الفكر، تصدر عن وزارة الإعلام بدولة الكويت، المجلد الخامس - العدد الرابع، ١٩٧٣ م، ص ١٥ - ٨٩٩ - ٦٣ - ٩٤٧.

ويرى بعض المحللين أن المهاجرين من العماء والمهندسين العرب يمثلون فئة فريدة، منهم لم يهاجر بحثاً عن مستوى مادي أفضل أو لأسباب سياسية بل أغواهم بالفعل النمط الأوربي لأسلوب الحياة وقد حقق أغلبهم قدراً كبيراً من التعليم والثقافة واليسر، وبذلك تكون هجرتهم خسارة مزدوجة لبلدانهم. فنية وإقتصادية.

وبذلك فإن تحقيق تنمية إقليمية أو قومية يعد أمراً صعباً، بينما القوى البشرية المفكرة والمبدعة في أغلبها مشتتة، وثمة عوامل متعددة وراء ذلك. ولكن يجمع الكثيرون أن العلاج يكمن في توفير عوامل الجذب وتجذب عوامل الطرد، ولا يشترط أن تكون عوامل الجذب مادية - بقدر ما هي ضرورية - فقد يكفي عند بعضهم أن يتيقن من توفر الحرية في المناخ الفكرى والسياسى، وصدر تشريعات إجتماعية وإقتصادية تحمى مسيرة التنمية وتحقق أعلى قدر من العدالة تهين للأكفاء منهم الفرص المناسبة للعمل... إذ ليست المشكلة مجرد أفراد ودرجات علمية، فجوهر الأمر هو وجود قيم إجتماعية وثقافية وفكرية تدفع هؤلاء الأفراد إلى مزيد من المعرفة والرغبة الصادقة في توظيفها لصالح بلدانهم^(١).

ويعتبر الصراع القائم بين المعوقات الديموجرافية ومسيرة التنمية العربية من أخطر التحديات التي تواجه العالم العربى بعد مشكلة الصراع العربى الإسرائيلى. وقد يبدو أن كل مشكلة منفصلة عن الأخرى، إلا أن ثمة علاقات تربط بين نوعى الصراع، يتبلور أهمها فى تحريك الصهيونية والقوى المتحالفة معها لوسائل وأساليب عسكرية وإقتصادية وإعلامية لقرعة إنجازات

(١) أ. د. صلاح عبد اللطال، مستقبل التنمية نحو «بديل حضارى إسلامى»، سلسلة الإسلام «بين الحياة - الكتاب السادس، القاهرة، دار الشرق الأوسط للنشر - مدينة نصر، ١٩٩١م، ص ٨٥ - ٨٦.

التنمية العربية وضرب مشروعاتها في مهدها.

ولا تقتصر المتغيرات الديموجرافية على الأبعاد البيولوجية أو الحيوية والإقتصادية أو المادية فقط بل إن أى عنصر فيها - مواليد، وفيات، خصوبة، هجرة - قد يتدخل بطرق مباشرة أو غير مباشرة ليس فقد بالأبعاد الإجتماعية والثقافية بل كذلك بالسياسة. والعلاقات بين الدول والشعوب.

ويمكن أن نضرب فى ذلك مثلين:

أولهما أنه ليس من منطق الأمور أن يشجع الشعب الفلسطينى الذى هجر بالقوة من أرض أن يحد من نسله بدعوة رفع مستوى المعيشة لأفراده وهم فى شتات، فى الوقت الذى تلزم له كثرة عددية مؤهلة لإستمرار مسيرة الكفاح.

ولا يحتاج الأمر فى المثل الثانى إلى تفسير ببطء عمليات التنمية وبرامجها فى البلاد العربية - خاصة دول المواجهة - وذلك بسبب المخصصات الفائقة للتسليح وتحسبات الغدر الصهيونى، هذا فضلاً عن أن غرس إسرائيل فى الكيان العربى قد جعل منها معوقاً دائماً لإستمرار التنمية المتكاملة.

كما لا يخفى فى هذا السياق العلاقة الموجبة التى نشأت بين تدفق الثروة النفطية بعد إرتفاع أسعار النفط عقب حرب ١٩٧٣م، وبين التيارات المتدفقة للهجرة المؤقتة إلى البلاد النفطية، والتغيرات التى أحدثتها الكثافة السكانية فى كبرى مدن البلاد العربية المصدرة والمستوردة للعمالة، ومانرتب على ذلك من نتائج إيجابية للقيام بمشروعات تنمية فى البلاد المستوردة للعمالة، مقابل نزيف القوى العاملة الماهرة فى البلاد المصدرة مما أثر بشكل سلبى فى إنجازات التنمية فى تلك الدول. كما أدى هذا النزيف أيضاً إلى حراك سكانى داخلى من الريف إلى الحضر للإحلال بدلا من العمالة

المهاجرة والإلتحاق بمشروعات عمرانية عالية الأجر أنعشتها حركة تحويلات العملة من الخارج وسياسات الإنفتاح الإقتصادي التي حدثت في مصر بوجه خاص.

ولعب الحراك السكاني أو الهجرة دوراً هاماً وفعالاً في عملية التغير الديموجرافي ذاتها كخفض معدلات الخصوبة في حالة الهجرة المؤقتة وإعادة توزيع السكان وتركيبهم العمري. وقد يلبي الحراك السكاني الذي يتم بشكل تلقائي نحو مصادر الرزق وفرص العمل حاجات وتطلعات الأفراد ولكن قد يصاحبه مشكلات تدنى مستوى الإسكان ونقص الخدمات الصحية والتعليمية وتعرض المهاجرين للإستغلال وإهدار حقوقهم وتسرب قيم جديدة هابطة تعوق الإنتاج وتثبط من عزيمة العمل.

ويجدر التنويه إلى أن مفهوم الهجرة بين الدول العربية مفهوم نسبي، فهو بين أبناء دولة وأخرى يمكن أن تكون خارجية، وفي إطار العالم العربي هو هجرة داخلية.

وقد إستحوذت الهجرة المؤقتة على أعلى نسبة من مجموع المهاجرين والتي تمثل ظاهرة ديموجرافية فاقت آثارها كل التوقعات عندما كان السبب الرئيسي وراء تيارات الهجرة بين البلدان العربية هو تدفق الثروة النفطية، وقد أدى ذلك إلى إقامة جسور بشرية من العمالة العربية تربط بين الدول النفطية والدول المصدرة للعمالة، وقد يكون ذلك عنصراً من عناصر التكامل الإقتصادي المرتقب، بأسلوب أملتة الحاجة الإقتصادية والإجتماعية أكثر من المطامح والشعارات السياسية، وقد أدت هذه التيارات من الهجرة إلى تعرض سكان الدول المصدرة وكذا المستوردة للعمالة إلى تغيرات ديموجرافية وإقتصادية وإجتماعية وقيمة.

وقد ترتب على ذلك تدفق الثروة النفطية خلال السبعينات - نهضة

إنمائية فى الدول النفطية العربية خاصة فى المجال العمرانى والمرافق الأساسية وبعض المشروعات الإستثمارية والتوسع فى الخدمات التعليمية والصحية وبرامج الرعاية الإجتماعية، وكان لإرتفاع أجور العمل بهذه المشروعات عوامل جذب للعمالة العربية خاصة إلى الدول النفطية، ومن دول المواجهة مع إسرائيل التى إستشرت فيها عوامل الطرد نتيجة لإنخفاض الدخل وتعثر مسيرة التنمية نتيجة حالة الإستنفاد العسكرى التى إستمرت أكثر من ثلاثين عاماً وإستنزفت موارد هذه الدول لتعزيز قواتها الدفاعية، وهذا يعنى أن العمالة العربية تنازعتها قوتان: إحداهما جاذبة فى دول النفط وأخرى طاردة من الدول غير النفطية، ودول المواجهة، ومن هنا كانت محاولة التدخل لتنظيم هذه الهجرة مقصورة على المؤسسات الحكومية إلى حد ما، أما غير ذلك فلم يستطيع أحد أن يقف ضد تيار الهجرة.

وقد كان لوطأة الهجرة على الدول المصدرة للعمالة نتائج سلبت مجتمعات هذه الدول الأيدى الماهرة منها وعدداً لا يستهان به من عقولها وصفوتها المفكرة، ولم تقتصر الخسائر على نفقات هذه الدول وعلى مواطنيها المهاجرين منها قبل رحيلهم. بل كانت الخسارة أيضاً فى القوى الديموجرافية وأهمها قطاع الشباب المنتج الذى إتخذ من بلدان النفط العربى قبله لتحديد مصيره وطموحه الإقتصادى، وبالرغم من إرتفاع مستوى الدخل والمكاسب المادية التى يحصلون عليها إلا أنها لا تعوض خسائر بلادهم، فضلاً عن أنهم أضافوا المزيد إلى رأسمال دول المهجر. ويبدو هذا أشد وضوحاً بالنسبة للعقول المهاجرة والأيدى الماهرة، وقد بدت الآثار المادية لهذه الخسائر فى الريف المصرى للمهمل وعزوف كثير من الفلاحين المصريين عن الزراعة بعد عودتهم من المهجر.

أما الخسائر المعنوية أو الأخلاقية والقيمية فقد إنعكست فى ضروب السلوك الإجتماعى، ليس على مستوى العائدين من الهجرة بل على مستوى

فشأت عريضة باتت تنتظر الإستفادة من عائد العمل فى الدول النفطية، وإستقطاب هذا العائد إلى إستثمارات وهمية أو أخرى ليس لها وزن يذكر فى تنشيط عمليات التنمية، ويكفى أن نذكر ما أصاب الناس فى ترسيخ وإنتشار قيم الإستهلاك المفرط، وتدهور قيمة العمل والإنتاجية بعد العودة من الهجرة، بل يصل الأمر إلى وهن الإعتراز بمنتجات الصناعة الوطنية والإقبال المتدهور على المنتجات الأجنبية مما يعرقل مشروعات التنمية الوطنية.

وإذا إعتبرنا الهجرة المؤقتة ونتائجها السلبية معوقاً ديموجرافياً يهبط بأداء التنمية، فإن نتائجها الإيجابية يمكن أن تكون محفزاً للنمو الإقتصادى ورفع مستوى المعيشة للمهاجرين وأسرهم ومهماً بفاعلية فى تدعيم التنمية القطاعية أو الشاملة. وأول ما يلفت النظر هو إسهام العاملين فى المهجر بتحويلاتهم المالية التى تزيد زيادة سريعة كالوضع فى مصر - والتى قاربت نحو مليار جنيه مصرى سنوياً فى السنوات الأخيرة - بحث أصبحت تمثل حجماً له شأن فى ميزان المدفوعات المصرى كمعوائد النفط ودخل قناة السويس، ولقد بذلت محالات لتوجيه هذه التحويلات نحو الإستثمار المنتج بدلاً من الإستهلاك الترفى، ولكن ما زال حجم التحويلات المستثمرة يشكل منتجاً ضئيلاً إذا قيس بالإحتياجات الكبرى فى خطة التنمية، ولكن رغم أن مزايا هذه التحويلات محدودة إذا ما قيست بإحتمالات الإنتكاس الناتج عن خسارة مصر لعناصرها البشرية العاملة ذات الكفاءة، فإنها على الأقل تخفف العجز الذى تعاني منه البلاد من العملات الأجنبية. وإذا تدرجنا من المستوى القومى إلى المستوى المحلى فإن مزايا التحويلات النقدية تتضح فى أثر الإدخار بالنسبة للإستثمارات الريفية أو الزراعية وشراء الآلات الحديثة الإنتاجية وتحسين مستوى الإسكان والمرافق الأساسية. وهذا من أشد الأمور وضوحاً بالنسبة للبيئات المحلية فى لبنان، كما يمكن أن يلاحظ فى بلدان العالم الثالث وأيضاً فى البلدان العربية المصدرة للعمالة دور التحويلات النقدية لرفع

المعاناة عن أسرة المهاجر وتحسين ظروف المعيشة ورفع المستوى التعليمي لأفراد الأسرة الذين لم يهاجروا.

ويمكن في ضوء السياسات السكانية والإجتماعية أن تلعب الهجرة كمتغير ديموجرافي دوراً لا يستهان به في عملية التنمية حيث قد تلبى الهجرة الداخلية المرشدة والهجرة الخارجية المنظمة بعض إحتياجات التنمية الإقتصادية والإجتماعية، وغالباً ما يؤدي هذا النموذج إلى إنحسار أشكال المعاناة الإقتصادية وإتفاف مستوى المعيشة وتدعيم قيم إيجابية بناءة تنشط عملية التنمية كالإلتزام والتضامن والإتجاه نحو المشاركة الفعالة في الإنتاج والخدمات^(١).

الهجرة الريفية الحضرية.

حيث تمثل الهجرة عاملاً له فعالته في تغير السكان، وهي تأخذ طابع العملية السكانية المؤثرة والمتأثرة. وقد تزايدت معدلاتها في عالم اليوم على نحو ملحوظ نتيجة لتغير نظام العمل والإنتاج في أغلب مجتمعاته، ومن نظام في الإنتاج الزراعي يقوم على إستقرار مجتمعاته، وأصبح عاجزاً عن أن يوفر العمل لجميع السكان إلى نظام في الإنتاج يقوم على التصنيع والخدمات، حيث تجذب فرص العمل التي يوفرها أعداداً كبيرة من السكان فتضطربهم إلى التنقل السكاني أينما توجد هذه المنشآت الصناعية.

ومن هنا ينظر إلى الهجرة باعتبارها علامة بارزة على التغير الإجتماعي طالما كانت عملية التصنيع تصاحبها حركات سكانية من الريف إلى الحضر ومن مدينة إلى أخرى في نفس البلد ومن مجتمع إلى آخر. ولقد علق على

(١) أ. د. صلاح عبد المتال، مرجع سابق، ص ٧٠، ٧١ - ٨٢ - ٨٤.

هذه الحركات السكانية أهمية كبرى مع بداية هذا القرن وفي مختلف بلاد العالم الأوروبى والأمريكى والأفريقى والآسيوى.

ولهذا حددت الهجرة بأنها «عملية إنتقال أو تحول أو تغير فيزيقى لفرد أو لجماعة من منطقة إعتادوا الإقامة فيها إلى منطقة أخرى داخل حدود بلد واحد أو من منطقة إلى أخرى خارج حدود هذا البلد. وقد تتم هذه العملية بإرادة الفرد أو الجماعة أو بغى إرادتهم، أو لهدف خططه المجتمع، وقد تكون عملية الإنتقال والتحول فى المكان المعتاد الإقامة من منطقة لأخرى، على نحو دائم أو مؤقت وهكذا...».

وبناء على هذا التحديد فإن المهاجرين Migrants يختلفون عن المتنقلين Movers: لأن نقل مكان الإقامة فى حالة الهجرة يترتب عليه بالضرورة نقل حياة المهاجر برمتها، أما الذى ينتقل بين مسكن وآخر قد يظل يمارس حياته كلها فى مكان السكن الأول.

كما أن الهجرة تختلف عن التنقل الإجتماعى، حيث أن الأخير يعتبر من قبيل تغيير المركز الإجتماعى والإقتصادى بما يتم داخل منطقة واحدة فى المجتمع دون الحاجة إلى الإنتقال إلى منطقة أخرى، أما الهجرة تعتبر تغير جذرى فى حياة المهاجر وتنطوى بين طياتها على عملية تنقل إجتماعى، ذلك لأن المهاجر قد يحقق أثناء إقامته فى منطقة المهجر مستوى من الحياة الإجتماعية ويصل إلى بعض المراكز، ويتمتع بمكانة إجتماعية إقتصادية لم تكن له فى منطقته الأساسية الأولى^(١).

وبشكل أكثر دقة، فإنه توجد علاقة ما بين عمليات التنمية والتحدث «كإنتشار التصنيع والتعليم وإتساع نطاق التحضر»، وبين نمو الحراك

(١) أ. د. على عبد الرازق جلى، علم إجماع السكان، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٤م.

الجغرافى والمهنى والإجتماعى حيث:

يقصد بالحراك الجغرافى إنتقال الناس فى المكان على شكل هجرات دائمة أو مؤقتة أو موسمية... فردية أو جماعية من مجتمع لآخر،

ويقصد بالحراك المهنى تغيير الناس لأعمالهم من العمل الزراعى إلى العمل الصناعى أو العمل فى مجال الخدمات والعكس، أما الحراك الإجتماعى فيشير إلى تغير فى المكانة الإجتماعية أو الوضع الطبقي الذى يشغله الشخص سواء إلى أعلى أو إلى أسفل،

وقد كشفت بعض الدراسات عن أن هذه الأنواع من الحراك تزيد بمعدلات سريعة مع تزايد معدلات التنمية الإقتصادية والإجتماعية داخل المجتمع^(١).

ويمكن تصنيف الهجرة الداخلية إلى: هجرة من منطقة لأخرى داخل الدولة الواحدة يحملان نفس الصفات الثقافية والحضرية، وهجرة ريفية حضرية وهى أشهر أنواع الهجرات.

ويمكن تقسيم أو تحديد دوافع الهجرة إلى : هجرة العمل، وهجرة الطلبة، وهجرة الإناث للزواج، والهجرة بسبب التقاعد، والهجرة الإجبارية... إلخ من دوافع^(٢).

ويوضح جورج بالأندير G. B alaneir فى دراسة له عن برازافيل Brazzaville تزايد حجم الهجرات الريفية الحضرية مع إنطلاق النمو الإقتصادى داخلها، وقد قسم فيها دوافع هذه الهجرة إلى قسمين أساسيين هما:

(١) أ. د. نبيل محمد توفيق السمالوطى، مرجع سابق، ص ٣١، ١٩١.

(٢) أ. د. على عبد الرزاق جلى، مرجع سابق، ص ٣١٢.

- الدوافع الإيجابية التى تجذب السكان من سكان المناطق الريفية المتخلفة إلى المدن، نتيجة لتوافر فرص أحسن للعمل فى ظل ظروف معيشية أفضل ورعاية متقدمة وأجور أعلى.

- الدوافع السلبية التى تشجع أهالى تلك المجتمعات على ترك مجتمعاتهم والهجرة إلى المدن، وتمثل هذه الدافع فى سوء الأحوال الصحية والاجتماعية والإقتصادية وإنتشار ظاهرة البطالة المقنعة داخل المجتمعات الريفية فى الدول النامية.

فحركة النمو الإقتصادى داخل الريف فى أغلب الدول النامية لم تواكب حركة النمو السكانى، الأمر الذى أدى إلى تدهور الأحوال المعيشية لسكانها وإلى تفاقم ظاهرة البطالة المقنعة، يضاف إلى ذلك أن الكثير من السلع الحرفية التى تنتج داخل تلك المجتمعات يقل الإقبال عليها نتيجة لمنافسة السلع الأحسن والأكثر رخصاً الواردة من المدن.

ويقول جيرالد بريس أن الهجرة فى بداية الثورة الصناعية كانت تعنى إنتقال أناس من مناطق ذات دخل منخفض إلى مناطق ذات دخل مرتفع، كما تعنى مزهداً من التحسن، والراحة فى ظروف العمل.

ولكنها فى العالم الثالث. تحدث من مجتمع زراعى ذى دخل منخفض إلى مجتمع حضرى ذو دخل محدود. ولا يحدث قدر كبير من التحسن فى ظروف العمل. وهذا يعنى نقل كثير من ظروف الفقر والجهل والمرض وانخفاض مستوى المعيشة، وبالتراكم تتفاقم هذه الظواهر فى المدن لتخلق ما أطلق عليه التحضر الحدى أو تحضر الكفاف Subsistence Urbanization، وهو يشير إلى ظروف لا يتوافر للمواطن فيها الضرورات، وحتى هذه

الضرورات قد يصعب الحصول عليها فى مجالات معينة (١).

فحالة عدم الأمن التى غالباً ما تدفع الناس إلى الهجرة إلى المدن كما حدث فى الهند نتيجة سياسات التنمية الزراعية معناها أن النمو الحضرى يحدث فى ظروف غير ملائمة، وبمقارنة ذلك بظروف التحضر الأوروبى «كما فى حالة لندن» يتبين وجود مناطق ريفية وحضرية - لندن وظهيرها الزراعى - يقوم بينهما تعاون متبادل إلى جانب أن النمو الحضرى فيها كان يعنى أنها عملية مصحوبة بنمو سريع لمهن جديدة (٢).

وقد كشفت بعض الدراسات - مثل دراسة روبرت بارك R. Park فى مصر - عن وجود ظاهرة تحضر زائد أو مفرط Over - UR، ومنتشر هذا النوع من التحضر داخل العديد من المجتمعات النامية، وهو تحضر غير صحى. ويشير هذا النوع إلى أن معدلات التحضر أعلى بكثير من معدلات التنمية الاقتصادية. بمعنى أن زيادة نسب سكان المدن لا ترجع إلى تزايد الحاجة إلى عمالة داخلها نتيجة لظهور مشروعات صناعية واقتصادية واجتماعية جديدة تستدع وجود المزيد من الأيدى العاملة داخلها، وإنما ترجع إلى سوء أحوال المناطق الريفية والمحلية المجاورة للمدن نتيجة لتزايد السكان بها وعدم وجود فرص للعمل والإرتزاق لهم، الأمر الذى يدفعهم دفعا إلى الهجرة إلى الحضر أو المدن المجاورة بحثاً عن فرصاً أفضل.

وتكون النتيجة مزيداً من المشكلات سواء بالنسبة للمهاجرين أنفسهم أو بالنسبة للمدن المهاجر إليها، ومن أهم ما يترتب على هذه الهجرات غير الصحية وغير المخططة وغير المطلوبة، مشكلات سوء التوافق وتفكك الأسرة والفردية واللاتبست، وانعدام الشعور بالأمن وإنحراف الأحداث وظهور أوكار

(١) أندرو وستر، مرجع سابق، ١٨٢.

(٢) أندرو وستر، مرجع سابق، ص ١٨٢.

الجريمة والسلوك الإجرامى والإدمان. إلى جانب مشكلات الإحتقان الحضري، وظهور الأحياء المتخلفة داخل المدن وظهور البطالة المقنعة فى الأعمال غير الماهرة وظهور أزمات الإسكان والمرافق والمواصلات والمواد الغذائية^(١).

وتشير ظروف وأوضاع الريف المصرى فى الوقت الراهن إلى إستمرار مظاهر التخلف فى كل مظاهر الحياة الإقتصادية والإجتماعية والثقافية، ولعل جانب كبير من هذه الأوضاع المتردية يقع نتيجة لتحديات ومعوقات عديدة منها - على سبيل المثال - سرعة التضخم السكانى، ومنها ما إرتبط بخطط التنمية ذاتها، تلك التى ترتب عليها ما يطلق عليه بالتنمية الخاطئة Misdevelopment ، ونتج عنها تراكم مظاهر التخلف ليس فى القطاع الريفى، بل وعلى مستوى المجتمع المصرى بوجه عام، الأمر الذى جعل المجتمع الريفى مكاناً طارداً لسكانه. لذلك تحمل إلتجاهات الهجرة بين طبائتها الرغبة فى التخلص من مشاكل الفقر وتدنى مستوى الخدمات والحصول على عمل أفضل ورفع مستوى المعيشة بوجه عام^(٢).

وإذا كان ثمة لوم أو إدانة لعملية التضخم السكانى الناتج عن الزيادة الطبيعية كمعوق للنمو أو التنمية، فإن لوماً آخر أو إدانة توجه نحو الهجرة الداخلية كعامل ديموجرافى مسئول عن مشاكل المدن. وإذا كان هذا النوع من الحراك يتصف غالباً بالعشوائية فى البلاد النامية والمتخلفة فإن ذلك يؤدى إلى عدم القدرة على إدارتها أو تنظيمها وبالتالي يخلف نشوهات فى الحضر، وضهور فى قوة العمالة الزراعية.

(١) أ. د/ نبيل توفيق السالموطى، مرجع سابق، ص ١٨٩.

(٢) أ. د/ مريم أحمد مصطفى عبد الحميد، الجماعات والمجتمعات الجديدة، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩١م، ص ٩٦ - ٩٧.

وإذا كانت دلائل الإدانة كثيرة ودافعة عن مسئولية هذا النوع من الهجرة العشوائية لإعاقة مسيرة التنمية، فثمة وجهات نظر مقابلة مؤداها أن زيادة الهجرة الداخلية إلى المدن مظهر لمشاكل التنمية أكثر من أن نكون سبباً لها، فهمي تسهم في تنفيذ نماذج غير عادلة من التنمية القطاعية أو الإقليمية التي تفضل إنشاء المناطق الحضرية عن الريفية أو على الأقل تضع لها الأولوية في البدء بتنفيذ مشروعات إقتصادية - عمرانية أو صناعية - تعتمد على عمالة مؤقتة ذات أجور ضعيفة . وهذا يؤدي ككل إلى التغيير في منظومة تقسيم العمل، ويزيد من التنوع المهني ويضم عدداً وفيراً من النساء إلى قوة العمل المأجور.

وثمة قول أنه يجب ألا نحمل الهجرة مشاكل المدن، إذ أن النمو العمراني والإقتصادي في المدن يسهم بطرق مختلفة في عملية التنمية القومية، هذا فضلاً عن أن فائدتها المباشرة هي تقليل معدل البطالة المتزايد في منطقة ما عند إنتقال مهاجرين إلى مناطق أخرى بها فرص عمل متاحة.

ورغم هذا القول فإن الهجرة الداخلية تتحول من مجرد مظهر لمشاكل التنمية إلى سبب لها عندما تتحول الهجرة المؤقتة إلى هجرة دائمة يستقر فيها هؤلاء المهاجرون في المدن ويصبحون معهم مشاكلهم الصحية والثقافية في أحياء سكنية عشوائية متخلفة، مما يؤدي حتماً في غياب الضوابط القانونية والإجتماعية في خلل في معدلات الإنتاج وهبوط مستوى الخدمات.

ولذا يتعين إذا أريد البدء في تنفيذ مخططات التنمية فلا بد من معالجة هذه التشوهات الناتجة عن الهجرة العشوائية وإصلاح وتعديل حالة المرافق الأساسية التي لم تعد تصلح لخدمة أربعة أضعاف العدد للسعة المقدرة لها من السكان، والعمل على تطبيق سياسات للتنمية تراعي الحد من الآثار الجانبية للحراك بين الريف والمدن الصغرى إلى الحضر والمدن الكبرى، ومواجهة

مشاكل الفقر بجدي وفاعلية فى المناطق الريفية والمحلية وتوفير الخدمات ورفع مستوى الأداء بها وتوفير فرص عمل تتناسب وحاجة البيشة بما يحقق التكامل بينها وبين المناطق الحضرية «أى بين القطاع الزراعى والصناعى» ورفع مستويات المعيشة بوجه عام فى هذه المناطق^(١).

وفى إطار من التحليلات العلمية للجدول السكانية فى مصر، أن الأنماط البنائية للهجرة الداخلية «ريفية - حضرية، وريفية - ريفية، حضرية - حضرية، حضرية، حضرية - ريفية» تشير إلى:

- أن النمط الأساسى والذى ساد تاريخياً، كان نمط الهجرة من الريف إلى الحضر.

- أنه يمكن التمييز بين تيارات الهجرة الأساسية، التيار الذى ساد تاريخياً من جنوب الوادى (صعيد مصر) خاصة من قراة متجهاً إلى القاهرة أو أحياناً الوجه البحرى خاصة الإسكندرية وبعض مدن القناة.

- أن أكثر المحافظات طرداً لسكانها تاريخياً، هى المنوفية فى وسط الدلتا (الوجه البحرى) ومعظم محافظات صعيد مصر.

- خلل توزيع الموارد الأساسية بين المحافظات الطاردة والجاذبة.

- تنتشر ظاهرة عمال الترحيل وتركزهم فى المناطق الطاردة.

- تدلل الدراسات على أن ٦٠٪ من فقراء الريف المصرى توجد فى محافظات الصعيد «بنى سويف، المنيا، أسيوط، سوهاج»، أما فقراء الريف فى الوجه البحرى فهم يتركزون فى محافظات «المنوفية، الشرقية، الدقهلية» وهى المحافظات الأكثر طرداً للسكان - هناك عامل تاريخى، إجتماعى سياسى أثر فى موضوع الهجرة الريفية الحضرية، وهو فى

(١) د/ صلاح عبد المتال، مرجع سابق، ص ٨١، ٨٢.

عمقه يعبر عن بعض أوضاع بنية المجتمع المصرى المترتبة على خلل توزيع الثروة والسلطة، وتركزها عند مستوى قمة القوة الاقتصادية، والسلطة السياسية.

فالهجرة كما بينت بعض التحليلات الاجتماعية للحركات الفلاحية فى مصر، كأنه أسلوباً من أساليب صراع الفلاحين المعدمين، مع السلطة المركزية كما حدث فى زمن الفراعنة، ومحمد على.

- يستخلص من هذه الدراسات، أن العوامل التى ساعدت أيضاً على زيادة الهجرة الداخلية رغم الجهود الإصلاحية لثورة يوليو ١٩٥٢م - لعلاج قضايا الريف المصرى - كانت تنمية غير متوازنة لصالح العاصمة بالدرجة الأولى، والتى تركزت فيها الصناعات والجامعات والمعاهد ومؤسسات الثقافة... إلخ.

- إن التناقضات التى تركتها الثورة، خاصة ترك الحرية للقطاع الخاص التجارى والعقارى، والطبقة الجديدة من العسكريين والبيروقراطيين أبقت على مسيرة الفئات الاجتماعى، الذى كان ينتقل من الريف إلى المدينة، فأبقى على الهوية الكبيرة بين الأرياف والحوضر المصرية.

- الهجرة نتيجة الإنفتاح الإقتصادى داخل المجتمع، بل وحتى داخل الوحدة المحلية الواحدة، من جهة أخرى، أو ما يسمى بالحراك المهنى، فعمال الزراعة تحولوا إلى أعمال البناء والنشاطات الهامشية، ومتوسطا وكبار المزارعين اتجهوا نحو النشاطات الطفيلية الربوية، مما إنعكس على بنية القوى العاملة وخصائصها.

- أن الهجرة إلى الدول النفطية أثرت فى نظرة المهاجرين للعمل الزراعى، كما أثرت على حجم العمالة الزراعية، فزاد الطلب عليها بسوق العمل فى القرية، فارتفعت أجورها.

- إن الهجرة ساعدت على إنتشار الأعمال الهامشية وصور المضاربة، وبالتالي إنحصرت الإضافة الحقيقية إلى إنتاج الإجتماعى.
- إن هذه الهجرة ساعدت فى إنتشار الأنماط الإستهلاكية.
- أن هذه الهجرة أسهمت فى خلق مشكلات إجتماعية وإقتصادية جديدة بالقرية المصرى^١.
- أن معظم إستثمارات المهاجرين تتم من خلال النشاطات العقارية والمالية والمشروعات والأعمال الهامشية التى برزت على السطح خلال حقبة الإنفتاح.
- صاحب هجرة الأباء، خلل فى بعض وظائف الأسرة القروية، خاصة وظيفة التثنية الإجتماعية.
- وقد أظهرت نتائج أحد الدراسات الحديثة، إلى جانب وجود ضغط السكان على الخدمات الضرورية فى المدن الكبرى، وظهور المناطق المتخلفة، تغير كثافة الأقسام الإدارية بهذه المدن، وظهور الجيوب الريفية والتى تؤدى إلى التناقض الحضارى والثقافى داخل المدينة وبروز لظاهرة تريف المدينة بدلاً من أن يكون الجهد التنموى نحو تحضر الريف.
- كما تدل هذه الدراسات على ارتباط الهجرة عكسياً بالسن، إن الريفيين أكثر ميلاً للهجرة عن المشتغلين بمهن أو نشاطات أخرى، أن الرجال أكثر ميلاً للهجرة الريفية الحضرية من النساء، وأن غير المتزوجين أكثر ميلاً للهجرة من المتزوجين، وأن الأميين قد يكونوا أقل هجرة من غيرهم فى حين أن من يعرفون القراءة والكتابة فقط هم أكثر الفئات التعليمية ميلاً للهجرة^(١).

(١) أ. د. عبد الباسط عبد المعطى - أ. د. غريب محمد سيد أحمد وآخرون، السكان والمجتمع - سلسلة علم الاجتماع وقضى بالإنسان والمجتمع - المكتب الثقافى، الإسكندرية- دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٧م، ص ٢١٠ - ٣٨٥.

الفصل الخامس

مشكلات المجتمعات المحلية الريفية والحضرية

الفصل الخامس

مشكلات المجتمعات المحلية الريفية والحضرية

يواجه المجتمع الريفي في مصر عدد من المشكلات المعقدة ذات التاريخ الطويل أسهمت في تخلفة ، وجعلت الفلاح رغم اشتهاره بالكدح والدأب والذكاء يعيش في فجوة وتخلف القرية المصرية وجمودها، والناجحة عن التاريخ الطويل المعقد الذي فرض على الريف والاستنزاف المستمر عبر العصور. وهذه المشكلات تعد نسبياً حيث أن المجتمع الريفي رغم أنه يتسم بالجمود وبطئ الحركة ونمطية الحياة، إلا أنه قد مر بالعديد من التغيرات خاصة عقب ثورة يوليو ١٩٥٢ - سيان كانت تغيرات إيجابية أم كافة سلبية - إلا إنه يمكن القول أنه على الرغم من إهتمام الثورة بأمور المجتمع الريفي، إلا أن هذا الإهتمام لم يتوج بدراسات علمية متكاملة علاوة على ضعف وضآلة المخصصات والإعتمادات التي وجهت للنهوض بالريف، وقد يكون طبيعة الظروف التي مر بها المجتمع المصري من حروب إستنزاف وغيرها من ظروف أخرى داخلية قد ساهمت في إهمال الريف المصري لفترات طويلة وإن كانت توجد عوامل أخرى بجانب ذلك كأخفاض معدلات الطموح الريفي في الماضي علاوة على عدم إهتمام أبناء الريف الذين قدر لهم في ذلك الوقت بأن ينالوا قسطاً من التعليم وخطو خطوات متقدمة على طريق النمو الفكري والنبوغ الذي لم يوجه إلى النهوض بمجتمعاتهم الريفية التي إنبثقوا منها وشغلتهم عنها طبيعة الحياة المصرية بالحضر وكافة أمورهم العملية والحياتية.

وبصفة عامة يمكن القول بأن التخلف - النسي حالياً - الشديد سابقاً - قد أثرت فيه العديد من العوامل ذات الصفة التاريخية - وقد يكون بعض

هذه الجوانب أصبح حاضراً ذو تأثيراً ضعيف، ومنها ما أصبح فى طريقة للتغير والتلاشى، بحيث تم إستحداث وزارة للتنمية الريفية فى التعديل الوزارى الأخير ١٩٩٧م علاوة على وجود إهتمام فى حدود الأماكن المتاحة بالمجتمعات الريفية من كافة الوزارات المتخصصة إضافة إلى نمو طموح أبناء الريف ووعيهم بحقوقهم فى ظل ثورة وسائل الإتصال الحديثة - وغيرها من التغيرات الإقتصادية والتي كان لبعضها تأثيرات إيجابية على قطاع الزراعة وتربية الحيوان وإستصلاح الأراضى الصحراوية ... إلخ.

وعموماً من هذه العوامل التاريخية التى أثرت فى الريف المصرى مايلي:

- النظام الإقطاعى الذى سيطر على المجتمع الريفى المصرى قروناً طويلة، والذى إستنزف كدح وجهد وثمرة عمل الفلاح، وأثر بالسلب فى قيمة.

- إقتصاد الريف المصرى على حرفة الزراعة كمصدر أساس للإنتاج ومايرتبط بها من أعمال مساعدة كثيرة الحيوان والصناعات البدائية كمصادر إنتاجية ثانوية.

- زيادة السكان عن طاقة الأرض الزراعية، وعدم زيادة هذه الأرض أفقياً أو رأسياً لمقابلة حاجات المجتمع المتزايدة إلى العمل والإنتاج والغذاء.
- سيادة بعض القيم السلبية وتأثيرها على الحياة الإجتماعية الريفية، والقناعة بالفقر.

- إعتداد الحكومات المفروضة على الأراضى الزراعية كمصدر أساسى للدخل، وفرض سياسات تسويقية غير متكافئة، وعدم تحديد حد أدنى لأجر العامل الزراعى أو ساعات العمل حتى قيام الثورة.

- إهمال الحكومات السابقة القيام بإصلاحات للمجتمع الريفى مبنية على دراسات علمية دقيقة، والإكتفاء بإصلاحات مظهرية لانتمس

منبع أو جوهر المشكلات الريفية ومصدرها الحقيقي وهو علاقات الإنتاج.

- عدم مراعاة إقتصاديات العمل الزراعى، ذلك بالإكتفاء بمحاصيل زراعية تقليدية وإستعمال أدوات وطرق بدائية، وتسخير حيوانات الألبان واللحوم فى العمل الزراعى بدلاً من توفيرها لإنتاج اللبن والتكاثر.

- عدم الإهتمام بتنمية قوى الإنتاج العاملة فى الريف برقع مستوى الأفراد المادى والفعلى بالبيئة الإجتماعية فى الريف بما يؤدى إلى زيادة إمكاناتها المادية والبشرية.

وقد تراكمت كل هذه العوامل سنوات طويلة وخلقت التركة المثقلة للمجتمع المصرى التى أدت إلى تخلفه عن ركب الحضارة، ومن هنا كان مايعانى منه الريف المصرى من مشاكل تجعله متخلفاً عن المجتمع الحضرى المصرى وكذا عن المجتمعات الريفية الأخرى فى الدول المتقدمة^(١).
وقد تركت هذه العوامل أثرها على موقف الفلاح من العالم المحيط بهاملة الخاص، حيث أدى ذلك إلى:

- ضعف الثقة فى الحكومة والبرية فى ممثلى السلطة وبما يساعد على تعميق فجوة الثقة بينهما. وذلك نتيجة الوعود الكثيرة برفع مستويات المعيشة التى لم تتحقق بعد.

- أدى حرمان الفلاح عبر تاريخه الطويل من التعليم، وإعتمادة على الأدوات البدائية والأساليب الإنتاجية المختلفة وعدم إتاحة الفرصة له فى التعرف على العالم الخارجى والقدرة على تغييره والتحكم فيه - مما أدى إلى الإعتقاد فى الخرافات والسحر والدجل وكذا أدى إلى ضرب من الحكم غير الراعى والتفسيرات القبيية فى معالجة كثير من

شئون حياته وزيادة التباعد بينه وبين العلم الحديث.

- عدم المشاركة فى المسائل العامة عن تكامل أو عدم رغبة منهم فى تحسين أحوالهم، وأنهم لا يشاركون إما نتيجة للخوف من المشاركة أو لإحساسهم بأن المشاركة لن تغير أو تؤثر فى الواقع كثيراً^(١٤). ويمكن بإيجاز عرض أهم مشكلات المجتمع الريفى فى الآتى:

أولاً: ضعف مستوى المعيشة:

لقد أكدت الدراسات والإحصاءات أن متوسط دخل المواطن المصرى \$٢٤٠ فى السنة أى حوالى ٨٠٠ جنيهًا مصرياً، وإذا كان العاملين فى الزراعة فى مصر حوالى ٦٠٪ من المصريين، وأن نسبة ٩٤٪ منهم يمتلكون مزارع تتراوح بين بضعة قراريط وأقل من خمسة أفدنة وتبلغ نسبة أراضيهم حوالى ٥٢٪ من إجمالى مساحة الأرض الزراعية، كما تؤكد المؤشرات إنتشار نسبة البطالة الموسمية بين العمال الزراعيين على مدار السنة، كما أن نصيب الفرد من ملكية الأرض الزراعية فى تناقص متزايد على الرغم من الجهود التى بذلت فى إقامة السد العالى ومشروعات الرى والإصلاح الزراعى، وذلك بسبب التزايد السكانى بصورة أسرع من زيادة الرقعة الزراعية. حيث أن نصيب الفرد الواحد ٠,١٣ من الفدان وهذا النصيب يعتمد عليه الفلاح فى كل شئون حياته من مأكى وملبس وعلاج وتعليم علاوة على تكاليف الزراعة.

وقد ترتب على ذلك إنخفاض مستوى الدخل - والقوة الشرائية فى ظل التغيرات الاقتصادية السريعة فى المجتمع المصرى - بالنسبة للمواطن الريفى - الأمر الذى أدى إلى خلق مشكلة الترويح والهجرة من الريف المصرى إلى المدن، ومارتب عن ذلك من النتائج التالية:

فروح أعداد كبيرة من الأيدى العاملة القوية المشتغلة بالزراعة إلى المدن

مما يحرم العمل الزراعى من العناصر المنتجة.

- نقص الإنتاج الزراعى رغم إزدياد الحاجة إليه بسبب أزدیاد عدد السكان مما رفع أسعار المواد الغذائية.

- تغير بناء المجتمع الریفى حيث یزداد فيه المسنون والأطفال والنساء والضعفاء القائمون بمادون الكفاف.

- إيجاد فئات فى الريف لاتفعل اعتماداً على دعم أبنائها المهاجرون لها بمساعدات دورية مما یخلق بطالة تشكل عبئاً على الإقتصاد الريفى.

- زیادة التخلف للريف بسبب نزوح الفئات المتعلمة المنافسة منه إلى المدن قلبية لنداء الطموح وجاذبية الحياة المدنية، فتزداد الفجوة بين الريف والحضر ویزداد الريف إنفلاقاً. وبالمشالى یزداد الضغط على الخدمات والمرافق بالمدن ویؤدى كذلك إلى نمو العشوائيات بالمدن.

- إرتفاع الأجور فى الريف خاصة فى مواسم الحصاد والجنى ومقاومة الآفات، وبالتالي إرتفاع أسعار المحاصيل دون وجود سلع كافية تقابل الطلب عليها مما یؤدى إلى حرمان المدن من الإنتاج الريفى الذى كان یتدفق عليها فى الماضى وقد لا یكفى الآن الإستهلاك الريفى المھلى.

وإن كان إنفتاح المجتمع الريفى على الحضر بسبب تغير ثقافة أبنائه النازحين وعوامل الإحتكاك الثقافى قد دفع المجتمع الريفى إلى الإهتمام بالتعليم وتوجيه الأبناء نحو الأعمال الحضرية بدلاً من الأعمال الريفية التقليدية وكذا تفضیل المهاجرين للزواج من البلدان التى إستقروا فيها الأمر الذى أدى إلى إرتفاع سن الزواج بالنسبة للبنات فى القرى التى یزید فيها عدد المهاجرين الذكور^(١).

ثانياً: ضعف المستوى الصحى:

نتيجة الفقر وإنخفاض مستوى المعيشة بالريف إضافة إلى إرتفاع نسبة الأمية والذى ساعد على إنخفاض مستوى الوعى الصحى بين الريفيين، وانتشار الأمراض المتوطنة وأمراض سوء التغذية، والأهمال للمؤسسات المسئولة عن الجانب الصحى بالريف لفترات طويلة ... الخ. الأمر الذى ساعد على ظهور الأمراض وخاصة المتوطنة كمشكلة دائمة وخطيرة فى المجتمع الريفى^(٢٠١).

ثالثاً: ضعف المستوى الثقافى:

إن إنخفاض مستوى المعيشة وجمود العلاقات الإنتاجية علاوة على ظروف الأهمال التاريخى للريف - فإن ذلك أدى إلى عدم الإهتمام بالتعليم من جانب الفلاح وكذا إهماله إقتناء الأجهزة التى تعمل على نمو الثقافة والوعى (كالراديو والـ T.V) لفترات طويلة، مما جعل حظ الفلاح من المعارف العامة ضئيلاً، وساعد على ثبات الإعتقاد بالقيم التقليدية والعزوف عن التغيير والخضوع لكثير من الفكر الخرافى وإهمال المستقبل والقناعة السلبية من جانب الفلاح^(٢٠١).

رابعاً: ضعف مستوى الإنتاج:

بمقارنة إنتاج الفدان فقد أدى محصول من المحاصيل الزراعية المصرية بمشيلة فى الدول المتقدمة نجد ان إنتاجية الفلاح المصرى أقل وذلك لسبب العوامل الثلاثة السابقة علاوة على عدم قدرة الفلاح فى مصر على شراء واستعمال الآلات والأساليب الحديثة فى الزراعة، وإعتماده على الطرق التقليدية والجهد العضلى فى الإنتاج الزراعى، الأمر الذى ساعد على تزايد فجوة الغذاء واتجاه الدولة إلى الإستيراد من الخارج. الأمر الذى أدى كذلك إلى هبوط مستوى الفلاح المصرى فى كثير من الأحيان عن المستوى اللائق

فى حىاته. ونخلص من ذلك إلى أن المجتمعات الريفية المحلية تواجه العديد من المشاكل الاجتماعية والإقتصادية - فى تفاعلها - والتى تقف عبة فى سبيل تنفيذ برامج التنمية الريفية كذلك.

وعلى الرغم من وجود خصائص عامة تشترك فيها المجتمعات النامية، إلا أن هناك تبايناً فيما بينها واختلافاً فى نوعية المشاكل التى تتعرض لها المجتمعات الريفية التقليدية بها. وبصفة عامة يمكن القول بأن مشاكل المجتمعات الريفية المحلية فى الدول النامية تتلخص فى الآتى:

(١) بالنسبة للظروف الإقتصادية:

- يعمل الجزء الأكبر من السكان فى قطاع الزراعة، الذى لا يستوعب كل هذا العدد الهائل من السكان مع عدم وجود فرص عمل بالقرية خارج هذا القطاع. وبالتالي توجد مشكلة البطالة المقنعة أو الجزئية بها.

- ضآلة وقلة رأس المال الفردى، وانخفاض مستويات المعيشة للكفاف، وعدم وجود مدخرات لدى الغالبية من السكان مع تركيز هذه المدخرات على أصحاب الأراضى الزراعية والذين لا يوجهون هذه المدخرات فى الإستثمارات التجارية الصناعية الزراعية. كما ينفق الجزء الأكبر من الدخل فى الغذاء والاحتياجات الضرورية.

- كما تعاني القرى من عدم كفاءة وسائل المواصلات والنقل والمرافق والإسكان بصفة عامة.

- إضافة إلى نقص المهارات الزراعية، وانخفاض المستوى الفنى للإنتاج وعدم توافر وسائل زيادته، وكذا إستنزاف التربة لخواصها وعدم المحافظة على خصوبتها، وصغر حجم الحيازات الزراعية.

- عدم وجود مراكز التكوين المهنى والتدريب مع قصورها إن وجدت إلى جانب إنخفاض المستويات التكنولوجية.

(٢) بالنسبة للظروف الديموجرافية:

- ظهور الكثير من المشاكل الناتجة عن ارتفاع معدلات الخصوبة بين السكان، وبالتالي زيادة النمو السكاني المصاحب لانخفاض الخصائص الكافية والرعاية والمستوى الصحي، مما يؤثر في التركيب السكاني ومن ثم في إنخفاض القوى المنتجة.

- إضافة إلى المشاكل المرتبطة بسوء التغذية وعدم الإهتمام بمستويات الصحة العامة وعدم كفاية خدماتها.

(٣) كما توجد مشاكل إجتماعية:

ترتبط بالعادات والتقاليد القديمة الموروثة التي تحدد سلوك الغالبية العظمى من السكان، وعدم الإهتمام بالمرأة، وصغر حجم الطبقة المتوسطة، واتجاه الأبناء للتعليم وترك الزراعة^(١).

ومن أهم المشكلات التي ترتبط بالمجتمعات الريفية المحلية في مصر:

(أ) المشاكل الزراعية والإنتاجية:

وتتصدر هذه المشاكل في نظم الحيازة ومساحة الأرض، حيث نتج عن زيادة السكان صغر حجم الحيازة وتفتتها وبالتالي صعوبة تنظيم الاستغلال الزراعي، ونظام الدورة الزراعية، ومكافحة الآفات الزراعية. ويرتبط بهذه المشاكل أيضاً صعوبة استخدام الوسائل والأدوات التكنولوجية، وإعتماد المزارعين على الوسائل التقليدية المستنفذة للجهد. والصعوبات التي تقف حائلاً دون التوسع في ميكنة الزراعة كتفتت الحيازة ووفرة الأيدي العاملة في الزراعة وعدم توفر الفنيين لإدارة والآلات، وعدم توفر مجالات العمل غير الزراعي، وضعف القدرة المالية للفلاحين لحيازة هذه المعدات وضعف الأجهزة التعاونية لشراء وتشغيل هذه الآلات، بالإضافة إلى ضعف إنتاج العامل الزراعي.

(ب) المشاكل الأسرية والإستهلاكية والمعيشية:

وترتبط هذه المشاكل بالأسرة من حيث زيادة حجم الأسرة، الزواج المبكر، صعوبة توفير إحتياجاتها المتزايدة، كما يرتبط أيضاً بمشكلة الإستهلاك من حيث توفير المواد الغذائية الكافية لغالبية الأسر الريفية، حيث تتضح هذه المشكلة فى سوء التغذية وما يصاحبه من إنخفاض الكفاءة الإنتاجية.

وتتضح أيضاً هذه المشاكل فى إنخفاض المستوى المعيشى للأمر الريفية، وضآلة نصيب الفرد من الدخل القومى وزيادة نسبة الإعالة، وعدم توفر المسكن الصحى، وإنخفاض المستوى الصحى والتعليم للأسرة. وكذا فى نسب الوفيات، وإنتشار الأمراض المتوطنة، وعدم توافر المرافق العامة والمنافع الضرورية كالمياه النقية والمجارى والإضاءة الجيدة إلخ.

وترتبط بهذه المشاكل الأسرية مشكلة البطالة الموسمية والمقنعة بالريف مع عدم وجود أو إمكانية التحول والتدريب والتكوين المهنى التى يمكن أن تؤهل للإنتقال إلى أعمال أخرى غير زراعية.

(ج) مشاكل ترتبط بالحكم المحلى والخدمات والهيئات:

وتظهر هذه المشاكل عند محاولة إختيار قيادات ريفية ممثلة لكل فئات المجتمع لتكوين المجالس القروية على أسس سليمة كى يتسنى لها القيام بدور فعال فى برامج التنمية المحلية.

وتتضح أيضاً هذه المشاكل فى ضعف الخدمات التعاونية من حيث عمليات التسويق التعاونى والهيئات التدريبية وعدم توفر المباني لها، وعدم ملائمة المناهج الدراسية للظروف البيئية.

وكذا قصور الخدمات الصحية والعلاجية والوقائية، ونقص الهيئات والمؤسسات الأهلية كالأندية الريفية وجمعيات تنمية المجتمع ... إلخ من

الخدمات والمرافق الهامة لمجتمع القرية.

وبذلك فإن المشكلات التي تواجهها المجتمعات الريفية المصرية تنحصر في مشاكل إجتماعية واقتصادية عديدة شأنها في ذلك شأن كثير من المجتمعات النامية، وإن كانت تختلف من حيث النوعية وحدة المشكلات ومدى شيوعها من مجتمع لآخر^(١). فقد أضعفت الهجرة من شعور ونضوج مفهوم الطبقة عند العمال كما أن العامل العائد أصبح يرفق بعد العودة العمل لدى الغير، وبفضل أن يؤسس متجراً يديره يترتب عليه العودة إلى مؤسسات العمل الصغيرة والتي لا تستطيع أن تواكب التغير التكنولوجي الضخم.

وهكذا نقول أن الهجرة من بلد الذهب الأبيض إلى بلد أن الذهب الأسود غيرت من الأوضاع الاقتصادية، فالتحويلات النقدية لم توجه إلى الاستثمار بل إلى الاستهلاك، ولم تكن هذه التحويلات ركيزة عقلانية للسياسة الاقتصادية. كما عصفت الرياح ببعض العلاقات الأسرية، وضعف الشعور بالانتماء إلى الطبقة العاملة.

د- مشكلة الفقر

الفقر في مصر من أهم المشكلات الاجتماعية المسلمة والتي تتطلب من علماء الاجتماع المساهمة في معرفة أسباب وجودها، وتقديم السياسة الاجتماعية والخطط التي تمكن من القضاء عليها. والحق أن الفقر ليس مشكلة مصر وحدها. بل يكاد يكون ظاهرة مشتركة في البلدان النامية التي تصنف بعبء مستوى دخل الفرد، ورداءة السكن وسوء التغذية وانتشار الأمية وزيادة نسبتها.

(١) أد. مهدي الفلزوقي محمد جموده، مرجع سابق «تنمية المجتمعات المحلية»، ص (٢٣-٣١).

(٢) أد. محمد عبد الفتاح متحمّد، الخدمة الاجتماعية في مجال تنمية المجتمع المحلي وأسس نظرية ونماذج تطبيقية، الاسكندرية، مطبعة سامي، ١٩٩٤م، ص ٢٣-٧٤.

ويعد إنخفاض الدخل القومي عامة ودخل الفرد خاصة في مصر مشكلة اجتماعية واقتصادية تشغل إهتمام الإجماعيين والإقتصاديين والمشرعين، ويعرف رجال الاقتصاد دخل كل فرد بأنه أقصى قيمة يمكن للفرد في أى مجتمع أن يستهلكها خلال فترة زمنية معينة، ويظل مع ذلك يتوقع أنه لن يكون أكثر غنى ولا أشد فقراً في نهاية هذه الفترة أى أنه لا يتوقع المحافظة على توفير إحتياجاته. ويتفق الإقتصاديون عامة على انخفاض الدخل في الدول النامية في آسيا وأفريقيا. ويرجع ذلك في اعتقادهم إلى ان هذه البلدان لم تأخذ بأساليب التقدم المادى إلا مؤخراً. فدخل الفرد في الميلايو ٥٥ دولار سنوياً. وفي ساحل العاجل ٥٠ دولار سنوياً.

ويعتبر الإقتصاديون مصر بلداً متخلفاً ويتمثل ذلك في أن قوة الانتاج ليست قوية وليست شاملة لكي تغطي كل الاستجابات والمطالب. بل أن معدلات الاستهلاك تزيد عن معدلات الإنتاج بمقدار ٥٠% كما يقول وزير التخطيط المصرى. وبذل يمكن أن نقول أن مصر تعاني من أنخفاض الدخل وأن أغلب أفرادها يعيشون في مستوى الفقر ذلك لأن الدخل باعتباره المؤشر الحقيقي الأساسى للطلب المستمر على المصادر المادية والقدرة على شراء سلع وخدمات جديدة يعد منخفضاً بالنسبة لبلدان أخرى مثل بلدان غرب أوروبا وآسيا وحوض البحر الأبيض المتوسط.

ويرى بعض الإقتصاديين أن الأسرة التى تتكون من أربعة أفراد في الولايات المتحدة ويبلغ دخلها ٣,٠٠٠ دولار سنوياً تعد أسرة فقيرة، وبذا يرى هؤلاء أن الدخل هو أساس تحديد الفقر وتحديد المستوى الأدنى لحياة الإنسان، ويتفق هؤلاء الإقتصاديون على ان انخفاض الدخل والوصول إلى حافة الفقر، تعبير عن عدم وجود المال اللازم لتحقيق مستوى لائى من الحياة المعيشية وتوفير الضروريات الأساسية للأسرة.

ويقول الأمريكي هيريت همفري. انه إذا انفقَت الأسرة الأمريكية ٦٥ سنتاً يومياً فإنها تنفق ١٠٠٠ دولار سنوياً على الطعام. فماذا عن إيجار المسكن والملبس والتعليم والمواصلات والترفيه والعلاج الطبي. وبالمثل فاننا نقول إذا صرفت أسرة مكونة من زوجين وأربعة أولاد يومياً على شراء الخبز خمسة وأربعون قرشاً فإنها تنفق شهرياً على شراء الخبز وحده عشر جنيهات و ٣٥٠ قرشاً بالإضافة إلى إيجار المسكن وأسعار الطعام الذى يضم الخضار والحبوب. ولن نقول الأسماك واللحوم ومنتجات الألبان والفاكهة. فالسؤال كم تنفق الأسرة المتوسطة الحال فى مجتمعنا على الطعام وحده بجانب المسكن مع ارتفاع الأسعار بمعدل يزيد عن الضعف فى الفترة من ٦٩ - الآن مع بقاء الأجور والمرتبات شبه ثابتة تقريباً خلال تلك الفترة وإذا ما أضفنا نفقات العلاج والمواصلات والملابس فكم تنفق الأسرة المتوسطة الدخل على مدار السنة.

ويمكن لنا ان نقول أن تعريف الفقر أمر نسبي وموضع خلاف بين الاقتصاديين والاجتماعيين.

وهناك من يعرف الفقراء بانهم أولئك الناس الذين لا يحافظون على مستويات الحياة اللائقة بهم فى المجتمع الذين يعيشون فيه وهم أولئك الذين تعجز مواردها الاقتصادية عن توفير الغذاء الضرورى والكساء اللازم والمنزل الصحى والعلاج الطبي. أى هم أولئك الذين تعجزا إمكانياتهم المادية عن إشباع حاجاتهم الأساسية.

ويرى صموئيل منتشر ان الفقر يعنى العجز المادى فى ضوء الامكانيات المتاحة للدولة وأيضاً يدل على العجز عن تحقيق الرفاهية الاقتصادية والإجتماعية للمجتمع كله.

والاشخاص المحتاجون فى الدول المتخلفة هم هؤلاء الذين لا تيسر لهم

وسائل المعيشة وفق المستوى السائد الذى يعيش فيه أغلبية أعضاء المجتمع، أو أعضاء المدينة فى ظروف وقية. اما فى الدول الغنية فيقصد بالمحتاجين هؤلاء النأى الذين تعجز دخولهم عن توفير جميع الاحتياجات والمطالب والنأى تزداد دائماً بازدياد الدخل.

ويؤكد صموئيل منتشر ان معايير الفقر تؤكد عدم الكفاءة الاقتصادية كأطار مرجعى للفقر. ولذا نمنى الفقر فى الدول المتخلفة يختلف عن معناه فى الدول الغنية، كما أن الحرمان والفقر فى الدول المتقدمة قد يؤدى إلى التغيرات الاجتماعية. وترجع خطورة الفقر إلى أنه يؤدى إلى حرمان أفراد كثيرين من الرفاهية الاقتصادية بل قد يؤدى حالة الفقر إلى حرمان البعض من توفر الحد الأدنى الضرورى للإعاشة.

أما تونسد فىرى أن الفقر يعنى وجود عدد من الأسر التى تعجز مواردها عن تحقيق الحد الأدنى الضرورى لتحقيق الحاجات الفيزيقية الضرورية مثل الطعام والغذاء والطاقة. بل وتعجز أيضاً عن تحقيق تكاليف شرائها. ويرى هذا الباحث أن أبعاد الفقر ثلاثة.

١- مستويات الدخل.

٢- توزيع الانفاق.

٣- الأولاد الذين دون سن السادسة عشر. ويعيشون دون الحد الأدنى للحياة.

وغالباً ما يكون رب الأسرة الفقيرة مريضاً أو عاطلاً أو مسناً ويعيشون فى بيئة لا توفر له الضمان والتأمين الاجتماعى. كما ينتشر الفقر بين الأسر التى تعمل عدداً كبيراً من الأولاد. ولايكفى دخل الأب فيها عن اعالتهم.

ويقول تونسد إن قياس الفقر على أساس إنخفاض مستوى المعيشة مفهوم مضلل، ويفتقد الموضوعية علمية فمفهوم الفقر ليس ثابتاً وليس حالة مطلقة

ولكنه تعبير عن الحرمان النسبي الذى يعانى منه افراد مجتمع معين الذى نشأ نتيجة التغير الاجتماعى ذلك الحرمان الذى يشعر به الأفراد نتيجة ظهور التزامات جديدة وحاجات جديدة ترتبت على التغير. ولكن تعجز مواردهم فى الوصول إليها.

ولكن من السهم أن نعى أننا عندما نقيس الفقر فاننا نعى تماماً ان الاعتماد على مقياس واحد لقياس الفقر أمر مرفوض. ولكن هناك معايير كثيرة لقياس الفقر. فهناك الذين يعانون من إنخفاض الدخل وفتة ثانية تعاني من الحرمان النسبي وفتة ثالثة كما يقول رونتري تعيش فى مستوى أقل من مستوى متوسط الدخل. وقد قسم الفقر إلى نوعين:

١- الفقر الأولي: وهم الذين لانفى دخولهم لتحقيق مطالب الحياة.

٢- والفقر الثانوي: وهم الذين تكفى مواردهم على اشباع الحاجات الضرورية.

ويرى توند ان مشكلة قياس الفقر تتركز حول قضيتين أساسيتين:

١- تحديد اطار نظرى واضح للفقر.

٢- استخدام أدوات صادقة وميكنة لجمع وتنظيم معلومات مناسبة عن الفقر.

واذا ما تساءلنا هل الفقير ومن يقل دخله عن متوسط دخل المجتمع، فاننا نجد من يجيب أن الفقر عامل مستقل عن الدخل. وهذا الاعتراض مشيب. ولذا فان طريقة المعيشة وطريقة التغذية. وهل الطعام الذى يتناولونه لا قيمة غذائية له، ام له قيمة صحية. كما ان تحديد الفقر على أساس الدخل وحده أمر مرفوض. نتيجة لتباين الاسعار من منطقة لأخرى، واختلاف عدد الأسرة وأيضاً تباين الأعمار. ولذا فان تحديد الدخل المطلوب لشراء الأطعمة أمر محفوف بالمخاطر دائماً.

ولذا يمكن أن نقول أن قضية الفقر ترتبط بقضايا هامة هي:

١ - المساواة ٢ - الرخاء ٣ - الاعاشة .

هل لهؤلاء الفقراء ثقافة خاصة بهم كما يقول أوسكار لويس. تعطى لهم ذاتية خاصة، ومركز معين، أى هل لهؤلاء الفقراء طريقة الحياة الخاصة بهم والتي تتوارث من جيل إلى جيل. يقول أوسكار لويس: أن الفقر فى الدول الحديثة ليس فقط حالة من الحرمان المادى، أو التفكك أو افتقاد شئ معين، ولكن الفقر يعنى شيئاً إيجابياً، للأبناء وبرز عقلانياً. كما أنه له حيلة الدفاعية، لا يستطيع الفقر أن يعيش بدونها وبايجاز فالفقر طريقة حياة مستقرة استقراراً دائماً وملحوظاً. وينتقل الفقر من جيل لآخر. كما أن الثقافة للفقر نماذجها الخاصة ونتائجها الاجتماعية والنفسية على الأعضاء. والفقر عامل ديناميكى يؤثر على مشاركة الأفراد فى الثقة الكلية، كما أنه يعبر عن ثقافة خاصة لمن يعانون منه.

ولانتسب ثقافة الفقر إلى المجتمعات البدائية، وليست مرادفة لطبقة العمال أو الفلاحين، فهذه الطبقات يتميز بمستواها ومركزها الاقتصادى فى بلدان العالم المختلفة فالعمال فى الولايات المتحدة مثلاً يعيشون فى مكانة الصفوة فى بعض البلدان الأفريقية والاسيوية. بل يرى البعض أن مساكن الفقراء فى المناطق المتخلفة فى بعض البلدان الأمريكية تضاهى بعض مساكن حى جاردن سيتى القاهرة. ولكن يقصد عادة بثقافة الفقر هؤلاء الذين يعيشون فى قاع المجتمع، ويعانون أشد المعاناة فى حياتهم الاقتصادية والإجتماعية. فهم قد يكونون فقر العمال، أو الفقر الفلاحين أو يكونون مجموعة غير متجانسة من الباعة المتجولين والإداريين.

وسكن الفقراء عادة فى مناطق متخلفة فى مساكن مشيدة من الصفيح أو جذوع الشجر والنخل، أو الأكواخ المبنية من الطين، وعادة ما يتكون

السكن من غرفة واحدة يعيش فيها جميع أفراد الأسرة. وأحياناً ما تكون هذه المناطق المتخلفة فى قلب المدينة أو فى الأطراف.

يد أن حياة الفقراء عادة ليست متبلدة الحواس، وأن تميزت بالعنف والمعاناة والحرمان، وأحياناً بالفساد الخلقي. كما تكشف الدراسات أيضاً عن نزعة هؤلاء إلى المرح وشدة المشاعر الانسانية والدفع الانسانى المتبادل بينهم. كما ان بينهم من يناضل من أجل حياة أفضل. كما يتميز البعض منهم برغبة الآخرين فى مشاركتهم فى القليل الذى يملكونه.

كما تتميز المناطق التى يعيش فيها الفقراء بالازدحام والعنف والايذاء البدنى للأولاد وكثرة تداول الاشياء الممنوعة، والا أن اهم ما يحدد ثقافة الفقراء هم ارتباطهم القوى بالحاضر وعدم الاهتمام بالتخطيط لمستقبل. فهم يعيشون حياة فردية تماماً يستسلمون فيها للافدار تعبث بهم كما نشاء كما تغلو حياتهم من كل مظهر من مظاهر الحياة الديمقراطية، بل ان اهم ما يغلب عليهم هو استعدادهم القوى لتقبل الديكتاتورية والإيمان وارتفاع مكانة الذكر عن الانثى.

كذلك تتميز المناطق التى يسكنها الفقراء، بارتفاع معدل الوفيات وارتفاع معدلات الافراد الذين فى الفئة العمرية الصغيرة. وانتشار ونقص الخدمات العلاجية وزيادة عدد العاطلين والمسنين وقلة مظاهر الرفاهية واشتغالهم فى المهن الحقيرة، وقلة المدخرات وانخفاض الأجور وانتشار ظاهرة تشغيل الصغار وزيادة الديون، وشراء الملابس المستعملة.

ويؤكد أوسكار لويس فى كتابه فيبدأ أن طريقة الحياة والقيم وأنماط سلوك تمثل جوانب مميزة للنسق الاجتماعى. وان أفراد الطبقات الدنيا يؤكدون عادة فى سلوكهم الانحراف فن الاهداف الثقافية والقيم بدلا من تأكيد الأهداف التنظيمية. ويرى والتر ميلر ان الثقافة الخاصة بالطبقات

الفقيرة تكونت منذ قرون بعيدة وأنها ثقافة متكاملة بذاتها.

ونحن عندما ندرس الفقر كباحثين إجتماعيين، نجد ان ما يهمننا بجانب الحرمان المادى وهو طبيعة العلاقات الاجتماعية المتبادلة بين الفقراء. والمعوقات النفسية التى تحول بين الفقراء وبين التقدم، وأسباب افتقاد هؤلاء للمهارات وأسباب فتورهم من المجتمع الأكبر. ووقوفهم موقف اللامبالاة من الثقافة. والبحث عما اذا كان هؤلاء الفقراء كما يدعى البعض يتوافقون مع ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية. ويسلمون بها تسليما دون ثورة أو تمرد، أو حتى ابداء الرفض للواقع التى يعيشونه وهل يرضى الفقراء بحالتهم.

كذلك نتساءل هل يمكن القضاء على الفقر، بتجديد الوسائل التنظيمية وتنمية الأهداف الثقافية، لاجدال ان الإجابة على ذلك الأسئلة حتما تكون بالإيجاب، ولكن بعد احداث تغييرات جذرية، تدعم الجديد وتستبدل بالقديم وسائل تنظيمية جديدة الادراك الأهداف الثقافية الجديدة.

ونمة دراسة أجريت على منطقة عشش محفوظ فى مدينة المنيا وعشش محفوظ منطقة مختلفة بالمشكلات مثل جميع المناطق المتخلفة فى العالم. وتعكس منطقة عشش محفوظ مشكلات المجتمع الحضرى الذى يعانى من التفاوت الطبقي. وسوء توزيع الدخل وسوء استغلال الموارد الاقتصادية وعجز النظام الاقتصادى عن توفير المطالب الأساسية لأفراده، وعدم اندماج أعضاء هذه المجتمعات المتخلفة فى نظام الانتاج الحديث فسكان هذه المنطقة، وان كانوا يعيشون فى المدينة فهم اما عاطلون واما يمارسون لحرف يدوية، أو يعملون أعمالا بسيطة أخذه فى الاندثار، أو يقومون بأعمال لا تحتل إلى مهارة تستدر العطف والثناء لقله دخلها وتموضع اصحابها فى مراكز إجتماعية لا تخطى بالهيبة والاحترام من أفراد المجتمع.

وهؤلاء الفقراء لا تناح لهم طريقة الحياة الكريمة التى يتمتع بها

كثيرون فى المجتمع فهم اميون يحصلون على دخول ضئيلة، ولا يرجع ذلك لانهم كسالى متواكلون، بقدر ما يرجع إلى قلة الدخل وإلى ندرة فرص العمل وعدم اقامة مشروعات انتاجية. وهم يعيشون فى مساكن سيئة ضيقة، مكتظة بالأفراد تعتمد فيها ضروريات الحياة اللازمة.

وسكان هذه المنطقة لم يتزحوا إلى المدينة من أعماق الريف، ولكنهم قدموا إلى المدينة من أماكن شبه حضرية، سعياً وراء العمل، وهم يعانون من الحرمان المادى - بسبب عدم الكفاءة الاقتصادية، وقلة الموارد الاقتصادية المستغلة.

ولكن هل لهؤلاء الفقراء ثقافة خاصة بهم يتوارثونها جيلاً بعد جيل، تجعل منهم جماعة مغلقة، تحتل مراكز أدنى من غيرها فى المجتمع الكبير، وتفصل بينهم وبين الثقافة العامة لهذا المجتمع وتحدد لهم طريقة للحياة وتعزلهم عن غيرهم وتحددوا يوم إلى رفض التجديد وعدم الرغبة فى تغيير الظروف الاجتماعية.

أن الحرمان المادى الذى يعانى منه معظم الفقراء لا يقودنا إلى الاندفاع إلى القول بأن لهؤلاء الفقراء قيمهم الخاصة، وأسلوب الحياة المميز لهم المتوارث منذ قرون حقيقة، والذى يفصلهم عن الثقافة الكلية فى المجتمع. فهم أميون يعزفون عن الحاق أولادهم بالمدارس. ولكن الأمية ليست سمة ثقافية أساسية عند هؤلاء الناس فهم يرفضون التعليم، رغم اتاحة الفرصة لهم لمعجزهم المادى، ورغبة فى الحاق أولادهم بأعمال يحصلون منها على قروض معدودة أو مقابل الطعام والشراب. وهم وإن كانوا سلبيين ومتعزلين وينقصهم الطموح، ويفرقون بين أبنائهم وبنايتهم، فتلك السمات لا تميز وحدهم، فأهل الريف فى مصر، أيضاً يتميزون بالامبالاة، والتواضع، والتميز بين الأبن والأبنة وقد تكشف لنا أن قيم هؤلاء ليست بالقيم المتوارثة منذ أجيال

بعيدة، اذ تبين أن بعض هؤلاء الفقراء توحدوا بالقيم الجديدة في المجتمع، فقبلوا فكرة تنظيم الأسرة ونفروا من تعدد الزوجات واقتصروا على زوجة واحدة، وآمنوا بالحراك الإجتماعي للأبناء والمساواة بين الأبن والأبنة.

وقد أظهرت البيانات أزدواج اتجاهات بعض هؤلاء الفقراء ازاء تنظيم الأسرة والتطلعات الوالدية نحو مستقل الأولاد، فالاتجاهات الوالدية ليست متماثلة بل متنافرة فهناك الأب العاجز عن تحديد موقفه من مستقبل ابنه لعجزه المادى. وهناك الأب الذى يشقى ويكد مقابل ان يجتاز ابنه مراحل التعليم، وهناك الزوج أو الزوجة الذى يقبل مبدأ تنظيم الأسرة ولكنه لا يمارس تنظيم الأسرة. وتلك الظاهرة لا تميز الفقراء وحدهم فى مدينة المنيا، فهذه الظاهرة موجودة فى كل المجتمعات المتغيرة. وقد تبين التباين القيم حتى عند أطفال مدينة الاسكندرية، وتوحد هؤلاء بقيم متشابهات غير محكمات.

الفصل السادس

مشكلة الفقر

- التعريف بالمشكلة.
- الفقر كمشكلة اجتماعية.
- دراسة ميدانية في بعض المناطق بمدينة طنطا.

الفقر كمشكلة إجتماعية فى بعض المناطق بمدينة طنطا

ولكن السؤال الذى يفرض نفسه فى المجتمعات المتخلفة هو، هل تؤدي جهود التنمية والتغيير إلى التغلب على مشكلة الفقر والتخفيف من حدتها وآثارها، أم أن كل من يولد فقيراً يعيش ويموت فقيراً، وإذا كان الجواب على السؤال الثانى بالإيجاب، فهل للفقراء خصائص مميزة لهم، لا تتغير أبداً، وهل لهم طريقة حياة خاصة بهم، تجهض عائد كل جهود التنمية والتغيير من أجل حياة أفضل لهم، بمعنى هل هناك ثقافة للفقر تحدد طريقة حياتهم وأسلوب تفكيرهم تتوارث من جيل إلى جيل وتمنع جهود التغيير؟ وهل هم عاجزون تماماً عن أخذ مبادرة التحسين؟ وهل يكرر الأبناء طريقة حياة والديهم، والتبذيرات العقلانية والحيل الدفاعية التى ينفردون بها عن غيرهم، والى تعتبر مميزة لهم؟ وهل طريقة الحياة هذه راسخة مستقرة ولا تتغير أبداً وتنتقل من جيل إلى جيل؟ كما يردد بذلك كثير من الانثروبولوجيين وعلماء الاجتماع فى الغرب.

ونقصد بالفقراء هؤلاء الذين يعيشون فى مستوى منخفض ويعجزون عن اتباع حاجاتهم الأساسية، ونحن لانعرف كم عدد الفقراء فى مجتمعنا. فالبيانات الاحصائية ليست كافية، ومقاييس تحديد الفقر وتعريف الفقراء لم يتفق عليها، ولكننا نهتم بهم لكونهم يعيشون بيننا والتزاماً منا بقضايا مجتمعنا، والتى تفرض علينا الاهتمام بالفقراء وعدم تجاهلهم. فهم يتعاملون معنا ونشعر بمعاناتهم ونواجههم يومياً ابتداء من صبي الكواء وصبي السباك ومطاردة بائع البانصيب لنا وانتهاء بمساكن الفقراء التى نمر بها يومياً فى طريقنا إلى عملنا. ولذا فنحن ندرسهم لفهم الأسباب الحقيقية وراء تردى مستواهم.

ولقد انقسم العلماء فى تفسير الفقر وسلوك الفقراء إلى اتجاهات

مختلفة فريق يرجع الفقر إلى عجز دخول هؤلاء عن اشباع الحاجات والمطالب التي تتزايد عاما بعد عام، وعدم قدرتهم على ان يعيشوا معيشة لائقة وهذا التعريف الاقتصادي يتركز حول الظروف الخارجية، كما تتمثل في المعاملات الاقتصادية التي تؤثر على تشكيل سلوك الفقراء والتي تحرمهم من شراء العناصر الاستهلاكية والحصول على الخدمات الاجتماعية والإنتاجية. ويرى هذا الفريق ان ازدياد الطلب على السلع والخدمات هو مقياس القضاء على الفقر.

والفريق الثاني يرى ان سلوك الفقراء محصلة الظروف والضغط البنائية في المواقف المختلفة، وان البناء الاجتماعي الكبير هو الذي يحدد الظروف التي يعيش فيها الفقراء حيث يلعب غير الفقراء دوراً قيادياً في توزيع الثروة والقوة والخدمات لصالحهم.

والفريق الثالث يركز حول الاتجاهات الداخلية وانماط السلوك التي يؤديها الشخص الفقير، وانصار هذا الفريق يهتمون بالبحث عن أسباب الفقر في طباع الشخص الفقير وخلقه واتجاهاته، ويسمون الفقراء بالتبذل والفساد الخلقى، ومن الخصائص الأخرى التي يسقطها هذا الفريق على الفقراء، الإيمان بالعجز عن تغيير البيئة، والإيمان بأن خصائص حياتهم شكلتها قوى خارجية لا يمكن السيطرة عليها، والاحساس بالدونية ازاء الذين يسيطرون على المجتمع، واستحالة التخطيط وتقبل الاشياء كما هي، والعجز عن اتخاذ قرارات مصيرية، والعجز عن تحديد خطط عقلانية. ويرى هذا الفريق أن الفقر يضافى على هؤلاء الفقراء طابعاً مميزاً تخلده عملية التنشئة الوالدية.

ان القول بوجود ثقافة خاصة للفقراء يكشف عن التناقض المنطقي بين القول بوجود ثقافة عامة للمجتمع كله، وهي نسق في بناء عام يتغير باستمرار والقول بوجود ثقافة جزئية خالده خاصة بالفقراء لانتقبل التغير،

وتحدد هذه الثقافة الجزئية مجموعة جاهزة من الحلول لكل المشكلات الانسانية التى تواجه الفقراء، كما تستخدم كوظائف توافقية هامة لمواجهة الضغوط التنظيمية.

وبالمثل فالقول بوجود ثقافة خاصة بالفقراء قول تعوزه الدقة العلمية لأن الفقراء جزء من المجتمع، يشاركون الكل فى نسق الافكار والقيم، وتأثرون بالتغيرات الاجتماعية والثقافية التى تعم المجتمع والتى تنعكس على سلوكهم وأفكارهم. ولذا تهدم نظرية ثقافة الفقر من أساسها باعتبار أن الفقراء يشاركون فى نسق القيم المتغير مع باقى أفراد المجتمع، ولا ينزلون عنهم.

إن مفهوم الفقر مفهوم نسبي، لذا لا يصح ولا يجوز من الناحية الموضوعية أن نعمم آراء ونتائج دراسات أجريت فى مجتمعات تختلف عنا فى نظامها الاقتصادى وتقاليدها ودينها وظروفها التاريخية وأوضاعها السياسية.

ولقد استقرأنا من معاشة بعض أنماط من الفقراء ان هناك ثابنا واضحا بين الكبار والشبان ازاء مشكلات مجتمعهم وان هناك ثنائية فى أساليب التفكير والحلول التى تقترح لهذه المشكلات، وهناك ازدواجية فى الاتجاهات ازاء التعليم وتنظيم الأسرة والعمل والادخار. ونحن لانستطيع أن نصفهم جميعاً بالعجز والقصور وعدم القدرة والاستسلام للواقع وعدم محاولة التغلب على الظروف التى تحيط بهم.

ولقد بينت لنا المعاشة أن الفقراء انماط، وليس الفقير هو من يعيش فى قاع المجتمع ويعمل عملاً يثير الازمته والاحتقار فقد ظهر لنا نمط جديد من الفقراء هو نمط الموظف المحدود الدخل الذى يعانى من الظروف التى تحيط به لعجزه عن توفير مطالب أسرته.

وهم يعيشون الحاضر فى أشخاصهم ويسعون لجمع المال لتغيير طريقة

حياتهم، كما يؤمنون بالتغيير فى شخص أولادهم، فهم يخططون للمستقبل من خلال تعليم الأبناء، وتحسين مستواهم التعليمى الذى يودى إلى تحسين المكانة المهنية للأبناء.

ولانستطيع أن نساير أنصار ثقافة الفقر ونقول ان كل الفقراء بالكفر عاجزون عن مواجهة مطالب الحياة وانهم ليسوا مؤهلين لأخذ مبادرة التحسين. ثمة مظاهر عديدة تدل على عدم الاستسلام للواقع منها: الوعى بالافتوار الطبقي بالمجتمع، وهو ليسوا متبلدى الحواس، كما يصفهم أوسكار لويس، لأنهم يعون بالأحداث التى تحدث حولهم على المستوى المحلى والمستوى القومى والمستوى العالمى، كما يعون باستغلال أصحاب العمل والتجار لهم، والتطلع إلى تجنب الأبناء مما عاناه الآباء، ويتأكد ذلك فى الاهتمام بتعليمهم وان تباينت النظرة من تعليم الابن والابنة، والحراك المهنى وسعى الأبناء إلى العمل فى مهن تخالف مهن الآباء، والحراك التعليمى، فلم يعد الأبناء يرثون أمية الوالدين، والمنطقة مملوءة بحالات لأباء أميين حصل أولادهم على مؤهلات عالية، والذين تركوا المنطقة إلى مناطق أخرى. والحراك الاقتصادى نتيجة زيادة الدخل وتحول بعض الأجراء إلى أصحاب عمل، والسعى إلى تحسين الخدمات والمرافق بالمساهمة المالية، والسعى إلى الاشتراك فى التأمينات الإجتماعية، وتقبل الأفكار الجديدة مثل تنظيم الأسرة وتوظيف الابنة وتحويل وظيفة المسجد من مكان للعبادة إلى مركز لتقديم الخدمات، الاقبال على شراء السلع والكماليات وخاصة الراديو والتليفزيون والادوات المنزلية ولو بالأجل، والشكوى من الأوضاع القائمة وهى صورة من صور رفض الواقع والتبرم به، تفند انهم متبلدون وانهم مستسلمون لايتذمرون. وتعكس الثورة المكبوتة عند بعضهم، والإيمان بالطب وزيادة استهلاك الدواء، والسعى إلى الهجرة لتغيير الأوضاع.

ومن مظاهر التحسين والتغير ان المال أصبح قيمة عليا، الكل يسعى إلى

المال، ولكن السوق يمتص كل ما يجمعونه، ويدخرونه لتغيير أوضاعهم، من حولهم إلى طبقة تؤمن بالاستهلاك، لتعوض سنوات الحرمان، وهم يبررون هذا السلوك بأنهم يريدون «أن يعيشوا كما يعيش الناس».

ولكن هناك خصائص لا تميزهم وحدهم مثل الاتكالية، فتلك سمة تخص المصريين. وترتبط بعقيدتهم الدينية، هناك تصرفات لا تعود إلى خلقهم وطباعهم مثل الفضل أو التسرب من المدرسة؛ فالفضل الدراسي لا يرجع إلى انخفاض ذكائهم ولا يرجع إلى قيم الفقراء، بل إلى قصور نظام التعليم نفسه، ونوعية المدرس الذى يعلم أبناء ساكنى المناطق المتخلفة، ورغم محاولات اجهاز ثمار مجانية التعليم، فان أبناء المناطق المتخلفة يتفوقون على الظروف المحيطة بهم، وعلى ظروف السكن الذى يخلو من امساكن مخصصة لاستذكار الدروس، فهم قد يستذكرون دروسهم فى المسجد أو يخرجون إلى اطراف الكفر لمراجعة دروسهم فى الخلاء، أو يسهرون الليل بجوار مصباح خافت. وأكم نجاح من هؤلاء من ثابر حتى وصل إلى أعلى المكنات. فالطبقة الفقيرة، فى مجتمعنا ليست طبقة مغلفة على أفرادها.

وقد كشفت لنا الدراسة أن كثرة منهم تؤمن بالمشاركة فى حل مشكلات الكفر، فهم لا يفتقدون الفاعلية المؤثرة ولا الرغبة فى المساهمة مع الآخرين فى تذليل العقبات الخاصة والعامة. وبسط صور المشاركة هى المشاركة فى جمع المال، رغم حاجتهم اليه «قليل القليل يجمع». ولقد ساهموا فى جمع أموالاً عمرت بعض المساجد دون قسر أو اكراه، وهم يؤمنون بأن مشكلاتهم لن تحلها الجهود العشوائية الفردية، بل يتطلب الأمر تنسيق التعاون بين الجهود الشعبية والجهود الحكومية من أجل تحسين المرافق والخدمات بالكفر. فالواقع المتردى أكبر من جهود أفراد. الا ان هناك فئة لا تؤمن بالقدرة على التغيير الا اذا حدث هذا التغيير من قوة عليا. ومن النماذج المشرفة للمشاركة وعدم السلبية، جهود البعض فى العمل السياسى

وحل بعض مشكلات الحى، وهذه الجهود التى بذلت من خلال المشاركة فى العمل السياسى لخدمة الكفر تطرح تساؤلات عن الدور الذى يمكن ان يقوم به المتعلمون من أبناء هذه المناطق، وعن نوعية القيادات التى يمكن ان تفرخها هذه المناطق، وهل أفضل القيادات فى الاحياء المتخلفة هى التى تنشأ بها ام الغريبة عن الحى ومشكلاته والتى تصل إلى مكانة القيادة بقوة المال والاعلام؟ اذ ان هناك شعورا قويا بأن من يختارونهم كثيرا ماينسلخوا عنهم، ولماذا لا يلتزم أبناء الكفر الذى يتحركون مهنيا واجتماعيا و تعليميا بالكفر الذين نشأوا به؟، ولماذا يستحون من الاعتراف بالانتماء إلى الكفر.

كذلك يشكو سكان الكفر من نقص حاجاتهم من السلع وسوء الخدمات وتدهور المرافق، فهل يرجع ذلك إلى نقص امكانياتهم أم إلى الثقافة الخاصة بهم ان السمات الثقافية السائدة بينهم لا تفسر العجز المالى لهؤلاء، ولا تبرر سوء الخدمات ونقص المرافق، فهل يرجع ذلك إلى سوء توزيع الثروة وعدم عدالة توزيع الخدمات، اذ ان الاحياء الراقية التى يمكنها من مملكون قوة المال وقوة السلطة هى التى تحصل على أفضل الخدمات بينما يحرم الآخرون منها.

وقد بينت لنا الدراسة رفض مظاهر التخلف والرغبة فى التحسين ولكنهم يختلفون فى أفضل الوسائل لبلوغ مستوى حياة أفضل، هل التحسين يبدأ بالتكالب على جمع المال الذى ييسر وسائل الحصول على مافى السوق من منتجات ويوفر الحصول على الخدمات وتوصيل المرافق أم يبدأ التغيير بالتطلع إلى تعليم الأبناء وتوفير الخدمات الطبية بالحى، أو تحسين المسكن أم تغيير العمل أم ترك الوطن والعمل بالبلاد الأخرى أم التحول من عامل أجير إلى صاحب ورشة صغيرة ذات الطابع التقليدى المألوف؟ وهل يمكن ان تحقق هذه الورشة الصغيرة تنمية اقتصادية فى عصر الإنتاج الضخم، ان عدم الانفاق على طريقة التغيير يعنى عدم تكامل الثقافة الخاصة لهؤلاء حول

مجموعة من السمات، وعدم التماسك الوظيفي للحياة الثقافية الخاصة بهؤلاء الناس، فأهل الكفر يفتقدون الصيغ الثقافية الواضحة التي تحدد طريقة حياتهم، مما يفقد وجود ثقافة خاصة بهم تميزهم عن غيرهم.

وثمة تساؤلات أخرى أثارها المعاشة اليومية لهؤلاء، أهمها عن أهمية الاتصال في تغيير حياة الفقراء وأرائهم وسلوكهم سواء الاتصال المباشر وغير المباشر وعن طبيعة الدور الذي يمكن أن يلعبه الراديو والتليفزيون من خلال الروايات التمثيلية والبرامج الدينية في بث القيم الجديدة والتي تدفع بعملية التنمية.

وقد كشفت لنا المشاهدة ان العمال الحرفيين والفنيين وأصحاب الورش يتحصلون على مال وفير نسبياً، مما غير في أنماط استهلاك هؤلاء الأفراد وحولهم إلى الاستهلاك المظهري، فهل يرجع ذلك إلى ما يؤمنون به من قيم تواكلية أم إلى الرغبة في تعويض سنوات الحرمان.

والحكم السريع على من يعزفون عن العمل يصفهم بأنهم كسالى، فهل هم كسالى متواكلون، أم ان العمل العضلى ينهكهم ويدهقهم ويجهدهم وتساعد سوء التغذية على الشعور بالتعب المضى.

وهناك معوقات للتغيير، أهمها ادمان البعض المخدرات وهم يدمنون المكيفات هروبا من مشكلات تعصرهم، وتسرب التلاميذ من المدرسة وهجرة العمالة المدربة التي تؤثر على انتاجية المصانع والورش، كما تؤثر على انماط الاستهلاك بالكفر، وتؤكد التباين بين انماط من لا يملكون المال الوفير والعائدين من المهجر، وتزايد التطلعات الطبقية بالاقبال على المزايدة فى أسعار الأراضي الفضاء، وانحلال بعض العلاقات الزوجية.

يبد ان هذه السلبيات لا تميزهم وحدهم، فهي تعم المجتمع كله، ان انماط التفكير وأشكال السلوك التي تسود الكفر ليست كلها فريدة وليست

خاصة بهم وحدهم، كما ان جهود التغير ابتداء من السعى إلى جمع المال أو التطلع إلى تعليم الأبناء أو الإيمان بتنظيم الأسرة أو مظاهر الحراك فى كافة صوره ومظاهر التبرم والرفض والسخرية من الواقع كلها مظاهر تكشف لنا عدم الاستسلام للواقع وانهم لا يقصدون هذا الواقع، بل يسعون إلى تغييره. وهذه الرغبة فى التغيير تهدم نظرية ثقافة الفقر التى عممها أوسكار لويس دون سند من التجريب أو الاستقراء العلمى، وتكشف لنا ان امكانية التنمية الإجتماعية لهؤلاء الناس، وتغيير واقمهم والتخفيف من أسباب شقائهم أو الحيلولة بينهم وبين الأسباب التى تؤدى إلى بؤسهم وسعادتهم، وان هذا كله يمكن ان يتحقق لو حدث تغير شامل فى البناء الإجتماعى.

وهذه الدراسات التى قمنا بها لبعض النوايات الإجتماعية بكفر ستوة بمدينة طنطا لمعرفة مدى امكانيات التنمية بين ذوى المعيشة المنخفض تصنف ضمن الدراسات الاستكشافية، وتهدف إلى معرفة خصائص ذوى المعيشة المنخفض، وجمع المعلومات لتحديد ما اذا كان ثمة جدوى من جهود التنمية أم لا، وتقصى ما اذا كانت هناك جهود للتحسين أم لا، والبحث عن تساؤلات لمدى تقبلهم للتعليم والعمل والهجرة والتخطيط للمستقبل والبحث عن المظاهر السلبية والإيجابية عند ذوى المعيشة المنخفض، وكيفية الاتصال بينهم، وهل ينفقون دخولهم على أبواب الانفاق الضرورية أم لا، ونوعية التيارات السائدة فى الكفر وعلاقات الناس بهم.

وهذه الدراسات الاستكشافية للكفر خطوة بداية لبحوث أخرى، من أجل التعرف على مظاهر مستوى المعيشة المنخفض، فى الكفر، وهذه الدراسات الاستكشافية أمر لا مفر منه فى البلدان النامية من أجل تخزين معلومات مؤثوق فيها تساهم فى رسم سياسة إجتماعية وصياغة نظريات سوسيولوجية تتلائم مع واقمنا، والتعرف على مجتمعنا على أسس علمية بدلا من إجراء بحوث تقوم على فروض مقتبسة من نظريات إجتماعية تجريبية.

وقد اعتمدنا فى هذه الدراسات الاستكشافية على الملاحظة كأداة لجمع المعلومات عن أهداف وأغراض وتطلعات أفراد النوايا المختلفة فى كفر ستوتة المتاخمة لمحلة السكك الحديدية. وكنا نسمع آراء الناس وتعليقاتهم، لكى نفهم سلوكهم، وكنا نلاحظ سلوكهم وتصرفاتهم فى مواقف طبيعية تلقائية، غير موجهة وكنا نتفاعل معهم وتبادل الحديث ونشارك معهم فى ألعاب الدومينو بالمقهى، أو نحاول أن نعمل عملا بسيطا فى الورشة أو المصنع وقد جالست العمال خارج المصنع أو الورشة بالمقاهى المجاورة لأماكن العمل حيث يتجمعون. وكنت أتعامل معهم كواحد منهم بعد مازالت الكلفة بينهم وبينى. وكنت خلال مدة البحث أجنب التعاطف معهم، وألا يصدر عنى أى سلوك ينم على التعالى طوال فترة زيارتى المتكررة لهم، التى استغرقت عاما كاملا بدأ من أول مايو ١٩٨٠ وانتهى فى آخر أبريل ١٩٨١، كنت أزور هذه النوايا ثلاث مرات أسبوعيا، لمدة تقرب من ٦ ساعات يوميا أتردد خلالها بين نواتين.

وهذه الدراسات كما بينت مقدمة لدراسات أخرى أكثر عمقا لطريقة حياة الفقراء وأكثر تحديدا لكيفية معيشة ذوى الدخل المنخفض.

وصف منطقة البحث (الكفر) والبيئة المحيطة به:

يقع الكفر قبلى محطة السكك الحديدية، ويشاغ أنه ينسب إلى اسم جارية من جوارى الخديوى إسماعيل، كانت من مريدات صاحب الضريح الكبير بالمدينة، فبنيت أول بيت بالكفر لتقيم فيه عند حضورها احتفالات المولد، ثم استقر بها المقام بالكفر، وتزوجت معلمها شيخ المسجد الكبير.

يصل الكفر بالمدينة نفق، ولكن طريقنا الحياة فى شطرى المدينة متباينة تباينا كبيرا. وليس معنى هذا أن الكفر منطقة منعزلة بعيدة عن أعين سكان المدينة، فسكانه لا ينفصلون عن المدينة، كما يعبر سكان المدينة الكفر اذا

رحلوا إلى محافظات ومراكز أخرى، كما يعمل سكان الكفر بالمدينة. وعندما استحكمت أزمة الاسكان بالمدينة وارتفعت أجور المساكن بها، لجأ محدود الدخل إلى الكفر للإقامة به، وبدأ الكفر يشهد تغيرا كبيرا واتساعاً عمرانياً، وبدأت المنازل تجور على الأراضي الزراعية التي تحيط بالكفر، ولم يعد الكفر قاصراً على أصحاب الحرف اليدوية والعمال الفنيين وعمال الخدمات وعمال وموظفي السكك الحديدية، بل سعى للإقامة به كل من لا يقدر على دفع إيجار المسكن في قلب المدينة وأحيائها الراقية.

ومن معالم الكفر شدة قذارته، وضيق طرقاته، فيعض الحارات في الكفر القديم ضيقة ومتعرجة، اما حارات الكفر الجديد فضيقة ولكنها مستقيمة. الحارات والشوارع غير مرصوفة متربة، وتقذف النساء بفضلات الطعام والنفايات البشرية والمياه المتبقية من تنظيف الأواني وغسل الملابس إلى الطريق، ولذا كثرت المياه العظنة أمام البيوت، وليس من المستغرب أن تشاهد طفلاً يترمز بجوار بيته مخرسه أمه أو أخته، والذباب الكثير الذى يحوم حول الفضلات والنفايات، وتحرق بعض النسوة وأصحاب الحوانيت الفضلات أمام المسكن، وتكثر بالحى الفئران التى تؤرق الناس. ويشاهد المارة جثثها العظنة ملقاه بجوار المساكن، وتوجد فى وسط الحارات القديمة بالكفر مراحيض عامة يستعملها هؤلاء الذين خلت بيوتهم من المراحيض الخاصة، ومن الأمور المألوفة أن تجلس بعض النسوة أمام البيوت يتبادلن الحديث. وتكاد تخلو الشوارع الخلفية من الرجال - الا العاجزين عن العمل - أثناء ساعات النهار، فالرجال يسمون إلى الرزق فى الورش والمصانع والأدارات الحكومية أو يجلسون على المقاهى فى انتظار عمل.

أغلب المساكن بالكفر صغيرة الحجم. بعضها يحمل الطابع الرفي وأغلب البيوت القديمة مبنية من دور واحد. اما الجديد منها فبنى من دورين أو ثلاثة أدوار. وتبلغ نسبة المساكن الجديدة التى بنيت من الاسمنت

والحديد المسلح ٦٧٪ من المساكن لقامة بالكفر ولقد بنيت ١٤,٥٪ من البيوت من الطوب النى. وتتدنى نسبة المساكن المبنية من الطوب الأحمر إلى ٩٪ وقد بنيت ٧٪ من البيوت من الطوب الأحمر والطوب النى معا. أغلب أبواب المساكن مفتوحة نهرا، بعض المساكن تهبط لها درجة أو درجتين، وتقع حجراتها تحت سطح الأرض حتى أن عابر الطريق يمكنه أن يشاهد ما يحدث داخل هذه الحجرات اذا كانت النافذة مفتوحة. وضيق السكن وروطيته سببا أمراضا كثيرة لبعض سكان الكفر وأكثرها انتشارا الرومايتزم والربو. وتصنع بعض الأسر الخبز فى بيوتها على الطريقة الريفية، ومن أجل هذا تتزاحم بعض النسوة أمام الجمميات الاستهلاكية لشراء الدقيق، والبعض يربى الطيور للاستفادة منها، أو تربى الحيوان نظير مبلغ من المال تقاضاه من صاحبه.

يسكن حوالى ثلاثة أرباع الأسر فى مسكن مستقل، بينما يعيش الآخرون فى مساكن مشتركة، تشغل حوالى ربع الأسر بالكفر مساكن مكونة من حجرة أو حجرتين، بينما يعيش أكثر من ثلث الأسر فى مسكن مكون من ٣ حجرات، كما يسكن ربع الأسر فى مسكن مكون من ٤ حجرات. بعض شركاء المسكن من الأقارب والبعض الآخر من الغرباء الذين يتزاحمون على مرحاض مشترك. وتبين لنا البيانات المتاحة أن متوسط عدد الغرف للأسرة الواحدة بالكفر يبلغ ٣ غرف، كما أن متوسط التزاحم لكل غرفة يبلغ ١,٦ شخصا.

يوجد بأغلب المساكن مرحاض خاص للأفراد القاطنين بها، بينما حرمت ٦٪ من المساكن من المرحاض، وعلى هؤلاء الذهاب إلى المراحيض العامة أو الزاوية القريبة من المساكن لقضاء حاجتهم أو التبرز فى زغاء من الصفيح ثم القذف به إلى قارعة الطريق، وهؤلاء المحرومون من دورة المياه والمرحاض يستحمون داخل المسكن. ولقد جهزت ٥٧٪ من المساكن

بمطابخ خاصة، مقابل ٤٣٪ من الأسر تخلو مساكنها من مكان مخصص لاعداد الطعام. وهؤلاء يجهزون وجبات الطعام فى حجرات المعيشة. ولقد امتد التيار الكهربائى إلى ٩٦٪ من المساكن. بينما حرم الباقون من الكهرباء. كما وصلت مواسير المياه إلى ٨٧٪ من المساكن، والباقيون يشترون صفائح المياه من جيرانهم.

ولانصل شبكة الصرف الصحى إلى المساكن القديمة، ويشم عابر الطريق الرائحة بسبب انعدام شبكة الصرف الصحى التى يحرم منها ٢٩٪ من المساكن. ولانتمت شبكة الصرف الصحى الا إلى ٧١٪ من البيوت. ولذا احترفت مجموعة من الاشخاص حرفة السندس (وهو الرجل الذى ينظف المجارى ويحمل النفايات والفضلات الأدمية فى عربة خارج الكفر).

والحرمان من الصرف الصحى والوضع المتردى للمرافق وتلوث البيئة بالنفايات البشرية والحيوانية كلها أسباب واضحة وراء الأوضاع غير الصحية بالكفر والأمراض التى تسببها الاصابة بميكروبات يحملها الهواء ويكثر بالحي اصابة الأطفال بالاسهال والطفيليات المعوية والأمراض التى تنتقل عن طريق البراز بسبب سوء الصرف الصحى.

ولقد رفضت بعض الأسر ان تعيش فى حرمان من التيار الكهربائى أو تدفق المياه من الصنابير أو الصرف الصحى، واشتركت سويًا فى جمع المال اللازم لتغيير معالم البيئة إلى صورة أفضل قدر الامكان، ويفند هذا التصرف الآراء التى تصم أصحاب مستوى المعيشة المنخفض بالعجز عن التغيير والسلبية وتقبل واقع البيئة التى تحيط بهم. فقد حاولوا قدر استطاعتهم تغيير واقع البيئة إلى الأحسن، بما يتلائم مع الحد الأدنى لمعيشة لائقة.

ولازالت خمس المساكن بالكفر تحمل الطابع القروى، اذ بنيت داخلها الافران لاعداد الخبز. وهناك بعض الأسر يشاركها الدواب فى المسكن والتى

ترقد ليلا في فناء البيت. وهؤلاء هم أسر الحوزية. وامر عادى فى الصباح أن تحمل النسوة روث الحصان فوق رؤوسهن ويقذفن به بعيدا عن المسكن فى مقلب للقمامة أو بجوار سكن آخر.

وليس فى هذا مايدعوا إلى الغرابة. فمشكلة تلوث البيئة فى هذا الكفر مثل كل الأحياء المختلفة ترجع إلى تراكم النفايات البشرية والحيوانية، فى حين أن العالم الغربى يعانى من مشكلة تلوث البيئة من النفايات الذرية ودخان المصانع. فالتلوث موجود هنا وهناك، ولكن الأسباب متباينة.

ويقطن نصف آرياب الاسر بجوار أماكن العمل والنصف الآخر يعد مكان عمله عن محل اقامته. وهؤلاء يترجلون يوميا عند الذهاب إلى مقر العمل، وقلة تستعمل وسائل المواصلات العامة المزدحمة دوما، وأقل منهم يلدجأون إلى استعمال سيارة التاكسى.

ويضم المسكن عادة قطع الأثاث القديم الطراز، مثل أسرة النوم، ومن خلت ييوتهم من العدد الكاف من الأسرة يفتشرون الأرض أو «الكنب» للمبيت عليها ليلا، وتأكّل أغلب الأسر حول «طبلية» ولم يخصص الا ثلث الأسر غرفة خاصة للطعام. وتتدنى نسبة الأسر التى تخصص غرضا خاصة لمقابلة الزوار إلى ٢٣٪ من عدد الأسر، ويملك ٨١٪ من الأسر صوانا لحفظ الملابس.

وتفتنى أسر كثيرة بعض الأجهزة الكهربائية مثل غسالة الملابس وماكينة خياطة أو مروحة أو جهاز تسجيل أو تليفزيون، ولم يعد وجود هذه الأجهزة رمزا لارتفاع مستوى المعيشة، كما لم يعد افتقادها علامة على انخفاض مستوى المعيشة، فزوجة الحوذى التى تحمل روث الحصان لتقذف بها بعيدا عن سكنها، تتفق أثناء عودتها مع الكهربائى على موعد انهاء تصليح الجهاز بعض الأسر اشترت هذه الأجهزة قديمة والبعض اشترى بالأجل أجهزة

جديدة، والبعض عاد بها من البلاد العربية.

اخصائص السكانية لسكان الكفر:

ولكن من هم سكان الكفر؟ وما خصائصهم السكانية؟ النمط الشائع للأسرة في الكفر هو الأسرة الأبوية. فالرجل هو الذى يعول أسرته، فأغلب الأسر تعيش من عمل الرجل، وهو الذى يسيطر عليها حتى عندما يكبر. وتبلغ نسبة الأسر التى يعولها الزوج أو الأبن الأكبر ٩١٪ من عدد الأسر، بينما تتحمل النسوة مسؤولية اعادة عشر الاسر الباقية. ويبلغ متوسط حجم الأسرة بالكفر ٤,٩ شخصاً. ولذا فهى أسرة زواجية. وتضم ٨٧٪ من الأسر الزوجين وأولادهما. ولايعنى هذا اختفاء العائلة الممتدة الكبيرة العدد من الكفر فهناك أسر تضم الأخوة والأخوات والأحفاد أو تعول والد أو والدة الزوج أو والد أو والدة الزوجة، مما يؤكد أن الأسر في الكفر لم تقطع الصلات والروابط الاجتماعية. فهى تأوى أحياناً بعض الأقارب من المسنين أو المطلقات أو الأرمال. فالتكافل الإجتماعى رغم الفقر يلزم الأسر بايواء كبار السن والأرمال والمطلقات، فرغم قلة دخل بعض الأسر فالارتباطات الجمعية تحمل طابع الحياة الجمعية والتماسك الإجتماعى.

وتبين لنا البيانات أن عدد الأسر التى يزيد عدد أفرادها عن ٦ أفراد تبلغ خمس أسر العينية، مما يؤكد لنا ان الأسرة الزواجية هى نمط الأسرة السائد، وان الأسرة الكبيرة العدد بدأت تختفى من الكفر، ويتراوح عدد أفراد الأسرة عادة ما بين خمسة أو ستة أشخاص.

ولا يوجد فى هذه البيشة ظاهرة أولاد السفاح. فكل الأبناء ولدوا ولدوا شرعية، وينسبون إلى الآباء الطبيعيين، كذلك يسود فى الكفر ظاهرة تكرار الزواج، إذ قلما يظل المطلق أو المطلقة دون زواج. فالبقاء بلا زواج للرجل أو المرأة أمر معيب.

وتكشف لنا البيانات ان ٩٢٪ من الأسر بالكفر أسر مسلمة والأسر الباقيات تعتنق المسيحية، وتكثر بالكفر المساجد، وتوجد به أكثر من كنيسة.

وتبين لنا البيانات ان عدد الذين يقل أعمارهم عن العشرين عاما يقارب عدد الذين تزيد أعمارهم عن العشرين، وتدل هذه البيانات على ان ثلث الأفراد تقل أعمارهم عن الخامسة عشر، وان ١٠٪ من أفراد العينة تزيد أعمارهم عن الخمسين. وتبلغ نسبة الاناث ٤٩٪ بينما تبلغ نسبة الذكور ٥١٪ وتكشف لنا البيانات أن أفراد الفئة العمرية (١ - ٥) يقل عن أفراد العينة العمرية (٥ - ١٠).

وتبين لنا البيانات المتاحة أن ثلثي الأفراد من الذكور يعانون من الأمية أو «يفكون الخط» بينما ترتفع نسبة الأميات إلى ٤٠٪ عدد النسوة، فالأمية متفشية بالكفر، الذي كان يوجد به كتاب وحيد حتى أوائل الخمسينات، ثم تحول إلى أول مدرسة ابتدائية بالكفر تضم ٥ فصول في أوائل الخمسينات ثم بنيت مدرستان بالكفر في الستينات ثم مدرستان أخريتان في أوائل (السبعينات). وتبين البيانات أن خمس الرجال لا يعرفون القراءة والكتابة وان نصف الاناث أميات. كما نجد ان ٣١٪ الذكور يستطيعون بجهد قراءة الخطابات والصحف. وتتندي نسبة الملحات بالقراءة والكتابة إلى خمس عدد الاناث. ورغم قلة الحاصلين على مؤهلات جامعية بالكفر، فشمة ظاهران تسترعيان الانتباه، ألهما أن الذكور الحاصلين على مؤهلات جامعية أكثر من الاناث، والظاهرة الثانية أن كبار السن من المؤهلين جامعا حصلوا على مؤهلاتهم أثناء العمل لتحسين حالهم الوظيفي كما تبين البيانات أن عدد الحاصلين على مؤهلات متوسطة أكثر من عدد الحاصلات على مؤهلات متوسطة.

ولكن هل الأمية هي سبب فقر هؤلاء وانخفاض مستوى معيشتهم؟ أم

أن انخفاض مستوى المعيشة هو سبب أميتهم ؟ ان الإجابة على هذا السؤال تبين أن هناك من أهالى الكفر من نال قسطا من التعليم وتحسنت حالته وحصل على وظيفة ذات مكانة إجتماعية، فغير من مقر اقامته وترك أسرته بالكفر.

ويمتلك ٢٦٠٪ من الأسر أجهزة تليفزيون فى بيوتهم، ويمكن أن نقول أن مشاهدة هذا الجهاز سيحل محل النسيمة. ويسمع الراديو دائما، وتمتلك ٢٣٪ من الأسر جهاز التسجيل. يقرأ الموظفون الصحف، ويشتري بعض العمال الصحيفة اليومية والبعض لا يقرأها إلا أيام البطالة.

ولكن هناك من فشل أو تسرب من المدرسة، واندفع إلى سوق العمل، بعض هؤلاء نجح وتحول من عامل إلى صاحب عمل، وكما تحرك هؤلاء اقتصاديا تحركوا مكانيا خارج الكفر، اما من بقى بالكفر فأكثروهم الفاشلين أو المتسربين من المدرسة ولم يتحركوا اقتصادياً أو مهنيا.

ويتزايد أعداد العاملين من عمال الإنتاج وعمال تشغيل وسائل النقل بالسكك الحديدية والعتالين والحرفيين عن غيرهم. ونجد قلة تعمل فى المهن الفنية والإدارية العليا، ينقسم هؤلاء إلى مجموعتين مجموعة نشأت بالحى، وتحركت مهنيا ولم تغادره بعد، ومجموعة قدمت إلى الكفر بعد ان عجزت عن دفع إيجار مسكن فى قلب المدينة وأحيائها القديمة. ويؤكد ظاهرة سكن المهنيين من أصحاب المؤهلات العليا بالحى أن المناطق المتخلفة لم تعد للفقراء وحدهم اذ يقطن بها أصحاب المؤهلات العاجزين عن إيجاد مسكن يناسب وضعهم المهني.

وتكشف لنا البيانات المتاحة التى حصلنا عليها أن حوالى ٣٦٪ من أرباب الأسر من مواليد الكفر. اما الباقون فنزحوا إلى الكفر منذ سنوات. أكثر هؤلاء نزحوا من الريف مباشرة. وقلة لجأت إلى الكفر من مراكز حضرية.

نصف المهاجرين اقاموا بالكفر منذ عشر سنوات. فالمهاجرون إلى المدينة هم سبب الامتداد العمراني والزيادة السكانية بالكفر. وهناك أربعة أسباب دعت هؤلاء إلى ترك الموطن الأصلي والزوج إلى الكفر:

السبب الأول: فرص العمل المتاحة بالمدينة.

السبب الثاني: السعى وراء فرص حياة أفضل.

السبب الثالث: الهروب من المشكلات في الموطن الأصلي.

السبب الرابع: تشجيع الأقارب المقيمين بالكفر لذويهم القرويين على القدوم للمدينة.

وأكثر هؤلاء الذين هاجروا إلى الكفر هاجروا إليه مباشرة، وتبلغ نسبة هؤلاء ثلثي عدد المهاجرين، أما الثلث الأخير فكان الكفر هو المحطة الأخيرة بعد تحركهم من موطنهم. ولقد أدى هذا التدفق من المهاجرين إلى انتشار العمران بالمنطقة وتزايد عدد المباني، ولكن ارتبط ذلك بتدهور مستوى الخدمات وانتقالها من سيئ إلى أسوأ.

النواحي الإدارية بالكفر:

الكفر قطاع من شياخة كبيرة بالمدينة، تتبع التقسيم الإداري للمدينة، يخلو من المصالح والادارات الحكومية، ولذا تدار شئون الكفر من الخارج، أما المجالس الشعبية فمنتخبه، تضم ممثلين عن الكفر نجحوا في الانتخابات الأخيرة، بعضهم من التجار وبعضهم من الموظفين.

يضم الكفر خمس مدارس ابتدائية، ويخلو من المدارس الاعدادية والثانوية، ويضم معهدا دينيا. ويوجد بالكفر «مكتب صحة» لقيد المواليد والوفيات، ولتحصين الأفراد ضد الأوبئة، ويوجد مركز رعاية الأمومة والطفولة. ونقطة للشرطة ونقطة للاطفاء، ومكتب لمراقبة الأسعار.

وتمارس بعض الجمعيات نشاطا إجتماعيا، مثل نشاط جمعية تنمية المجتمع أو جمعية البر والاصلاح التي جمعد نشاطها في الفترة الأخيرة، والجمعية التعاونية للإسكان، وهناك الجمعيات الدينية الاسلامية والمسيحية. هناك نشاط رياضي كبير يمارس داخل نادى السكك الحديدية، يعد من أحسن الاندية التي تمارس نشاطا رياضيا وتخدم الاحياء المتخلفة.

النشاط الاقتصادي:

العمل:

يتوزع العاملون من سكان الكفر على جميع دروب المهن والحرف بمعنى ان هناك نسبة منهم تعمل في مهن أصحاب الباقات البيضاء مثل المهن الفنية والادارية العليا والوظائف الكتابية. وكثرة من هؤلاء في سن الشباب حديثي التخرج الذين يعيشون مع أسرهم. ويشكوا العاملين في الوظائف الكتابية من قلة الدخل الذي لا يوفر لهم الامن الاقتصادي. وهناك من يشغلون أعمالا هامشية لا تحظى بتقدير الناس واحترامهم. وهناك فئة تعمل في الورش والمصانع مقابل اجر وأهمها مصنع الكاوتشوك الذي أنشئ عام ١٩٦٢ ويضم ٦٥٠ عاملاً، وهناك فئة قليلة تعمل لحسابها. وهؤلاء يعملون في كل الأنشطة المتواجدة في سوق العمل. ولكن أكثرهم يعمل في المهن الدنيا التي لا تحتاج إلى مهارة أو درجة عالية من التدريب والتخصص.

وتبين لنا البيانات المتاحة أن القوة العاملة تتكون من الذكور الذين في سن العمل وهؤلاء يكونون ٣٠٪ من عدد السكان بالكفر. فكانت القوة التي تعمل لتعول غيرها أقل من نصف عدد الأفراد الذين يعيشون بالكفر. وإذا ما تساءلنا ماذا يعملون؟ لتبين لنا ان ٢٠٪ من أرباب الأسر يعملون في الحرف اليدوية، كما يمارس ١٣٪ أعمال البيع والتجارة، بينما يعمل ١٠٪ في

مجال الخدمات، ويشغل ١٠٪ منهم وظائف إدارية وفنية ويعمل الخمس في الصناعة، ويحترف ١٥٪ أعمال التجارة والبيع في السوق.

وتبين لنا البيانات المتاحة أن حوالي $\frac{1}{3}$ القوة العاملة لم تغير مهنتها أو حرفتها منذ بداية عملها، بينما غير الخمس الباقي عمله. وتظهر لنا البيانات أن قلة لا تتجاوز ٣٪ من أرباب الأسر تعمل أعمالاً إضافية غير عملها الأساسي لتدر دخلاً يساعدها على مواجهة تكاليف المعيشة ويعمل بعضهم صباحاً في القطاع العام أو الحكومة، ثم ينصرف للعمل في ورشة للقطاع الخاص، أو يعطى دروساً للتلاميذ المتعثرين في دروسهم أو يعمل في غير تخصصه لزيادة دخله.

وتدفع بعض الأسر بالأنات إلى العمل لزيادة دخلها. وتضيف هؤلاء النسوة الكثير إلى دخول الأسر. وبذا تساعد النسوة على تحسين مستوى معيشة أسرهن، وإذا ما تقصينا على المهن التي تعمل فيها هؤلاء النسوة نجد بعضهن يعملن في التدريس أو التمريض أو حياكة الملابس أو أعمال البيع أو خدمة المنازل داخل المدينة.

وقد اندفع بعض رجال الكفر إلى سوق العمل في البلاد العربية، وتبلغ نسبتهم ٢٪ من أفراد العينة. وهؤلاء يرسلون المال والهدايا لأسرهم. وهم يسافرون ليجمعوا المال ليحسنوا معيشتهم أو ليدبروا مهراً أو «خلو رجل شقة» ولكن الوجه الآخر العائد من العمل في الخارج هو المزايدة في أسعار أراضي البناء بالكفر.

وتبين لنا البيانات المتاحة أن ٩٪ من أرباب أسر العينة تعاني من البطالة الدائمة أو الموسمية. والبطالة من أهم أسباب انخفاض مستوى معيشة هذه الأسر فإذا كانت البطالة لأيام معدودات لن تقلل من دخل الأسرة بدرجة خطيرة ويمكن مواجهتها بالاقتراض فإن دوام البطالة وامتدادها لاسابيع

عديدة ميقوض الركائز الاقتصادية للأسرة، ولا تقتصر البطالة على من هم في سن العمل بل تشمل الشيوخ والذين تبلغ نسبتهم ٥٠٪ من أفراد العينة والذين دون سن العمل ولا يسمح لهم منهم القانونى بممارسة العمل وتبلغ نسبة هؤلاء ٣٦,٨٪ من أفراد العينة.

بعض أفراد مجتمع الكفر والذين يفتقدون مهارات العمل الفنى أو الحرفى يعملون بضعة أيام، ويستريحون أياما أخرى، لممارستهم أعمالاً شاقة تجعلهم لا يقدرّون على مواصلة العمل باقى أيام الأسبوع، أو بسبب الصراع على فرص العمل القليلة، كما يعمل البعض عملاً موسميًا، فالبعض يعمل صيفًا ويكمن فى الشتاء أو يعمل فى الشتاء ويستريح صيفًا. وتبين البيانات أن نصف الذين يعملون أعمالاً فنية يعملون طوال أيام الأسبوع، البعض الآخر يعمل أياماً متقطعة، ومثلهم مثل الحرفيين. اما العاملون فى أعمال البيع فيعملون يوماً أو بضع يوم خلال أيام الأسبوع. أو كل أيام الأسبوع حسب السوق.

ويعمل الفنيون والحرفيون ساعات كثيرة تتجاوز ساعات العمل التى حددتها التشريعات العمالية، ولكن مقابل أجر، اما العاملون فى المهن الادارية والفنية فهم من موظفى الحكومة وهؤلاء يعملون ستة أيام فى الأسبوع.

يعمل بعض الصغار صيفًا، وينتظمون شتاء فى الدراسة، وهم يعملون صيفًا فى الورش والحوانيت مقابل شئ من المال لمساعدة أسرهم وتدريب نفقات الدراسة ويفسر العمل الموسمى للصغار بعض أسباب ظاهرة التسرب من المدرسة، فالسبب الأول هو بريق النقود، دون ادراك لقوتها الشرائية الحقيقية المستقبلية، والسبب الآخر والأهم هو دفع بعض الأهالى لأولادهم إلى العمل بعد ما فشلوا فى الدراسة للتدريب على حرفة معينة عند أحد

معارفهم، وهم يعملون في ظروف سيئة وقد يعملون ساعات كثيرة مقابل قروش قليلة. وإذا كان عمل الصبية الذكور في الورش ظاهرة عامة فإننا نفتقد أعداد البنات الصغيرات اللاتي يدفع بهن إلى سوق الخدمة المنزلية وبيوت الطبقة الثرية مقابل الغذاء والكسوة المجانية والأجر الذي يتقاضاه الأب أو الأم كذلك تدفع بعض الأسر بأولادها إلى سوق العمل بعد العودة من المدرسة لحاجتها إلى القروش التي يتحصل عليها وعليه بعد عودته من عمله أن يستذكر دروسه في ضوء مصباح خافت.

وتؤكد لنا ظاهرة تشغيل الصبية ان طور الطفولة الطويل الذي يعتمد فيه الصغار على اعالاة والديهم وعطفهم لاجود له بين أغلب أطفال الكفر وخاصة أبناء الحرفيين والعمال الفنيين وعمال الخدمات. كذلك يلجأ بعض تلاميذ المدارس الثانوية والابتدائية للعمل صيفا لزيادة دخل الأسر أو لتغطية المصروفات المدرسية.

ومن هذا العرض لسوق العمل في الكفر، يتبين لنا انه شديد التباين فثمة عمل دائم، وثمة عمل موسمي للكبار، وثمة عمل موسمي للطلبة. وهناك سوق عمل للصبية في الورش والحوائث التي يعملون بها طوال العام. والصبية في بداية حياتهم العملية لا يستقرون في عمل واحد، بل ينتقلون من عمل إلى عمل ومن ورشة لورشة حتى يستقرون في عمل أخير قد يحدد مستقبلهم المهني.

السوق:

لا توجد بالكفر الا شارع رئيسي توجد به كافة المحلات التجارية، ويتحول هذا الشارع إلى سوق كبير أيام الاثنين والخميس والجمعة. ويقد القرويون في هذه الأيام من القرى المجاورة للمدينة لبيعهم سلعهم ومنتجاتهم. أغلب عملاء السوق من سكان المدينة والقرويين وسكان الكفر

الذين يشترون المواد الغذائية. وفي وسط السوق مصب للصرف غير الصحي ومقلب للقمامة بجوار محلات المواد الغذائية. وتقف على بعد خطوات القرويات اللاتي يفترشن الأرض ويعن الخضروات ومنتجات الريف. وتبيع محلات الجزارة الذبائح الكبيرة المعجوز لرخص ثمنها. ولا يشتري سكان الكفر أكثر من $\frac{1}{4}$ كيلو لحم دائماً في المرة الواحدة وهو يكتثرون من شراء اللحم المفروم. وبعض الأسر لا تشتري اللحم إلا في المواسم والأعياد. ويتزاحم الرجال والنساء أمام محلات بيع المواد الغذائية. كما تكثر بالسوق العربات التي تصنع الأطعمة المطبوخة لعمال الورش وهناك المحلات التي تبيع المعلبات والأدوات الكهربائية الحديثة. والمساومة أساس التعامل في السوق. فالتجار لا يلتزمون بالأسعار الحكومية، كما يفشون في المكيال ليعوضوا الأسعار التي يفرضها تاجر الجملة، وهم يفرضون أسعارهم على المستهلك الذي يشعر بالاستغلال ويرضخ لحاجته كما يدفع أكثر لينال السلع الأقل جودة والأردأ نوعاً.

ويعامل التاجر المشتري كما يعامل الجزار ذبيحته، فالأول لا يلتزم بأسعار رسمية، والآخر تدفعه حاجته إلى السلعة إلى تقبل الشراء، وهم يشعرون أن أسعار السلع تلتهم ما يحصلون عليه من أجر لكثرة عدد من يقولون.

وهناك بعض الأسر التي تعجز عن الحصول على المواد التموينية المقررة لها شهرياً لمعجزها عن دفع ثمنها، فتنازل عنها للبدال بلا مقابل أو تتاجر فيها لمن يحتاج إليها ويدفع. وبعض الأسر نادراً ما تشتري الخضروات والفواكه الطازجة الحلواء لارتفاع ثمنها.

وتلاحظ في السوق تلوث البيئة بنفايات البشر، كما تلاحظ التناقض في السلع المطروحة للبيع، وتفاوت القدرات الشرائية للمشتريين، وتباين جودة السلع. وهناك السلع الغالية الثمن، وهناك السلع الرديئة الرخيصة السعر.

كيف يتفقون الدخل ؟

والدخل العائد من العمل ، هو الوسيلة الأساسية للحصول على المال اللازم لاشباع المطالب الأساسية ويحدد سوق العمل دخل أسر أغلب سكان الكفر، البعض يحصل على دخله من وظيفته الشهرية والبعض يعيش على أجره الأسبوعي ، والبعض يتحصل على قوت يومه يوما بيوم. ولذا فالاختلاف فى الدخل لا يرجع إلى طبيعة نظام الإنتاج، بقدر ما يرجع إلى القيمة التى يضيفها المجتمع على إنتاج وعمل كل عامل.

وتكشف البيانات التى حصلنا عليها ان متوسط دخل الأسرة الشهرى فى الكفر يبلغ ٦١ جنيه شهرياً، بمعنى أن متوسط دخل الفرد ساكن الكفر شهرياً يبلغ ١٢ جنيه شهرياً أى ١٤٤ جنيه سنوياً.

وإذا مارعينا أن حوالى $\frac{3}{5}$ الأسر بالكفر يتدنى دخلها عن ٦١ جنيه شهرياً، وأن حوالى $\frac{1}{3}$ الأسر يقع دخلها فى الفئة (٤٠ - ٦٠) جنيه شهرياً وأن خمس الأسر يقع دخلها فى الفئة (٢٠ - ٣٠) جنيه شهرياً لتبين لنا مدى تدنى الدخل بالكفر عن مستوى الدخل فى مصر.

اما عن الدخل العائد من الأعمال الإضافية فهو الاستثناء لا القاعدة، فأغلب دخول الأسر تعتمد على العمل الأصلي لرب الأسرة، ولكن بعض الأسر تعتمد فى معيشتها على دخول الأبناء، وتبلغ نسبة هؤلاء ١٠٪ من عدد الأسر كما تبلغ نسبة الأسر التى تقبل مساهمة الزوجة أو الأبن فى زيادة دخل الأسرة فتبلغ نسبتها ٢٠٪ من عدد الأسر، ولا ريب أن هؤلاء النسوة يساعدون على رفع دخول أسرهن. بيد أن الدخل العائد من عمل الأبن أقل من العائد من عمل الزوجة، أو تقع أجور هؤلاء فى الفئة ما بين (٢٠ - ٥٠) جنيه شهرياً.

ويعترف حوالى ثلثى الأسر أن الدخل يكفى، بينما يعترف الثلث الأخير

أن الدخل لا يكفي. واجاب ^٢ الأسر بأن الحالة مستورة «والهدوم تغطي الناس» ولا قدرة لديهم على الادخار، بينما اعترف الباقون بالعجز الكامل على مواجهة تكاليف المعيشة. وهؤلاء الذين تكفيهم دخولهم يشترك بعضهم في جمعيات ادخارية، وتبلغ نسبة هؤلاء ^١ أعضاء العينة، بينما يلجأ ٤٠٪ من الأسر إلى الاستدانة لمواجهة أعباء ومطالب الأسرة. وبعض هؤلاء يعمل أياما بأجر مرتفع ويعيش أياما سمانا ثم تأتي بعدها أيام عجاف أو يعطى لنفسه راحة إجبارية لتعبه وبعبارتهم «فالعامل البدني متعب ومرهق ومهلك».

أما لماذا تنخفض أجور البعض، فيرجع ذلك إلى طبيعة الأعمال التي يقومون بها، فالبعض يعمل بالخدمات أو يشغل وظيفة كتابية وهؤلاء يحصلون على أجور بسيطة نسبياً. ولكن هناك اتجاهها أساسياً في الدولة لرفع الدخل البسيطة لتحقيق العدالة، ورفع الحد الأدنى للأجور، بيد أن الأسعار تلتهم هذه الزيادة.

ولكن كيف ينفقون دخولهم؟ وإذا ما سلمنا أن الدخل هو الوسيلة الأساسية للحصول على السلع والخدمات فإن أوجه انفاق هذا الدخل يحدد لنا ما إذا كانت الأسرة تعيش في مستوى منخفض أم لا. كما أن أوجه الانفاق تتأثر بعدد أفراد الأسرة وفئات أعمارهم التي تؤثر على تباين الحاجات الاستهلاكية.

ويكاد الطعام أن يلتهم ثلثي الدخل في المتوسط - إذ يبلغ متوسط مائنتفه الأسرة بالكفر على الطعام ٤٢ جنيهاً شهرياً - وهذا المتوسط الحسابي لما يتفق على الطعام قد يعطى صورة مغايرة عن الحقيقة لأن هناك من ينفقون أضعاف هذا المبلغ على طعامهم، يقابلهم في الطرف الآخر من ينفقون أقل من نصف هذا المبلغ على غذائهم. ومع ذلك فإذا ما أخذنا هذا

المتوسط الحسابي في الاعتبار - رغم خداعه - وقسمناه على متوسط أفراد الأسرة في الكفر وهو ٤,٩ شخصاً، لوجدنا نصيب الفرد ٨ جنيهات تقريبا كل شهر، أى حوالي ٢٧ قرشاً يومياً ينفقها على شراء ٣ وجبات غذاء.

وتخضع الأسر في السوق لاستغلال باعة التجزئة، فهم يدفع أكثر لبائع التجزئة لينالوا أقل ولكن ماذا يأكلون. هم يتناولون أطعمة تخلو من البروتين الحيواني، كما يقل تناولهم للخضروات والفاكهة المرتفعة السعر:

ولإيجار المسكن قليل نسبياً، إذ لا يدفع حوالي خمس الأسر لإيجار المسكن، فهم يسكنون في بيوت حكر أو ملك ويبلغ متوسط الإيجار الشهري للمسكن ٤ جنيهات شهرياً وبعد الإيجار الشهري للمسكن في الكفر رمزياً بالنسبة للإيجارات الحديثة في المدينة.

وتبين البيانات أن ٦٤٪ من الأسر لا تشتري سلماً كمالية، بينما تنفق بعض الأسر في المتوسط ٣,٥ جنيهات شهرياً لشراء ما تحتاجه من سلع كمالية، وتبين البيانات أنه كلما قل الدخل قل الاقبال على شراء هذه السلع، والعكس صحيح فكلما ازداد الدخل وجد الفائض الذي يوجه إلى شراء السلع الكمالية. وتشتري بعض الأسر السلع الكمالية بالأجل المريح أو تخريرو المستندات أو تنفق ما تجمعها من الجمعيات الادخارية لشراء سلع معمرة جديدة.

ولا تعرف ٩٠٪ من الأسر معنى الترفيه أو الترويح خارج البيت - فالترفيه عندهم رفاهية، حتى من ينفقون على الترويح ونسبتهم قليلة، فالبلغ المخصص لذلك ضئيل جداً لا يتجاوز جنيهاً كل شهر.

وتبين البيانات أن ٥٠٪ من الأسر لا تدفع شيئاً مقابل تعليم أولادها، فالترفيه مجاني والأبناء يجمعون في الصيف كل ما يحتاجونه من أدوات دراسية وملبس. ولكن النصف الآخر يدفع نفقات تعليم تبلغ ٦ جنيهات في

المتوسط توجه إلى شراء الأدوات الدراسية أو مصروفات المدرسة الخاصة وأجر المدرس الخصوصي وهذا بند من بنود الانفاق يوزق الأسر الموسرة قبل الأسر الفقيرة. كما تبين لنا البيانات ان نصف الأسر لا تخصص بنداً ثانياً للعلاج، وهي تعتمد على العلاج المجاني بينما تدفع النصف الآخر ٦ جنيهات نفقات علاج أفرادها شهرياً.

وإذا ما وضعنا جانباً الأسر التي لا يدخن أفرادها، نجد أن بعض الأسر تدفع ٩ جنيهات شهرياً من أجل أرضاء مزاج رجلها. أما بند المواصلات فقليل ^{مليسيه} لا يتجاوز ١,٢٠٠ في المتوسط. ان نفقات الطعام وأجر المسكن والعلاج كلها ثوابت شهرية، يحسب حسابها اما اذا احتاجت الأسرة لنفقات الملابس في الاعياد أو عند دخول المدارس، فتبدو المشكلة وعلى أغلب الأسر ان تدبر ذلك إما بالاستدانة أو اتفاق ما ادخرته في جمعية ادخارية. والشراء من الدلالة.

وقد ابانت لنا الاجابات التي حصلنا عليها ان أغلب الأسر تنفق كل دخلها ولا تستطيع الادخار الا بعض الأسر. ولكن هل ينفقون على الضروريات أم يتجاوز الانفاق إلى مظاهر الرفاهية. تبين لنا البيانات ان كل الدخل ينفق على المأكل والملبس وتعليم الأبناء والعلاج وأجر المسكن ماعدا الحالات التي ينفق فيها رب الأسرة جزءاً من أجره على تدخين السجائر أو المعسل أو شراء المخدرات وهؤلاء يحرمون أسرهم من الضروريات.

الثقافة المميزة لسكان الكفر:

هل لسكان الكفر ثقافة تميزهم عن سكان المدينة، وهل ثمة ما نستطيع أن نسميه ثقافة الفقر لأهل الكفر. بعض سكان الكفر قديرون يرددون دائماً «كل شيء من عند الله» «قانع بما اعطاه ربي» «ربنا يرزق» قائلين سمة أساسية من سمات أهل الكفر، ويرجع ذلك إلى الشعور الديني القوي ولكن

ليس معنى هذا أنفراد الكفر بالقدرية، فالقدرية سمة مميزة لكل المصريين ولكن التدين لم يمنع من اغتياب الناس فهم يملقون دوماً «مفيش حد سايب غيره فى حاله» واغتياب الآخرين عمل من أعمال النسوة اللاتى يجلسن ساعات طويلة أمام البيت فى الكفر القديم بلا عمل إلا إجتراح سير الناس ورصد حركاتهم، ويساهم فى ذلك الشيوخ الجالسون فى المقاهى. بيد أن الشباب يرفض هذا السلوك فهم يصفون أهل الكفر بأنهم يكثرون من الكلام، ولذا فهم يودون ترك الكفر بمن فيه. إن تبان موقف الكبار والشباب وصغار السن من الاغتياب ليؤكد لنا أن سلوك الفقراء لا يورث.

ويؤمن الكثرة بالخرافات وتلجأ قلة إلى أهل الشعوذة والسحرة ويقومون حلقات الزار طلباً للشفاء ولكن تلك سمة لاتخص أهل الكفر وحدهم.

وهم لا يدخرون، ولا يرجع ذلك إلى اسرافهم بل يرجع إلى كثرة أبواب الانفاق وقصور الدخل وكثرة عدد الأبناء، وعدم استقرار العمل والرغبة فى تعويض أيام الحرمان، «فما دام القرش ييجرى لازم الكل يعيش مبسوط» والاستئدانة ظاهرة طبيعية بين سكان الكفر، فالتناس تدين وتستدين. البعض يشتري بالأجل الأدوات المنزلية أو الملابس حتى الدواء تحصل عليه بعض الأسر من الصيدلية بالأجل.

وهم يتمسكون بالتقاليد ومظهره الاحتفال بالأعياد والمواسم رغم قلة الدخل حتى ولو اضطروا إلى الاستئدانة أو تبديد ما جمع من جمعية ادخارية فى اعداد كعك العيد أو شراء الملابس، وهذه الانماط من السلوك لاتخص أهل الكفر وحدهم بل تكاد أن تكون جزءاً لا يتجزأ من ثقافة المصريين.

وإذا ما تحولنا إلى بعد لا اقتصادى آخر عن سكان الكفر، نجد انهم قوة سياسية، فى الانتخابات لو احكم توجيههم، فتركزهم فى الكفر يعطيهم قوة ويجعل من أصواتهم الانتخابية قوة مرجحة ومؤثرة فى الانتخابات، ويحمل

أغلب الكبار تذاكر انتخاية، وهم يذهبون إلى صناديق الانتخابات لا عن اقتناع بشخصية وتاريخ نضال المرشح ولكن خوفاً من دفع الغرامات التي قد تفرض عليهم، وهم يفتقدون الثقة في قياداتهم «فالقادات تتكلم كثيراً وتنفذ قليلاً».

وتلعب الجماعات الدينية دوراً واضحاً في التوجيه السياسي بالكفر، ويمارس رجال الحزب الوطني دوراً في حل مشكلات الحي ابتداء من توزيع المواد التموينية للحد من استغلال التجار مروراً بأعداد دروس لتقوية التلاميذ في الصيف وانتهاء بأعداد دورات رياضية في الصيف.

عرف الفقراء في الحي نظام التأمينات الإجتماعية، وأهمية التأمين كما سعى المحتاج منهم للحصول على معاش السادات الذي بدأ تطبيقه منذ عام مضى، بيد أن البعض أهمل حقوقه لقدم قيد اسمه في مكاتب العمل وعدم الاشتراك في التأمينات الإجتماعية. وهم يدركون تمام الادراك أن عدم الاشتراك في التأمينات يعود عليهم بالضرر اذا مات العائل ولن تعاني الأسرة العامل وحده، التي ستمد يدها للسؤال. ومع ادراك أهمية التأمينات الإجتماعية الا أنهم يسايرون رغبة أصحاب الورش في احتساب التأمينات الإجتماعية على أجر أقل من الأجر الفعلي خشية أن يزيد مايستقطع من أجرهم نظير مساهمتهم في التأمينات.

والعلاقات القراية بالكفر تقتصر على مجرد المجاملات، وهي شكلية فليست كل الأسر لديها فائض تساعد به غيرها. والزواج التكرارى أمر مألوف بالحي وقلما يبقى الرجل أو المرأة بلا زواج سواء بعد الطلاق أو الترميل. وهناك بعض حالات تمرد على الأسرة مثل الشاب الذى ترك أسرته تعيش في غرفة بالكفر، وخرج من الحي ليسكن خارجه ليتمكن له مقابلة الأصدقاء أو حالات هروب بعض الصبية أو الفتيات من أسرهم بسبب قسوة

الآباء أو زوجاتهم أو لارغام البنات على الزواج من عجوز غنى.

وبالمثل فالعلاقات مع الجيران صورية، تفقد طابع الود والتماسك الجمعى. والمجاملات مفقودة، فلم تعد المشاركة الوجدانية صادقة سواء فى الأفراح أو الأحزان. فهناك جنائز لم تنتهى مراسيمها بعد، والجيران يتأهبون فى الوقت نفسه لحفل زفاف، تطرق الآذان أصوات النواح مختلطة بالزغاريد دون مجاملة لأهل الميت.

ورغم أن الكفر يخلو من المرافق، والتى لم تعرف طريقها إلى الحى الا قريباً فإن أهل الكفر يساهمون مساهمة إيجابية ملموسة فى خدمة الحى. فهناك انشراط الأهلى ابتداء من جمعية الاسكان وجمعية تمييز المساجد. وهناك جمعية تنمية المجتمع ودار الحضانة لرعاية أبناء العاملين وجمعية تحفيظ القرآن. ورغم الهدف الرسمى لهذه الجمعيات فبعضها قاصر عن أداء وظيفته.

التطلعات الوالدية:

الرأى الشائع عن الفقراء لدى الانثروبولوجيين وعلماء الاجتماع انهم قوم يؤمنون إيماناً قوياً بعجزهم عن تغيير البيئة، وانهم يسلمون بأن حياتهم شكلتها قوى خارجة لا يمكنهم السيطرة عليها والارتباط القوى بالحاضر والاعتقاد باستحالة التخطيط والتسليم بالواقع والإيمان بأن العالم فى وضعه الحالى أفضل من عالم الغيب. ومن ثم فالتخطيط للمستقبل عبث، ولكن البيانات التى تحصلنا عليها تفند هذا الرأى الشائع وتدحضه، اذ تبين لنا ان أكثر الآباء يفكرون فى مستقبل أفضل لأولادهم وان هذا المستقبل يحدده النجاح فى الدراسة، لذا يتطلعون إلى تعليم أولادهم حتى المرحلة الجامعية، ويعطونهم الفرص لابرار كفاءتهم وقدراتهم للوصول إلى أعلى مراحل التعليم لتغيير واقعهم الإجتماعى، فالأمل كله يوجه إلى تعليم الأبناء والنظر

إلى التعليم باعتباره طوق نجاه الأبناء من العوز والحاجة ومن المستوى المتدنى الذى يعيش والدان فيه. وهو الرافعة التى تنشئ هؤلاء الصغار وتغير من واقعهم. فالآباء فى الكفر لم يفقدوا الأمل فى تحسين أحوال أولادهم التعليمية والمهنية ولم ييئسوا عن التفكير فى مستقبل أولادهم.

وتكشف لنا البيانات المتاحة ان مايزيد عن أربعة أخماس الآباء يتحنون أن يكمل أولادهم مشوار التعليم حتى الجامعة. ولكن عدد الذين يتطلعون لاستمرار البنات حتى الجامعة أقل. اذ نجد ان $\frac{3}{4}$ الآباء يتطلعون إلى تعليم البنات تعليماً جامعياً. والحرفيون والعمال الفنيون وعمال الخدمات أقل من غيرهم تطلعا إلى استمرار البنات فى التعليم. وهم فى هذا يميزون الإبن على الإبنة ويتطلعون إلى تعليم الإبن تعليماً جامعياً وتعليم الإبنة تعليماً متوسطاً فبعد طول أسر فى شباك الأمية والحرمان من التعليم كان التعليم الجامعى هو طريق الخلاص من العوز والفقر. والسبب الواضح فى اعتبار التعليم طريق النجاة من العوز هو تحديد الأجر بالمؤهل الدراسى، ووضع أصحاب المؤهلات العليا فى مكانة إجتماعية تفوق مكانة غيرهم.

وتكشف لنا البيانات ان قلة من الآباء عجزت عن اتخاذ قرار عن مستقبل أولادهم، وتقبلت الواقع كما هو، والرغبة فى تحسين الوضع والمثابرة على استمرار الأبناء فى الدراسة، هما السببان الرئيسيان وراء الحاح نصف الآباء على تقوية الأبناء فى دروسهم، واقتطاعهم جزءاً من الدخل لدفع أجر المدرس الخصوصى.

ويتمنى أكثر من $\frac{3}{4}$ الآباء توظيف الأبنة، فلم تعد الأبنة حبيسة أربعة جدران، اذ آمن الآباء بأهمية عمل الأبنة، وهذا الإيمان بعمل الأبنة من أهم المؤشرات على التغيرات التى حدثت بالكفر، والإيمان بأن العمل مصدر للاحترام والحصول على الأجر.

وتدل هذه البيانات ان سُـ الأباء الأميين يتطلعون إلى تعليم أولادهم حتى الجامعة، مما يعنى أن رفض الأمية أصبح حقيقة واقعة فهم يرفضون أن يعيش أولادهم نفس واقعهم، وأصبحوا يدركون أهمية التعليم فى تغيير المكانة والسلطة والمهنة، ويجمع كل الآباء المتعلمون أيا كان نوع تعليمهم على أهمية تعليم الأبناء تعليماً جامعياً، ولكن هناك قلة اعترفت بقصور قدرات أولادها عن الاستمرار فى الدراسة حتى الجامعة، واقتصرت تطلعاتها على تعليم الابن حتى المرحلة المتوسطة. كما بينت لنا البيانات ان الاميين يميزون الابن على الابنة، فثمة فرق بين تطلعات الأب المتعلم والأب الأمى ازاء تعليم الأبناء فى الكفر فالأب المتعلم أكثر حرصا على تعليم الأبناء حتى الجامعة ولا يفرق بين الأبن والأبنة أما الأمى فيميز الولد عن البنت فى مجال الدراسة وغيره.

وإذا كان الآباء الحاليون يتطلعون إلى تعليم أولادهم ولا يتقبلون أن يورث أولادهم أميتهم فإن الاجابات التى حصلنا عليها تكشف ان ٨٥٪ من آباء المجيبين كانوا أميين يجهلون القراءة والكتابة، وحتى الآباء الجامعيين أعضاء عينة البحث نجد ٧٠٪ منهم كان آباؤهم أميين. فالأمية كانت الوسط الذى يحكم البيئة التى نشأ فيها الآباء، ولكنهم يرفضون أن يستمر أولادهم فى فلك الأمية.

كذلك كشفت لنا الاجابات المتاحة أن جميع الآباء ماعدا الآباء الذين يحتلون الوظائف الفنية والادارية العليا يرفضون تماماً ان يتوارث الأبناء مهن الآباء، فالجميع يتطلع إلى تعليم ابنه ليشغل وظيفة عليا، وهكذا فالآباء الحرفيون وأمثالهم لا يرغبون تورث أولادهم لأعمالهم، فهم يرغبون فى تغيير الواقع فى شخصيات الأبناء.

التسرب من المدرسة:

وكانت مجانية التعليم علامة مميزة من علامات التغير فى مجتمعنا

ومؤشرا هاما على تأكيد الحراك الإجتماعى فى المجتمع، وقد كافح بعض الآباء فى سبيل تعليم أولادهم وجنى ثمار المعاناه باستكمال الأولاد مشوار التعليم المجانى.

ولكن رغم مجانية التعليم فهناك قصور فى العملية التعليمية بالكفر، ولم يعد بعض الفقراء يلمسون العائد من مجانية التعليم، حتى ان قلة قليلة زهدت فى تعليم أولادها «فهو راجل على أده» وهناك من رضى بتسرب ابنه من المدرسة بعد ما فشل فى الدراسة وجذبه بريق الأجر. وتكشف لنا البيانات المتاحه ان حوالى ١٠٪ من التلاميذ الذكور بالكفر تسربوا من المدرسة الابتدائية ولم يكملوا مشوار التعليم، بينما ترتفع نسبة المتسربات إلى ١٣٪ من عدد تلميذات الكفر، فمعدل تسرب البنات من المدرسة أكبر من معدل تسرب التلاميذ ويبدأ التسرب عادة بعد امتحان الصف الرابع الابتدائى.

ولكن لماذا يتسرب هؤلاء رغم مجانية التعليم؟ تبين لنا الإجابات ان كل المتسربين والمتسربات من المدرسة كانوا أبناء لآباء أميين أو ملمين بالقراءة والكتابة أو أبناء لآباء يعملون فى الحرف اليدوية وأعمال الخدمات. وتكشف لنا الإجابات ان استمرار الفشل فى الدراسة هو السبب الرئيسى الظاهر وراء التسرب من المدرسة (٧٪ بالنسبة للذكور والاناث). اما الرغبة فى طلب مساعدة الابن فى العمل فتبلغ ٢،٤٪، اما طلب مساعدة الابنة فتبلغ ٦،٤٪ كما تبلغ نسبة الآباء الذين يعجزون عن دفع المصروفات الدراسية للأبناء إلى ١،٤٪، فالعجز المالى ليس سببا وراء التسرب من المدرسة، وتماثل هذه النسبة نسبة الذين يعجزون عن الدراسة بسبب المرض. فالرغبة فى طلب المساعدة من الأب أو الأبن أو الأبنه أو العجز المالى أو المرض أو رفض تعليم الأبنه كلها أسباب تنال تأييد ٣،٥٪ من الآباء. واذا كانت الإجابات أوضحت أن العجز عن دفع المصروفات الدراسية للأبنه هو السبب الثانى وراء حرمانها من التعليم ١،٦٪ ويليه فى المرتبة الثالثة الإيمان بحرمان الأبنه من التعليم، فان

الحال يختلف بالنسبة للأبن اذ يحتل العجز المالى للأسرة المرتبة الثالثة بعد المرض، والذي يحتل المرتبة الرابعة بالنسبة للبنات. فالأسرة الفقيرة قلما تبخل على أبنها بالمال وتحرمه من التعليم.

فالسبب الأساسى للتسرب من المدرسة هو فشل الأبن فى المدرسة وعجزه عن الاستمرار فى الدراسة، فالأب لا يتحمل مسؤولية فشل ابنه، والحقيقة ان قدرات الأبن على التحصيل المدرسى وظروف التعليم داخل المدرسة هما السببان الرئيسيان وراء احباط تطلعات الأب لتعليم أولاده. اذ ان هناك أسبابا متأصلة فى النظام المدرسى بالكفر تسبب فشل بعض التلاميذ فى الدراسة. وهذه الأسباب هى: ١- ارتفاع كاشافة التلاميذ داخل الفصل ٢- نظام النجاح الآلى وصورية الامتحان، مما يؤدي إلى انتقال التلميذ إلى الصف الرابع، وهو غير قادر على كتابة اسمه أو اجراء عملية حسابية بسيطة. ٣- عدم توافر امكانيات التعليم بمدارس الحى. ٤- انعدام الأنشطة المدرسية التى تنمى قدرات التلاميذ بسبب نظام الفترتين، ٥- تزايد المسافة بين المدرسين والقيادات التعليمية مما يؤثر على عطاء المدرس، ٦- اقتصاد بعض المدرسين لقواهم وعدم بذلهم الجهد داخل الحصة، من أجل توفير طاقتهم لساعات الدروس الخصوصية التى يجمعون منها جنيهاات تحسن من مستواهم المادى.

فاذا كانت نظرية ثقافة الفقر ترجع الأسباب الحقيقية للفشل الدراسى إلى معتقدات وقيم الفقراء، فاننا نرى انها تقدم تبريرا عقليا لفشل نظام التعليم وعجزه عن خدمة ساكنى الكفر، فالفشل الدراسى لهؤلاء ثم تسريهم من المدرسة هو الذى يدفع البعض إلى احتراف حرف متدنية تفتقد المهارات فى سوق العمل المحدود.

أوقات الفراغ:

ولكن كيف يقضى هؤلاء الذين يقطنون الكفور أوقات فراغهم - تكشف لنا الإجابات ان ٧٠٪ من الأبناء يترددون على دور السينما فى قلب المدينة فى أوقات غير محددة، كما يهوى الشباب من العمال مشاهدة الأفلام السينمائية حتى ان البعض قد يتردد على دور السينما أكثر من مرة أسبوعيا. اما المسرح فأمره مجهول عند الأغلبية الساحقة. فالمدينة كلها تعاني من عقم الحركة المسرحية ويقضى ١٣٪ من الآباء أوقاتهم قعودا على قارعة الطريق أمام البيت للتسامر والحديث. ان لم يكن لاغتيال الآخرين، ومثلهم يذهب إلى المقهى أما يومنا واما على فترات متقطعة، ويقضى أربعة أحماس أرباب الأسر أوقات فراغهم فى البيت. وكثرة من هؤلاء جذبهم التليفزيون إلى قضاء الوقت بالمنزل.

ولقد بينت لنا معايشة أهل الكفر انه بالامكان تقسيم الشبان إلى ٣ فئات، ولقد وجدنا ان الفئة الأولى تمارس النشاط الرياضى والاجتماعى بالنادى الصيفى أو تلعب الكرة بالطرقات، والفئة الثانية من شباب الحى ترفض ممارسة أى نشاط لايعود عليها بالكسب المالى، ويعمل هؤلاء فى الورش والحوانيت مقابل مبلغ من المال، والفئة الثالثة تنكب على قراءة الكتب الدينية أو تتردد على المكتبة العامة بالنادى أو تنضم لمنظمات الشباب وهؤلاء قلة قليلة. والحقيقة ان جهود استغلال أوقات الشبان بالكفر غير مثمرة لعدم تفاهم وعدم تكتل شباب الحى، ويفتقد الحى كل صور النشاط الثقافى، فلم تعرف قوافل الثقافة طريقها إلى الكفر، ولذا كان النشاط الدينى هو الغالب عند بعض الشبان الذين يتجمعون فى صحن المسجد لتحفيظ الصغار القرآن بدلا من انطلاقهم فى الطرقات.

الخدمات الصحية:

بدأ الأطباء يزحفون إلى منطقة الكفور بعد تكاثر السكان بها، وبدأ عدد العيادات الطبية يتزايد، وأقامت الدولة الوحدة الصحية ومركز رعاية الأمومة والطفولة بعد عام ١٩٦٢ لتحصين الأطفال من الأمراض، وترعى الأمهات أثناء الحمل. فالكفر كان يخلو من الوحدات الصحية حتى العقد السابع من القرن العشرين. كما اقيمت وحدة لتنظيم الأسرة والاقبال على مركز رعاية الأمومة والطفولة شديد. وقد تدفق الأطباء الجدد على الحي، وتكاثر عدد المترددين على عياداتهم طلبا للعلاج وقد يذهب العاجز عن دفع نفقات العلاج إلى المستشفى أو الوحدة الصحية طلبا للشفاء. ولقد زاد عدد الصيادلة بالكفر وزاد استهلاك الكفر من الدواء سواء في العيادات الرسمية أو العيادات الخاصة، مما يؤكد رفض الناس للوصفات «البلدية» لعلاج المرضى، وهذا كله يفند مفهومنا أساسيا من مفهومات ثقافة الفقر، وهو تقبل الأشياء كما هي.

وتكشف لنا البيانات التي حصلنا عليها:

- ١- أن الأسر التي تتردد على الطبيب الخاص تبلغ نسبتها ٧٥.٢.
 - ٢- ان الأسر التي تتردد على المستشفى تبلغ نسبتها ٣٥.٢.
 - ٣- ان الأسر التي تتردد على الوحدة الصحية تبلغ نسبتها ٤.٢.
 - ٤- ان الأسر التي تؤمن بالوصفات البلدية تبلغ نسبتها ١.٢.
- وهؤلاء الذين يترددون على الأطباء هم القادرون على دفع تكاليف العلاج الخاص. اما المترددون على المستشفيات داخل المدينة فهم العاجزون ماليا عن تدبير أجر الطبيب والراغبون في الشفاء رغم المعاناة من قلة خبرة أطباء المستشفى الحكومي.
- ويعاني كثرة من الأفراد أمراضا مزمنة. أهمها الأمراض الصدرية

والبلهارسيا وأمراض الكلى والكبد والمسالك البولية والأمراض الجلدية وأمراض العيون وترجع بعض هذه الأمراض إلى سوء التغذية وعدم التخلص من النفايات، وتطير الحشرات فى الهواء وتلوث مياه الشرب، وإذا ما حللنا نسب وفيات الأطفال باعتبارها معيارا للتخلف والتقدم، لتبين لنا ان ٢٦٪ من أسر المسح توفى لهم أطفال فى السنة الأولى من الميلاد، كما توفى لخمس الأسر تقريبا أبناء تقع أعمارهم فى الفئة العمرية ١ - ٥. ماذا يعنى هذا كله؟ لا يعنى هذا إلا أمرا واحدا هو ارتفاع معدلات الوفيات بين الأطفال.

وتتفق هذه النسب تقريبا مع ما جاء فى تقرير منظمة الصحة العالمية^(١) عن نسب وفيات الأطفال فى مصر، اذ تبين ان ٢٦٪ من الوفيات فى مصر تقع قبل العام الأول من الميلاد، وان ١٩٪ من الوفيات فى مصر تقع لأطفال فى الفئة العمرية ١ - ٥. كما يبين هذا التقرير ان أهم أسباب وفيات الأطفال فى مصر هى الإصابة بالأمراض الآتية: ١- الأمراض المعدية والطفيلية. ٢- أمراض الالتهابات المعوية والاسهال. ٣- أمراض الجهاز التنفسى، ٤- التيفوس، ٥- الحصبة، ٦- الكبد السحالى. وتلك هى الأمراض التى يعانى منها أطفال الكفر.

تنظيم النسل:

تبين البيانات التى حصلنا عليها ان الكفر يتميز بكثرة الانجاب فهل يعود الانجاب الكثير إلى السلوك اللاعقلانى للفقراء واللامبالاة بمستقبل الأبناء أم إلى قصور الوسائل التى تدفع الناس إلى تنظيم النسل.

يتزوج أهل الكفر وخاصة الحرفيون والعمال فى سن مبكر، ولذا تطول فترة أحصاب الزوجات ولكن الإجابات التى حصلنا عليها تبين أن ٥٢٪ من الأسر أمنت بفكرة تنظيم النسل وان النصف الآخر يرفض الفكرة لا يستعمل

وسائل تنظيم الأسرة. فالبيانات المتاحة عن اتجاهات الناس نحو تنظيم النسل تبين أننا أمام اتجاهين متكافئين. فأنصار قبول فكرة تنظيم النسل يعادلون أنصار رفض فكرة التنظيم وهؤلاء يقلون يوماً بعد يوم، بينما يتزايد الأولون يوماً بعد يوم.

أما لماذا ترفض النسوة فكرة تنظيم النسل، فلم نحاول أية امرأة ان تبرر الرفض بتريرات دينية أو حتى اقتصادية بل كانت التبريرات كلها تنصب على (١) كبر السن والذي لم يعد يدفع المرأة إلى اتباع وسيلة لتنظيم النسل أو (٢) أن وسائل تنظيم النسل تسبب اضراراً جانبية.

ولقد كشفت لنا الملاحظة بالمشاركة ان كل حصص الصيدليات من حبوب منع الحمل تنفذ فوراً كما ان الطرقات المتربة مليئة بأشرطة حبوب منع الحمل الفارغة التي يقذف بها من النافذة مع غيرها من الفضلات، مما يؤكد تزايد الاقتناع بتنظيم الأسرة، وإن الآباء أصبحوا يرفضون كثرة الأبناء الذين يعجزون عن اعالتهم، فلم يعد الأب ينظر إلى أولاده كعدد أو كمزوة بل كحالة تحتاج إلى الرعاية والانفاق.

وتبين لنا الدراسة ان التعليم عامل هام جداً في تقبل استخدام وسائل تنظيم الأسرة اذ كلما ارتفع مستوى التعليم زاد عدد المؤيدين للفكرة واستخدام وسائل تنظيم الأسرة، وقل عدد الراضين، فالأمية عامل معوق لفكرة تنظيم النسل. وتؤكد البيانات الآتية أثر التعليم في تقبل فكرة تنظيم النسل:

التعليم وفكرة تنظيم الأسرة

مستوى التعليم	نعم	لا	غير معين
أمي	٤٩,٦	٤٠,٣	١٠,١
ملم	٤٧,١	٤٨,٢	٤,٦
ابتدائي	٣٣,٣	٦١,٠	٤,٧
اعدادي	٧١,٤	٢٣,٨	٤,٨
متوسط	٦٢,٣	٣٢,٨	٤,٩
جامعي	٥٧,١	٤٠,٠	٢,٨

ولقد يبدو من البيانات ان الجامعات أكثر رفضاً لاستخدام وسائل تنظيم الأسرة، ولكن اذا ما وضعنا في الاعتبار صغر السن وحدثة العهد بالزواج وانهم لم ينجبوا بعد العدد المثالي من الأولاد ، تبين لنا ان أسر الجامعيين ليست رافضة لاستخدام وسائل تنظيم الأسرة.

الحي ومشكلاته:

تبين لنا البيانات المتاحة ان اهم مشكلات الكفر حسب خطورتها عندهم هي:

- ١- انعدام النظافة ١٥٤ صوتاً.
- ٢- عدم وجود الانارة الكافية ١٣٩ صوتاً.
- ٣- مشكلة الصرف الصحي ١٣٠ صوتاً.
- ٤- مشكلة الاسكان ٨٧ صوتاً.
- ٥- عدم وجود مدرسة ابتدائية ٥٠ صوتاً.
- ٦- عدم وجود مستشفى بالكفر ٢٢ صوتاً.

٧- عدم وجود مدرسة اعدادية بالكفر ٥٠ صوتاً.

وهناك مشكلات تؤرق أهالى الكفر، وتشوه صورته وتجعل منه منطقة متخلفة أهمها قذارة حارات الكفر وسوء المرافق وندرة المسكن الصحى.

وينقسم الناس فى موقفهم ازاء حل هذه المشكلات التى تؤرقهم إلى ٤ مجموعات:

المجموعة الأولى وتؤكد أهمية مساهمة الأهالى مع الحكومة فى حل مشكلات الكفر (١٣٢ صوتاً)

المجموعة الثانية وتؤكد ضرورة قيام الحكومة وحدها بحل المشكلات التى تشوه الكفر (١٣١ صوتاً)

المجموعة الثالثة تتميز بالسلبية ولا تعرف كيفية المساهمة فى حل مشكلات الكفر (٤٥ صوتاً)

المجموعة الرابعة تؤكد أهمية دور الأهالى وحدهم فى حل مشكلات الكفر (١٧ صوتاً)

وهؤلاء الذين تميزوا بالسلبية وعدم القدرة على معرفة الحل الملائم أغلبهم من الأميين أو الذين يلمحون بالقراء والكتابة ولا تفاوت بين أعداد المتعلمين وغيرهم فى تأكيد المشاركة بين الحكومة والأهالى فى القضاء على المشكلات وبين انفراد الحكومة وحدها بالقضاء على مشكلات الكفر، وهناك إجماع على أنهم لا يستطيعون عمل شئ بمفردهم، ويدرك أهمية هذا الحل الجامعيون، فهم يؤكدون أهمية المشاركة فى حل مشكلات الكفر.

وتبين لنا البيانات ان اتجاهات الناس إلى المشكلات تختلف من مشكلة لأخرى، كما أن أسلوب الحل يتباين من مشكلة لأخرى، اذ تتفاوت خطورة المشكلات وآثارها على سكان الحى، ولذا فالمشكلات نسبية ويلقى الأفراد

عبء حلها على الحكومة وحدها، وهناك مشكلات يمكن ان يساهم في حلها الأهالي بالتعاون مع الحكومة، اما الاهالي وحدهم فقدراتهم محدودة على حل مشكلات الكفر.

هذا التباين في اتجاهات سكان الكفر من كيفية المشاركة في حل مشكلات الكفر يجعلنا نتساءل هل تكون طريقة حياة سكان الكفر صيغة لنمط السلوك والقيم يميزهم عن غيرهم وأهم هذه الصيغ الثقافية هي فقد الفاعلية وانعدام الإيجابية ؟

الجواب على ذلك بالنفي، فالأكثريّة تريد التغيير والمشاركة - ولكن على الحكومة ان تبدأ وتعمل، اذ تعود الناس في مجتمعنا منذ القدم على عدم البدء الا بعد اذن الحكومة، وعندما تبدأ الحكومة تبدأ المساهمة الإيجابية من الناس. والرغبة في المشاركة مع الحكومة في حل مشكلات الكفر تهدم مفهوما أساسيا في ثقافة الفقر.

الفصل السابع
الأبعاد الاجتماعية للفقر
في الريف المصري

الفصل السابع

الأبعاد الإجتماعية للفقر

فى الريف المصرى

أولاً : المقدمة :

يشهد الريف المصرى منذ منتصف السبعينات تغيرات جذرية، وقد نجمت هذه التغيرات نتيجة تبنى الدولة لسياسات تختلف تماماً عن السياسات التى كانت تضبط حركة المجتمع من قبل، ولقد بدأت هذه السياسات بقوانين الإنفتاح الإقتصادى والدعوة إلى إطلاق حرية السوق والتجارة، وتحريم مستلزمات الإنتاج فى إطار المنافسة بين القطاعين الخاص والعام، وكذلك تحرير عنصر الإنتاج الأساسى بالقرية وهو الأرض من خلال صدور قانون العلاقة بين المالك والمستأجر، هذا بالإضافة إلى رفع مستلزمات الإنتاج والوصول بها إلى الأسعار الإقتصادية وإلغاء الدعم منها، وترك أسعار المحاصيل الزراعية لآليات السوق، وقد انعكست هذه التغيرات الهيكلية على حياة سكان القرية المصرية، سلباً وإيجاباً، لكن الذى أثار دهشتى، وزاد من إهتمامى فى الآونة الأخيرة، هو تزايد الفجوة بين فقراء القرية المصرية وأغنيائها بصورة نبعت على القلق والحيرة على مستقبل القرية المصرية، ولعل مصدر القلق أن هناك فجوة وهوة ضخمة تفصل بين سكان المجتمع، فتجعل فئة منه تقف عاجزة عن الوفاء بإحتياجاتها الأساسية، وتعانى أشد المعاناة والحرمان من أبسط مقومات الحياة، وفئة أخرى تستأثر بمعظم الفائض الإجتماعى والإقتصادى، وتهيمن على موارد الثروة فى المجتمع، وتحصر على توجيه هذه الموارد لتحقيق مصالحها، ورغم أن عدداً من الدراسات الإجتماعية قد عالجت موضوع الفقر - وإن كان أغلبها على يد متخصصين فى الإقتصاد

دراسة ميدانية للدكتور محمد ياسر شبل الخواجة.

- إلا أن هذا العدد لا يزال محدوداً، فضلاً عن أن محاولات رصد هذا الموضوع على مستوى القرية تكاد تكون نادرة ولعل التركيز على فقراء القرية يأتي من كونهم الأغلبية التي تشكل قوة كبيرة في العالم الآن، وخاصة في دول العالم النامي، كما أنهم هم المقدمة الأساسية والحاسمة لتنمية المجتمع المصري كله، ومن هنا جاءت أهمية دراسة الفقر في الريف المصري، بالتركيز على بعض القرى التابعة لمحافظة الغربية.

ثانياً : إشكالية البحث وتساؤلاته :

يمثل تحديد إشكالية البحث خطوة ضرورية للدراسة العلمية المنهجية، فإذا كانت الأصول العلمية تقتضي ضرورة ألا تنشأ فكرة البحث العلمي من فراغ حتى لا تنتهي أيضاً إلى فراغ، فإن السمة الرئيسية التي تميز البحوث العلمية هي أن تكون ذات مشكلة محدودة، وفي حاجة إلى من يتصدى لها بالدراسة والتحليل من جوانبها المتعددة^(١).

وفي ضوء ماسبق فإن الإشكالية أو المشكلة التي تسعى هذه الدراسة لاستجلائها تتمثل في الحصول على صورة عامة وحقيقية عن واقع الفقر في القرية المصرية وأبعاده الاجتماعية، أي أن تدرس الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي يعيش في ظلها فقراء القرية، والتعرف على مظاهر الحرمان المادى وفلسفة إشباع الحاجات الأساسية والاجتماعية لفقراء القرية بغية إحداث عملية تغيير مقصودة من أجل تنمية القرية المصرية، والنهوض بأحوالها المعيشية الراهنة.

وبعد أن تم تحديد مشكلة البحث باختصار تجدر الإشارة إلى التساؤلات الأساسية التي يسعى الإجابة عليها، والتي يمكن صياغتها على النحو التالي :

١ - ماهى الظروف الاجتماعية والاقتصادية لفقراء القرية المصرية ؟

٢ - مامدى إهتمام الفقراء بالتعليم، ومامدى الحرص على تعليم الأبناء؟

٣ - مامى أبعاد المشاركة الإجتماعية والسياسية لدى فقراء القرية؟

هذه هى التساؤلات الأساسية التى تنطلق منها الدراسة، وربما تفرعت عنها تساؤلات فرعية أخرى، تتكامل فيما بينها كموجهات أساسية للدراسة الميدانية.

ثالثاً : التحديد العلمى لمفهوم الفقر:

حظى تعريف الفقر باهتمام بالغ فى دراسات العلوم الإجتماعية وخبراء التنمية، حيث صيغت تعريفات متعددة يركز كل منها على جانب أو آخر من جوانب التخصص فى العلم الإجتماعى وليست مسألة تعريف الفقر - كما ينظر إليها - نوعاً من الترف العلمى، لكن ربما ترجع أهميته إلى إرباطه بمدخل الدراسات التنموية، ذلك لأن أية تنمية حقيقية ووطنية، إن لم تضع هؤلاء الفقراء فى لب إستراتيجيتها لن يقدر لها النجاح، ولن يكتب لها الإستمرار، ومن هنا كان من الضرورى طرح بعض التعريفات بشكل تحليلى فى محاولة للخروج منها بتعريف إجرائى محدد.

ولعل من أكثر التعريفات المطروحة لتحديد مفهوم الفقر، تلك التى تنظر إلى الفقر بأنه عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة، ويمثل دخل الأسرة ومتوسط نفقات الفرد مقياسين كافيين لمستوى المعيشة^(٢٢) ويسير فى هذا الاتجاه ماذهبت إليه قواميس علم الاجتماع فى تعريف الفقر بأنه مستوى معيشى منخفض لايفى بالإحتياجات الصحية والمعنوية والمتصلة بالإحترام الذاتى لفرد أو مجموعة أفراد، وينظر إلى هذا المفهوم نظرة نسبية نظراً لإرباطه بمستوى المعيشة العام فى المجتمع، ويتوزع الثروة، ونسق المكانة، والتوقعات

الاجتماعية^(٣).

هذا ويعرّف خط الفقر عادة بأنه الحالة التي يكون الفرد فيها عاجزاً عن الوفاء بتوفير متطلبات الغذاء، والملبس، والمأوى الضروري لنفسه^(٤) ويعرف - فيليب عطيه - الفقر بشكل عام بأنه ندرة الموارد أو تبديدها أو توزيعها على نحو غير عادل^(٥).

غير أن مفهوم الفقر لا يرتبط فقط بالحرمان والعوز المادى فقط، وإنما هو ظاهرة مركبة تتضمن معايير متعددة كإنخفاض الدخل، وإنتشار الأمية، وسوء التغذية، ونفسي البطالة وإنتشار المرض، وعدم توفر المسكن اللائق، وفي هذا الإطار يقدم - مكنمارا - وصفاً نموذجياً للفقر بأنه «تلك الأحوال المعيشية التي تكون نتيجة سوء التغذية، والجهل، والقذارة، وإرتفاع وفيات الأطفال، وقصر العمر الافتراضى مما يجعلها أدنى من المستوى المعهود بالحياة اللائقة»^(٦)، وتوحى كلمات مكنمارا بأن الفقر أكثر من مجرد وضع إقتصادى، وبما يؤكد ذلك ما ذهب إليه أحد الباحثين بأنه على الرغم من أن الفقر يعبر عن بعض المؤشرات الإقتصادية كإنخفاض معدل الدخل أو الثروة وتدنى المستوى الإجتماعى الإقتصادى والتي توصف بخط الفقر، إلا أنه عرض لبنية إجتماعية وإقتصادية متخلفة، وأنه يعد الوسيلة الأساسية لتحليل ومناقشة قضية اللامساواة الإجتماعية^(٧) لذا لا ينبغي أن نقرن ظاهرة الفقر بصورة دائمة بمضمونها الإقتصادى المادى فقط، فالواقع يشهد كما يذهب فيرنون Vernon أن مصطلح الفقر له مضامين متعددة فهو فقر إقتصادى، وسيكولوجى وإجتماعى، وإن كان الإقتصاديون يستطيعون تحديد ماهو فقير عما هو غير فقير بصورة أفضل^(٨).

وهنا يذهب مارك فريد Mark Fried إلى أن الفقر حالة واقعية وليست وحدة تصورية، وأنه يمثل مجموعة مشكلات غير مترابطة مثل نفسي البطالة،

والبطالة المقنعة واللامساواة فى الرفاهية والهجرة، وتفاوت الخدمات فى البيئة الحضرية، وتدهور البيئة الريفية أى أن الفقر واقع إجتماعى يتطلب التفسير^(٩) بينما ذهب بعض الباحثين إلى أن الفقراء هم أولئك الذين صنفهم المجتمع فى عداد الفقراء والذين صدرت من المجتمع ردود فعل معينة تجاههم، أى أن ظاهرة الفقر تمثل حالة يعترف بها المجتمع، وحالة إجتماعية لها وضع معين، وأنه أحد ملامح البيئة الإجتماعية^(١٠).

وهذا ما يوضح أن الفقر ظاهرة إجتماعية معتلة ترتبط بالظروف الإقتصادية السيئة للفقراء، وهذا ما دفع بعض الباحثين إلى الإدعاء بوجود ثقافة خاصة بالفقراء، وأن هذه الثقافة كما يرى أوسكار لويس ماهى فى الحقيقة إلا ثقافة فرعية تعكس كل من عمليتى التكيف ورد فعل الفقراء نحو مكانتهم الإجتماعية المتدنية فى نطاق المجتمعات الرأسمالية المتدرجة طبقياً ذات الاتجاهات الفردية العالية، ولذلك يرى البعض أن ثقافة الفقر تخص كل جيل ينشأ يتواجد داخلها، حيث أنه من الصعب أن يفلت من دائرتها وأن يخرج منها، وذلك بسبب وجود حواجز ثقافية ضخمة تفصل ما بينه وبين الثقافة العامة للمجتمع.

وبذلك يكون لدينا واقعان، أحدهما واقع فرعى تسوده ثقافة الفقر والتي يمثلها الفقراء الذين يعانون الحرمان الإجتماعى والإقتصادى وهذه الثقافة الفرعية لها سماتها الخاصة بها والمنبثقة منها، والمرتبطة بها دون سواها، وأما الواقع الآخر فإنه يمثل فى واقع الطبقتين العليا والوسطى وما يسودها من قيم ومعايير وثقافة مغايرة، تتسم بالإرادة الحرة والقدرة على فعل وتفسير الأوضاع القائمة^(١١) وهذا ما جعل البعض يؤكدون على أن الفقر يعنى أكثر من مجرد إنخفاض الإستهلاك الفردى بل إنه أصبح طريقة فى الحياة aWay of Life تعيش فى نطاقه جماعات من الأفراد ذات المستويات المعيشية الدنيا، والتي لها قيم مختلفة عن قيم واتجاهات الأغنياء،^(١٢) لكننا نرى أن هذا الرأى لا

يستند على أسس علمية دقيقة، لأن سلوك الفقراء ماهو إلا رد فعل للظروف الإقتصادية التي يمرون بها وإنما لو غيرنا من هذه الظروف لعدل الفقراء في سلوكهم وتلاءمت ثقافتهم مع الثقافة الكلية للمجتمع^(١٣).

وما يؤكد ذلك ما أثبتته إحدى الدراسات الأنثروبولوجية من أن الفقراء لا يختلفون في أهدافهم ولا في قيمهم ولا في إنتاجاتهم عن أبناء الثقافة العامة للمجتمع، كل ما في الأمر أنهم يشعرون بالإحباط ويمنعون من تحقيق أهدافهم، ومن ثم فإنهم يسعون إلى تحقيق أهداف بديلة قد لا يفهمها أو يقرها أبناء الثقافة الرئيسية^(١٤).

هذا وفي ضوء إتساع الخلاف في وجهات النظر حول تعريف الفقر ذهب أحد الباحثين إلى أن الفقر حالة بنائية ملازمة لأسلوب إنتاجي من طابعه وجود التمايزات الخاصة التي تأتي من الملكية الخاصة والتمييز بين أنماط العمل اليدوية والعقلية، وتحديد الأمور بناء على هذا، ويفسر الفقر بما يستتبع ذلك من تناقض في العلاقات الإنتاجية والتوزيعية المرتبطة باستغلال طبقة لبقية الطبقات التي لا تملك والتي تكون مجبرة على بيع عملها^(١٥).

من كل ماسبق يتضح إلى أي مدى تباينت وجهات النظر وتعددت الآراء حول تعريف مصطلح الفقر تعريفاً علمياً محدداً، رغم سهولة إدراك الفقراء والواقع الأليم الذي يعيشون فيه، الأمر الذي يدفعنا لمحاولة إستخلاص تعريف إجرائي له يأخذ في الإعتبار الأبعاد التاريخية والإقتصادية والإجتماعية المحددة للفقر، والعوامل الدينامية والبنائية التي تؤدي إلى الإفقار والإبقاء عليه دون تغيير جوهري، ومن الممكن عرض هذا التعريف على النحو التالي « أن الفقر ظاهرة إجتماعية معتلة تحول بين الأفراد وبين إشباع إحتياجاتهم الأساسية من

مأكل ومشرب ومسكن، كما تحول بينهم وبين تحقيق تطلعاتهم ورغباتهم، لكن الفقر مفهوم نسبي بمعنى أنه يتحدد من خلال قياس دخل الفرد ومستوى معيشته بالمقارنة بأوضاع ودخل الأفراد الآخرين داخل مجتمع معين.

رابعاً : أهم المداخل السوسولوجية المفسرة للفقر :

لقد احتلت قضية تفسير الفقر إهتماماً بالغا على يد المتخصصين في العلم الإجتماعي في الوقت الحديث وبخاصة على يد علماء بريطانيا وأمريكا، لذا فقد شهد علم الاجتماع وغيره من التخصصات الاجتماعية إهتماماً كبيراً بالتنظير الجديد حول الفقراء الريفيين الذين يتعرضون لصور من المحاصرة والإستغلال، إلا أن هذه المحاولات جاءت متفرقة، وتنتمي لتخصصات متنوعة، الأمر الذي يزيد من صعوبة صياغة نظرية سوسولوجية مفسرة لأبعاد هذه الظاهرة خاصة إذا ما أخذنا في الاعتبار الطابع الأمبريقي الذي غلب على الدراسات السوسولوجية المعاصرة، والإنشغال الشديد بالجزئيات والقضايا الفرعية، دون الإهتمام بالعموميات والقضايا الأساسية، فضلاً عن عديم وجود أية محاولة جادة لدراسة وتصنيف التراث المتوفر حول ظاهرة الفقر الريفي، لكننا يمكن أن نميز هنا بين ثلاثة مداخل نظرية في تفسير هذه الظاهرة، وفقاً لمعطيات واقعنا الإجتماعي والأمبريقي على النحو التالي:

١ - المدخل الثقافي.

٢ - المدخل الماركسي المحدث.

٣ - مدخل إشباع الحاجات الإنسانية الأساسية.

لقد جاء هذا التصنيف الثلاثي ملائماً لفهم ظاهرة الفقر الريفي بشكل

عام وإلقاء مزيد من الضوء على تفسير واقع فقراء القرية المصرية بشكل خاص.

(١) المدخل الثقافي :

يرى أنصار المدخل الثقافي أن خصائص الفقر هي التي تفسر سلوك الفقراء فهم كسالى مسئولون عن واقعهم، ونحن لن نستطيع أن نغير من سلوكهم لأسباب نفسية واجتماعية حتى لو غيرنا الظروف البيئية التي يعيشون فيها، وجمع بين الفقراء في العالم كله عناصر مشتركة تميزهم عن غيرهم فهم يعيشون حياة واحدة متماثلة، ويعبرون عن حياتهم في أنماط سلوكية مشتركة تعرف باسم ثقافة الفقراء أنفسهم، وأنهم لا يستطيعون مساعدة أنفسهم، وهم لذلك مسئولون عن ظروف تخلفهم وفقيرهم^(١٦).

وحدد أوسكار لويس أبرز مؤسس لهذه النظرية، ويرى بأن الفقراء لهم خصائص ثقافية معينة تفصلهم عن بقية أفراد المجتمع، وتنتقل هذه الخصائص من جيل إلى جيل، وتحافظ على الطابع المميز لحياتهم وقد حدد لويس أبرز السمات التي تجمع الفقراء مثل عدم فعالية المشاركة وعدم التكامل الاجتماعي، وزيادة الحرمان المادي وتكثر حالات هجر الزوج للزوجة والأطفال، وضعف ميكانزمات الضبط، وعدم القدرة على تحقيق الإشباع المؤجل وعدم التخطيط للمستقبل وانتشار المرض^(١٧).

كما يرى أوسكار لويس أن ثقافة الفقر ماهي في الحقيقة إلا ثقافة فرعية تظهر نتيجة لقوة ضغوط تلك التغيرات الاجتماعية والتكنولوجية التي تقع في نطاق المجتمع ويتصف بها أولئك الذين نشأوا في عالم الطبقات الأدنى والتي تشترك مع ثقافة المجتمع الأكبر^(١٨). وأن هذه الثقافة وإن كانت تنتقل من جيل لآخر فإنها تعيش في نطاق حاملها دون أن يشعروا بها، وبوقعها عليهم

ودون أن تثير تعجبهم أو إندهاشهم فيها، وذلك لأنها تعيش معهم كجزء أساسي وضمني في حياتهم سواء شعروا بها أو لم يشعروا، وأن هذه الثقافة غير قابلة للتغيير أو التبديل أو التعديل وذلك بالرغم من مرور الزمان والأيام على هؤلاء الحاملين لها^(١٩).

لكن التأكيد على أن مفهوم ثقافة الفقر يشير إلى درجة عالية من التجانس والإنفاق العام بين الفقراء إنما هو تفسير قاصر ويحتاج إلى إجراء مزيد من البحوث الإمبريقية^(٢٠).

وإذا كان أصحاب المدخل الثقافي في تفسير الفقر يرون أن سمات الفقر حتمية ولا أمل في تغييرها فإن هذا يجعلهم متناسين الطروحات المختلفة حول نماذج أنشطة الفقر، وكذلك فضالهم المستمر لتقرير مصائرهم، كما أن الإحتكام إلى وجود خصائص مميزة لثقافة الفقر - كما أوضحنا سالفاً - تحول دون فهم الديناميات الاجتماعية الحقيقية ودون إدراك علاقات السيطرة - التبعية التي أنتجها الواقع التاريخي المعاصر^(٢١).

ويؤكد ذلك ما أثبتته مارلين قنواي Kanawati في دراسة حديثة لها أن الفقراء ليس لهم ثقافة خاصة بهم، فالفقر هو حالة بنائية تنتج عن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتاريخية التي شكلت حياة هؤلاء الفقراء في المجتمع المصري^(٢٢)، كما أن قول - أوسكار لويس - بأن الفقراء سيظلون فقراء وأن هناك قوى ثقافية واجتماعية داخلية تشدهم إلى حالة الفقر، تتناقض مع الخبرة التي عاشها ويعيشها المجتمع الأمريكي، حيث تتابع عليه موجات من المهاجرين الفقراء، ولكنهم لا يظلون في أسفل السلم الاجتماعي، وإنما يرتفع مستواهم، وتحسن ظروفهم يوماً بعد يوم^(٢٣) أي أن الجوانب السلبية في حياة الفقراء يمكن أن تعدل وتغير إذا غيرنا المواقف التي يعيش فيها الفقراء، وعدلنا الظروف السيئة التي يعيشون فيها، كما أن

هذه النظرية تعمل على تزييف واقع الفقراء والحيولة دون إكتشاف العوامل والتناقضات البنائية الحقيقية التى تحدث الفقر وتسببه.

(٢) المدخل الماركسى المحدث :

ينطلق المدخل الماركسى المحدث من فكرة أساسية مؤداها أن الفقر الجماهيرى Mass poverty والتخلف لا يمثل الحالة الأصلية للمجتمع فى العالم الثالث بل نشأ الفقر وتطور من خلال أساليب الخضوع للنفوذ الرأسمالى بمعنى أنه نشأ وتطور تاريخياً مع نشأة وتطور التقدم فى المراكز الرأسمالية المتقدمة، فالتخلف والتقدم بهذا المعنى وجهان لعملة تاريخية واحدة بدأت مع بداية ولادة النظام العالمى للرأسمالية^(٢٤).

وتعتبر إسهامات جون آند فرانك من أبرز إسهامات الماركسية المحدثه فى تفسير الفقر الجماهيرى والتخلف، حيث رأى أن تقدم البلدان الرأسمالية يتم على حساب تخلف البلدان التابعة، وأن العلاقة بين الدولة المتقدمة (المراكز) والدول المتخلفة (الأطراف) على المستويين العالمى والقومى، تتمثل فى إمتصاص الأولى للفائض الإقتصادى وتحويله إلى المراكز العالمية، وطبقاً لهذا الاعتقاد يرى فرانك أن أفقر فلاح أو ريفى فى أبعد قرية من قرى الدول المتخلفة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بأكبر الرأسماليين فى الدول الصناعية الأكثر تقدماً^(٢٥) ثم يشير سيلسو فروتادوا أن الفقر فى الهوامش يعد فى الأساس نتاج للإقتصاد العالمى الذى تهيمن عليه الدول الغنية، إلا أنه لايربط بشكل دائم التخلف فى البلدان النامية كنتيجة للتطور فى المراكز الرأسمالية لكنه يربط بين العمليتين على أساس التأثير والتأثر المتبادل، كما أنه يعتقد أن ظروف نمو الدول المتقدمة تختلف تماماً عن الظروف الحالية التى تمر بها الدول الهامشية^(٢٦).

وكذلك يذهب الإقتصادي المصري سمير أمين إلى أن فهم ظاهرة الفقر والتخلف يجب أن يمتد لفهم العلاقة بين المراكز (البلاد المتقدمة) والأطراف (البلدان المتخلفة) حيث أن طبيعة هذه العلاقة غير متكافئة وتكون موجهة دائماً لصالح المراكز، وتنشأ عن ذلك قضية التراكم الأولى التي تجرى دائماً لصالح المركز بوصفها صيغ متجددة بشكل ثابت والتي تشكل مجالاً لنظرية التراكم على الصعيد العالمي وعلى هذا فإنه يرى أن العلاقة بين البلدان المتقدمة والمتخلفة تنتمي إلى منظومة عالمية واحدة، وتشكل كلاً متكاملًا مع السوق الرأسمالية العالمية (٢٧).

ثم يستطرد سمير أمين قائلاً أن العلاقات الدولية للمراكز خاضعة لمنطق إحتياجات التراكم المتمركز على ذاته، بينما عملية التراكم في الأطراف عملية تكييف لإحتياجات الأول (٢٨) ومن ثم يستخلص سمير أمين بأن النظام الرأسمالي يخلق نوعين من التوجيهات الأول وهو رأسمالية المركز الدينامية والثاني رأسمالية الأطراف الجمدة أو المكبوحة وأن كلاً من التوجيهين بينهما ترابط هيكلي (٢٩)، وهكذا يتضح أن أنصار مدخل الماركسية المحدثه يؤكدون أن الفقر الجماهيري ليس عملية متصلة أو سمة سلبية لهذه المجتمعات النامية ولكنه نتيجة لعملية تاريخية بنائية تتمثل في إمتصاص دول المركز لثروات الدول التابعة أو المقهورة (٣٠).

ومن خلال هذا يتبين أن هذا المدخل يفيد كثيراً في تحليل ديناميات الفقر والتخلف في الواقع العربي وتشريحه إلا أنه لم يسلم من النقد حيث أنه ركز على العوامل الخارجية وأغفل إلى حد كبير العوامل الداخلية في إحداث الفقر، بمعنى أنه يسلب رد فعل تلك المجتمعات على التغلغل الرأسمالي، كما أنه افترض على نحو مبالغ فيه أن اقتصاديات العالم الثالث كان بإمكانها التطور لولا التغلغل الرأسمالي المفروض من الخارج إلى جانب إغفاله

للأنساق الثقافية فى العالم الثالث والتى تساعد على تكريس الفقر وانتشاره فى الدول المتخلفة (٣١).

ومع هذا تظل أهمية مدخل الماركسية المحدثه كأداة تحليلية مهمة فى فهم وتفسير ظاهرة الفقر الجماهيرى الذى تعاني منه مجتمعات الدول النامية، وبخاصة فى موقفه من الفهم الشمولى للواقع والتحليل التاريخى للتخلف من خلال فهم المحتوى العالمى للعلاقة الديليكتيكية بين الدول المتقدمة وبلدان العالم الثالث.

٣ - مدخل إشباع الحاجات الأساسية Basic Needs Approach

يرى أنصار هذا الاتجاه بأن الفقر الجماهيرى يعد تعبيراً عن عدم المساواة الإجتماعية والإقتصادية التى أنتجتها ظروف تاريخية ومعاصرة، أتاح لجماعات أن تستغل أخرى (٣٢).

لذا فإن مواجهة الفقر والحد من آثاره، ومصاحباته الإجتماعية والإقتصادية والسياسية لن تصبح ذات نتائج حاسمة ما لم تكن قد إستخدمت لمواجهتها أساليب فعالة تقوم أساساً على مواجهة الحاجات الأساسية لجماهير الفقراء فى أقصر وقت ممكن (٣٣).

لكن مفهوم الحاجات يختلف من فرد إلى آخر، ومن ثقافة إلى أخرى، كما يختلف مفهوم الحاجات الإجتماعية الإنسانية عن مفهوم حاجات الكفاف Subsistence Needs، فحاجات الكفاف تعنى توفير الحد الأدنى من السلع والخدمات التى تحفظ بقاء الكائن الإنسانى، أما مفهوم الحاجات الإجتماعية الإنسانية فإنه مفهوم دنيامى متطور بمعنى أن القدر اللازم من السلع والخدمات لإشباع الحاجات الإجتماعية يزداد ويتنوع، ويرتقى كلما حقق المجتمع نجاحاً فى مجالات التنمية المختلفة، فقد تكون البداية هى توفير

الحد الأدنى للكافة، وهنا يتطابق المفهومان لكن بمجرد تحقيق أهداف التنمية والتقدم الإقتصادي يتمايز المفهومان^(٣٤).

وعلى هذا فإن أية سياسة للتنمية أو الإستثمار Investment لا بد أن تحدد فى بداية إنطلاقها مجموعة الحاجات الأساسية بمستوياتها المختلفة سواء تلك التى تتعلق بالمستوى الأكثر إلتراماً أو التى تلى المستوى الأول من الحاجات الأساسية^(٣٥) كما أن مواجهة الفقر الجماهيرى تتمثل فى الإتجاه العام الذى يقوم على خفض المستمر للتباين وتقليل حدة التفاوت بين فئات المجتمع المختلفة فى توزيع الثروة والدخل^(٣٦).

لكن لوحظ بعد مضى عقود متوالية على إستراتيجيات التنمية المخططة فى بلدان العالم النامى بعد إستقلالها أنها لم تحقق معدلات للنمو تمكنها من مواجهة مشكلة الفقر الجماهيرى بل كشف الواقع تزايد الفجوة بين الدول الغنية والفقيرة بصفة أساسية، لأن الأغنياء أصبحوا أكثر ثراء ثم أصبح الفقراء أيضاً فى كثير من الدول النامية أكثر فقراً، ومن المحتمل أن ينتهى عقد التسعينيات فى أكثر من (٤٠) دولة نامية بمستوى دخل للفرد يقل عما كان فى بدايته. لذا أصبح مصطلح الدول النامية تهكيمياً، فالكثير من الدول أصبحت متهاكة أكثر مما هى نامية^(٣٧).

ويحدد البنك الدولى الفقراء فى العالم بما لا يقل عن (١١١٥) مليون نسمة، وهو ما يقرب من ثلث جملة السكان فى العالم النامى ومن هؤلاء (٦٣٠) مليوناً يمثلون (١٨٪) من جملة عدد السكان فى العالم النامى، يعيشون فى فقر مدقع، حيث يقل دخل الفرد فيهم عن (٢٧٥) دولاراً وهو الحد الأدنى للفقر^(٣٨).

وهذا ما يبين أن معدلات الفقر ومظاهره تزداد بصورة تنذر بحدوث



كأزمة عالمية تهدد قيادات البلدان المتخلفة، تلك الدول التي فشلت في محاولة التقليل من مواجهة حد الفقر الذي يعاني منه ويعيش في ظله أكثر من ثلث عدد سكانها، لذا فقد أعلن - روبرت ماكنمارا - في حديثه السنوي لمجلس المحافظين عام ١٩٧٢م «أن المهمة إذاً أمام حكومات البلاد النامية هي أن تعيد توجيه سياسة التنمية لديها من أجل أن توجه هجوماً مباشراً ضد البؤس الشخصي للقطاعات الأكثر حرماناً من سكانها، التي تتجاوز (٤٠٪) وهو ما تستطيع الحكومات أن تفعله دون أن تتخلى عن أهدافها في النمو الإقتصادي الشامل القومي، ولكنها يجب أن تكون على إستمعاد لأن تخص إقرار أهداف النمو بأولوية أكبر من زاوية الاحتياجات البشرية الجوهرية من زاوية التغذية، والإسكان، والصحة، وتعليم القراءة والكتابة والعمالة حتى لو كان ذلك على حساب بعض الخفض في سرعة التقدم في قطاعات معينة ضيقة ومميزة تعود مزايها إلى القلة. إن مثل إعادة التوجيه هذه للسياسات الاجتماعية والإقتصادية إنما هي مهمة أساسية في المقام الأول» (٣٩).

ومن هذا الحديث الذي ألقاه مكنمارا في عام ١٩٧٢ وحتى الآن، لا تبدو ثمة نتائج يمكن الإعتماد عليها في تأكيد أن حالة الفقر قد أوشكت على الإنتهاء، مما يدعو إلى أن مواجهة الفقر يجب أن تكون بالهجوم المباشر عليه، بدلاً من أن نترك النمو الإقتصادي غير الموجه يتساقط رذاذاً على الجماهير، وهنا يصبح لمدخل إشباع الحاجات الأساسية دوراً فعالاً في الحرب ضد الفقر في البلدان النامية (٤٠) وإتساقاً مع هذا القصور، يعتقد أنصار مدخل إشباع الحاجات الأساسية أن أية سياسة فعالة للقضاء على الفقر لن تأتي إلا من خلال تدخل الدولة في إعادة توجيه النشاط الإقتصادي، وإعادة توزيع الدخل والثروة بشكل يؤدي إلى إشباع الحاجات الإنسانية لجماهير الفقراء، والوصول إلى أساليب جديدة لمواجهة الفقر.

وهكذا يتضح تعدد وتنوع مداخل تفسير الفقر وعدم المساواة داخل المجتمع وربما يرجع ذلك إلى عدم وجود إ اتفاق واضح على المسببات الأساسية له، فالذين يؤكدون أن المجتمع هو السبب يرون أن الخطأ يكمن في التوزيع غير العادل للثروة، وبالتالي يجب أن يستند تفسير الفقر في ظل أنساق التبعية القائمة دون إهمال لميكانيزمات القهر والإستغلال التي تنطوى عليها الأبنية الإجتماعية القائمة من دور في إيجاد الصورة الحالية لفقراء الدول النامية، وفي مقابل ذلك يرى أصحاب المدخل الثقافي، أن جذور الفقر تكمن في الفقراء أنفسهم أو بمعنى أدق في ثقافتهم، وبناء على ذلك يرى الباحث أن التفسيرات التي تستند إلى إشباع الحاجات الأساسية ومواجهة الفقر الجماهيري الشامل هي أصلح التفسيرات المطروحة لتفسير الفقر في الريف المصري خاصة في ظل التزايد الصارخ بين الطبقات الإجتماعية وعدم المساواة بين الفقراء وغيرهم، وفي ضوء ذلك سوف نلقى الضوء بصورة موجزة على مدى تأثير سياسة الإنفتاح الإقتصادي على أوضاع الفقر في القرية المصرية.

خامساً: الإنفتاح الإقتصادي وفقراء القرية المصرية:

تبنى النظام السياسي القائم في مصر منذ منتصف السبعينات سياسة عرفت بسياسة الإنفتاح وقد ساهم في تطبيق هذه السياسة حدوث مجموعة من التحولات البنائية في هيكل الإقتصاد المصري كان من أهمها ظهور نمط جديد لتوزيع الدخل، إنخفض فيه نصيب الفقراء، وزاد فيه نصيب الأغنياء وبالتالي فقد أفضى الإنفتاح إلى تزايد عدم المساواة في الدخل لصالح شرائح البرجوازية الريفية على حساب مصالح العمال والفلاحين الفقراء والمعدمين، وهذا يعنى أن أبعاد الفقر ومصاحبته الإجتماعية بدأت تتسع وتعمد حتى وصلت إلى أحجام تبشر بالسوء خلال حقبة الإنفتاح فلقد بلغ معدل الفقر

فى الريف المصرى ككل عام ١٩٨٢ حوالى (٢٣٣٪) من السكان الزراعيين وحوالى (٢٣٪) بين سكان الريف وبالمقارنة بتقديرات معدل الفقر فى منتصف السبعينات التى بلغت (٤٢٪) و (٤٤٪) فإننا نلمس إنخفاض معدل الفقر فى الريف على مدى هذه السنوات القليلة إلا أن الأعداد المطلقة للفقراء آخذة فى التزايد من ثلاثة ملايين عام ١٩٦٥ / ٦٤ إلى حوالى (٥,٨) ملايين عام ١٩٨٢/٨١ وهكذا تضاعفت أعداد الفقراء خلال سبعة عشر عاماً (٤١).

كما أن أقاليم مصر الريفية تتمايز فى فقرها، فلقد ثبت أن الفقر الريفى يستوعب نحو (٧٠٪) من الأسر الريفية فى محافظاتى سوهاج وأسيوط وأن (٦٠٪ - ٧٠٪) من بين الأسر الريفية فى محافظات البحيرة والدقهلية وكفر الشيخ والمنوفية، وبني سويف، والفيوم والمنيا وقنا، وأن (٥٠٪ - ٦٠٪) من الأسر الريفية فى محافظات الشرقية والقليوبية يستوعبها الفقر أيضاً (٤٢).

كما تشير نتائج دراسة لسمير رضوان وبنت هانس إلى أن (٨٧٪) من مساكن الأسر الفقيرة مبنية من الطوب اللبن، وأن ٨ - ١٠٪ فقط مبنية من الطوب الأحمر، كما تشير الدراسة نفسها إلى أنه بالنسبة لخدمات مياه الشرب والكهرباء فإن (١٢٪) و (٣٠٪) فقط من مساكن الفقراء تتمتع بهذه الخدمات على الترتيب فى حين أن هذه النسب بالنسبة لمساكن غير الفقراء تصل إلى (٣٦٪)، (٦٠٪) على الترتيب (٤٣).

فضلاً عما سبق فلقد أثرت سياسة الإنفتاح على أوضاع مختلف الفئات الإجتماعية بالريف المصرى، والتحسين النسبى الذى طرأ على أوضاع بعض الفئات، والتغير الواضح فى شكل العلاقات الإجتماعية التى تربط بينها، كل ذلك يشير إلى أن الريف المصرى يشهد تمايزاً طبقياً واضحاً وجديداً لا نلعب فيه الملكية أو حجمها أو الحيازة ونمط إستغلالها الدور الرئيسى، ولكن رأس

المال السائد والمنقول، والسيطرة على مواقع إتخاذ القرار، ومراكز السلطة أصبحت ذات دور بارز في هذا المجال، حيث إحتلت فئة الرأسمالية الزراعية مواقع فئة كبار الملاك وشبه الإقطاعيين وأصبحت تمارس دورها في الحياة الإجتماعية والإقتصادية في القرية^(٤٤) لكن يبدو أن الطبقات التي تعاني أشد المعاناة في مرحلة الإنفتاح تتألف من أصحاب الدخول الثابتة، وعمال الخدمات في الريف، والأسر التي لم يهاجر أعضاؤها إلى الخارج، وصغار المزارعين والمستأجرين، وأصحاب المشروعات الحرفية الصغيرة خاصة في ظل الإرتفاع المتصاعد لتكاليف المعيشة اليومية فبتحليل أرقام نفقات المعيشة نلاحظ أن الرقم العام لتكلفة المعيشة في الريف قد إرتفع عام ١٩٨٩ عنه في عام ١٩٨٦ م من (٩١،٨) إلى (١٥٥،٣) ^(٤٥).

الأمر الذي ينمكس حتماً على تدهور أوضاع محدودى الدخل وعجزهم عن إشباع إحتياجاتهم الأساسية، وحرمانهم من الحد الأدنى اللازم للحياة عند مستوى الكفاف، هذا ولم يؤد تدفق أعداد المهاجرين من القرية للخارج إلى حدوث حراك إجتماعى صاعد لفقراء الريف المصرى حيث يميل هؤلاء المهاجرون إلى إستخدام مدخراتهم فى الإستهلاك التذيرى والترفى بدلاً من توجيهها توجيهاً إستثمارياً ومن ثم بدأ ينضم أصحاب الدخول الدنيا - الذين تحسنت دخولهم بسبب الهجرة - إلى أصحاب الدخول العليا التي تولدت، من مصادر غير إنتاجية - فى الغالب - إلى تبنى نمط للإنتفاق ضعيف القدرة على توليد تلك الظاهرة المسماة «بتسرب الدخول» إلى الفقراء ويضعف الأمل وبالتالي فى إستمرار التحسن فى مستويات الدخول الدنيا ^(٤٦).

وهكذا يتبين أن أوضاع فقراء الريف وظروفهم الإجتماعية والإقتصادية لم تتحسن فى ظل سياسة الإنفتاح بل تزايدت الأعداد التي تعيش تحت خط

الفقر، وزيادة الفجوة في الدخل بين فقراء القرية وأغنيائها بصورة مستمرة، وإذا كان هذا وضع فقراء القرية كما تعكسها البيانات والأرقام الإحصائية خلال حقبة الإنفتاح، فما هي ظروفهم وأوضاعهم الراهنة وما هي ظروفهم الاجتماعية التي يعيشون في ظلها اليوم؟!

سادساً: الإجراءات المنهجية للدراسة:

١ - الإطار الجغرافي وعينة الدراسة:

تم إختيار ثلاثة قرى مصرية إختياراً واعياً بالخصائص التي يجب أن تتوفر فيها لتكون حمالة بتضاريس وأبعاد الظاهرة المدروسة وكانت القرية الأولى هي قرية محلة مرحوم مركز طنطا - محافظة الغربية - ومحلة مرحوم قرية زراعية شبه حضرية، تتمتع بقسط وافر من الخدمات التعليمية، والصحية والترفيهية والثقافية، وتربطها بالمدينة وسائل مواصلات سهلة ومتعددة، ويتميز أهلها بدخل مرتفع نسبياً كما تتعدد فيها المهن والحرف بجانب الزراعة حيث تأثرت بانتشار بعض الصناعات الحديثة نظراً لقربها من مدينة طنطا (حوالي ٤ كيلو متر) فبدأ أهلها يتمثلون بعض مظاهر التغير التي تنتشر في المدينة إلى حد كبير.

والأخرى هي قرية شبرا النملة مركز طنطا - محافظة الغربية - وهي مجتمع زراعي في المقام الأول، وتشتهر بزراعة المحاصيل الحديثة مثل الحدائق والفواكه، بالإضافة إلى بعض المحاصيل التقليدية مثل القمح، والبطاطس والأرز، وتتمتع هذه القرية بقسط لا بأس به من الخدمات المختلفة، وبها شبكة من المواصلات المتعددة التي تربطها بالقرى المختلفة والمدن المجاورة.

أما القرية الثالثة فهي قرية كفر القصار، مركز كفر الزيات، محافظة الغربية، وهي قرية زراعية تعيش على الزراعة التقليدية منذ فترة طويلة، وتعيش

هذه القرية فى عزلة عن القرى الأخرى ويعمل معظم أفراد هذه القرية فى الأرض، وتعانى هذه القرية من قلة الخدمات وتفتت الملكية الزراعية، حيث أن غالبية حائزها من أصحاب الملكيات الصغيرة والمعدمة.

وقد إحتكم الباحث فى إختيار هذه القرى على عدد من المحكات يأتى فى مقدمتها، أنها متباينة أيكولوجياً ، وجغرافياً، بما يعكس تبايناً فى الموارد الطبيعية، وبعض ركائز القاعدة الإنتاجية، كما أنها متباينة من حيث الطرد السكانى الذى يعكس حالة الفرص الإجتماعية وإشباع الحاجات الأساسية، وأنها أخيراً متباينة من حيث الأوضاع الإجتماعية والتباينات الطبقة للسكان، فقريّة محلّة مرحوم كان تعدادها فى عام ١٩٩٣، ٢٩,٤٤٧ ألف نسمة مقابل ١٠,٦٧٦ فى قرية شبرا النملة، وثلاثة آلاف فى كفر القصار^(٤٧).

ولقد ترتب على هذه الأحجام السكانية مقارنة بأنماط توزيع الأرض أن كبار الملاك (١٠ أفدنة فأكثر) تراوح نصيبهم من الأرض الزراعية بين (٢٨) فى قرية محلّة مرحوم، (١٥) فى قرية شبرا النملة، (٢) فى كفر القصار.

أما عينة الدراسة فكانت عشوائية بحثة، مع مراعاة أن يكون المبحوثون من لهم علاقة بالحياة الدائمة فى القرية وبالمعمل الزراعى ومن الشرائع الدنيا، والمحدودة الدخل فى قرى الدراسة. وقدبلغ حجم العينة الكلى (٤٥٠) حالة وقد توزعت هذه الحالات على قرى الدراسة على النحو التالى:

١ - محلّة مرحوم	٢٠٠ حالة.
٢ - شبرا النملة	١٥٠ حالة
٣ - كفر القصار	١٠٠ حالة
الجملة	٤٥٠ حالة

٢ - أدوات جمع البيانات:

لقد استخدمت الدراسة عدة أدوات لجمع البيانات هي :

أ - الملاحظة المباشرة للسلوك الإجتماعي للمبحوثين فضلاً عن أن هذه الأداة كانت أساسية في الإيحاء بفكرة البحث من ناحية ورصد التحولات العامة، وانعكاساتها على أوضاع الفقراء في القرية، هذا بالإضافة إلى دورها في تشكيل خلفية ملائمة لتحليل المعطيات الميدانية.

ب - أما الأداة الثانية فقد تمثلت في إستمارة المقابلة المقننة والتي تعد مقياساً مباشراً لتحديد الاختلافات والفروق بين القرى المختلفة فضلاً عن التعرف على مظاهر الفقر وأبعاده المختلفة، وقد إشتملت إستمارة المقابلة على العناصر الرئيسية التالية:

١ - يحاول الجزء الأول الحصول على البيانات الأولية اللازمة وهي السن وموطن الإقامة، والحالة المهنية، والتعليمية، والزواجية، والأبناء ذكوراً وإناثاً.

٢ - أما الجزء الثاني: فيحاول قياس الظروف الإقتصادية والإجتماعية لفقراء الريف من حيث حجم المسكن، وأثاثه ومرافقه الأساسية والدخل، والتغذية، وفلسفة إشباع الحاجات الأساسية وأنواع المرض، وطرق علاجه.

٣ - أما الجزء الثالث فيحاول التعرف على الفرص التعليمية المتاحة للأبناء، ومد الإهتمام بتعليمهم، وإمكانية توفير مكان مخصص للإستذكار، والتسرب من المدرسة، وأسبابه والغرض من العملية التعليمية ومدى الإستفادة منها.

٤ - يتضمن الجزء الرابع أبعاد المشاركة الاجتماعية والسياسية عن طريق التعرف على التصويت فى الانتخابات، ومدى المواظبة على قراءة جريدة معينة، والإلتواء الحزبى، والوعى بالأحزاب القائمة، والمشاركة فى الندوات والمشروعات التى تخدم القرية.

ج - أداة المناقشة الجماعية المركزة (F. G. D).

جيث تعتبر أداة المناقشة الجماعية وسيلة أساسية للبحث والتقصى فى العمل الميدانى حيث تساعد على تزويد الباحث برؤية ثرية متممكة عن التفاعل الاجتماعى، والسلوك البشرى، وفهم الدوافع والأسباب وراءبنى آراء ومعتقدات بعينها (٤٨).

فضلاً عن مساهمتها فى تعميق وإثراء تحليل المعطيات الميدانية الكمية، هذا وقد إعتمدت المقابلات الجماعية المركزة على البنود التالية:

التاريخ الشخصى، وقياس الظروف الإقتصادية والإجتماعية لفقراء القرية من خلال التعرف على مظاهر الحرمان المادى من ناحية الشكل السائد للمسكن، وطبيعته، والمرافق الموجودة فيه وأنواع التغذية، والأمراض التى تصيب الأسرة، وكيفية علاجها وشكل الملابس، والإلتواء نحو تعليم الأبناء، ومدى المساواة بين الجنسين فى التعليم، ومدى تخصيص مكان للإستذكار، وأبعاد المشاركة السياسية من خلال التعرف على التصويت فى الانتخابات وحضور الندوات وإجتماعات الحزب، والإلتواء الحزبى والمشاركة فى المشروعات العامة.

٣ - بعض الملامح العامة لمجتمع البحث:

١ - خصائص التركيب النوعى: وقد أظهرت البيانات التى حصلنا عليها من قرى الدراسة أن نسبة الذكور أعلى من نسبة الإناث، حيث بلغت

نسبة الذكور (٨٢,٤٪) مقابل (١٧,٦٪) للإناث، ولا نجد في حقيقة الأمر ما نبرر به هذه الخاصية الفارقة بين الجنسين سوى ظروف إجراءات البحث الميداني ومحددات إختيار مفردات العينة التي تقتصر على مجتمعات ريفية مازالت تشهد بعض الرواسب المتعلقة بصعوبة مقابلة المرأة الريفية وإجراء إستبيان معها مما جعل نسبة الإناث في العينة منخفضة كثيراً عن نسبة الذكور.

٢ - **خصائص التركيب العمري:** والتركيب العمري هو توزيع مفردات عينة البحث على فئات العمر المختلفة، وفي هذا الصدد كشفت الدراسة الميدانية أن الفئة العمرية (٥٠ - ٦٠) تمثل أعلى نسبة إذ بلغت (٣٠,٧٪) ويليهما الفئة العمرية من (٣٠ : ٤٠) حيث بلغت (٢٠,٩٪) ثم تبلغ الفئة العمرية (٤٠ - ٥٠) نفس النسبة السابقة تقريباً ثم فئة (٢٠ -) التي حققت (١٤,١٪) ثم فئة (٦٠ فأكثر) وحققت (٩,١٪)، أما أقل الفئات حجماً فكانت فئة الأقل من عشرين عاماً، وكانت نسبتها (٦,٢٪) ومفاد ذلك أن يتعكس بناء العينة على الإتجاهات المختلفة لأفرادها حيث أن الغالبية العظمى تقع في فئات العمر الأكثر من عشرين عاماً الأمر الذي يشير إلى أن غالبية أفراد العينة تقع في فئة العمر المنتجة.

٣ - **خصائص التركيب المهني:** يرتبط الفقر والحرمان المادى بنوعية المهن التي يعمل فيها الفقراء، فالفقير هو من يعمل في المهن البسيطة والدنيا والتي تدر أجوراً منخفضة، وعلى هذا فقد أظهرت البيانات التي حصلنا عليها أن (٢٨,٤٪) في مجتمع البحث يعملون مزارعين في الأرض، أما نسبة العاملين كعمال زراعيين لدى الغير فقد بلغت (٢١,١٪) وهؤلاء يحصلون على أجور منخفضة نسبياً، كما ظهر لنا أن ما يقرب من (١٧,٨٪) يعملون في وظائف تجلب لهم دخولاً منتظمة وثابتة، كما يعمل (١٤,٦٪) كسعاة وحرفيين، وفئة قليلة لا تتجاوز (٢,٧٪) تمارس التجارة، في حين أظهرت

لنا البيانات أن هناك فئات أخرى تعمل في أعمال حقيرة غير محددة وهؤلاء هم أقل الناس دخلاً وقد بلغوا (Z ٦,٧) بينما بلغ (Z ٨,٤) بأنهم عاطلين ولا يعملون أعمالاً معينة، وعلى أية حال فقد كشف التوزيع المهني عن تنوع قد يفيد كثيراً في تحليل وتفسير معطيات الدراسة كما يشير إلى أن أهم السمات المميزة لفقراء القرية هي العمل في أعمال يدوية بسيطة وتدر عائداً منخفضاً يكاد يكفى القوت الضروري للحياة.

٤ - الحالة التعليمية: أما عن المستوى التعليمي لفقراء القرية، فنجد أن حوالي نصف مفردات العينة يمانون من الجهل والامية وذلك بنسبة (Z ٥١,٨) كما ترتفع نسبة الذين يلمون بمبادئ القراءة والكتابة إلى (Z ٢٣,٣) ونال ما يقرب من (Z ١٢,٧) مؤهلاً أقل من المتوسط، هذا وقد إنخفضت نسبة من لديهم الشهادة الابتدائية إلى (Z ٧,٥) وبلغت نسبة من لديهم مؤهل متوسط (Z ٤,٧) من إجمالي حجم العينة في حين إنعدمت نسبة الحاصلين على مؤهلات جامعية، وهذا يشير إلى أن أغلب أفراد العينة تعيش في ظلمات الجهل والامية، تلك الظاهرة التي تقترن دائماً بالفقر، صحيح أنه من الصعب حسم مسألة أيهما السبب وأيهما النتيجة إلا أنه من الثابت أن الإثنين بينهما علاقة تبادلية تفاعلية، كما أنهما يؤيدان معاً إلى نشأة مشكلات مجتمعية عديدة (٤٩).

٥ - الحالة الاجتماعية: كما أظهرت لنا الإجابات أن نسبة المتزوجين في مجتمع البحث هي أغلب النسب حيث بلغت (Z ٦٨,٩) وتلى هذه النسبة فئة غير المتزوجين، وقد بلغت (Z ١٥,٣) في حين بلغت نسبة الأرمال (Z ٩,٦) من إجمالي حجم العينة، بينما إنخفضت نسبة المطلقين إلى (Z ٦,٢) وتكشف هذه البيانات عن إنخفاض نسبة الطلاق بين أفراد العينة وربما يرجع ذلك إلى أن العينة بأكملها تنتمي إلى مجتمعات ريفية، لا

يمثل الطلاق ظاهرة ملفتة للنظر، ولكن ذلك لا يعنى سعادة الزوجين وتماسك الأسرة فى مجتمعات البحث فهناك مظاهر عديدة للتفكك الأسرى والشجار المستمر بين الزوجين، والانحراف بين الأبناء فى قرى الدراسة.

٦ - عدد الأبناء: كما تكشف المعطيات الميدانية عن زيادة عدد الأبناء الإناث عن عدد الأبناء الذكور حيث بلغ متوسط عدد الإناث (٥٠,٩٪) مقابل (٤٩,١٪) لمتوسط عدد الذكور، كما أظهرت لنا الإجابات التى حصلنا عليها من مجتمعات البحث الثلاثة أن متوسط حجم الأسرة هو (٥,٨٪) فرداً بين العينة، وهذا ما يبين أن الأسرة الزوجية التى تتكون من خمسة إلى ستة أفراد فى المتوسط هى الأسرة السائدة أما الأسرة الممتدة بالمفهوم السوسولوجى فنظام بدأ يتجه إلى الاختفاء فى قرى الدراسة، الأمر الذى يعنى إنتقال الكثير من خصائص التحضر إلى القرية المصرية.

وبعد عرض إجراءات الدراسة الميدانية ووصف بياناتها الأساسية سوف يتم تخصيص الأجزاء التالية لتناول المعطيات الميدانية بالشرح والتحليل والتفسير، واستخلاص النتائج والقضايا الأساسية.

أولاً: الظروف الاقتصادية والاجتماعية لفقراء القرية المصرية:

وفى هذه النقطة يحاول البحث إلقاء الضوء على الظروف التى يعيش فيها فقراء القرية فى المجتمعات الثلاثة التى أجرى فيها البحث هل يعيشون فوق المستوى المطلوب للحياة أم دون ذلك المستوى، وما هى مظاهر الحرمان المادى والاجتماعى التى يعيش فى ظلها فقراء القرية المصرية فى الوقت الراهن، وذلك للإسهام فى توضيح البعد الاجتماعى لجماعات الفقراء، والعمل على تطوير بيئاتهم وتمكينهم من رفع مستوى معيشتهم والوصول بهم إلى الحد الأدنى من الحياة الكريمة واللائقة.

(أ) طيعة المسكن الريفي وشكله:

من المعروف أن المسكن الريفي حاجة إنسانية ضرورية ليسكن فيه الإنسان ويأوى إليه بعد طول عناء العمل ومتاعب الحياة اليومية، لذا فقد حاولت التعرف على مدى إقامة فقراء القرية في بيوت ينعمون فيها بالراحة أم يقيمون في بيوت عاجزة ينهكها الحرمان والشقاء، وقد كشفت لنا النتائج أن غالبية الأسر تعيش في مسكن مستقل وذلك بنسبة (٥٦,٤٪) مقابل (٤٣,٦٪) يعيشون في مسكن مشترك، والمسكن في مجتمعات البحث صورة معبرة وصادقة لمدى المعاناة التي يعانيها هؤلاء الفقراء فبعض المساكن مبنية من الطوب النيء وذلك بنسبة (٤٤٪) ويعلوها سقف من الخشب أو البوص، وتعانى هذه المساكن من رشح المياه التي تهددها بالسقوط وأرضية هذه المساكن ترابية ومنخفضة عن الشارع مما يعرضها لتجمع مياه الأمطار في فصل الشتاء بينما بلغت نسبة المساكن المبنية بالطوب الأحمر حوالي (٢٢,٩٪) وبالخرسانة المسلحة حوالي (١٦,٩٪)، أما المساكن المبنية من الصفيح فبلغت (١٦,٢٪) من إجمالي حجم العينة، أما عن الأثاث الذي لاحظناه في تلك المساكن فهو قديم ومتهالك وغير صالح للحياة الآدمية ويتكون أثاث هذه المساكن من سرير قديم مصنوع من الحديد أو من الخشب أحياناً، ينام عليه الأب والأم، أما الأولاد فيفترشون حصيرة على الأرض يغطيهم غطاء قديم ومستعمل عادة من الأسر المتيسرة، فضلاً عن أن المسكن بالدخل سيئ التهوية ومظلم ويكاد يخلو من النوافذ التي تجدد الهواء أو تسمح بدخول أشعة الشمس لتظهر المسكن حتى يكون صالحاً للحياة.

٢ - حجم المسكن والمرافق الموجودة فيه:

ومن حيث عدد حجرات المسكن في مجتمعات البحث، فقد إتضح أن المساكن التي تضم غرفتين هي السمة الغالبة حيث بلغت (٤١,١٪) تليها

المساكن التى تضم غرفة واحدة حيث بلغت (٢٣٨) بينما تبلغ نسبة الأسر التى تقسم فى مسكن رطب يتكون من ثلاث أو أربع غرف حوالى (٢٠٠, ٩) بالإضافة إلى ضيق المسكن وإزدحامه، فهناك مظهر آخر من مظاهر الفقر يرتبط بالمسكن وهو إفتقار المسكن للمرافق الأساسية، إذ أن مساكن كثيرة فى قرى البحث تخلو تماماً من دورات المياه وذلك بنسبة (٣٧, ٦) مقابل (٦٢, ٤) توجد بها دورات المياه وهذا مما يجعل بعض أفراد الأسر يلجأون لقضاء حاجاتهم فى الخلاء أو مسلجدة القرية أو بالإشتراك فى دورات المياه مع الغير والتى لا تكون عادة صالحة للإستعمال الآدمى الأمر الذى يؤدى إلى تفشى الأمراض والانحرافات الجنسية، وبالرغم من أن مجتمعات البحث تتوفر فيها مواسير للمياه النقية الصالحة للإستعمال والشرب إلا أن البيانات أظهرت أن (٣٤, ٢) محرومون من مياه الشرب النقية مقابل (٦٥, ٨) تتمتع بمياه الشرب النقية، كذلك بجانب حرمان بعض الأسر من المياه النقية فإنها محرومة من الكهرباء أيضاً وتضاض أغلبها بمصاييح الكيروسين كما أن قرى الدراسة تخلو تماماً من المجارى العامة التى تصرف الفضلات مما يجعل المجارى تطفح أمام البيوت وفى الشوارع مما يساعد على تراكم الذباب، والبعوض والحشرات التى تملأ مجتمعات البحث الثلاثة. وتطرح هذه المعدلات أنه بالرغم من إدخال مشروعات إضاءة الريف وإدخال مياه الشرب والصرف الصحى إلا أنه لا يزال فقراء الريف محرومين من التمتع بهذه الخدمات الأساسية وبخاصة من مياه الشرب النقية، والكهرباء التى تنير بيوتهم من الداخل.

٣ - الفقراء ومدى توفير مكان ملائم للأبناء :

كذلك يرتبط بالفقر والحرمان المادى وضع الأبناء داخل المسكن، ومدى تمتعهم بالراحة فيه، وهنا أوضحت إجابات المبحوثين أن ما يقرب من نصف

العينة يقيمون في غرفة مشتركة وذلك بنسبة (٤٨,٤٪) بينما يضم (٣٢٪) في غرفة واحدة مع الأب والأم في حين تتدنى نسبة الأولاد الذين يخصص لهم غرفة مستقلة للنوم إلى (٦,١٩٪) من عدد أفراد العينة، وهكذا تطرح هذه المعدلات التي حصلنا عليها أنه إذا كانت غالبية الأسر تعجز عن تدبير طريقة ملائمة لنوم الأبناء، فإن هناك ظاهرة أخرى كشفت عنها الدراسة الميدانية وهي عدم قدرة الأسر على تخصيص مكان ملائم للنوم، حيث نجد أن (٧,٢٨٪) فقط يخصصون الأسرة لنوم الأولاد، بينما تكفى بعض الأسر بأن تفرش لهم حصيرة على الأرض ينامون عليها وذلك بنسبة (٥,٢٣٪)، أما النسبة الأخيرة والتي تبلغ (٨,٢٧٪) فتوفر لهم كنية عند النوم، وهكذا نستطيع أن نستخلص مما سبق أن ظاهرة إشتراك الأبناء مع والديهم في غرفة نوم واحدة أو أن ينام الآخر مع أخته في فراش النوم ظاهرة مرضية لها آثارها النفسية السيئة على سلوك الأبناء الذين هم في سن الشباب، وما تدفعهم لإستشارة الدوافع الجنسية المكبوتة داخلهم وبالتالي تفشى الرذيلة بينهم.

← ٤ - الفقراء والدخل الشهري:

يفيد الوقوف على معدل الدخل الشهري لأفراد العينة في أى بحث إجتماعي وذلك لأن الدخل هو الذى يحدد مستوى الإنفاق التقريبي للأسرة، ومستوى معيشتها، ومع ذلك فإن الإفصاح عن الدخل الشهري الحقيقي يعتبر مصدراً غير دقيق، خاصة في مجتمعات ريفية لا تزال تشهد بعض الرواسب المتعلقة بالإدلاء بحقيقة هذا الدخل، ومع هذا فقد أظهرت لنا الإجابات أن الدخل تنخفض معدلاته كلما إرتفعنا إلى الفئات الأعلى. فأكثر الفئات حجماً (٤٠٪) هي التي تحصل على دخل شهري يتراوح ما بين (٥٠ - ١٠٠ جنيه) تليها الفئة الأدنى مباشرة وتضم الذين يحصلون على أقل من (٥٠ جنيه) وقد بلغت (٤,٢٨٪) فئة (١٠٠ - ١٥٠) وقد بلغت

نسبتها (٢٣,٨٪) وأخيراً أدنى الفئات هي التي تضم الذين يحصلون على دخل شهري يتراوح من (٢٠٠ - ٢٥٠ جنيهًا) حيث بلغت (٢,٥٪) بينما تعتمد الفئات التي تحصل على أكثر من ٢٥٠ جنيهًا شهريًا.

وهكذا يبدو واضحاً إنخفاض دخول معظم الأسر في مجتمعات البحث الثلاثة مما يؤثر في حرمانها من الحصول على السلع والمنتجات والعجز عن توفير متطلبات الحياة الضرورية خاصة بعد إرتفاع لهيب الأسعار وتضاعف نسبة التضخم مع الأخذ بسياسة الإصلاح الإقتصادي مما يجعل الحياة عسيرة بالنسبة للدوى الدخل المحدود. يؤكد ذلك بعض المبحوثين في المقابلات الجماعية بقولهم «إن الدخل الشهري أصبح لا يكفي لسد إحتياجات الأسرة من الغذاء الضروري لبناء الجسم للأولاد ويقتصر معظم الطعام على تناول الخبز الجاف والجينة القريش والخلل والفول المدمس ولا يتم تناول اللحوم والأسماك والفواكه إلا في الأعياد والمواسم، بل إن هناك بعض الأسر تقضى أغلب يومها على وجبة واحدة أو وجبتين على الأكثر حتى أن بعض الأبناء ينامون ومعدتهم خاوية من الطعام».

وإستكمالاً لما سبق حاولت الدراسة التعرف على ما إذا كان الدخل يكفي مطالب الأسرة أم لا. وهنا أوضحت الإجابات أن الغالبية العظمى من المبحوثين ترى أن الدخل لا يكفي إحتياجات الأسرة وذلك بنسبة (٨١,٨٪) مقابلة (١٨,٢٪) فقط يرون أنه يكفي بالكاد مطالب الأسرة الأساسية، لذا فقد حاولنا التعرف على الطريقة التي يتصرف بها محدودو الدخل في حالة عدم كفاية دخل الأسرة، وقد تبين أن (٤٠,٥٪) يلجأون إلى الإستدانة من الغير بينما أجاب (٣٤,٨٪) بأنهم يأخذون بالأجل من البقال في حين أشار (٢٤,٧٪) بأنهم يعملون عملاً إضافياً لسد إحتياجات الأسرة الأساسية، ومن الواضح أن معطيات هذا البند تؤكد المعطيات التي سبق عرضها من قبل في

إطار المسكن الريفي وضيقه وإزدحامه وإنعدام المرافق الأساسية فيه مما يعكس مدى الحرمان المادى لفقراء القرية والعجز عن توفير الحد الأدنى من ضروريات الحياة الأساسية.

٥ - الفقراء وأنواع الأطعمة الأساسية:

أصبح من البديهي أن الفقر يرتبط ارتباطاً شديداً بأمراض سوء التغذية، وقد أثبتت الدراسات العلمية أن أمراض سوء التغذية من أهم العوامل التي تعوق الإنتاج وتؤدي إلى تكوين أجسام هزيلة عاجزة عن العمل وتدوير عجلة الإنتاج، لذا فقد حاول البحث التعرف على أنواع الأطعمة السائدة في مجتمعات البحث الثلاثة، وتكشف لنا الإجابات التي حصلنا عليها أن (٦، ٢٢٣) يكتثرون من تناول المواد النشوية مثل الأرز والمكرونة والبطاطس في حين أشار (٤، ٢٣٠) بأنهم يكتثرون من أكل المواد البقولية مثل الفول والعدس ويقبلون على تناول المواد البروتينية مثل اللحوم، والسمن، والبيض بصورة متفاوتة، وأخيراً أشارت فئة قليلة لا تتجاوز (١٠، ٢) إلى تناول أطعمة أخرى مثل الجبن والمربات والعسل، وفي هذا السياق كشفت نتائج المقابلات الجماعية أن غالبية القرويين وبخاصة الفقراء يعزفون عن أكل الفاكهة رغم أنهم يزرعونها ولا يشربون الألبان رغم أنهم يربون الماشية لأنهم يبيعونها ويشترون بأنماطها ما يحتاجونه من السلع والمنتجات الأخرى.

٦ - المهنة وطريقة الحصول على رزق العيش:

من القضايا الملفتة للنظر في مجال الدراسة، تلك الآثار التي تربت على سياسات الإصلاح الإقتصادي وخطط التنمية في القرية المصرية، وما نجم عنها من الإرتفاع المتصاعد لأسعار الحبوب في ظل الأزمة الغذائية العالمية مما أدى إلى تخلى القرويين عن صنع الخبز داخل بيوتهم واللجوء إلى السوق

لشراء الخبز الجاهز، ومن هنا سعت الدراسة للكشف عن طريقة الحصول على رغيف العيش في علاقته بمتغير المهنة وهذا ما يوضحه الجدول رقم (١).

جدول رقم (١)

يوضح العلاقة بين الحالة المهنية وطريقة الحصول على رغيف العيش

طريقة الحصول على العيش	الحالة المهنية										العدد Z
	عامل مزارع زراعي	حرفي	ساعي موظف	تاجر لا يعمل غير محددة	٤	٢٢	١٨	٢٧٢	٦٠,٥		
عن طريق الشراء من السوق	٦٥	٧٤	١٥	١٢	٦٢	٤	٢٢	١٨	٢٧٢	٦٠,٥	
من خلال تجهيزه في البيت	١٣	٤٦	٨	٩	١٢	٦	٤	٢	١٠٠	٢٢,٢	
الإنفين معاً	١٧	٨	٥	١٨	٦	٢	١٢	١٠	٧٨	١٧,٣	
المجموع	٩٥	١٢٨	٢٨	٣٩	٨٠	١٢	٢٨	٣٠	٤٥٠	١٠٠	

$$\text{كما } 79,6 = \chi^2 \text{ توجد علاقة ذات دلالة معنوية}$$

وتكشف المعطيات الميدانية المبينة في هذا الجدول أن (٦٠,٥٪) تشتري الخبز من السوق في القرية بينما أشار (٢٢,٢٪) بأنهم يصنعون الخبز في بيوتهم، ويعتمد الباقيون (١٧,٣٪) على الشراء والخبز معاً، وربما تطرح هذه المعدلات أفكاراً جديدة حول اتجاهات التغير الاجتماعي في شكلها الظاهر حيث تتضمن مواجهة القرويين لحياة جديدة تتطلب منهم التوافق معها، لكن تدل هذه الظاهرة في مغناها الحقيقي على مدى الفقر والفاقة التي يعاني منها محدودو الدخل في مجتمعات البحث وعجزهم عن شراء الحبوب التي يصنع منها الخبز وما يؤكد ذلك أن هناك ارتباطاً معنوية عند مستوى

(٠, ٠١) أى أن الظاهرتين مترابطتان بمعنى أن المهنة تؤثر على إختيار الطريقة المفضلة للحصول على رغيف العيش.

واستطراداً مع ما سبق أوضحت الدراسة أن هناك أسباباً عديدة لشراء الخبز من السوق، يأتي في مقدمتها: أن عمل الخبز أصبح مكلفاً وذلك بنسبة (٢٦, ٢ Z) بينما أجاب (٢٢, ٧ Z) بأن هذه الظاهرة ترجع إلى إنتشار المحابيز الآلية في القرية، لأن الخبز الجاهز مدعم من الحكومة وتمثل (٢١, ٨ Z) وأسباب أخرى مثل غلاء أسعار الحبوب، وتمثل (١٨, ٢ Z) وأخيراً أشار (١١, ١ Z) بعدم توفر الوقت للخبز وكلها معطيات تطرح مدى الحرمان المادى الذى يعانى منه فقراء القرية فى الوقت الراهن، لأن صناعة الخبز داخل البيت كانت تمثل قيمة كبيرة لدى الريفيين بإعتبارها تمثل رمزاً للثراء واليسر والقدرة المالية التى تتفاخر بها الأسرة الريفية.

٧ - الفقراء والأمراض التى تصيبهم:

يتفق الخبراء على أن الفقر فى حد ذاته ليس عاملاً مسبباً للمرض، ولكن ما يرتبط بالفقر من ظواهر ومشكلات هو الذى يؤدى إلى الإصابة بالأمراض أو إلى تفاقمها وإنتشارها فهناك على سبيل المثال مشكلات سوء التغذية التى ينتج بعضها عن الفقر، وهناك الأمراض المعدية التى تنتشر بسبب عدم توفر إمكانيات كافية لتخصيص أدوات معينة يستخدمها المريض دون غيره، كما أن هناك الأمراض التى تنتشر فى الأحياء الفقيرة حيث طفع المجارى وتجمعات القمامة وهى كلها تساعد على إنتشار الروائح الكريهة وتسبب الأمراض.

وإذا كانت قلة الإمكانيات تؤدى إلى عدم توفر الظروف الصحية اللائمة لذا فقد حاول البحث أن يتقصى أنواع الأمراض التى يتعرض لها فقراء القرية

وهنا تكشف البيانات أن أمراض البلهارسيا هي أكثر الأمراض التي تصيب فقراء القرية وذلك بنسبة (Z ٣٨, ٧) فالنزلات الشعبية بكافة أنواعها تمثل (Z ٢٢, ٢) كما تزداد أمراض الجهاز التنفسي وقد بلغت نسبتها (Z ١٦, ٩) ثم أمراض ضغط الدم وتمثل (Z ٨, ٢) ثم أمراض القلب وتمثل (Z ٦, ٤) ثم الأمراض الجلدية وتمثل (Z ٥, ١) وأخيراً أمراض العيون وتمثل (Z ٢, ٥) من إجمالي حجم العينة.

ونخلص من ذلك إلى أن أمراض البلهارسيا هي أهم الحالات المرضية التي تهدد فقراء الريف في مجتمعات البحث، ولا شك في أن هذا المرض يمثل تهديداً خطيراً لحاضر المجتمع المصرى ومستقبله، نظراً لما يترتب عليه من تدهور لصحة الإنسان الذي يعتبر عصب الإنتاج والتنمية في القرية، فضلاً عما يسببه من إستهلاك متواصل للإمكانات العلاجية المتوفرة في الوقت الحاضر.

٨ - الحالة التعليمية للفقراء والطريقة المفضلة للعلاج:

وتحاول الدراسة في هذا الجزء التعرف على الطريقة التي يتصرف بها الفقراء في حالة الإصابة بمرض معين في ضوء علاقتها بالحالة التعليمية. هل يذهبون إلى الطبيب في عيادته الخاصة؟ أم يتجهون إلى الوحدة الصحية؟ أم يبحثون عن طريقة أخرى بديلة؟ ولتوضيح ذلك فقد جاء موضوع الجدول رقم (٢).

جدول رقم (١)

يوضح العلاقة بين الحالة التعليمية والطريقة المفضلة للعلاج

الحالة المهنية										
طريقة الحصول على العيش	مهن العدد									
	عامل مزراع زراعي	حرفي	ساعي	موظف	تاجر	لا يعمل	غير محددة	مهن	العدد	Z
عن طريق الشراء من السوق	٦٥	٧٤	١٥	١٢	٦٢	٤	٢٢	١٨	٢٧٢	٦٠,٥
من خلال تجهيزه في البيت	١٣	٤٦	٨	٩	١٢	٦	٤	٢	١٠٠	٢٢,٢
الإنسي صاً	١٧	٨	٥	١٨	٦	٢	١٢	١٠	٧٨	١٧,٣
المجموع	٩٥	١٢٨	٢٨	٣٩	٨٠	١٢	٢٨	٣٠	٤٥٠	١٠٠

٦٥,٣٧ = χ^2 توجد علاقة ذات دلالة معنوية

وتوضح لنا الإجابات المبينة في هذا الجدول أن أغلبية المبحوثين يلجأون إلى الوحدات الصحية للعلاج بنسبة (٣٣,٨٪) حيث يتوفر الكشف والعلاج المجاني، كما يذهب (٣١,١٪) إلى العيادات الخاصة. في حين بلغت نسبة المبحوثين الذين يترددون على المشايخ والأضرحة (١٦,٤٪) طلباً للشفاء، بينما أشار (١٤٪) أنهم يلجأون إلى الوصفات البلدية والطب الشعبي وأخيراً أجاب (٤,٧٪) بالتواكلية والإهمال.

وتظهر لنا هذه الإجابات أنه على الرغم من إيمان المبحوثين بالتطبيب كوسيلة للعلاج إلا أن هناك فئات منهم تؤمن بالوصفات البلدية أو التردد على المشايخ، وهذا ما يؤكد على ازدواجية السلوك بين الفقراء وتناقضه، كما يتبين أن الفقراء يضطرون إلى إختيار أخص الطرق والكشف بالجان، لكن

يشير بعض الباحثين أثناء المقابلات الجماعية إلى مشكلات الرعاية الصحية بالمستشفيات الحكومية بقوله: «إن الأطباء لا يلتزمون بأداب المهنة في هذه الوحدات فضلاً عن قصور الخدمات وقلة الدواء بها، بل إن الأطباء يطلبون من المريض شراء الأدوية من خارج الوحدة»، ويدعم هذا ما توصل إليه - على المكاوي - في دراسته التي أسفرت عن نتائجها عن أن المؤسسات الصحية ترحلت دون تجديد أو إتمام، وبالتالي خلّت الساحة أمام القطاع الصحي الخاص، وتزايدت أعباء الوقاية والعلاج على الشرائح والطبقات الفقيرة ومحدودي الدخل واختل مبدأ الرعاية الصحية المجانية (٥٠).

وفي محاولة الدراسة الكشف عن العلاقة بين التعليم والطريقة المفضلة للعلاج تبين أن الأميين يلجأون إلى الوحدة الصحية بنسبة (٦، ٢٣٢) ثم العيادة الخاصة بنسبة (٥، ٢٤٤) ثم اللجوء إلى الأضرحة والمشايخ بنسبة (٩، ٢١٠) ثم الوصفات البلدية بنسبة (٧، ١٦) وأخيراً اتخاذ موقف السلبية والتواكلية.

وفي فئة الذين يقرأون ويكتبون كانت المعدلات (٩، ٤٠) للوحدة الصحية (٥، ٢٣٠) للعيادة الخاصة (٣، ١٤) للمشايخ، (٦، ٧) للوصفات البلدية، وأخيراً التواكلية.

وفي فئة الحاصل على الابتدائية حققت الوحدات الصحية (٤، ٣٢) كوسيلة ملائمة للعلاج والنسبة نفسها للوصفات البلدية، والمشايخ والأضرحة (٦، ١٧) ثم (٧، ١١) للتواكلية وأخيراً (٩، ٥) للعيادة الخاصة، وبين المؤهلات الأقل من المتوسطة حققت العيادة الخاصة (٩، ٦٤) كوسيلة للعلاج، ثم الوحدة الصحية (٨، ٢٢) والوصفات البلدية (٨، ١٨) وأخيراً (٥، ٣) للمشايخ والأضرحة، وبين المؤهلات المتوسطة كانت المعدلات

(١٠٧، ١) للعيادة الخاصة في مقابلة (١٩٤٢، ٩) للوحدات الصحية، وقد تبين أن هناك فروقاً ذات دلالة عند مستوى (٠.٠١) وهو أمر يشير إلى وجود ارتباط عال بين الظاهرتين إلى درجة كبيرة.

وهكذا تشير النتائج المرتبطة بالظروف الاقتصادية والاجتماعية التي يعيش في ظلها أفاد العينة، أن غالبيتهم في مجتمعات البحث الثلاثة يعيشون دون المستوى الملازم للحياة ويعانون من الفاقة والحرمان المادى، فإذا كانت تلك هى صور الحياة الاجتماعية للفقراء فى القرية المصرية، فما مدى إهتمام الفقراء بالتعليم، والحرص على تعليم الأبناء؟

ثانياً: الفقراء وتعليم الأبناء:

لا شك أن التعليم أصبح أحد الأسباب الهامة والعملية لإعادة بناء الإنسان والمجتمع، لذا يحاول البحث فى هذا الجزء من الدراسة الميدانية أن يوضح مدى إهتمام فقراء الريف بالتعليم، ومدى حرصهم على تعليم الأبناء خاصة وأن مبدأ تكافؤ الفرص فى التعليم بدأ يتقلص ويكاد يكون معدوماً، لأن الفرص التعليمية المتوافرة لأبناء الطبقات الغنية والثرية مثلاً تجعلهم متفوقين على أبناء الطبقات الفقيرة والدنيا أو على الأقل أكثر حظاً فى نوعية التعليم، كما أن المدارس أصبحت سبباً فى زيادة الشعور بالإحباط وخيبة الأمل عند الفقراء الذين لا يستطيعون الوصول إلى التعليم أو الإستمرار فيه وفق شروطه القاسية، وعاملاً مساعداً على زيادة حدة التمايز الاجتماعى، حيث إستقطبت مدارس اللغات أبناء الطبقة الجديدة من أغنياء الإنفتاح، بينما لجأ أبناء الطبقة الوسطى إلى التعليم الخاص نظراً لإنفتاح تكاليف النوع الأول بشكل لا يقدرّون على مجاراته، هذا ولم يبق أمام أبناء الطبقات الفقيرة

من الفلاحين والعمال وصغار الموظفين إلا التعليم الرسمي العام الذى تفاقمت مشاكله وتدهور وضعه بشكل ملحوظ فى ظل المنافسة غير المتكافئة مع التعليم الأجنبى والخاص (٥١).

١ - الحالة التعليمية للفقراء ومدى الموافقة على تعليم الأبناء:

تحاول الدراسة فى هذه النقطة التعرف على مدى موافقة الآباء على إلحاق أبنائهم بالتعليم فى ضوء متغير التعليم بإعتبار أن التعليم مازال يمثل أحد المحاور الرئيسية لقياس الآثار الترابطية بينه وبين غيره من المتغيرات الأخرى إما سلباً وإما إيجاباً ولتوضيح ذلك فقد جاء موضوع الجدول رقم (٣).

جدول رقم (٣)

بوضوح العلاقة بين الحالة التعليمية وتعليم الأبناء

العدد	٧	الحالة التعليمية						هل توافق على تعليم الأبناء
		جامعى	مؤهل متوسط	مؤهل أقل من المتوسط	حاصل على الابتدائية	يقرأ ويكتب	امى	
٢٦٧	٥٩,٣	-	٢١	٤	٢١	٥٨	١٢٧	نعم
١٨٣	٤٠,٧	-	-	١٧	١٣	٤٧	١٠٦	لا
٤٥٠	١٠٠	-	٢١	٥٧	٣٤	١٠٥	٢٣٣	المجموع

كما $\chi^2 = 11,62$ توجد علاقة ذات دلالة معنوية

وتوضح المعطيات الميدانية المبينة فى هذا الجدول أن نسبة الموافقين على تعليم جميع الأبناء (٥٩,٣٪) مقابل (٤٠,٧٪) لا يوافقون على إلحاق جميع أبنائهم فى التعليم. وفى هذا الصدد يقول أحد الباحثين فى المقابلات الجماعية: «إن الواحد لازم يخلّى بعض الأبناء فى التعليم والبعض الآخر يتعلم حرفة معينة يساعد والده فى مصاريف الأسرة لأن التعليم أصبحت تكاليفه عالية وإحنا ما نقدرش عليها ولا على إعطاء الأبناء دروس خصوصية». ولكن هل تؤدى زيادة معدلات التعليم عند الوالدين إلى زيادة معدل الموافقة على تعليم الأبناء؟ وهنا توضح البيانات أن (٥٤,٥٪) يوافقون على تعليم الأبناء مقابل (٤٥,٥٪) لا يوافقون على تعليم جميع الأبناء وكذلك رأى ذلك (٥٥,٢٪) ممن يقرأون ويكتبون مقابل (٤٤,٨٪) لا يوافقون، وفى فئة الابتدائي يوافق (٦١,٨٪) على تعليم الأبناء مقابل (٣٨,٢٪) لا يوافقون، وكذلك فى فئة المؤهل المتوسط (٧٠,٢٪) مقابل (٢٩,٨٪) لا يوافقون، أما فئة المؤهل المتوسط فتوافق بالكامل على تعليم جميع الأبناء، وقد تبين أنه ليست هناك فروق ذات دلالة معنوية عن مستوى (٢٠١).

ونستخلص مما سبق أن العلاقة بين مستوى التعليم ومعدلات الموافقة على تعليم الأبناء ليست واضحة، بمعنى أن هناك إدراكاً شبه عام على أهمية تعليم الأبناء بصرف النظر عن المستوى التعليمى للمبشرين وما يؤكد ذلك ما كشفت عنه نتائج المقابلات الجماعية من أن «التعليم ضرورى للأولاد لما له من فائدة على مستقبلهم وأنه يوفر لهم حياة كريمة. والواحد لازم يعلم أولاده مهما كلفه كل ما يملك طالما أن الأولاد قادرين على مواصلة الدراسة، ويستطيعون تحصيل المعلومات حتى لو وصلوا كملهم للجامعة».

٢ - متغير السن وأهمية التعليم للجنسين:

لعل تدرج السن في اتجاه الكبر يساعد على تنمية الوعي بأهمية التعليم بالنسبة للأبناء، خاصة وأن الدولة كفلت مجانية التعليم لكافة أبناء الشعب، لذا فقد حاولنا أن نعرض مدى العلاقة بين متغير السن وأهمية التعليم للجنسين (الذكور والإناث) ولتوضيح ذلك فقد جاء موضوع الجدول رقم (٤).

جدول رقم (٤)

يوضح العلاقة بين فئات السن وأهمية التعليم للجنسين

أهمية التعليم بالنسبة للجنسين	فئات السن						
	أقل من ٢٠	٢٠-٣٠	٣٠-٤٠	٤٠-٥٠	٥٠-٦٠	٦٠-٦٥	٦٥ فما فوق
أهم بالنسبة للذكور	١٣	٣١	٤٨	٣٥	٨٢	٨	٢١٧
أهم للإناث	٦	٧	٥	١٤	١٨	٩	٥٩
مهم للإثنين معاً	٧	٢٢	٤١	٣٧	٣٨	٢٤	١٦٩
غير مهم بالمرّة	٢	٣	-	-	-	-	٥
المجموع	٢٨	٦٣	٩٤	٨٦	١٣٨	٤١	٤٥٠

كما $\approx 49,6$ توجد علاقة ذات دلالة معنوية

بشكل عام أشارت النتائج المبينة في هذا الجدول إلى أن (٢٤٨) يؤكدون أهمية التعليم بالنسبة للذكور في حين أجاب (٦٠٣٧) بأهمية التعليم لكلا الجنسين في حين أشار (١٠٣١) بأهمية التعليم بالنسبة للإناث، بينما أجابت نسبة ضئيلة لا تتجاوز (١٠١) بعدم أهمية التعليم

بالمرة. هذا وقد توزعت المعدلات الداخلية للبيانات على فئات السن على النحو التالي:

فقد أشار (Z ٤٦, ٤) من الفئة العمرية الأولى (أقل من عشرين عاماً) إلى أهمية التعليم للذكور: فأهميته للإثنين معاً، (Z ٢٥) فأهميته للإناث (Z ٢١, ٤) بينما أجاب (Z ٧, ٢) بأنه غير مهم بالمرة.

أما الفئة الثانية (٢٠-) فقد أكد (Z ٤٩, ٢) منها أهمية التعليم للذكور (Z ٣٤, ٩) للإثنين معاً، (Z ١١, ١) للإناث، (Z ٤, ٨) بغير مهم بالمرة، وفي الفئة العمرية الثالثة (٣٠-) فقد أجاب (Z ٥١, ١) للذكور (Z ٤٣, ٦) للإثنين معاً، (Z ٥, ٣) للإناث.

وفي الفئة العمرية الرابعة (٤٠-) أكد (Z ٤٣) أهمية التعليم للإثنين معاً، (Z ٤٠, ٧) للذكور (Z ١٦, ٣) للإناث.

أما الفئة العمرية الخامسة (٥٠-) فقد أشار (Z ٥٩, ٤) للذكور، (Z ٢٧, ٥) للإثنين معاً، (Z ١٣, ١) للإناث.

أما الفئة العمرية الأخيرة (٦٠ فما فوق) أشار (Z ٥٨, ٥) بأهمية التعليم للإثنين معاً، (Z ٢٢) للإناث، (Z ١٩, ٥) للذكور.

وقد تبين أن هناك فروقاً ذات دلالة معنوية عند مستوى (Z ٠, ٠١) ومعنى ذلك أنه كلما تزايد المستوى المعرف تزايد معه الوعي بأهمية التعليم للأبناء جميعاً.

٣ - الفقراء والغرض من العملية التعليمية:

من المعروف أن التعليم يمثل هدفاً أساسياً من أهداف أى برنامج تنموى،

كما أنه أداة رئيسية لتحقيق الأهداف التنموية الطموحة، لذا فإن الدراسة حاولت الكشف عن الغرض من العملية التعليمية عند فقراء القرية، هل هو تزويد الأبناء بالمعرفة وتنمية قدراتهم ومواهبهم أم هو مجرد شهادة للحصول على وظيفة معينة؟ أم وسيلة للمساعدة على تحسين الوضع الاجتماعي بشكل عام؟ وهنا توضح إجابات الباحثين أن حوالى (٢٩,٨٪) يؤكدون أن التعليم أصبح وسيلة أساسية لمساعدة الأبناء على الزواج الأفضل فى حين رأى (٢٧,٥٪) بأن الهدف من التعليم عندهم هو الحصول على وظيفة معينة تدر دخلاً ثابتاً، كما أشار (١٥,٦٪) بأن التعليم يساعدهم فى الحصول على المال بينما أجاب (١٤,٧٪) بأن التعليم يساعدهم فى تحقيق مركز اجتماعى أفضل، وأخيراً رأى (١٢,٤٪) بأن التعليم ينمى قدرات الأولاد ومواهبهم.

ومن خلال ذلك يتضح أن التعليم هو أمل الأغلبية فى تغيير المكانة الاجتماعية والترقى فى السلم الاجتماعى والحصول على وظيفة ذات العائد الثابت والمناسب، وهذه النظرة إلى التعليم تعبر عن ميكانزم الحراك الاجتماعى والمهنى فى المجتمع، بحيث تحول التعليم إلى مجرد أداة لتحصيل المعلومات بشكل برجماتى يمكن أن يخدم مباشرة أغراض الإنتفاع العلمى (٥٢).

٤ - الفقراء ومدى قدرتهم على توفير مكان ملائم لإستذكار دروس الأبناء:

وتحاول الدراسة فى هذه الفقرة التعرف على مدى توفير الأسرة لمكان ملائم لإستذكار دروس الأبناء، وكان هدفنا لقياس ذلك الكشف عن إمكانية الأسرة الريفية لتهيئة المناخ الملائم لإستذكار دروس الأبناء، وهنا توضح

إجابات المبحوثين أن معظم الأسر تعجز عن توفير مكان مخصص للأبناء بشكل عام، حيث يندر أن يتوفر للأبناء في مراحل التعليم المختلفة حجرة مخصصة للإستذكار ومتابعة دروسهم نتيجة لإزدحام المسكن بالأفراد وضيقة، وكثرة الضوضاء فيه، لذا يفضل الأبناء مراجعة دروسهم خارج البيت سواء عند الأصدقاء أو في الغيط، وقد يرجع ذلك إلى عجز الأسرة الريفية الفقيرة عن العيش في مسكن رحب وسلام يساعده على توفير المناخ الملائم لإستذكار دروس الأبناء، بل إن هناك بعض الأسر تعجز عن تدبير النفقات الأساسية لتعليم أبنائهم الصغار مثل توفير ملابس المدرسة، وثمن بعض الأدوات الكتابية، ومصاريف الدراسة، وبالتالي لا يستطيعون متابعة دروس الأبناء أو إعطائهم دروساً خصوصية، وهذا يكشف عن مدى الحرمان المادي والفقر الذي تعاني منه الأسرة الريفية التي تعجز عن العيش في مسكن ملائم أو توفير الحد الأدنى للمعيشة أو حتى توفير المناخ الملائم لتعليم الأبناء.

٥ - الوضع المهني للفقراء وظاهرة تسرب الأولاد من المدرسة:

في هذه الفقرة نحاول الدراسة الوقوف على ظاهرة تسرب الأولاد من المدرسة، تلك الظاهرة التي تلحظ دائماً في الأسر الأشد فقراً، لاندرجة التي صارت معها سمة تدرج ضمن سمات الأسر الفقيرة، بل إن كثيراً من الباحثين يربط بين حجم هذه الظاهرة، ودرجة الفقر في المجتمع، وينظر إلى التصدى لها كشرط ضروري ولازم لخروج المجتمع - الذي يعانيها - من دائرة التخلف والفقر المدقع، ولتوضيح ذلك فقد جاء موضوع الجدول رقم (٥).

جدول رقم (٥)

يوضح الحالة المهنية وظاهرة التسرب من المدرسة

العدد	الحالة المهنية							هل عندك أولاد	
	مهن محدود	تاجر	موظف	ساعي	حرفي	مزارع	عامل زراعي	في المدرسة ثم خرجوا منها؟	
٤٩,٣	٢٢٢	٩	٢١	٦	٧	١٨	١٢	٨٥	٦٤
٥٠,٧	٢٢٨	٢١	١٧	٦	٧٣	٢١	١٦	٤٣	٢١
١٠٠	٤٥٠	٣٠	٣٨	١٢	٨٠	٣٩	٢٨	١٢٨	٩٥

كما = ٨٥,٥٨ توجد علاقة ذات دلالة معنوية

بشكل عام أظهرت إجابات المبحوثين المبينة في هذا الجدول أن (٤٩,٣٪) عندهم أولاداً تسربوا من المدرسة مقابل (٥٠,٧٪) لم تحدث هذه الظاهرة بين أبنائهم، وهذا ما يوضح تفاوت حظ أبناء الأسرة الواحدة من التعليم وهذا التفاوت في التعليم سيؤدي حتماً إلى تفاوت المكانات الاجتماعية لمجتمع القرية، هذا وقد توزعت ظاهرة تسرب الأولاد من المدرسة على الفئات المهنية كما يلي:

ففي فئة العمال الزراعيين أجاب (٦٧,٤٪) بأن عندهم أولاداً تسربوا من المدرسة، مقابل (٣٢,٦٪) أشاروا بعدم وجود هذه الظاهرة وكذلك في فئة المزارعين أجاب ثلثها بتسرب الأولاد مقابل الثلث لم يتسرب أحد من أبنائهم من المدرسة، أما في فئة الحرفيين فقد أكد (٤٢,٩٪) بوجود هذه الظاهرة مقابل (٥٣,٨٪) نفى وجودها، أما فئة الموظفين فقد أكد وجودها

(Z٨,٨) مقابل (Z٩١,٢) أشاروا بعدم وجودها، وفي فئة التجار فقد أجاب نصفهم بوجودها وفي النصف الآخر وجودها، وفي فئة الذين لا يعملون فقد أجاب (Z٥٥,٣) بوجود هذه الظاهرة (تسرب الأولاد) مقابل (Z٤٤,٧) بعدم وجودها، أما في فئة الذين يعملون في مهن هامشية أجاب (Z٣٠) بوجود هذه الظاهرة بين الأبناء مقابل (Z٧٠) نفرو وجودها، وقد أوضحت للمعالجات الإحصائية وجود فروق ذات دلالة معنوية عند مستوى (Z٠,٠١) وهذا يدل على أن هناك ارتباطاً وثيقاً بين الظاهرتين، أى أن للمهنة أثراً كبيراً على وجود ظاهرة تسرب الأولاد من المدرسة أو عدم تسربهم وإستكمالاً لما سبق حاولت الدراسة الميدانية الكشف عن أسباب ظاهرة التسرب بين الأبناء من وجهة نظر الباحثين، وهنا تبين أن الغالبية (Z٣٣,٨) يجمعون هذه الظاهرة إلى تشغيل الصبية لمساعدة الأسرة، ثم يلي ذلك مباشرة الذين ذكروا (Z٢٩,٧) بأنها ترجع إلى قلة دخل الأسرة، ثم أكد (Z١٨,٩) بأن خروج البنات من أجل الزواج هو الذى يساعد على زيادة نسبة التسرب من المدرسة فى حين رأى (Z١٠,٤) إنتشار هذه الظاهرة بسبب أن الأولاد ليس لديهم ميل للتعليم، وأخيراً أجاب (Z٧,٢) بأنها ترجع إلى بعد مكان المدرسة عن البيت.

ومن خلال ذلك يتضح أنه ليس هناك تكافؤ فى الفرص التعليمية لأبناء الأسر الفقيرة، حيث أن الفقير لا يدخر وسعاً فى إرسال أبنائه إلى المدرسة والاهتمام بتعليمهم إلا أنه إذا وجد أحد أبنائه يتعثر فى الدراسة لا يلبث أن يخرج من المدرسة لإدخاله فى ميدان العمل أو تعليمه حرفة أو صناعة معينة يعمل فيها، ومن ثم يكون التسرب بعد المرحلة الإلزامية وإقتحام سوق العمل فى سن مبكرة.

رابعاً: الفقراء والمشاركة الاجتماعية والسياسية:

ليس هناك خلاف على أن المشاركة تشكل أداة هامة من أدوات التنمية الاجتماعية ووسيلة لتحقيق أهداف التنمية اللاحقة، لذا لا يتصور إمكانية نجاح أى عمل جماهيري بدون وجود قدر كاف من المشاركة، لهذا فقد أشار أحد الباحثين بأن مطلب المشاركة الشعبية أصبح مبدأ أساسياً للحياة الاجتماعية والتخطيط الديمقراطي^(٥٣).

والحديث هنا عن المشاركة يعنى المشاركة سواء فى النواحي السياسية أم الاجتماعية لأن الفصل بينهما قد يكون لأغراض التحليل فقط، طالما أن الواقع الاجتماعى كل لا يتجزأ، بل إن جوانبه تتداخل وتتبادل التأثير بـشكل توافقى، والمشاركة فى إعتقادي هدف ووسيلة، فهى هدف لأن الحياة الديمقراطية السليمة تركز على إشراك المواطنين فى مسؤوليات التفكير والعمل من أجل مجتمعهم، وهى وسيلة لأنه عن طريق مجالات المشاركة يتذوق الناس أهميتها ويمارسون طرقها وأساليبها وتتأصل فيهم عاداتها ومسالكها وتصبح جزءاً من ثقافتهم وسلوكهم^(٥٤)، ومن هذا المنطلق يصبح البحث عن دور فقراء القرية فى حجم وأنماط المشاركة التى يمارسونها ذا أهمية خاصة فى الكشف عن البعد الاجتماعى الآخر الذى يعانى منه الفقراء، وإبراز العوامل التى تسهم فى تحديد ملامح ومظاهر الحرمان الذى يعانى منها فقراء القرية المصرية.

١ - الحالة التعليمية ومدى وجود بطاقة إنتخابية:

يتفق العلماء أن التعليم إذا ما أحسنت صياغة أهدافه بوضوح، وأجيد إختيار توجهاته فإنه يعمل على دعم مجموعة من القيم الأساسية المؤثرة فى تشكيل المبادرات الفردية، والجهود المشاركة، لذا فقد سعت الدراسة فى البداية إلى التعرف على حجم من لديهم بطاقات إنتخابية فى ضوء الحالة التعليمية. ولتوضيح ذلك فقد جاء موضوع الجدول رقم (٦).

جدول رقم (٦)

يوضح العلاقة بين التعليم ومدى وجود بطاقة إنتخابية

الحالة التعليمية							هل لديك بطاقة إنتخابية	
العدد	جامسى	مؤهل متوسط	مؤهل أقل من المتوسط	حاصل على الإبتدائية	يقرأ ويكتب	لمى		
٦٠.٩	٢٧٤	-	١٦	٣٥	١٩	٦١	١٤٣	نعم
٣٩.١	١٧٦	-	٥	٢٢	١٥	٤٤	٩٠	لا
١٠٠	٤٥٠	-	٢١	٥٧	٣٤	١٠٥	٢٣٣	المجموع

$$\text{ك}^2 = ٢,٧٣ \quad \text{لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية}$$

وتوضح البيانات بشكل عام أن (٦٠,٩ Z) لديهم بطاقات إنتخابية والنسبة الباقية وهى التى تزيد عن ثلث المينة (٣٩,١ Z) ليس لديها بطاقة إنتخابية ومعنى ذلك أن الذين يحرصون على الحصول على بطاقة الإبتخاب كمقدمة ضرورية لإستخدام حق الإبتخاب قد تفوقوا على غيرهم بينما توزعت هذه المعدلات على متغير التعليم على النحو التالى:

ففى فئة الأمية بلغت نسبة الذين ليست لديهم بطاقة إنتخابية (٦١,٤ Z) مقابل (٣٨,٦ Z) لديهم بطاقة إنتخابية، وكذلك بلغ (٥٨,١ Z) بأنه ليست لهم بطاقة إنتخابية مقابل (٤١,٩ Z) لديهم البطاقة، أما فى فئة الحاصلين على الإبتدائية فقد بلغت نسبتهم (٥٥,٩ Z) مقابل (٤٤,١ Z) لديهم بطاقة إنتخابية، وفى فئة المؤهل دون المتوسط أجاب (٦١,٤ Z) بعدم وجود مقابل (٣٨,٦ Z) بوجودها وأخيراً فئة المؤهل المتوسط فكانت الغالبية فيها ليست

لديها بطاقة إنتخابية وذلك بنسبة (٢٧٦,٢) مقابل (٢٢٣,٨) أجابوا بوجودها.

وقد تبين أنه ليست هناك فروق ذات دلالة معنوية، ومعنى ذلك أن التعليم - رغم أهميته - ليس له تأثير إيجابي في جذب إهتمام الفقراء لممارسة حقهم الإنتخابى من خلال الحصول على بطاقة إنتخابية ولا فرق بين المستويات التعليمية المختلفة، لذا فقد تصاعدت فى الآونة الأخيرة أصوات تنادى بضرورة إصلاح الهيكل التعليمى ومحتواه وضرورة ربطه بقضايا المجتمع وتوجهاته التنموية الأساسية.

وفى إطار ذلك سئل الذين لديهم بطاقات إنتخابية عما إذا كانوا يذهبون إلى الإدلاء بأصواتهم فى صناديق الإنتخاب أم لا ؟ وهنا توضح إجابات المبحوثين أن (٢٣٩,١) أجابوا بأنهم يذهبون إلى صناديق الإنتخاب بصورة دائمة، وكذلك أكد (٢٢٢,٣) بأنهم يذهبون إلى الإنتخابات بصورة متفاوتة مقابل (٢٣٨,٦) أجابوا بعدم الذهاب على الإطلاق.

وهذا بما يوضح أن هناك عزوفاً واضحاً من جانب جمهور البحث عن التصويت فى الإنتخابات خاصة لو أضفنا نسبة الذين ليست لديهم بطاقة إنتخابية، إلى نسبة الذين لا يذهبون إلى الإدلاء بأصواتهم إلى الإنتخابات رغم أن لديهم بطاقة إنتخابية، وزمما يرجع ذلك إلى أن الفقراء لا يبالون بالتصويت فى الإنتخابات العامة لأنها بعيدة عن دائرة إهتمامهم المباشرة، وإحساسهم بعدم فعاليتهم السياسية، وعدم تحقيق مطالبهم الأساسية فضلاً عن إنشغالهم بأمور حياتهم المعيشية الخاصة. وبما يؤكد ذلك ما أسفرت عنه نتائج المقابلات الجماعية فى هذا الصدد أن الذهاب إلى صناديق الإنتخاب أو عدم الذهاب إليها لا يغير من الوضع الذى إحتا عايشين فيه من نتيجة الإنتخابات، فالحكومة عايزة تنجح المرشحين الذى تبعها ويس، وبعد ما

يبتجحوا كل واحد بىروح لجاله ولا شىء يحدث من أجل تحسين ظروفنا وأحوالنا الصعبة».

٢ - موطن الإقامة ومدى الإهتمام بقراءة جريدة معينة:

المسألة الثانية التى حاولنا أن نعرفها هى مدى إهتمام الفقراء بقراءة جريدة معينة على إعتبار أن الإفصاح عن قراءة جريدة حزبية يشير إلى درجة من درجات المشاركة السياسية. وهنا تظهر إجابات المبحوثين أن (٢٤,٤٪) يحاولون قراءة جريدة معينة مقابل (٣٣,٨٪) لا يقرؤون أية جريدة حزبية على الإطلاق، والنسبة الباقية وهى التى تزيد عن نصف أفراد العينة غير ملمين بمبادئ القراءة والكتابة وبالتالي فهم غير قادرين على قراءة جريدة معينة، ونستخلص من هذا أنه إذا أخذنا قراءة جريدة معينة باعتبارها إحدى القرائن على المشاركة فى الإهتمامات العامة، فإنه يتضح ضالة نسبة الذين يهتمون بقراءة جريدة معينة، مما يعنى أن من السمات المميزة للفقراء: سيادة الفتور السياسى فى مجتمعات البحث الثلاثة، وقد ظهرت لنا فروق ذات أهمية بين موطن الإقامة والحرص على قراءة جريدة معينة، مما يؤكد لنا أن الإلمام بالمعرفة السياسية من خلال متابعة قراءة جريدة حزبية له دلالة إجتماعية وسياسية ترتبط بمتغير مكان الإقامة الذى يساهم فى زيادة تمسك الفرد وحرصه على قراءة جريدة معينة.

٣ - الحالة التعليمية والعضوية فى الأحزاب السياسية:

وفى هذه الفقرة نحاول الدراسة الميدانية ربط متغير التعليم بالانتماء لأحد الأحزاب السياسية لدى فقراء القرية باعتباره إحدى صور المشاركة السياسية المهمة ولتوضيح ذلك فقد جاء موضوع الجدول رقم (٧).

جدول رقم (٧)

الحالة التعليمية والعضوية في الأحزاب

العدد	جامعى	الحالة التعليمية					هل تنضم لأحد الأحزاب الموجودة
		مؤهل متوسط	مؤهل أقل من المتوسط	حاصل على الإبتدائية	يقرأ ويكتب	لدى	
٢١,٥	٩٧	-	١٣	٢٢	١٥	٧٩	نعم
٧٨,٥	٣٥٢	-	٨	٣٥	١٩	٧٦	لا
١٠٠	٤٥٠	-	٢١	٥٧	٣٤	١٠٥	المجموع

كما ٦٨,٩٨ = توجد علاقة ذات دلالة معنوية

بشكل عام أظهرت الإجابات أن (٢١,٥٪) فقط هم أعضاء فى أحزاب الأحزاب السياسية مقابل (٧٨,٥٪) غير منتمين لأى من الأحزاب القائمة الآن، لكن توزعت معدلات الأعضاء على الفئات التعليمية، بحيث شكل الأميون الأعضاء (١٨,٥٪) وفى فئة من يقرأ ويكتب (٢٩,٩٪) وفى فئة الحاصلين على الإبتدائية بلغت نسبة الأعضاء (١٥,٥٪) بينما فى فئة المؤهل دون المتوسط كانت نسبة الأعضاء (٢٢,٧٪) أما فى فئة حملة المؤهلات المتوسطة فقد تبين أن أعضاء الأحزاب فى هذه الفئة يمثلون (١٣,٤٪) ومن الواضح أن هناك علاقة بين لارتفاع مستوى التعليم وزيادة الإنتماء الحزبى بين جمهور البحث، وقد تبين وجود علاقة ذات دلالة معنوية عند مستوى (٠,٠١٪) ومعنى ذلك أنه كلما تزايدت معدلات التعليم حدثت معها زيادة طردية فى حجم العضوية فى الأحزاب السياسية بإعتبارها

إحدى صور المشاركة السياسية المهمة، وهنا نلاحظ أن العلاقة الواضحة بين التعليم وممارسة المشاركة السياسية بين فقراء القرية، كانت ذات طبيعة مغايرة حيث كانت هناك علاقة عكسية بين التعليم والبطاقة الانتخابية والإدلاء بالصوت في الانتخابات، بينما كانت هناك علاقة إيجابية بين التعليم وصور المشاركة الأخرى مثل عضوية الأحزاب السياسية، وهذا ما يؤكد ما سبق أن ذكرناه سابقاً أن للتعليم في مصر دوراً محدوداً في تنمية قدرات المشاركة السياسية ويحتاج هذا الدور إلى تدعيم بشكل أو بآخر، وفي إطار ذلك حاولت الدراسة الكشف عن أهم الأسباب التي تؤدي إلى عزوف فقراء القرية عن الانضمام إلى عضوية الأحزاب السياسية، وهنا تبين أن هناك أسباباً عديدة لعدم الانتماء الحزبي يأتي في مقدمتها الانشغال بأمور المعيشة بنسبة (٤١،٩٪) يلي ذلك مباشرة عدم معرفة المبحوثين بالأحزاب الموجودة بنسبة (٢١،٣٪) ثم أجاب (١٩٪) بأن هذه الظاهرة ترجع إلى أن الأحزاب لا تعمل شيئاً في حين أجاب (١٠،٢٪) بأنهم لا يحبون العمل بالسياسة، ومن هذا يتضح أن عزوف الفقراء عن العضوية لأحد الأحزاب يرجع إلى إنشغالهم بأعباء المعيشة اليومية الصعبة، فضلاً عن أن نتائج العمل السياسي غير مؤكدة أو مفيدة ولا طائل من ورائها، وأن هناك فجوة بين القول والفعل في المجتمع وذلك يدفع إلى الابتعاد عن المشاركة.

٤ - النوع ومدى المشاركة في الندوات العامة:

حاولت الدراسة في هذه الفقرة الكشف عن دور المبحوثين في الندوات أو الاجتماعات التي تعقد بالقرية التي يسكنها، كنوع من أنواع الإهتمام العام بقضايا المجتمع، فضلاً عما إذا كان النوع عاملاً مؤثراً في المشاركة في هذه الندوات العامة أم لا، ولتوضيح ذلك فقد جاء موضوع الجدول رقم (٨):

جدول رقم (٨)

يوضح النوع والمشاركة فى الندوات العامة

Z	العدد	النوع		هل تلعب إلى الندوات العامة فى القرية
		إناث	ذكور	
٢٨	١٢٦	٢٣	١٠٣	نعم
٧٢	٣٢٤	٥٦	٢٦٨	لا
١٠٠	٤٥٠	٧٩	٣٧١	المجموع

كما $\chi^2 = ٠.٠٤$ لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية

وبشكل عام تكشف المعطيات الميدانية المبينة فى هذا الجدول أن نسبة المشاركين فى الندوات العامة بلغت (٢٨٪) مقابل (٧٢٪) من غير المشتركين فى هذه الندوات العامة. ويمكن إضافة هذه النتيجة إلى النتائج السابقة لثرى وتعمق فهمنا لمظاهر اللامبالاة والشك السياسى والإغتراب التى كشفنا عن إنتشارها بين فقراء الريف المصرى، كما تبين أن معدلات المشاركة فى ذلك محدودة إلى درجة كبيرة وفقاً لمتغير النوع، فجملة الذين يشاركون من الذكور بلغت (٢٧,٨٪) ومن جملة الإناث بلغت (٢٩,١٪) لذا فقد تبين عدم وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين النوع والمشاركة فى هذه الندوات.

ونستخلص مما سبق أن معدل المشاركة الضئيلة بصورة عامة فى مجتمعات البحث الثلاثة، وكذلك بين الذكور والإناث مع فارق محدود

لمشاركة الإناث، ويمكن أن يفسر ذلك في ضوء إنخفاض عدد الإناث في العينة من ناحية، وكون هذه الندوات محدودة في الريف عامة.

٥ - السن والمساهمة في المشروعات العامة:

وتحاول الدراسة في هذه الفقرة الكشف عما إذا كان متغير السن ذا تأثير في مجال الموافقة على المساهمة في المشروعات العامة أم لا؟، بإعتبارها أعلى صور المشاركة الاجتماعية والسياسية الأكثر فعالية، طالما أننا إنطلقنا من إطار تصوري شامل في فهم ومعالجة تنمية المشاركة الاجتماعية ولتوضيح ذلك فقد جاء موضوع الجدول رقم (٩).

جدول رقم (٩)

يوضح السن والمساهمة في المشروعات العامة

هل تساهم في المشروعات العامة	فئات السن						
	أقل من ٢٠	٢٠-٣٠	٣٠-٤٠	٤٠-٥٠	٥٠-٦٠	٦٠ فما أعلى	العدد
نعم	٧	١٨	٤٣	٢٦	٦١	٢٣	١٧٨
لا	٢١	٤٥	٥١	٦٠	٧٧	١٨	٢٧٢
المجموع	٢٨	٦٣	٩٤	٨٦	١٣٨	٤١	٤٥٠

$$\chi^2 = ٨٥,٥٨ \quad \text{توجد علاقة ذات دلالة معنوية}$$

وتوضح المعطيات الميدانية أن (٣٩,٥٪) من جملة العينة يوافقون على المساهمة في المشروعات العامة مقابل (٦٠,٥٪) يرفضونها لظروف المعيشة

الصعبة، لذلك يرى بعض الباحثين «أنه في مراحل معينة من التنمية القومية تمر بها الدولة يكون الناس فيها أكثر نشاطاً وأكثر اشتراكاً وأنه يزداد حجم وعدد المشاركين، كلما زادت درجة نمو الدولة إقتصادياً، وكلما زاد دخلهم وتحسن مستواهم المادى».

هذا وقد توزعت المعدلات على فئات السن المختلفة على النحو التالى:

ففى الفئة العمرية الأولى (أقل من عشرين) أيد ربع المبحوثين مبدأ المساهمة فى المشروعات العامة مقابل ثلاثة أرباع يرفضون ذلك، وكذلك فى الفئة العمرية (٢٠ -) أيد (٦٢٨ ز) هذا المبدأ مقابل (٤٠٧١ ز) لايوافقون عليه، وفى الفئة العمرية (٣٠ -) فقد وافق (٦٤٥ ز) على المساهمة فى المشروعات العامة مقابل (٣٥٤ ز) يرفضونها.

وفى الفئة العمرية الخامسة (٥٠ -) فقد أكد (٢٤٤ ز) المساهمة مقابل (٨٥٥ ز) يرفضونها، وفى الفئة العمرية الأخيرة (٦٠ فما فوق) أجاب (١٥٦ ز) بالموافقة على المساهمة مقابل (٩٤٣ ز) يرفضونها وقد تبين وجود علاقة دالة عند مستوى معنوى (٠٠١ ز) ومعنى ذلك أنه كلما تقدم السن فى إتجاه الكبر إزداد معدل الموافقة على المساهمة فى المشروعات العامة التى تهم القرية. وهكذا يمدنا التحليل السابق الذى أدركناه حول العلاقة بين متغير السن والمساهمة فى المشروعات العامة بأن تقدم السن نحو الكبر ينمى الإحساس بالواجب والمسئولية والإهتمام والكفاءة والثقة بالنفس والتميز بإعتبارها قدرات ضرورية لا بد منها لعملية المشاركة بكافة صورها المختلفة.

الخاصة والنتائج العامة

فى ضوء ما تقدم من تحليل ومناقشة، سواء على المستوى السوسولوجى أم على المستوى الميدانى لمظاهر الفقر والحرمان المادى الذى يعانى منه فقراء القرية المصرية، نجد أنه من الأهمية بمكان التأكيد على أن أية محاولة للإصلاح الجزئى لأوضاع الفقراء فى الريف المصرى، والسياسات التنموية الموجهة له، سيكون محكوماً عليها بالفشل. ووفقاً لذلك فإن التصدى لظاهرة الفقر الريفى تقتضى بالضرورة وضع إستراتيجية لتطوير الريف المصرى تكون جزءاً من إستراتيجية شاملة للتنمية الإقتصادية والإجتماعية، تكون قادرة على الإرتقاء بالإنسان المصرى مادياً ومعنوياً وثقافياً ليباشر دوره الفعال فى مسيرة التنمية وذلك لا يتأتى إلا من خلال ربط العلم الإجتماعى بقضايا المجتمع وهمومه، والكشف عن مشكلاته وظواهره التى يعانى منها والتصدى الفعال فى مواجهتها.

هذا ولقد إستهدفت هذه الدراسة الإجابة عن التساؤلات التالية:

١ - ماهى الظروف الإجتماعية والإقتصادية لفقراء القرية المصرية؟

٢ - مامدى إهتمام الفقراء بالتعليم، والحرص على تعليم الأبناء؟

٣ - ماهى أبعاد المشاركة الإجتماعية والسياسية لدى فقراء القرية؟

وفى هذا الإطار سوف نحاول التوقف عن بعض النتائج العامة التى خلصت إليها الدراسة التى تساعدنا فى الإجابة عن التساؤلات السابقة:

١ - وعن الظروف الإقتصادية والإجتماعية لفقراء القرية المصرية كشفت الدراسة أن فقراء القرية يعيشون فى مساكن غير صحية، بيئة التهمية، ومظلمة، ومكتظة بالسكان، وتعانى من قلة المرافق الأساسية، كالمياه

النقية والكهرباء والمجارى وتتعلم فيها ضروريات الحياة اللازمة، كما أنهم يتممون إلى أسر تعاني من مظاهر الحرمان المادى وضآلة الدخل، وسوء التغذية، حيث يعاني أفراد المجتمع من نقص حاد فى المواد البروتينية الأساسية التى تساعد على تكوين الأجسام السليمة، كما أنهم يعجزون عن صناعة الخبز داخل البيت، كما كشف لنا البحث أن فقراء القرية يعانون من نقص الخدمات الصحية، وتنتشر بينهم الإصابات بأمراض البلهارسيا، والنزلات، وأمراض الجهاز التنفسى، وفى إطار ذلك أوضحت البيانات أن الفقراء يضطرون إلى إختيار أرخص الطرق للعلاج كالطب الشعبى والمستشفيات الحكومة نظراً لتقديم الكشف والعلاج بالجان والإقامة المجانية.

٢ - وعن إهتمام الفقراء بالتعليم، والحرص على تعليم الأبناء، كشفت الدراسة عن إيمان الفقراء بأهمية التعليم للأبناء مما يعبر عن القيم النامية والمتغيرة فى المجتمع الرفي، إلا أن تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص فى التعليم بين الأبناء يكاد يكون معدوماً، حيث أن هناك تفاوتاً صارخاً بين الأخوة فى التعليم حيث أوضحت النتائج عن إرتفاع نسبة التسرب من المدرسة بسبب عوامل عديدة يأتى فى مقدمتها تشغيل الصبية لمساعدة الأسرة، وقلة دخل الأسرة، وأن البنات خرجن من المدرسة للزواج، وقلة مبول الأولاد للتعليم، ولاشك أن التفاوت فى تعليم الأبناء يؤدى إلى تباين المكائات الإجتماعية داخل الأسرة الواحدة، كما كشف لنا البحث أن الغرض من العملية التعليمية يتمثل فى تغيير المكانة الإجتماعية والترقى فى السلم الإجتماعى، والحصول على الوظيفة ذات العائد المناسب والثابت، وهذه النظرة إلى التعليم تعبر عن ميكائزم الحراك الإجتماعى، والمهنى، وتنتظر إلى التعليم باعتباره وسيلة لتحصيل المعلومات والمعرفة بشكل برجمائى.

٣ - وعن أبعاد المشاركة الإجتماعية والسياسية لفقراء القرية، فقد أبانت لنا البيانات عن إرتفاع ملحوظ للذين لديهم بطاقات إنتخابية بإعتبارها مقدمة ضرورية لممارسة حقوقهم الإنتخابية، لكن تبين أن هناك عزوفاً واضحاً بين فقراء الريف عن المشاركة فى الإنتخابات العامة نظراً لأن هذه الأمور تخرج عن دائرة إهتماماتهم المباشرة، فضلاً عن إنشغالهم بأمور معيشتهم الحياتية الصعبة، كما أوضحت الدراسة أن هناك إرتباطاً عالياً بين الحالة التعليمية والعضوية فى الأحزاب السياسية، لكن تدنت معدلات العضوية فى الأحزاب القائمة، ولعل هذا ينطوى على دلالة هامة تتمثل فى أن الأحزاب القائمة لم تتمكن بعد من جذب قطاع عريض من المجتمع وهم فقراء الريف وهو أمر يرتبط بعدم وضوح الممارسة الديمقراطية فى المجتمع المصرى بالإضافة إلى إنخفاض المستوى المادى للمبحوثين وعزوفهم عن العمل بالسياسة كما كشفت الدراسة عن أن النتائج الخاصة بالنوع والمشاركة فى الندوات العامة، معدلات المشاركة فيها محدودة إلى درجة كبيرة سواء بين الذكور والإناث، وهذا يدل على ضعف المشاركة الإجتماعية ونفشى السلبية واللامبالاة بين أفراد العينة، كما تبين تدنى معدلات الموافقة للمساهمة فى المشروعات العامة، وتتم كل النتائج التى حصلنا عليها فيما يتعلق بأبعاد المشاركة السياسية والإجتماعية للفقراء فى الريف عن نفشى السلبية واللامبالاة والعزوف عن المشاركة الإجتماعية بشكل عام والسياسة بصفة خاصة.

وهكذا يتضح أن هذه الدراسة قد ألقت الضوء على عدد من القضايا المرتبطة بالفقر فى الريف المصرى سواء من حيث الأبعاد الإقتصادية والإجتماعية، أو الجوانب التعليمية أو النواحي السياسية، والواقع أن الطابع

الإستطلاعى الوصفى الذى غلب على الدراسة الحالية يفتح الطريق أمام دراسات أخرى فى المستقبل يمكن أن يضطلع بها المتخصصون فى هذا المجال، لتعميق فهمنا لهذه الظاهرة، والوقوف على العوامل ذات الفعلية فى وجودها أو إختفائها، حتى نستطيع أن ننمى قدرتنا على وضع إستراتيجية أفضل لمواجهة الفقر الجماهيرى والتقليل من حدته فى الريف المصرى.

الفصل الثامن

الإنفاق وسلوك المستهلك

في المجتمع الحضري

- مقدمة.
- المفاهيم النظرية للإنفاق.
- الفروض الأساسية لنظرية سلوك المستهلك.
- الإنفاق وطبيعة الدراسة والبحث.
- مداخل دراسة الإنفاق.
- المجتمع المحلي الحضري (كمجتمع للدراسة).
- الأسرة كوحدة للتحليل.
- أهم نتائج الدراسة الميدانية.

الفصل الثامن

الإنفاق وسلوك المستهلك

فى الإنفاق الحضرى

مقدمة:

تهتم الدراسات السوسولوجية المعاصرة بتحليل الأنفاق والنظم الإقتصادية كجزء من دراسة المجتمع والحياة الإجتماعية، فليس غريباً أن تتناول هذه الدراسة موضوعاً يدخل ضمن نطاق الدراسات الإقتصادية البحتة.

وإذا كان موضوع هذه الدراسة هو البناء الإجتماعى وإتجاهات الإنفاق فى المجتمع، الحضرى، كان لا بد من الإهتمام بالمعلومات التفصيلية عن السلوك الإنفاقى للمستهلك أى السلوك الشرائى للفرد أو الأسرة. ولن يتم ذلك دون محاولة تفسير السلوك البشرى لتأكيد إرباط هذا السلوك بالأنفاق الإجتماعية التى تتكون بدورها من مجموعة من أنفاق التفاعل عند الفرد وإتصالها بغيرها من أنفاق التفاعل الأخرى فى المجتمع.

فالإنفاق يعنى ما ينفقه الفرد من الدخل النقدى نظير إشباع حاجاته الضرورية وغير الضرورية، فالضرورية كالمأكل والملبس والسكن، وغير الضرورية كالمعلقة بالثقافة والترفيه والزينة، ويعبر النوع الأول عن إشباع الحاجات البيولوجية حتى يتسنى الإبقاء على حياة الأفراد، أما النوع الثانى فيمكن أن يطلق عليه إشباع الحاجات الإجتماعية والتى تنشأ من خلال الحياة الإجتماعية ومعايشة الأفراد بعضهم لبعض فى المجتمع وتحدد تلك

• د. درة السيد حافظ - كلية الآداب جامعة طنطا.

المجموعة المركبة من العوامل التي تشكل ما يمكن أن نسميه بمركب الثقافة.

ونحاول هنا وبرؤية واضحة أن تشير إلى تلك العوامل المسيطرة والمؤثرة على سلوك المستهلك من خلال التحليل السوسولوجي للسلوك الذي يتطلب ضرورة الربط بين الأنساق الاجتماعية والثقافية وأيضاً نسق الشخصية وهذا ما أكدته كتابات علم الاجتماع فيما يختص بالمداخل النظرية في تفسير السلوك البشرى وتحتوى النظرية السوسولوجية من المصادر ما يؤكد العلاقة بين الأنساق الاجتماعية والشخصية مع الإهتمام بعمليات التطبيع والتنشئة الاجتماعية.

وإذا كان الفكر الإقتصادي يصل إلى تحليل السلوك الإقتصادي للمستهلك في ضوء مقولات نظرية خالصة كالعرض والطلب والأثمان والتقدير العقلى للمنفعة فإن التحليل المقارن والمتعمق للنظم الإقتصادية يكشف عمالها من دور كبير في إتساق وإطراد الحياة الاجتماعية للمجتمع الأمر الذى يحتم معه دراستها من خلال السياق الاجتماعى والثقافى الذى تظهر فيه. ولهذا كان لظهور النظريات الحديثة والدراسات الإمبريقية للإستهلاك أهمية فى تأكيد دور العوامل الاجتماعية فى تحليل عملية الإستهلاك والإنفاق. ومعها بدأ التفكير فى أهمية التحليل السوسولوجى للعمليات الإقتصادية وضرورة إدخال المتغيرات الاجتماعية عند صياغة نظرية الطلب مثلاً، لما يتطلبه البحث فى هذا المجال من ضرورة التعرف على الشخصية الاجتماعية والخصائص الاجتماعية لأنماط الإنفاق والإستهلاك.

ونفترض هنا أن دراسة الإنفاق والإستهلاك ميدان ملئ بالفروق الفردية القائمة بين جمهور المستهلكين كأفراد أو جماعات وإن هذه الفروق ترجع

إلى عوامل متعددة منها ميل الأفراد، ومقاييس تفضيلهم لسلعة ما دون غيرها، ومنها أيضاً ما يكشف عن سلوك البعض من مرونة أو قدرة على التنازل عن بعض المطالب أو الحاجات إما بالاستبدال أو بالأكتفاء بجزء منها، وما يكشف عن حجم الدخل النقدي للفرد^(١) والقدرة الشرائية التي يمثلها هذا الدخل، ومنها أخيراً العوامل التي قد تدفع الفرد في بعض الأحيان للإقبال على سلعة ما دون إهمال أو تباطؤ.

لهذا يكون الهدف من دراسة هذا الموضوع هو التحقق من مدى كفاءة هذه العوامل في تفسير تنوعات أنماط الاستهلاك وتباينها وذلك من خلال:

١ - الكشف عن مدى أهمية المتغيرات المتصلة بالبناء الاجتماعي كالعمر وحجم الأسرة والمكانة الاجتماعية والمهنة والدخل والتعليم ودرجة التحضر باعتبارها عوامل تؤثر في اتجاهات سلوك الإنفاق ونوعية الطلب.

٢ - الكشف عن أهمية العوامل الاجتماعية والنفسية المحددة لإ اتجاهات الأفراد وأثر الحاجات والدوافع في تحديد السلوك الإقتصادي وإ اتجاهات الإنفاق.

٣ - الإشارة إلى أهمية الخصائص الحضرية في تشكيل مظاهر السلوك.

٤ - الإشارة إلى أهمية العلاقة القائمة بين المتغيرات السكانية (كمعدلات

(١) ويتكون الدخل النقدي للفرد من الأجر الذي يحصل عليه لقاء عمل أو مهنة، ومن الربح وهو ما يحصل عليه أصحاب الأرض أو العقارات والموارد الطبيعية الأخرى، ومن الفائدة على رأس المال المستثمر في أي مشروع ومن الربح الذي يحصل عليه كصاحب عمل.

زيادة السكان والخصائص السكانية ومناطق الإقامة) فى علاقتها بمعدلات الاستهلاك.

ومن المتصور أن تتيح لنا مناقشة هذه القضايا نظرياً والتحقق منها عملياً إمكانية التعرف على ما يؤثر به البناء الاجتماعى والحياة الحضرية فى توجيه سلوك الأفراد وتكوين الاتجاهات الشرائية نحو سلع معينة فى وقت معين.

وقد كان لا بد من التعريف بالمفاهيم الأساسية المتعلقة بالإنفاق والدخل والعلاقة بينهما وأن نعرض أيضاً لبعض المفاهيم والصيغ الاقتصادية التى تفسر نوعيات الإنفاق. أيضاً كان لا بد من تحديد منهج لدراسة الموضوع واختيار أدوات البحث والإشارة إلى خصائص مجتمع الدراسة ومبررات اختيار المجتمع الحضرى.

لذلك تضمنت الدراسة التعرف على بعض الحقائق النظرية المتعلقة بالارتباط الوثيق بين النظم الاجتماعية التى تؤثر فى السلوك الإنفاقى وأيضاً محاولة التعرف على الشخصية الاجتماعية والخصائص الاجتماعية لأنماط السلوك فى المجتمع الحضرى.

ويعتبر البحث الميدانى هو الطريق إلى تفسير معضلة الإنفاق والكشف عن العوامل المتعددة التى تتفاعل فيما بينها لتؤدى إلى الحصول على سلعة ما دون غيرها.

لذا يتضمن هذا الفصل لمعنى الإنفاق والعلاقة بين الإنفاق والدخل وشكل الإنفاق العائلى وقد لزمنا الإشارة باختصار إلى بعض المفاهيم والصيغ الاقتصادية فى تحديد نوعيات الإنفاق وذلك من خلال عرض سريع للفروض الأساسية لنظرية سلوك المستهلك ثم الإشارة إلى نظرية المنفعة واستخدام

أنشكال منحنيات السواء وحساب طلب المستهلك الفرد. وفي نهاية الفصل نجد بعض نتائج الدراسات الميدانية فى هذا المجال.

وتعتبر سيادة المستهلك فى المجتمعات المتقدمة من المبادئ الأولى، أى أن هدف هذه المجتمعات هو البحث عن الأصلح للفرد أو لمجموعة من الأفراد والمالكوف دائماً هو أن يصرف هؤلاء الأفراد أموالهم كما يفضلون، وهذا يتعلق بما يتضمنه بناء المجتمع وبالتالي أصبحت رغبات جمهور المستهلكين هى التى تقرر نوعية ومواصفات السلع والخدمات التى تنتجها النظم وتقدمها الإدارات، والتقدم الفنى الهائل الذى نجم عن تقديم هذه المجتمعات يرتبط بالضرورة بالقدرة الهائلة على الإنتاج وعلى زيادة الإستهلاك.

حقيقة أن الغرض من الإنتاج فى جميع النظم هو إشباع الحاجات (أى الإستهلاك) إلا أنه يتخذ شكلاً يختلف فى المجتمعات المتقدمة عنه فى المجتمعات النامية التى لا تكاد بمواردها المحدودة وقدرتها الإنتاجية المتاحة أن تشبع الحاجات الضرورية لأفرادها ولذلك فالإستهلاك الفردى فيها يكون محدوداً ويكون الإشباع بقدر محسوب.

وفى نفس الوقت تحاول المجتمعات النامية توفير قدر مناسب من التعليم ومن الرعاية الصحية ولذلك فمن المعروف دائماً أن تقدم الدول يقاس بما تستطيع هذه الدول أن توفره من الإنتاج والخدمات وبمقدار ما يستهلك الأفراد من هذا الإنتاج وإذا أخذ فى الإعتبار أنه إذا ما اضطرت الدولة إلى أن تقطع عن الإنتاج لتوفير القدر اللازم من الإستثمارات التى تسمح بإستمرار الإنتاج فيما بعد وزيادته ففى هذه الحالة يكون المتبقى للإستهلاك الفردى أو الجماعى محدوداً. ولهذا ففى الدول المتقدمة والتى حققت قدراً ضخماً من تراكم رأس المال والتى تتمتع بصفة خاصة بمزايا التقدم الفنى نجد أن الحاجات الضرورية والترفيهية للأفراد تكون متحققة فى الواقع.

وزيادة الإستهلاك تعتبر أمراً سهلاً نسبياً فى الدول ذات الدخل المنخفض

إذ يتعلق الأمر فى الواقع بحاجات ضرورية تكاد تكون حاجات بيولوجية، أما فى الدول المتقدمة والغنية فإن معظم الحاجات الأولية يكون قد تحقق إشباعها - بالرغم من وجود حالات فقر بالمعنى الضيق فى هذه المجتمعات - ولذلك فإن الزيادة فى الإستهلاك تأتى غالباً من حاجات نفسية وإجتماعية تنشأ عند الفرد، ومن السهل معرفة أن الأفراد - أياً كان التنظيم الإجتماعى السائد - يحتاجون إلى المأكل والملبس والرغبة أيضاً فى التعليم والرعاية الصحية.

والذى لا شك فيه هو أن الرغبة فى التغيير المستمر والتى تتخذ شكل تغيير الملابس (متابعة المودة) أو تغيير موديل السيارة أو الأجهزة الكهربائية والإلكترونية إلى آخر هذه الأشياء التى نجمت عن المدنية الحديثة، لا شك أن كل هذا يعد من قبيل الحاجات الإجتماعية قبل أن يكون حاجات بيولوجية لدى الأفراد.

تعريف الإستهلاك أو الإنفاق الإستهلاكي:

إن الإهتمام بالمستهلك فى السنوات الأخيرة يرجع إلى أنه قد أصبح سيد السوق وفى إرضائه وإشباع رغباته تحقيقاً للأهداف المرجوة لكل من المنتج والموزع. ومن المعروف أن المشكلة الأولى للتسويق هى إنتاج السلع التى يرغبها المستهلك ويستطيع شرائها فى الوقت المناسب والمكان الملائم المعقول. كما أن إستمرار التغير فى إتجاهات المستهلكين ورغباتهم من وقت لآخر يعد السبب الثانى لزيادة الإهتمام بالمستهلك النهائى الذى يستخدم السلع والخدمات لإشباع رغباته الشخصية أو رغبات أسرته.

وخير مثال لإيضاح التغير فى إتجاهات المستهلك ذلك التغير المستمر فى السوق العالمية للسيارات، حيث أصبح الإتجاه فى السنوات الأخيرة يميل إلى إقتناء السيارات ذات الأحجام الكبيرة مع إجراء تعديلات ثانوية عليها من حيث الشكل أو الإستخدام بهدف جعلها أكثر جاذبية للمستهلك، كما إتبع

منتج السيارات الأمريكية سياسة التشكيل وذلك بإنتاج نماذج جديدة وسيارات مختلفة من حيث الشكل أو الحجم لمقابلة المنافسة التي تواجهها من السيارات الأوروبية الصغيرة الحجم التي غمرت الأسواق الدولية بسبب تفضيل المستهلك لها لإقتصاديتها في نفقات الوقود وسهولة القيادة ورخص الصيانة والإصلاح علاوة على إنخفاض الثمن الأساسي لها.

ومهما كان السبب فقد رأى منتج السيارات أخيراً أن يستفيدوا من هذه الظاهرة إلى أقصى حد ممكن، والمنتج الذي يستطيع أن يطور إنتاجه بسرعة يكون أكثر إستفادة في تحقيق مزيد من الربح لأنه يتمكن من تقديم سلعة مناسبة للحاجة القائمة في الوقت المناسب.

يتضح من هذا أهمية دراسة المستهلك والتعرف على حاجات ورغبات جمهور المستهلكين ولذا يتطلب الأمر مزيداً من الدراسات نظراً إلى التغيرات الواضحة التي حدثت في إجتاهات المستهلك، مع ملاحظة الإرتفاع المستمر في الدخل الفردي ومستوى المعيشة ولزيادة القوى الشرائية أيضاً، فهي في إرتفاع مستمر وتحولت إلى طلب فعلى على السلع والخدمات ولذلك يمكن أن تكون البداية لدراسات عديدة هدفها هو تحليل المستهلك من حيث تعداد السكان وقيمة الدخل ونوعيات الإنفاق في محاولة الوصول إلى العوامل المؤثرة في الإستهلاك وسلوك المستهلك. وقد ثبت فعلاً من الدراسات التي أجريت حتى الآن أن هناك إختلافات بين فئات المستهلك فيما يتعلق بنوع السلع التي يفضلونها وطريقة إستهلاكهم لها⁽¹⁾، كما أن هناك كثيراً من القوى المؤثرة في هذا الإستهلاك بعضها إقتصادي ويتعلق بالثروة وتوزيعها والدخل القومي وتوزيعه والأسعار، والبعض الآخر يتعلق بالسكان، فتعداد السكان وتوزيعهم بين الريف والحضر يؤثر تأثيراً مباشراً في خفض أو زيادة الإستهلاك لسلعة معينة دون غيرها لتغير نمط الإستهلاك المصاحب لتغير

(1) Kassarian, : Op. Cit., 1968, p. 21.

الحياة بين الريف والحضر. وتتدخل أيضاً العادات والتقاليد الاجتماعية وأحياناً المعتقدات الثقافية والدين كموامل مؤثرة فى الإستهلاك^(١).

وإذا كان المستهلك يشتري المنتجات بناءً على طلبه وحاجاته فهذه الحاجات والرغبات إنما تتقرر عن طريق الإدراك والدوافع الشخصية، فلا بد أيضاً من الإهتمام بالعوامل النفسية مع العلم بأن خصائص شخصية الفرد تشكل عن طريق الأسرة والأصدقاء والجماعات الأخرى التى يشترك فيها الفرد والذى يلفت النظر هنا أن هذه العوامل مجتمعة ترتبط ارتباطاً وثيقاً ببناء المجتمع الذى يعيش فيه الفرد.

وأخيراً لا بد من الإشارة أو التنويه إلى ما يحدث من رد فعل للإتجاهات والحاجات وأنماط السلوك عند المستهلك نتيجة لإستقباله لأى من الإعلانات وقد إنتشرت وسائل الدعاية وإزداد الإهتمام بوسائل الإعلان عن السلع المختلفة، فهل يغير الإعلان من السلوك؟ أو يدعم الإتجاه نحو سلعة ما دون الأخرى وهل هناك ارتباط بين الإعلان والسلوك^(٢). وإذا ما كان الأمر كذلك فلا بد أن يؤثر ذلك فى عملية الشراء فى النهاية.

وتحتاج الدراسات الإقتصادية فى مجال السوق لكى تقدم السلع المناسبة إلى التعرف على حاجات ورغبات المستهلكين وهذا يتطلب دراسة المستهلك بشئ من الدقة والتفصيل نظراً للتغيرات الواضحة التى تحدث فى سوق المستهلك.

(1) Ferber, R., : Research on Household Bihaviour, American Economic Review, Vol. 52, 1962, pp. 19 - 63.

- Frank, R. E., : Correlates of Buying Behavior For Grocery Proucts, Journal of Markering, Vol. 31, 1967, pp. 48 - 53.

(2) Joyce, T. : What Do We Know About How Adverting Works?, J. Walter Thopson Co. Ltd, London, 1967, p. 151.

والإستهلاك هو الهدف النهائي من جميع وجوه النشاط الإقتصادي للأفراد والجماعات وعلى الأخص لكل أنواع الإنتاج أو هو إستغلال السلع والخدمات، وهو فى الإطار العام للنظرية الإقتصادية البحث عن كيفية إنفاق الدخول للحصول على الإشباع المستمد من إستعمال السلع والخدمات. وقد يستخدم المصطلح - الإستهلاك - للتعبير عن الإنفاق الذى يستهدف هذا الإشباع، وينصب الإهتمام هنا على دراسة لإرتباط أنماط الإستهلاك بعدد من المتغيرات الإجتماعية وبالرغم من أنه يصعب تحليل الإنفاق الإستهلاكي على كل السلع والخدمات التى يحتاجها المستهلك، إلا أنه يمكن تحديد كم المنفق ما بين السلع مثل المواد الغذائية والسلع المصنعة وبعض الخدمات، أى توزيع الدخل على بعض البنود الرئيسية للإنفاق الضرورى وغير الضرورى للأسرة^(١).

ويختلف الإستهلاك عن الإستثمار - الذى يعنى إستخدام سلعة ما فى إنتاج سلعة أخرى - وكذا يختلف عن الإنفاق - الذى يستهدف الحصول على مزيد من الدخل فى الزمن اللاحق - ولذلك كان الإنفاق على المأكول

(١) وقد وجد أن هناك تفاق حول تعريف الإستهلاك بالمعنى المذكور بالرسالة، وكان ذلك خلاصة لما

ذكر معظم المراجع العربية الأجنبية:

(أ) دكتور محمد عاطف غيث وآخرون، قاموس علم الإجتماع، الهيئة المصرية العامة للكتاب،

١٩٧٩، ص ٧٨.

(ب) دكتور إبراهيم مذكور، معجم العلوم الإجتماعية، مرجع سابق، ص ٣٧.

(ج) دكتور على عبد الواحد واتى، مرجع سبق، ص ٥٢. وأيضاً:

- Stanlake, G. F., : Op. Cit., 1974, p. 2.

- Kassarijian, Robertson, : Op. Cit., 1968, p. 49.

- Smelser, : Op. Cit., 1965, p. 99.

والملبس وما يحتاجه الفرد من خدمات إستهلاكاً أما الإنفاق على إستخدام العمال والآلات وشراء المواد الخام فيعد إستثماراً.

وهذه الدراسة تقتصر على النوع الأول أى الإنفاق العائلى أو الإستهلاكى وهذا علماً بوجود ما يميز بين نوعين من هذا الإنفاق العائلى: فالأول وهو الإنفاق على السلع والخدمات بهدف الإستهلاك، والثانى هو الإنفاق على السلع التى يهدف المستهلك من ورائها إلى زيادة الدخل ك شراء منزل أو أرض أو عمل مشروع خاص، ويشار إلى هذا النوع من الإنفاق بالإستثمار الفردى ولكن إن جاز هذا التعبير من وجهة النظر الفردية فلا يعتبر كذلك من وجهة نظر المجتمع حيث لا يترتب عليه زيادة محسوسة فى حصيلة المجتمع من السلع والخدمات^(١). ففى بعض الحالات تؤدى الزيادة فى الدخل إلى زيادة الإستهلاك. ويجب الإشارة هنا إلى الاختلاف بين الإستهلاك الخاص أو العائلى الذى هو موضوع الدراسة وبين الإستهلاك الحكومى أو العام بغض النظر عما إذا كان القائم بالإنفاق هم الأفراد بوصفهم مستهلكين أم الحكومة بوصفها سلطة عامة. ومن الإستهلاك العام: الإنفاق الحكومى على الخدمات مثل الدفاع والأمن والصحة والقضاء، على أساس أن هذا النوع من الإنفاق يستهدف إشباع حاجات عامة لدى الجمهور.

يتضح إذن أن الإستهلاك هو تعبير عن الحرية المطلقة للإختيار فللمستهلك السيادة العليا فى إقتصاديات المشروع الخاص^(٢)، بما له من حق فى إنفاق أمواله كيفما شاء فى تقرير شراء ما يلزمه من السلع أو الخدمات^(٣).

(١) دكتور إبراهيم مدكور، مرجع سابق، ص ٣٦، ٢٢٦.

(2) Halm, N. G., : Op. Cit., 1967, p. 49.

(3) Ibid, p. 25.

الإنفاق والدخل:

يقال أن الزيادة في بنود الإنفاق ليست بسبب الزيادة الحقيقية في الاستهلاك ولكن قد ترجع إلى مجرد لارتفاع الأسعار. ويقال أيضاً أن العلاقة بين الدخل والاستهلاك هي عادة علاقة طردية فكلما زاد الدخل زاد الاستهلاك والعكس بالعكس.

والدخل في التحليل الإقتصادي هو القيمة النقدية لمجموع السلع والخدمات التي تتحقق في فترة من الزمن، وهو بذلك نقيض الاستهلاك الذي يعني جملة السلع والخدمات التي تستهلك في فترة معينة، وصافي الدخل هو الفرق بين جملة الدخل وجملة الاستهلاك الذي إقتضاه إنتاج هذا الدخل، ومن صافي الدخل يخصم مبلغ آخر للإستهلاك الشخصي والباقي ثروة تضاف إلى ما كان موجوداً من سلع ورؤوس أموال فهو إذن إضافة جديدة للدخل القومي.

ويمكن تفسير العلاقة بين الدخل والاستهلاك^(١) بأن أحد الأهداف الأساسية التي تستخدمها الأفراد من الحصول على الدخل هو أشياء حاجاتهم الحاضرة من مختلف السلع والخدمات. وتفترض النظرية الاقتصادية أنه عند مستوى معين من الدخل ينفق الأفراد كل دخلهم على الاستهلاك ولا يدخرون شيئاً، وتفسير ذلك أنه إذا لم يتجاوز دخل الفرد حداً معيناً، يكون من

(١) وفي هذا الصدد يمكن الإشارة إلى ما يسمى بالميل للإستهلاك:

Propensity to Consume والذي يستعمل منذ وقت كينز للإشارة إلى العلاقة بين الدخل والاستهلاك ويميز بين الميل المتوسط والميل الحدي للإستهلاك. فالأول هو النسبة بين مجموع الإستهلاك عند مستوى معين من الدخل وبين هذا الدخل. أما الثاني فهو النسبة بين مقدار التفر في الإستهلاك ومقدار التغير في الدخل. والمقصود بالدخل في هذه العلاقة بين الدخل والإستهلاك هو الدخل القابل للتصرف فيه، إذ أن الأفراد يحددون حجم إستهلاكهم وإدخارهم بناءاً على ما يتلقونه من دخول. (مجموع العلوم الاجتماعية، مرجع سابق، ص ٥٨٩).

غير المتصور أن يفكر في الإحتياط للمستقبل قبل أن يشبع حاجاته الأساسية في الوقت الحاضر، وإذا إنخفض الدخل إلى مادون هذا الحد مال الأفراد إلى أن يتفقوا أكثر من دخولهم وذلك بالسحب من مدخراتهم السابقة أو بالإقتراض من الآخرين أى بالقيام بما يسمى بالإدخار السالب.

الإنفاق على السلع الاستهلاكية:

تبين أن الاستهلاك يتضمن الإنفاق على السلع والخدمات، ولكن كيف يوزع المستهلك إنفاقه الحالي بين الأنواع المختلفة من السلع الاستهلاكية؟ يفترض دائماً رجل الإقتصاد أن المستهلك قد قرر مقدار ما سينفقه على السلع الاستهلاكية خلال الفترة الحالية وأنه يرتضى أثمان جميع السلع. وتصبح مشكلة المستهلك هي كيف ينظم مشترياته من هذه السلع بحيث يحصل على أقصى إشباع ممكن بإنفاق مقدار معين من النقود. ومقدار ما تحققه السلعة من إشباع يسمى المنفعة Utility⁽¹⁾ ولذلك فالمستهلك ينظم مشترياته بحيث يستطيع أن يحصل على أقصى منفعة كلية ممكنة بإنفاق معين. وكل مستهلك يستطيع أن يقدر ما يمكن أن تحققه سلعة معينة من منفعة له، مع ملاحظة أن نفس السلعة قد تعطي منافع مختلفة بالنسبة للفرد نفسه ولكن في ظروف مختلفة.

وليس في استطاعة أى مستهلك أن يشتري كل السلع التي يمكن أن يحصل منها على منفعة فلكي يشتري كمية أكبر من سلعة فإنه لا بد أن يشتري كمية أقل من سلعة أخرى أو ربما لا يشتري منها أى كمية على الإطلاق ولهذا فإن مشكلة الوصول بالمنفعة إلى أقصاها تتمثل في إجراء اختيار رشيد بين سلعة وأخرى⁽²⁾. وهذا الاختيار يمكن تمثيله في صورة مقارنة بين كل سلعة على حدة مع النقود. وفي هذه المقارنة فإننا

(1) Kassarian, : Op. Cit., 1968, p. 45.

(2) Stanlake, : Op. Cit., 1974, p. 116.

نستخدم الكمية من النقود التى يكون المستهلك على إستعداد لدفعها للوحدة من أى سلعة كمقياس للمنفعة التى تعطىها له تلك الوحدة. وهنا توجد قاعدة عامة مؤداها أنه كلما إزداد مالى الفرد من إحدى السلع كلما قل إستعداده للتضحية فى سبيل الحصول على وحدة إضافية من تلك السلعة.

وتسمى الوحدة الأخيرة التى يقوم المستهلك بشرائها بالوحدة الحدية Marginal Unit. وهى ليست وحدة بعينها ولكنها تتغير مع تغير الكميات التى يقوم المستهلك بشرائها. فإذا إشتري المستهلك خمس وحدات تكون الوحدة رقم (٥) هى الوحدة الحدية وإذا إشتري سبع وحدات تكون الوحدة رقم (٧) هى الوحدة الحدية وهكذا. والمنفعة المشتقة من الوحدة الحدية تسمى بالمنفعة الحدية Marginal Utility^(١).

هيكال الإنفاق العائلى وتوزع الدخل:

قد يوجد أحياناً إتساع فى حجم الأسواق وزيادة فى عدد السكان ومع ذلك فإنها لا تشكل الطلب الفعلى على السلع المعروضة نظراً لإنخفاض القوة الشرائية لمجموع السكان. لذلك تهتم الدراسات الإقتصادية بمعرفة الدخل القومى والدخل الحقيقى للفرد والذى يمكن أن يحدد القوة الشرائية.

إن معرفة الدخل الحقيقى للفرد يمكن الأفراد من الحصول على السلع والخدمات التى يطلبونها. أما المبالغ المنفقة فيحددها إتجاه الأفراد، فإما الإنفاق أو الإدخار. وهناك عوامل أخرى تؤثر فى الإستهلاك فكلما كان الإيراد أكبر كلما كانت هناك فرصة للفرد فى أن يحصل على عدد أكبر من السلع والخدمات. وقد يقيد إرتفاع الأسعار من حرية الفرد ويحد من قدرته على

(١) دكتور محمد على البنى، مبادئ علم الإقتصاد، دار الجامعات المصرية، ١٩٧٥ ص ٧٨.

الحصول على عدد أكبر من الوحدات ولا يكفي أن يعرف متوسط دخل الفرد في السنة ولكن ما يهم هو إختلاف هذا الدخل من منطقة إلى أخرى مما ينعكس أثره على تقوية بعض الأسواق دون غيرها ولذلك يمكن النظر إلى المناطق ذات الكثافة السكانية والتي يتمتع أصحابها بإرتفاع نسبي في مستويات المعيشة على أنها مناطق تتسم بزيادة معدلات الإستهلاك. وهذا التوزيع ليس مستقراً وثابتاً إذ يحتمل إختلاف عدد السكان من منطقة إلى أخرى وإختلاف الدخول أيضاً.

وللتعرف على أسباب الزيادة في نوعيات الإنفاق أو مقاديره المادية لا بد من معرفة هيكل الإنفاق ومحاولة التنبؤ بالتغيرات المنتظرة - للإنفاق - خلال السنوات القادمة على ضوء ما حدث في السنوات الماضية. فيلاحظ في الآونة الأخيرة زيادة الإنفاق على السلع الكمالية وشبه الكمالية لأن الزيادة في الدخل تؤدي إلى وجود فائض بين الإيرادات والمصروفات، هذا الفائض ينفق على السلع غير الأساسية. وعادة تؤدي زيادة الدخل إلى زيادة النسبة المنفقة لإقتناء السلع المصنعة مثل الملابس والسيارات والأجهزة الكهربائية (المنزلية) نظراً للتغيرات الاجتماعية التي تطرأ على المجتمع.

المفاهيم الاقتصادية وتحديد نوعية الإنفاق :

هناك مشكلتان أساسيتان بصدد سلوك وإتجاهات المستهلكين:

الأولى: هي تحديد السلوك للتعرف على نوع السلع وعلاماتها التجارية التي يفضلها المستهلك.

الثانية: هي تحديد الأسباب التي تؤدي بالمستهلك إلى هذا الإختيار.

ولكن ماذا تعني مشكلة إختيار السلع بالنسبة لرجل الإقتصاد؟ وكيف تجيب النظريات الإقتصادية على هذا التساؤل؟ هذا ما أحاول أن أعرض له في هذه الفقرة. يستطيع المستهلك أن يتخذ قرار الشراء على أساس التجارب والخبرات نتيجة لإستخدام وتجربة السلعة. والمعلومات الإضافية يستطيع أن

يستخدمها من البائع أو من المكتوب على السلعة أو المعلومات المذكورة في الإعلانات. وما يزيد من تعقيد مشكلة الاختيار أن بعض التجار (تجار التجزئة) لا يعرضون جميع أنواع العلامات التجارية وإنما يحتفظون بكميات أو مجموعات دون عرضها مما يحوق المستهلك أن يحصل على أقصى إشباع. ولكي يكون المستهلك الأخير متأكداً من جودة السلعة المشتراه عليه أن يزور عدداً كبيراً من المتاجر لكي يتعرف على الأنواع المعروضة أولاً.

والواقع أن زيادة التشكيلات والأنواع المعروضة لا تسهل على المستهلك الاختيار إذ أنها ليس لها قيمة حقيقية أمامه طالما أنه لا يعرف الخصائص الحقيقية لكل نوع.

قد يكون هناك بيان مكتوب على غلاف السلعة والتمن الذي تعرض به قد يساعده على الاختيار ولكنه لا يمكن القول أن لارتفاع الثمن هو دليل الجودة في جميع الأحوال، كما أن البيان المكتوب قد يكون في غير مستوى فهم المستهلك وإدراكه.

إن تكرار عملية الشراء وخاصة بالنسبة للسلع التي يتكرر معدل شرائها يعطى المستهلك فرصة أفضل لكي ينجح في الاختيار، وأيضاً توافر العلامات التجارية والأنواع المعروضة وزيادة المنافسة بينها تؤدي إلى تحسين السلعة وزيادة الخدمة وتخفيض الثمن، إلا أن المستهلك يفضل المزيد من المعلومات الإضافية عن السلع المختلفة خشية الوقوع في الغش أو اللبس نتيجة لتشابه العلامات التجارية والأنواع المعروضة. وقد تختلف طريقة إقنتاع المستهلك بالسلعة، فأحياناً يسترشد بالبيانات المكتوبة على السلعة وأحياناً يفيد تصميم الإعلان، فيوضح خصائص السلع ومزاياها وطريقة الاستفادة منها، وتوجد بعض فئات المستهلكين ممن لا يقتنعون إلا بالتجربة الشخصية أو بالإستقصاء عن السلع ممن قد سبق لهم استعمالها، ويضيف دخول بعض أنواع السلع

الحديثة بعداً جديداً لتفسير لارتفاع رقم المبيعات لبعض السلع دون غيرها وخاصة إذا قابلت هذه السلع حاجة ورغبة لدى المستهلك، ولذلك كان لا بد من الدراسات المستمرة للإجابة على ما يدور من تساؤلات حول سلوك المستهلك وتفضيله أو إختياره لسلعة ما دون غيرها.

الفروض الأساسية لنظرية سلوك المستهلك:

يفترض رجل الإقتصاد دائماً أن المستهلك يبدأ سلوكه الإقتصادي بمقدار محدود من الدخل ينفقه في شراء مختلف السلع الإستهلاكية. هذا في مقابل أن المستهلك يواجه مجموعة كاملة من الأسعار المقررة في السوق والتي لا يستطيع التأثير عليها أو تغييرها بالزيادة أو النقصان، ولو كان دخله كبيراً إلى الحد الذي يستطيع معه شراء جميع السلع التي تروق له لما نشأت هذه المشكلة أو المفاضلة. لكن الواقع بخلاف ذلك فإنه كلما زادت الكميات التي يشتريها المستهلك من سلعة ما قلت قدرته الشرائية على إقتناء السلع الأخرى ومن ثم فلا بد أن يقارن المستهلك بين مزايا السلع وأن يفضل إحداها على الأخرى ومن خلال هذه المقارنة يحدث الإشباع الإضافي الذي يحصل عليه من كل وحدة (من النقود) ينفقها في شراء هذه السلع ولهذا التحليل أهمية في نظرية السلوك لدى الإقتصاديين بفرض أن:

أولاً : أن لدى المستهلك قدراً محدوداً من المال «الدخل النقدي».

ثانياً: أن هناك مجموعة ثابتة من الأسعار، وأن جميع وحدات السلع متجانسة وكل منها تتمثل تماماً مع الوحدات الأخرى للسلعة.

ثالثاً: أنه يستطيع أن ينفق كل دخله النقدي بمقادير صغيرة جداً.

رابعاً: أن المستهلك دائماً يسلك سلوكاً رشيداً في إنفاق هذا الدخل.

وبذا تجيب النظريات الإقتصادية على التساؤل الدائم المتضمن كيفية

إختيار المستهلك للسلعة المشتراة يفترض أن المستهلك يستهدف الحصول على أقصى إشباع ممكن من موارده النقدية المحدودة. وهذا يعنى أن المستهلك يتبع مبدأ الرشادة الإقتصادية - الذى سبق الإشارة إليه - بوضع خطة يقرر فيها شراء بعض السلع الأخرى، وقد يضع المستهلك بعض الاعتبارات التى يمكن أن تواجه خطته فى الإنفاق فيفاضل بين أسعار السلع التى يوجه دخله إليها، فيدخل هنا عامل الأسعار وقد يكون التفضيل بين مجموعات السلع فيفكر فى شراء مجموعة دون أخرى من السلع وقد يفضل أحياناً بقاء النقود سائلة فى تفضيل نقدي وقد يرجئ الشراء فى الزمن الحاضر ويفضل الإدخار فتكون المفاضلة بين الإنفاق على الاستهلاك وبين الإدخار. وبالخلاصة أن المستهلك فى إختياره يحقق أقصى إشباع ممكن من وجهة نظره هو.

هنا يمكن توضيح أهمية تقدير المستهلك للقيمة التى يضعها للسلعة ويقصد بذلك منفعة السلعة التى تتوقف على الكمية التى يحوزها المستهلك، والثى تعنى أنه كلما زاد لديه عدد الوحدات من السلعة الواحدة كلما قلت الأهمية التى يعلقها على الوحدات الإضافية من الإستهلاك لنفس السلعة. ومن هنا جاءت الفكرة الإقتصادية لقانون تناقص المنفعة الحدية وفكرة إمكان القياس العديد للمنفعة لتقدير المنافع الكلية والمنافع الحدية للوحدات المتعاقبة من إستهلاك سلعة ما، مثال ذلك الشخص المدخن للسجائر الذى تعود على تدخين عدد ثابت يومياً ويمكنه زيادته، ولكن إضطرت الظروف للتقليل من عدد السجائر التى يدخنها فى اليوم، فإنه يصبح شغوفاً لمزيد منها وتقل درجة شغفه تدريجياً، فالسجارة الأولى تلقى شغفاً كبيراً يقل بمقارنتها بالسجارة رقم ١٠ مثلاً وهكذا.

نظرية المنفعة الحدية:

أو النظرية الذاتية فى القيمة وترتبط بفكرة المنفعة والندرة أو ما يسمى فى

تاريخ الفكر الإقتصادي بنظرية قيمة المنفعة ويقول أنصار هذه النظرية أن المنفعة هي أساس القيمة^(١)، فالشيء الذى لا منفعة له لا يمكن أن تكون له قيمة. والمنفعة أمر ذاتي فمنفعة الطعام لشخص جائع أكبر منها بكثير لشخص قد أشبع جوعه، وكذا المؤلف العلمى أو الفيلسوف فلا منفعة له لدى الشخص الأسمى.

ولهذا كانت المنفعة الحدية تعتمد على الأهمية التى يعلقها الفرد على سلعة ما ومقدار الشعور بالرضا الذى يشعر به حين يستهلك هذه السلعة ولا بد من الإشارة إلى أن أصحاب هذه النظرية يطلقون إسم قيمة الإستعمال على الأهمية التى يعلقها الإنسان على المال، ولذلك فهم يقولون أن الأموال التى تزيد الكميات الموجودة منها عن حاجة الإستهلاك تكون أشياء نافعة ذات قيمة. أما قيمة الإستعمال فلا يتمتع بها إلا الأموال التى تلزم لشراء الكميات التى يرغب الإنسان فى إستهلاكها فقيمة الإستعمال فى لغة هذه المدرسة ليست مرادفاً للمنفعة بل أن المنفعة هى قابلية المال لإشباع الحاجة، فى حين أن قيمة الإستعمال هى الأهمية التى يعلقها الإنسان على مال معين.

وطبقاً لهذه النظرية فإن منفعة السلعة هى التى تحدد قيمتها ويقصد بذلك النفع الذى يعود على المستهلك من إستهلاك السلعة، وقد فرق أصحاب المدرسة الحدية من أمثال جيروفنز^(٢) Jevons ومنجر Menger بين المنفعة الكلية والمنفعة الحدية للسلعة أى أن المنفعة الحدية تعنى مدى الإشباع الذى يحصل عليه المستهلك من إستهلاك الوحدة الأخيرة من السلعة ولقد

(1) Laidler, H. W., : Social - Ecoomic Movement, Routledge, Keganpaul, Ltd, 1948. p. 204.

(2) Laikler, : Ibid, p. 204.

أوضحوا أن المنفعة الحدية تتناقص كلما زاد عدد الوحدات المستهلكة من سلعة معينة أما المنفعة الكلية فهي مجموع المنافع الحدية التي يحصل عليها المستهلك من إستهلاك الوحدات المتعاقبة من السلعة. وتحدد قيمة السلعة في نظر هذه المدرسة على أساس المنفعة الحدية فقط. وعلى ذلك فكلما لُزِدَ عدد الوحدات المستهلكة - وإنخفضت المنفعة الحدية - كلما قل الثمن الذي يكون المستهلك مستعداً لدفعه.

هكذا ساعدت نظرية المنفعة الحدية على تفسير ما سُمي بالقيمة^(١)، فبالرغم من أهمية الماء والملح وإعتبارهما من أنفع السلع في معظم المجتمعات وأكثرها احتياجاً من مثيلتيهما من الذهب والماس على سبيل المثال إلا أن المنفعة الحدية للماء (متوفر) والملح أقل بكثير إذا ما قورنت بالمنفعة الحدية للذهب (نادر) والماس^(٢).

وتعتمد المدرسة الحدية في تحليلها على المنهج المجرد وترى أن قوانين الإقتصاد يمكن إستنباطها بحجج منطقية من مبادئ عامة في سلوك الفرد الإقتصادي، مبادئ يدركها العقل الإنساني دون حاجة إلى دراسة عميقة. ويقول أصحاب هذه المدرسة أن التحليل النظري في الإقتصاد هو الفرد

(١) لقد نسب كل من آدم سميث وريكارد وماركس قيمة أى سلعة إلى كمية العمل المبذول في إنتاجها فالسلعة التي يستغرق إنتاجها ساعتين تساوى ضعف قيمة السلعة التي تساوى إنتاج الوحدة منها ساعة واحدة فقط. وقد أطلق على هذه النظرية (نظرية العمل للقيمة: Labour Theory of Value) ولما كان العمل عنصراً من عناصر الإنتاج فقد رأى جون إستيوت ضرورة توسيع نظرية العمل لكي تصبح نظرية نفقة الإنتاج للقياس، أي أن قيمة السلعة تتحدد على أساس جميعان نفقات الإنتاج بما فيها قيمة الجهد المبذول في العمل.

- Iaidler, : Ibid, p. 164.

- Halm, : Op. Cit., 1967, pp. 131 - 134.

(٢) دكتور محمد على الليثي، مرجع سابق، ص ٧٨.

وسلوكة، فالفرد هنا من حيث هو مستهلك له حاجات معينة يريد إشباعها، أما السلوك فيؤخذ بعيداً عن ظروف المكان والزمان. ويصبح الدافع الأول في سلوك الإنسان في نظرهم هو مجرد الرغبة في الحصول على أكبر إشباع ممكن لحاجاته^(١).

قد عمد فريق كبير من الحديين إلى استعمال المنهج الرياضى مؤكدين أن الإقتصاد علم كمي، والمنهج الرياضى هو خير المناهج في دراسة الكميات.

وقد تعرضت هذه النظرية للنقد على أساس أنها تهتم بالطلب أو درجة منفعة السلعة (فكلما زادت منفعة السلعة زاد الطلب والعكس بالعكس) وتهمل العرض أو النفقات، ولذا جمع مارشال^(٢) Marshall بين العرض والطلب في نظرية واحدة تصلح أساساً لتحديد قيم الأشياء أو أثمانها. وكان المحل الثاني للنقد هو صعوبة قياس المنفعة والتي يختلف قياسها من شخص لآخر، ولكن رغم ذلك لجأ الفكر الإقتصادي إلى إيجاد قانون تناقص المنفعة الحدية وإعتبره ملازماً لقياس السلوك البشرى لما يتسم به من قدرة على قياس منفعة أى سلعة يمكن إستهلاكها، ويمكن أيضاً بواسطته التنبؤ بإستهلاك الوحدات المستقبلية من السلع^(٣).

(١) دكتور إسماعيل صبرى عبد الله، مرجع سابق، ص ٢١٨.

(2) Smelser, : Op. Cit., 1965, p. 94.

ويعتبر مارشال أول من جمع العرض والطلب ولقد شبه مارشال العرض والطلب بحدى المقص في عملية القفطع، إذ يلزم توافهما معاً حتى يمكن إستخدام المقص:
دكتور محمد على الليثي، مرجع سابق، ص ٨٠.

(3) Stanlake, G. F. Op. Cit., 1974, p. 116.

قانون تناقص المنفعة الحدية:

ويلخص هذا القانون العلاقة بين الإستهلاك والإشباع فهو يستخدم لتوضيح مدى إستعداد المستهلك للتضحية من أجل الحصول على وحدات أكثر من السلع، ومع تزايد الكمية التي يقوم المستهلك بإستهلاكها خلال فترة زمنية محددة تنتاقض المنفعة الحدية وهذا ما يسمى بقانون تناقص المنفعة الحدية^(١) :

Low of Diminishing Marginal Utility ويعنى هذا القانون أن المنفعة الكلية - وتشمل مجموع المنافع الحدية - وإن كانت تتزايد مع زيادة الوحدات المستهلكة من سلعة معينة إلا أن هذا التزايد يكون بمعدل متناقص حتى تصل المنفعة الحدية إلى الصفر وهنا تثبت المنفعة الكلية. ولكن إذا ازدادت الوحدات المضافة من السلعة إلى أكثر من هذا الحد فإن المنفعة الحدية قد تصبح بالسالب وتبتدئ المنفعة الكلية في التناقص.

ودلائل هذا القانون أن السلع لا تعتبر بدائل كاملة. فالفرد في قيامه بالإستهلاك إنما يرغب في الحصول على مجموعة من السلع بكميات معينة يعتقد أنها تعطيه أكبر إشباع ممكن. وذلك أن تزايد الإستهلاك من سلعة معينة دون سائر السلع الأخرى لن يؤدي إلى زيادة إشباع المستهلك كثيراً. ويمكن القول أن هناك نسباً مثلى لمجموعة السلع التي يود الفرد الحصول عليها، فإذا إستطاع تحقيق تلك النسب فإنه يحصل على أقصى إشباع ممكن، أما إذا إزدادت الوحدات المستهلكة من إحداها مع بقاء كميات السلع الأخرى على حالها فإن المنفعة الحدية التي يحصل عليها المستهلك من الوحدات الإضافية تقل بالتدريج حتى تنعدم. يضاف إلى هذا الإعتبار أنه بالرغم من أن حاجات الإنسان في مجموعها متعددة ولا يمكن إشباعها، إلا

(1) Stanlake, : Ibid, p. 117.

أن الإشباع الكامل بالنسبة لحاجة واحدة ممكن. فكلما إقترب المستهلك من نقطة التشبع بالنسبة لهذه الحاجة كلما إنخفضت المنفعة الحدية حتى تصل المنفعة الكلية - المشتقة من إستخدام السلعة لإشباع تلك الحاجة - إلى أقصاها وتصبح غير قابلة للزيادة فتصبح المنفعة الحدية مساوية للصفر وقد تنقلب إلى كمية سالبة (١).

وتوجد قاعدة عامة مؤداها أن المستهلك فى مشرياته يحاول أن يعادل المنفعة الحدية بالثمن فإذا فاقت المنفعة الحدية الثمن فإن هذا يعنى أن المستهلك قد قيم وحدة إضافية بأعلى مما يجب أن يدفعه فى مقابلها، ولذلك فإنه سيزيد من مشرياته لهذه السلعة، وبالعكس إذا كانت المنفعة الحدية بأقل من الثمن فإن هذا سيؤدى إلى تقليل المستهلك لمشرياته، أى أن المستهلك سينحو دائماً فى توزيع مشرياته إلى طريقة تجعل المنفعة الحدية لكل سلعة بالنسبة له مساوية للثمن.

ومن هذا يتضح أن هناك ثلاث طرق لتصوير سلوك المستهلك فى تقريره لمعدل شرائه من السلع المختلفة للوصول لما يسمى بوضع التوازن:

Equilibrium Position حيث يحصل من إنفاقه على أكثر منفعة كلية ممكنة وهذه الطرق هى:

- ١ - أنه يعادل بين المنافع الحدية للسلع وأثمانها.
- ٢ - أنه يعدل مشرياته بحيث تكون النسبة بين ثمن كل زوج من السلع مساوية للنسبة بين منافعهما الحدية.
- ٣ - أنه يعدل مشرياته بحيث تتعادل المنفعة المشتقة من القرش الواحد المنفق على الوحدة الحدية من كل سلعة.

(١) دكتور محمد على البش، مرجع سابق، ص ٩٠، ٩٢.

وجدير بالذكر أن كمية السلعة التي يقوم المستهلك بشرائها في الأسبوع مثلاً ثابتة مع إفتراض أن كل من ذوقه وكمية النقود التي يريد إنفاقها على الإستهلاك الحالي وضمن السلعة وأيضاً أثمان السلع الأخرى، معروف وباقي لم يتغير. ولكن أى تغير فى أى منها يؤدي إلى تغير كميات السلعة التي يقوم المستهلك بشرائها، فإذا تغير ذوقه بحيث إزدادت رغبته فى شراء سلعة معينة يكون مستعداً لأن يدفع أكثر فى مقابل الوحدة الأولى من السلعة وكذلك بالنسبة للثانية والثالثة. ويسمى هذا بزيادة الطلب Increase in Demand، والعكس إذا قلت رغبته فى السلعة يقل الطلب أو تنقص مشترياته عن ثمن معين ويسمى هذا بتقصص الطلب: Decrease in Demand.

ويعبر علم الإقتصاد عن ذلك كله فى شكل منحنيات أو رسوم بيانية من خلال تصور الأثمان على المحور الرأسى وكميات السلع على المحور الأفقى^(١). وبذا يمكن أن يتكون المنحنى المطلوب (منحنى المنفعة الحدية أو منحنى الطلب).

توازن سلوك المستهلك - فكرة منحنيات السواء:

ويتضح من خلال نظرية المنفعة وإستخدام قانون تناقص المنفعة الحدية أن الصورة النقدية كانت أساس مقارنة البدائل من السلع وذلك عن طريق إستخدام النقود فى قياس منفعة السلعة. والنقود يمكن أن تشتري أى سلعة ولهذا لا بد وأن تحتوى هى الأخرى على المنفعة.

ولما كانت كل السلع التي يمكن شراؤها بالنقود تخضع لقانون تناقص المنفعة الحدية فإن هذا أيضاً ينطبق على النقود، وهذا لا يحتاج إلى تدليل فممنفعة الجنيه نقل بالنسبة لشخص واحد فى أوائل الشهر عنها فى آخره^(١).

(١) وذلك إفتراض أن مدة الدفع هو الشهر.

وللتخلص من هذه المشكلة إنجّه الإقتصاديون إلى استخدام طريق آخر وعدم استخدام النقود كمقياس للمنفعة وذلك بمقارنة السلع ببعضها البعض عن طريق استخدام منحنيات السواء: Indifference Curves^(١) أو خريطة السواء، وهى عبارة عن مجموعة من المنحنيات التى يمثل كل منها مستوى معين من الإشباع ناتج عن إستهلاك الفرد لكميات مختلفة من السلع والخدمات المتاحة له فى وقت معين. وكل ما يفترضه هذا التحليل هو أن المستهلك يستطيع سلفاً تحديد تفضيله بالنسبة لجميع مجموعات السلع والخدمات التى قد تتاح له للإختيار من بينها.

الإتفاق وطبيعة الدراسة والبحث:

تشير هنا ضرورة إهتمام الدراسات النظرية والبحوث بإقامة الحوار والمناقشة حول العلاقة بين البناء الاجتماعى ونمط الإستهلاك ذلك فى الوقت الذى لم توجه فيه العلوم الاجتماعية عامة أو علم الاجتماع خاصة العناية الكاملة فيما يتعلق بدراسات السوق والمؤثرات المتعلقة بسلوك المستهلك، وذلك فيما عدا بعض الدراسات محدودة الأهداف التى تمت فى مجال الأنثروبولوجيا الثقافية، والتى تكاد تقتصر فائدتها على المجتمعات الصغيرة (أى أنها بعيدة عن نظم إقتصاد السوق).

هذا بالإضافة إلى التصورات العديدة فى المجال السيكلوجى بصدد التفسيرات غير المباشرة للسلوك الشرائى، ورغم أن الدراسات والبحوث فى مجال النشاط الإقتصادى والمتعلقة بدراسة السلوك الشرائى عديدة إلا أنها لم تحقق إنجاز علمياً أو شروحاً ملزمة فيما يتصل بالموضوع، وما هى إلا سلسلة متلاحقة وسريعة من المعرفة، قد تغيد جزئياً فى عرض السلع والخدمات فى

(١) دكتور محمد سلطان أحمد، فى الإقتصاد التحليلى، دار الجامعات المصرية، سنة

السوق. وما يتحقق بعد ذلك من نتائج ليست بالكف أو الكيف المرغوب.

ولكن هذا الإنجاز قد نجح في إيجاد مجال للمقارنة بين أنماط السلوك الشرائي وإيضاح أن العوامل الاقتصادية هي جزء من كل معقد يتضمن الدوافع السيكولوجية، والثقافية، والعديد من العوامل الاجتماعية المؤثرة. وأن الواقع الفعلي للحياة ليس بالأمر السهل وأن هناك ضرورة ملحة لتفسير هذه الظاهرة الاقتصادية من خلال هذا الواقع لهذا جاءت ضرورة البحث الإمبريقي في هذا المجال واتخاذ الإجراءات المنهجية اللازمة وإعداد الاستبيان المناسب وتحديد مستويات التحليل وهذا من أجل إيجاد صيغ أكثر فهماً للسلوك الشرائي باعتباره نمطاً من أنماط السلوك البشري بصفة عامة.

هذا وقد أشار جوزيف نيومان Joseph W. Newman في مقال له منذ عام ١٩٥٧ إلى الضرورة الملحة لفهم رجال السوق لطبيعة العملية الشرائية وطبيعة الاستهلاك^(١).

ونظراً لصعوبة البحث في هذا المجال كانت هناك ضرورة أن تتولى العلوم الاجتماعية البحث في هذا الموضوع، وخاصة وقد طرح تساؤل هام حول أهمية العلاقة بين الدور الاجتماعي والتسويق^(٢) بعد أن كانت التساؤلات قاصرة على دراسات سلوك المستهلك فقط. فهل يؤثر التسويق على الوضع الاجتماعي للإنسان؟ وكيف؟ ثم كيف يؤثر التسويق في تحديد الشكل العام

(1) Newman, J. W., New in sights and new progress for marketing harvar business review, Novemner, December, 1957.

- Chisnall, pP. M., : Op. Cit., 1985, P. 14.

(2) Perston, Leel., Social issues in marketing , Scott, Foresman and Company, 1968. p. 4.

للحياة لدى الفرد والأسرة؟ وهل هذا متعلق بتحقيق رفاهية المستهلك Welfare of Consumer من حيث تحقيق أقصى إشباع ممكن للمجتمع، والعمل على إكتشاف الوسائل التي تحقق هذا الهدف. فدائماً ما تسعى الأنشطة التوعوية للتسويق إلى معرفة طبيعة الأهداف الاجتماعية للأفراد والمجتمع^(١).

لذا تكمن أهمية هذه الدراسة فى الإجابة على مثل هذه التساؤلات التي تستوجب إجراء البحث الميداني الذي يقرر إلى أى مدى تصل فعالية التسويق حتى يصل إلى الحد الذي يجعل منه سبباً علياً يدفع الفرد إلى الإنفاق. أو أنه هو النشاط العلى الذي يستهدف الإنفاق النقدي لتستمر الحياة بطرق قد تكون أقل أو أكثر إشباعاً للأفراد.

فإذا لوحظ فى الآونة الأخيرة زيادة الإنفاق على السلع الكمالية وشبه الكمالية فهل هذا يرجع إلى الزيادة فى الدخل التي تؤدي إلى وجود فائض بين الإيرادات والمصروفات، فيتاح للفرد الفرصة أن ينفق على السلع غير الأساسية، أو أن التغيرات الاجتماعية والثقافية التي تطرأ على المجتمع، تؤدي إلى زيادة النسبة المنفقة واقتناء السلع المصنعة كالملابس والسيارات والأجهزة الكهربائية (المنزلية)، وبالتالي تمتص الفائض الذي يمكن أن يكون قيمة نقدية إدخارية.

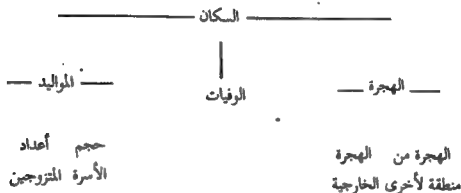
أن الدخل الحقيقي للفرد (أو كم الدخل لدى الفرد) يمكن الأفراد من الحصول على السلع والخدمات التي يطلبونها. أما المبالغ المنفقة فالذي يحددها هو اتجاهات الأفراد نحو الإنفاق أو الإدخار. وهذا يتضح عند تحليل هيكل الإنفاق العائلى. وقد يتيح الإيراد الأكبر من الدخل فرصة للفرد فى أن

(1) Ibid, p. 245.

يحصل على عدد أكبر من السلع والخدمات إلا أن هناك عوامل أخرى تؤثر في الإستهلاك، وإذا ما تسبب إرتفاع الأسعار في تقييد حرية الفرد والحد من قدرته على الحصول على عدد أكبر من الوحدات من سلعة معينة فإن هذا قد ينعكس على بعض الأسواق دون غيرها، ولذلك تقوى الأسواق في المناطق ذات الكثافة السكانية عن غيرها أو يتمتع أصحابها بإرتفاع نسبي في المناطق ذات الكثافة السكانية عن غيرها أو التي يتمتع أصحابها بإرتفاع نسبي في مستويات المعيشة وبالتالي تتسم هذه المناطق بزيادة معدلات الإستهلاك. وهذا التوزيع ليس ثابتاً أو مستقراً إذ يحتمل إختلاف عدد السكان من منطقة إلى أخرى وإختلاف الدخل أيضاً. ولهذا يؤخذ متغير السكان في مجال التسويق كأحد العوامل التي يمكن أن يكون لها نتائج مباشرة على حالة السوق، نظراً لأن مجموع السكان هو الذى يشكل السوق المحتمل، وتعنى الزيادة العددية في السكان أعداداً إضافية من المستهلكين وتعنى إتساع الأسواق. كما يجب أيضاً متابعة التغيرات في هيكل السكان من حيث السن والنوع لأنها تعنى تغييراً في طبيعة وقوة الطلب على الكثير من السلع المطروحة في السوق.

كما أن تحركات السكان من منطقة إلى أخرى كالإنتقال من الريف إلى الحضر أو تحرك السكان داخل المدينة الواحدة من الغرب إلى الشرق يؤثر في زيادة الطلب أو نقصانه في سوق دون أخرى أى أن التغير في حجم الطلب وفي نوعيته إنما يرجع إلى عامل السكان، ولذلك يهتم رجال السوق والتسويق باستمرار متابعة المناطق التي يزداد فيها عدد السكان بشكل ظاهر، والمناطق التي يقل فيها السكان وأيضاً تلك التي تتمتع بنسب ثابتة. هذا وتجب الإشارة هنا إلى أن حجم السكان كمتغير لا يعنى فقط علاقته

بالإستهلاك وإنما يعنى دلالات إقتصادية هامة بالنسبة للصناعة والعمل والإنتاج⁽¹⁾، فالسكان قوى منتجة عند زمن معين.
وتتلخص أسباب التغير فى نسب نمو السكان فيما يلى:



ولهذا كان حجم السكان من القوى المؤثرة فى إستهلاك السلع، هذا بالإضافة إلى أنه بدون السكان لا توجد سوق أصلاً، ولذلك فإن عدد السكان واتجاهاتهم لهما أثر مباشر على الطلب للسلع المتعددة وتبدأ دراسات السكان بتحديد عدد المستهلكين داخل البلاد إذا كان الهدف هو دراسة السوق المحلية أما إذا كان الأمر متعلق بالأسواق الخارجية فلا بد من التعرف على المستهلكين المحتملين فى تلك المناطق.

ونظراً لهذا الإرتباط الأساسى بين كم المستهلك وحجم السكان كان لابد من الأخذ فى الإعتبار أن الزيادة المستمرة فى عدد السكان (وإن كان ذلك نتيجة للتكاثر أم هى نتيجة لزيادة الرعاية الطبية وإنتشار التعليم) تتطلب زيادة فى الموارد والإمكانات الإقتصادية وذلك لتأثير ذلك على مستوى المعيشة

(1) Harvery, J., : Op. Cit., 1983, p. 28.

والدخل القومي فكلما زاد عدد السكان في مجتمع ما بنسبة تزيد عن نسبة الزيادة في الموارد والإنتاج. إنخفض الدخل الحقيقي للفرد والعكس صحيح.

ولهذا كان لا بد من توجيه السياسات الاقتصادية في المدى القصير والمتوسط لمواجهة الأعداد المتزايدة بسرعة بالنسبة لسوق العمل من ناحية وأيضاً بالنسبة لسوق السلع الاستهلاكية.

ولهذا فإن لتطور سياسات السكان أهمية خاصة في بلدان الدخل المنخفض حيث يزيد معدل نمو السكان عن 2.5٪ سنوياً الأمر الذي يهدد مضاعفة السكان كل ٣٣ عاماً وقد تقل، وإنخفاض معدلات الخصوبة هذا يعني إنخفاضاً في عدد السكان إلا أنه يعني في الوقت نفسه إنخفاضاً في نسبة قوة العمل على المدى الطويل ولكن من الوجهة الأخرى وبحساب آخر قد يؤدي بقاء النمو السكاني إلى إحتواء أبعاد مشكلة العمالة في المستقبل، وبدون هذا الإحتواء من الممكن أن يفرض الطلب الهائل على البنية الأساسية الاقتصادية والإجتماعية عبئاً رهيباً على المميزات العامة وقدرات التخطيط في كثير من البلدان النامية.

وجدير بالذكر أن إحصاء السكان وإحتمالات الزيادة في سنوات مقبلة ليس كافياً لدراسة السكان كجمهور استهلاكي وإنما توزيع السكان على المناطق البيعية والأسواق المختلفة، ودرجة تركيز السكان في مناطق أخرى وإحتمال إنتقالهم لأسباب عديدة، (كل ذلك) من القضايا الهامة عند دراسات الاستهلاك والسوق لما لها من تطبيقات واضحة فمثلاً تؤدي هجرة السكان من الريف إلى الحضر إلى إنخفاض عدد الأيدي العاملة في الزراعة وبالتالي يزداد الإعتماد على الآلات الزراعية والجرارات في الوقت الذي يزداد فيه الطلب على المنتجات والأجهزة للمنزلة التي يحتاج إليها سكان الحضر مما يتطلب توسعة السوق وزيادة عدد المتاجر في مناطق أو عدد

الإستقبال. وهذا التحول يعنى تحول الإهتمام إلى أسواق معينة و سلع معينة وزيادة فى عدد المستهلكين لكل نوع من أنواع السلع، وهذه الظاهرة تعنى طلباً جديداً وخلق أنماط إستهلاكية جديدة إذا ما حاولت هذه الفئات المهاجرة إلى المدينة أن تعيش بطريقة مماثلة لحياة الحضر، وبالتالي فالمستهلك ليس مجرد فرد يبحث عن حاجاته الأساسية وإنما هو كائن إجتماعى ينتمى لبيئة إجتماعية ثقافية متميزة ذات تأثير هام فى تنشئة ونمو سلوك هذا الفرد كمستهلك.

وإذا كان كثير من الإنتقادات التى وجهت إلى نظرية الإستهلاك تضمنت فى أغلبها إفتقار النظرية إلى إندماج المتغيرات السوسولوجية المتعلقة بالبناء الإجتماعى، وذلك لإختلاف طبقات المستهلكين بحسب إختلاف البعد الإجتماعى والطبقة الإجتماعية فإن هذا الإختلاف يرتبط بما تحتويه الأبنية الإجتماعية من نماذج مختلفة تعبر - بعد تحليل النسب العامة للإنفاق والإدخار والنسب التفصيلية لإستهلاك السلع - عن شكل ونمط الإستهلاك.

وهكذا كان لا بد أن تستمر المحاولات العلمية والعملية فى مجال علم الإجتماع لتأكيد أهمية العوامل الإجتماعية فى تحليل عمليات الإستهلاك والنشاط التسويقي الذى يعكس شبكة متراكبة من أنماط متباينة من الأدوار والعلاقات الإجتماعية المتفاعلة والتى بلغ كل منها حداً معيناً من التركيب والتنظيم.

هذه الأنماط المتباينة من الأدوار تقودها مجموعات متفاعلة من الأفراد، يحكم كل منها إطار مرجعى خاص بالفعل الإجتماعى الصادر عنه، هذا الإطار إنما هو تحديد للأنساق الإجتماعية التى ينتمى إليها الفرد والتى تنعكس بالتالى على شخصيته وسلوكه.

وقد تعددت الكتابات السوسولوجية لتؤكد العلاقة بين الأنساق الاجتماعية والشخصية، والإهتمام بعمليات التطبيع^(١). وإذا كان النسق الإجتماعى فى تفاعل دائم مع الأنساق المحيطة به فإن المجتمع يصبح هو الإطار التجريبي المرجعي الأول، فهو إذن على درجة عالية من التعقيد تتضمن ضرورة الربط بين الأنساق الاجتماعية والثقافية ونسق الشخصية.

وهذا ما دعى إلى ضرورة بذل الجهود المكثفة لإدماج الإسهامات النظرية والإمبريقية لفهم هذا السلوك من خلال متغيرات بناء هذا المجتمع.
مداخل دراسة السلوك الإنفاقي:

تعددت المفاهيم والنظريات الاقتصادية فى شرح وتفسير نوعية الإنفاق وسلوك المستهلك، إلا أننا هنا نحاول بيان الاتجاهات الحديثة فى دراسة السلوك الإقتصادى من خلال عرض لبعض المداخل التى تتناول دراسة سلوك المستهلك، وهى وإن اختلفت إلا أنها مجتمعة يعتمد كل منها على الآخر وعند مناقشة إحداها لا بد من التعرض للآخرى. وتبدأ من مستوى الفرد ويعتبر أصغر وحدة داخل البناء الاجتماعى وتنقل إلى الجماعة حيث يتفاعل الأفراد كل مع الآخر وأخيراً تصل إلى العوامل الثقافية ويكون مستوى التحليل هنا هو العوامل السوسيوثقافية Socioculture Factors. إذن المدخل الأول لتحليل العوامل يعتمد على دراسة العوامل الفردية حيث أن

(١) أشار بارسونز إلى أهمية الصلة بين الفرد وبيئته الاجتماعية أو بالوسط الاجتماعى Social Milieu الذى ينتمى إليه ويشير هذا المصطلح إلى أن الفرد يتفاعل مع المثيرات المادية واللامادية فى آن واحد وتعتبر إستجاباته للمثيرات المادية عن تأثره بما يحيط به من المظاهر الاجتماعية والقيم والمبادئ فى المواقف المختلفة.

- Parsons, T. : Social Structure and Personality, The Free Press, London, 1970, p. 79.

أنظر.

الفرد هو الوجود السيكلولوجي ويتعلق بكيفية تأثير كل من الإدراك Congition والملاحظة والإدراك الحسى Perception، والتعلم Learning، والمعتقدات Beliefes، والاتجاهات Attitudes، وأخيراً الدوافع والشخصية Motivation، Personality على سلوك المستهلك.

المدخل الثانى ويعتمد على تبادل الفعل أو التفاعل Interaction بين الفرد وغيره من الأفراد أى أن هذا المدخل يعتمد على دراسة العوامل الاجتماعية وتعتبر الجماعة هى وحدة التحليل.

أما المدخل الثالث والأخير فيكون من منظور العوامل السوسيوثقافية وهى بتعبير آخر تتضمن دراسة الطبقة الاجتماعية من ناحية والثقافة من ناحية أخرى وتأثير كل منهما على تقويم أفعال الفرد كمستهلك.

أولاً: ويحاول العديد من العلماء الوصول إلى نتائج تفيد المعرفة العلمية النظرية والإمبيريقية فى ميدان سلوك المستهلك فقد وضع البورت (1) G. W. Allport شكلاً تخطيطياً يحدد فيه مستويات الدراسة والعوامل التى تتداخل لتؤثر فى سلوك المستهلك ويلاحظ منذ البداية أن البورت قد حاول الجمع بين مستوى الفرد والجماعة وأهتم أيضاً بتحليل العوامل الثقافية ودراسة الطبقات الاجتماعية ليصل بذلك كله ومن خلال مناقشة المشتريات والحاجة إلى الخدمات إلى ما يمكن أن يستهلكه الفرد فعلاً من الإنتاج السلمى أو الخدمات فى المجالات المختلفة.

ثانياً: إستخدام مناهج البحث السيكلولوجية فى دراسة السلوك الإقتصادى:

إهتم المدخل الثانى بأن يضع سلوك المستهلك بين محورين، فقد حاول جورج كاتونا George Katona إقامة العلاقة بين شرح وتفسير كل من علم

(1) Kassarjan, Op, Cit, p. 4.

الإقتصاد وعلم النفس في دراسته للسلوك الإقتصادي^(١). وذلك عندما حاول دراسة الموضوع كأحد المتغيرات الإقتصادية مستخدماً مناهج البحث المستخدمة في البحوث السيكلولوجية. وقد بدأ بمحاولة لفهم المدخل العلمى للنظريات الإقتصادية والتي قسمها إلى مجموعتين:

أ - تحاول إستنتاج القضايا التي تتعرض لكيفية حدوث الفعل عند فرد أو أفراد من خلال تأثير الفرض أو القضية.

ب - تلتزم بالبرهنة على هذا الفرض الذى يكون محل إختبار النظرية.

وقد إتجه كاتونا نحو دراسة السلوك أسوة بما قدمه كل من بارسونز Parsons وشلز Shils، في مجال إهتمام النظريات الإقتصادية الحديثة بالفعل Action فالإدراك العلمى للمدروس للقضايا الإقتصادية لا يتم إلا بدراسة واعية للفعل^(٢) أو السلوك (وبلاحظ هنا إستخدام لفظ Action أى الفعل مرادف للفظ السلوك Behavior) ويرى كاتونا ضرورة وجود صيغة للأبنية النظرية للعلوم الإجتماعية، ولا يمكن الإعتماد فى ذلك على الفروض التى لم يتحقق منها علمياً. والسلوك هو أساس هذه الفروض النظرية ولكن ما هو هذا السلوك وكيف تتحدد خصائصه؟ إن الوضع الإقتصادى ليس هو فقط العرض والطلب والتمن بل يتمثل فى معرفة الرجل الرشيد كيف يقرر وكيف يختار فالإختيار الرشيد يعطى صلاحية الإستمرار فى السلوك وبالتالي فى الثبات الإقتصادى. وقبل تحديد خصائص السلوك العقلى أو الرشيد لا بد أولاً من تقرير الموقف الذى يتضمن هذا النمط من السلوك. إذن لا بد فى

(1) Katona, G., : Rational Behavior and Economic Behavior, Psychological Review, Vol. 60, 1953, pp. 307 - 318.

(2) Parons, T., & Shil, E. A., (Eds.) : Toward A General Theory of Action, Harvard Univ. Press, 1951, p. 28.

هذه الحالة من إستخدام المنهج السيكلوجى فى دراسة السلوك الإقتصادى، وقد تكشف الدراسة فى هذ المجال عن وجود أنماط أخرى من السلوك مما يشرى الفكر وهذا يتوقف على الحدس والإحساس العام للقائمن بالبحث والملاحظة.

ويختلف السلوك الإقتصادى فى تحديد الإختيار فقد يميل الفرد إلى شراء سلعة معينة، تليفزيون مثلاً بينما يميل آخر إلى إدخار المبلغ المقرر به الشراء بإيداعه أحد البنوك، فأى الإختيارين أفضل وأيهما يعتبر إختياراً رشيداً؟ تشير الدراسات إلى أن إختيار المستهلك يتأثر بما يدور فى ذهنه من تصور Imagine أو تخيل هذا من ناحية ومن ناحية أخرى إلى الحاجة. وعند مناقشة إختيار المستهلك يحاول الإقتصاديون إيجاد الخيط الذى يربط بين كل من الإتجاهات (أى الإتجاه الإجتماعى) والفكر والحاجة والإختيار، وتختلف الآراء فى هذا المجال فترى النظرة التقليدية أن تفضيل المستهلك مبنى على تصوره للمنفعة Utility - كما ذكر من خلال النظريات الإقتصادية والتحليل الإقتصادى - وأن المستهلك يقرر إختيار السلعة التى يرغب فى شرائها بعد أن يتحقق من أن هذا الإختيار قد يحقق له أكبر إشباع ممكن أى أن المستهلك يسلك سلوكاً إقتصادياً رشيداً فى إنفاقه للدخل. وتهدف هذه النظرة إلى أن المستهلك دائماً يحاول الحصول على أقصى إشباع ممكن من موارده النقدية المحدودة. أما النظرية الحديثة فتحاول الإستغناء عن مصطلح المنفعة وإستبداله بتوافق الإختيار مستخدمة فى ذلك خريطة التفضيل البيانية التى تعتمد أساساً على مجموعة المنحنيات. ورأى آخر يطرحه سيمون Simon عام ١٩٥٧م، بأن إختيار المستهلك لا بد وأن يكون عقلانياً وذلك لإعتارين:

أولهما: أن تقييم الإختيار يعتمد على القيم Values والمعتقدات Beliefs.

وثانيهما: لأن المستهلك لا يمكن أن يسمو إلى درجة أقصى من الإشباع.

ويؤكد هذا الاتجاه الذى سلكه كاتونا وغيره فى دراسة سلوك المستهلك أنه إعتد فى تحديد خصائص السلوك العقلانى Raional على المنهج السيكولوجى إلى جانب التحليل الإقتصادى. ويجب التنويه إلى أن إستخدام تعبير السلوك الإقتصادى Economic Behavior يعنى ما يقره السلوك من أمور إقتصادية مثل الإنفاق Spending، والإدخار Saving، والإستثمار Investing وتستخدم بعض النظريات نفس التعبير لتعنى به سلوك الرجل الإقتصادى.

وفى نفس المعنى أيضاً يستخدم مصطلح Rationality، وتعنى كما ذكر الرشادة الإقتصادية أو السلوك الإقتصادى الرشيد، والهدف واحد فى جميع الإستخدامات.

ثالثاً: وتعتمد أيضاً الدراسات التى إهتمت بسلوك المستهلك على عدد من المداخل السلوكية، فقد أشار فيليب كوتلر Philip Kotler فى مقالة له عن النماذج السلوكية وتحليل السلوك الشرائى^(١) إلى أن المشتري ويعنى به المستهلك يكون موضعاً لكثير من التساؤلات... فمن الذى يشتري؟ وكيف؟ ولماذا؟ وهذه الأسئلة دائماً ما تكون موضعاً لأى دراسة فى هذا المجال ولكن الذى يختلف هو مداخل الدراسة، وإن كانت النتائج فى النهاية تدور حول العوامل السوسولوجية والسيكولوجية المؤثرة فى السلوك الإقتصادى للفرد. ويرى كوتلر فى مقال له أن الإجابة على التساؤل الأول والثانى تتعلق بسلوك الفرد المشتري، ولكن التساؤل الثالث فالإجابة عليه تميل إلى تنوع أو إختلاف الصيغ السلوكية التى تعتبر مرجعاً للباحثين. والمشتري من وجهة

(1) Kotler, p: Op. Cit, 1965, p. 37.

نظر كوتلر هو مجموعة معقدة من العوامل الصادرة عن سيكولوجيتين والتي تقوده في النهاية إلى الإستجابة الصريحة للمشتريات.

ويشبه كوتلر سيكولوجية المشتري بجهاز إستقبال يستقبل عوامل الشراء أو المؤثرات التي تدفع الرد إلى الشراء عن طريق مصادر وطرق مختلفة، مثل وسائل الدعاية والإعلان أو أسلوب البائعين في جذب إنتباه المشتري، وقد تكون الأسرة أو الملاحظة الشخصية. وتكون النتيجة - ومن خلال سيكولوجية الفرد - هي الإستجابة بشراء سلعة محددة لها علاماتها المميزة وأيضاً من بائع ثابت وبكمية ثابتة، وقد يحدث بعد ذلك تكرار الشراء بنفس السلعة.

كما أشار كوتلر إلى أهم النماذج السلوكية التي تفيد في تفسير هذا التصور لعمليات الشراء وتفسير التحول الذي يطرأ على الفرد وتنتج عنه عملية اشراء ثم يتجه فعلاً إلى شراء سلعة معينة من مكان محدد.

رابعاً: الفريد مارشال وبناء نظرية سلوك المستهلك:

يعتبر الفريد مارشال من أهم علماء الإقتصاد الذين إهتموا ببناء نظرية سلوك المستهلك والتي تعتبر أن قرارات الشراء الصادرة عن المستهلك هي نتيجة للعقلانية أو الرشادة الإقتصادية، والشعور بالخذر الإقتصادي: Concious Economic Calculations، أى الشعور بأهمية إجراء الحساب الإقتصادي، بمعنى أن المشتري الفرد ينشد عند صرفه للدخل أن يحصل على السلع التي تتحدد له أقصى منفعة أو إشباع Satisfaction، مقابل ما يراه من مقدار مناسب من الثمن أو السعر Price. وفي هذا الصدد يمكن الإشارة إلى ما قدمه آدم سميث عام ١٧٧٦م حين إعتد على مبدأ المنفعة الذاتية: self - Interest واعتبره المحرك الذي يدفع الفرد في كل أفعاله وبالتالي كان

هو الأسلوب أو الأساس الذى بنى عليه سميث نظريته فى التقدم الإقتصادى^(١) .

كما يمكن الإشارة أيضاً إلى جرمى بنثام Jeremy Bentham عام ١٧٨٠ ، فقد نقح بنثام هذه النظرة وربطها بالرفاهية وتقييم الدور الصادر منكل فعل متوقع ولكن نظرية بنثام والتي سميت بحساب الرفاهية Bentham's Felicific Calculus لا يمكن أن تطبق عملياً على سلوك المستهلك.

تمت هذه الحلقات الفكرية خلال الحقبة الأخيرة من القرن التاسع عشر إلى أن صيغت نظرية المنفعة الحدية بعد ذلك وعلى فترات متقاربة وفى مناطق مختلفة من العالم، وفى إنجلترا كانت نظرية جيفونز Jevons ومارشال، وفى إستراليا كان منجر Menger، ولكن بعد مارشال من أهم من كتبوا فى النظريات الإقتصادية القديمة والحديثة. وتعتبر مؤلفاته فى تحليل صيغ العرض والطلب Supply & Demmand هى الأساس الذى يعتمد عليه الفكر الإقتصادى الحديث. وتهدف أعمال النظرية إلى الواقعية، ولكن من حيث المنهج بدأ بتوضيح الفروض Assumptions وتبسيطها واختيار تأثير التغير فى حالة المتغير الواحد وهو السعر أو الثمن مع ثبات المتغيرات الأخرى، واستخدام قياس المال Measuring Rod of Money كمؤشر لحدة أو كثافة سيكولوجية الرغبات البشرية. وإلى الآن وفى ظل النظريات الإقتصادية الحديثة مازالت نظرية مارشال وما تنطوى عليه من فروض توضح وتنقى ما يجب معرفته من معلومات عن نظرية المنفعة وما يسعى إليه رجل الإقتصاد من الوصول إلى أقصى درجة منها.

وإذا كانت الدراسات الإقتصادية هى الدراسة العلمية لمجموعة من الظواهر الإجتماعية التى تدور مباشرة حول تدبير ثروة المجتمع المادية وعمليات الإنتاج

(1) Kassarian, : Op. Cit., 1968, p. 18.

والتوزيع وما يتعلق بهما من عوامل تساهم في تحديد قيمة السلع والخدمات والعوامل التي تتفاعل في الأسواق على إختلاف أنواعها، سواء كانت أسواق السلع الاستهلاكية أو السلع الإنتاجية أو سوق الأوراق المالية، وإذا كان مركز إهتمام الدراسات الاقتصادية أيضاً يتجه إلى بعض ظواهر النشاط الإنساني في المستوى الإجتماعى لا فى المستوى الفردى أى دون الوقوف عند المستوى الفردى للتفاعل، فإن تأثير العوامل الاقتصادية فى المواقف الفعلية للشراء يمكن دراستها من خلال التجريب وإجراء الدراسات الإمبريقية وتصميم الإختبارات والتحليلات الإحصائية للبيانات المتعلقة بالدخل والإنتاج والسعر⁽¹⁾ أيضاً ومن أمثلة ذلك:

- أ - العلاقة بين إنخفاض سعر السلعة وإرتفاع المبيعات منها.
 - ب - إنخفاض سعر السلع البديلة Substitute Products وإنخفاض المبيعات من السلع الأساسية فى نفس الفترة الزمنية.
 - ج - إرتفاع الدخل الحقيقى للمستهلك وإرتفاع المبيعات بشرط ألا يكون الإلتاج من السلع الرديئة.
 - د - الإرتفاع الهائل فى النفقات وفى نفس الوقت إرتفاع المبيعات.
- هذه الأمثلة من القضايا التي تحتاج إلى دراسات لمعرفة الأسباب المؤدية إلى وجود علاقة بين المتغيرات الاقتصادية. ولكن لا تستطيع العوامل الاقتصادية وحدها شرح وتفسير هذه الأسباب المؤدية إلى إختلاف حجم المبيعات من سلعة ما فى وقت معين.

وفى نفس الوقت يلاحظ أن النموذج الذى وضعه مارشال قد تجاهل القضايا الأساسية التي تعالج كيفية الوصول إلى الشكل النهائي أو إلى

(1) Ibid., p. 25.

الصيغة التي يتطلب أن يكون عليها الإنتاج السلبي والأنواع المفضلة من قبل المستهلك. ولكن وإلى حد ما يمكن الاستفادة من الصيغة الاقتصادية التي قدمها كوتلر وذلك عند تحليل الجزء الخاص بسلوكيات المستهلك الفرد.

خامساً: التعلم وتفسير العادات الاستهلاكية:

تؤكد الدراسات في العلوم الاجتماعية دائماً الحاجة إلى نظرية في التعلم بصورته الإنسانية^(١). والتعلم هو عملية نمو في الوظائف المختلفة للإنسان وتبدأ معه منذ بداية الملاحظات الأولى للحياة. والتعلم يكتسب الفرد أنماطاً من السلوك هذه الأنماط هي العادات التي تختلف باختلاف الظواهر التي يعيش فيها الفرد ولذلك تختلف أساليب الحياة من شخص لآخر باختلاف المجتمعات. ويعتبر التعلم دليل على تغير السلوك وينتج عن الإدراك الحسي مثل القراءة أو التفكير. والتعلم يكتسب الفرد ما ينمي عاداته الاستهلاكية^(٢).

وتسمى نظريات التعلم بصفة عامة لتفسير جوانب من السلوك فتهتم بتفسير الاتجاهات والقيم، ولهذا يمكن الاستفادة من مجال الدراسة من مثل هذه النظرية وتفسير كيف تتكون عادات الشراء أو عادات خاصة بنوع السلع المرغوب فيها وأيضاً كيف يمكن إحلال عادة محل أخرى.

(١) وقد أكد جيمس جيبسون J. J. Gibson وذلك في بحث نشره عام ١٩٥٠ بعنوان «ما تنطوي عليه نظرية التعلم بالنسبة لعلما النفس الاجتماعي»، دكتور مصطفى سويف، مقدمة لعلم النفس الإجمعي، مكتبة الإنجلو المصرية، ١٩٦٦، ص ٧٤.

(2) Burk, M. c., : Survey of Interpretations of Consumer Behavior, Journal of Farm Economics, Vol. 49, 1967, pp. 1 - 31.

ولذلك كان تعلم هذه العادات (الإستهلاكية) له تأثير في معدلات البيع والشراء في أسواق السلع المختلفة ومن هذا الاتجاه حاول كوتلر الاستفادة من نظرية بافلوف في التعلم Pavlovian Learning Model كنظرية عامة للسلوك.

ويؤكد علماء النفس أن البناء السيكولوجي للفرد يتحد بواسطة عوامل خارجية وداخلية وأن هذا السلوك هو نتيجة لبناء أو لتكوين نمطي للمنبه، وهذا يدل على أن عمليات التنشئة الاجتماعية لديها قدرة التأثير على كيفية تشكيل الدوافع الناتجة عن الجينات الاجتماعية.

سادساً: استخدام نظرية فرويد للكشف عن المؤثرات في السلوك:

وفي مجال الاستفادة من النماذج السلوكية أيضاً حاولت الدراسات الاستفادة من نظرية فرويد في التحليل النفسي The Freudian Psychoanalytic باعتبارها أحد المصادر التي يمكن الاستفادة منها في الكشف عن المؤثرات في السلوك وهذه لا يمكن إغفالها لأنها تكاد تنفرد دون غيرها من النظريات بإلقاء الضوء على دور الوالدين في تكوين عادات الطفل. ومن خلال نظرية فرويد يرى كوتلر^(١) أن هناك دوافع رمزية تحرك الفرد كمشتري وهي تشبه تماماً الوظائف الاقتصادية للمؤسسات الاجتماعية مثل ذلك إذا تغير شكل قطعة الصابون مثلاً من المربع إلى الدائرة فهذا هام جداً وقد يشير شيء ما عند المستهلك. ومثال آخر قد تستبعد ربة البيت من ذهنها شراء نوع الكيك المخلوط المعلن عنه لأن في سهولة الحياة بالنسبة لها ما يشمرها أحياناً بالذنب، وخير لها أن تصنع بنفسها ماتريد وتجود لذة في بذل أقل مجهود لخدمة أفراد أسرتها.

وهكذا تنفيذ دائماً الدراسات التي تبحث عن الدوافع، ويمكن أن تقود

(1) Kasarjia.: Op. Cit., 1968, p. 23.

الباحث إلى وسائل أفضل للإعلان وتكشف في نفس الوقت عن رجل الإعلان الخيالي المبدع.

وهذا يفيد السوق في مجال الإعلان فالجيد منه يكون له تأثير قوى للإقناع بالشراء عن السلعة المعلن عنها. وتفيد أيضاً هذه الدراسات في تحديد آمال وأهداف المشتري وأحلامه التي تعمل كمؤثرات على الشراء وقد يكون هذا التأثير أقوى فاعلية من تأثير العقل أو الإعجاب المباشر. ولكن لا بد من ملاحظة أن إختلاف طبيعة المجتمعات قد تفقد الإعلان قيمته في إقناع الأفراد، فالمجتمعات التقليدية قلما تميل إلى ذلك.

سابعاً: العوامل الاجتماعية وتفسير السلوك :

يعبر هذا النموذج الذي يتضمن تفسير وتحليل السلوك عن آراء فابلن Veblen التي جمع فيها بين العوامل الاجتماعية والسيكولوجية في تفسير سلوك المستهلك^(١)، وهي تعبر عن تيارات الفكر المختلفة التي تتبلور في العلوم الاجتماعية الحديثة. ويعنى بها علم الاجتماع بفرعه الجديد «علم الاجتماع الإقتصادي» وعلم النفس الاجتماعي فعليها الاعتماد الأساسي لدراسة سلوك وإتجاهات الأفراد والعوامل المؤثرة في تقريب السلوك الشرائي والمتعلقة بالمستويات المختلفة للمجتمع ونوجز هذه العوامل^(٢) فيما يلي :

١ - الشفافة وتتضح في أنماط السلوك المقنن وهي أيضاً محتوى

(١) تمثل كتابات فابلن، عن طلب المستهلك ودراسات الفراغ إتجاهاً جديداً في تفسير السلوك الإقتصادي، ومن هذه الكتابات:

- Veblen, T.: Theory of Leireure Clas, Moern Library, N. Y., 1934.

- Sanob & Veblen : Effects In The Theory of Consumer Demand, Quarterly Journal of Economics, 64, 1950: Smelser, Op. Cit., 1965, p. 94.

(2) Kassarian, Op. Cit., 1968, p. 24.

العلاقات بين الأفراد داخل المجتمع الواحد الذى يتميز بطريقة معينة فى الحياة.

٢ - الثقافات الفرعية Subcultures وتتمثل فى القومية والدين.

٣ - الطبقة الإجتماعية Socialclass وتعبّر عن إختلاف الأفراد ليس فقط فيما بينهم كأفراد بل كطبقة إجتماعية تتميز بطريقة فى الحياة. وقد يؤدى التصنيف الطبقي من خلال عوامل مجتمعية كتقسيم العمل وتحديد الثروة والدخل وأحياناً المهارة والقوة إلى تحديد المكانة الإجتماعية للشخص أو الأسرة أو الجماعة داخل النسق الإجتماعى وما يتبع ذلك من تحديد للحقوق والواجبات وأنواع السلوك. أى أن مفهوم الطبقة يرتبط فى بعض الدراسات بعمليات التنشئة الإجتماعية، ولهذا تختلف محددات الطبقة حسب طبيعة البحث أو الدراسة فيضاف البيئة وهى كل ما يثير سلوك الفرد أو الجماعة ويؤثر فيه مما يؤدى إلى الإختلاف فى شكل الإنجذاهات فتصبح متغيرات مستقلة بالنسبة لسوق التجزئة وبها يمكن التنبؤ بالسلوك الشرائى.

٤ - الجماعات المرجعية Reference Groups تلك التى يطمع الفرد أن يكون عضواً فيها ولكنه يتأثر بها ويحد فيها هويته وإنجذاهاته وقيمه. ولذلك فهى من أقوى المؤثرات فى شخصية الفرد، وتعتبر الجماعة المرجعية بهذا المعنى مصدراً للقيم والمعايير والمستويات السلوكية للأفراد، وهى تضع الأساس للمقارنة المستمرة بين ما يعيشه الفرد وما يطمع إليه^(١).

٥ - الجماعات المباشرة Face to Face Groups وهى جماعات المواجهة أو

(١) الدكتور محمد عاطف غيث وآخرون، مرجع سابق، ص ٣٧٨.

الجماعات العضوية والتي يكون الفرد عضواً فيها، ولها تأثير مباشر على الفرد وعلى ذوقه وآرائه تجاه مجتمعه الصغير وبها يظل الفرد تحت تأثير الاحتكاك المباشر كالأُسرة، والأصدقاء، وجماعات الجيرة، وزملاء العمل، أو الأفراد التي يمكن إقامة علاقات ودية بينهم.

٦ - يجب أيضاً ملاحظة أن تأثير عضوية الجماعات غير الرسمية أكثر فعالية من تلك التي تأتي عن طريق جماعات المهنة أو الجماعات الرسمية أحياناً. وتظهر قوة تأثير الجماعات الصغيرة على اتجاهات الفرد بوضوح من خلال عديد من التجارب والاختبارات السيكولوجية وتوضح أيضاً في كثير من الدراسات النظرية والإمبيريقية في علم الاجتماع^(١). ويؤمن على ذلك دافيد ريزمان David Riesman فيؤكد أن ميل الأفراد إلى التأثير بالزملاء أو الأصدقاء في تحديدهم للقيم يعظم تأثيرهم بأنفسهم أو بمن يكبرونهم سناً. ولهذا يكون أصحاب السوق في بقطة دائمة لأشكال الاتجاهات التي تسيطر عليها نماذج الأسر المختلفة وأيضاً لما يمكن أن يحدث لها من تغير.

تعقيب:

وهكذا تتأكد أهمية العوامل الاجتماعية في تحليل عملية الاستهلاك وخاصة بعد ظهور دراسات باريتو Vilfredopareto وجون هيكز John Hicks وكنيتز Keynes الذي أشار إلى التوازن بين الاستهلاك والإدخار والمطالبة بإدخال التغيرات السوسولوجية عند صياغة نظرية الطلب، كما أكدت دراسات ميلتون فريدمان Milton Friedman أهمية متغيرات العمر وحجم الأسرة في تشكيل أذواق الأفراد. وكما عرضت أيضاً دراسات جوج كوتونا والتي تضمنت رفضاً تاماً للنظرية الاقتصادية في دراسات الاستهلاك وذلك

(١) Kassarijan., Op. Cit., 1968, p. 38.

حينما أكد أنه من الخطأ محاولة صياغة إفتراضات حول السلوك الإقتصادي دون إجراء الدراسات الواقعية التي تمكن الباحث من الوصف الفعلي لسلوك الأفراد، وبناءً على ذلك قام هو بإجراء عديد من الدراسات الواقعية والتي أشارت نتائجها إلى أثر الدوافع والإتجاهات على الإقتضات الإقتصادية وأن هذه العوامل تتدخل كمتميزات بين الإنتاج كمثير وقمطاط الإستجابة الكامنة لدى الأفراد، وقد أطلق كلونا إسم علم النفس الإقتصادي وجعل منه مدخل لدراسة سلوك المستهلك كما أطلق من قبل دويسنبري Duesenberry مدخل علم الإجتماع الإقتصادي لضرورة التعرف على الشخصية الإجتماعية للأنماط الإستهلاكية، ورغم أهمية هذه المداخل إلا أنها تحتاج لمزيد من الشرح لإستجابة المستهلك^(١). وملاحظ أن كثيراً من الإقتضات التي وجهت إلى نظرية الإستهلاك تضمنت في أكثرها إفتقار النظرية إلى إدماج التغيرات السوسيولوجية المتعلقة بالبناء الإجماعي وذلك لإختلاف طبقات المستهلكين بحسب إختلاف البعد الإجماعي والطبقة الإجتماعية وفي نفس الوقت يرتبط هذا الإختلاف بما تحويه الأبنية الإجتماعية من نماذج مختلفة يمكن أن تبين (بعد التحليل) النسب العامة للإنفاق والإدخار والنسب التفصيلية كنسب الإستهلاك لسلع بعينها ترمز إلى شكل ونمط الإستهلاك.

وبالتالي نشير هنا إلى أن محور المناقشة في هذا الموضوع يدور حول التفاعل بين العناصر الإقتصادية والبناء الإجماعي في ضوء نظرة بنائية للمجتمع الذي يتضمن مجموعة من الأنماط الفرعية Sub - Systems التي تتداخل وتتفاعل في تشكيل وتحديد أنماط السلوك وتنظيم الحاجات الإنسانية حسب أنماط القيم السائدة في المجتمع^(٢). وتتميز هذه الأنماط -

(1) Kassarian, Op. Cit., 1968, p. 20.

(2) Parsons, T.: Op. Cit., 1951, p. 91.

التي يتكون منها البناء الإجتماعى - بالواقعية والوظيفية والدينامية وترتبط فيما بينها ترابطاً وظيفياً لتكامل البناء الإجتماعى وإستمراره، كما تتباين هذه الأنساق فيما بينها تبعاً للوظائف التي تؤديها.

وإذا كان الموضوع هو دراسة الاتجاهات التي تحدد إختلاف الأنماط الرئيسية للسلوك الإستهلاكية للأسرة لتحديد نمط الإنفاق كان لابد من الأخذ فى الإعتبار ما يلى:

أ - أهمية لإرتباط السلوك بالأنساق الإجتماعية الأخرى التي تتكون بدورها من مجموعة من أنساق التفاعل عند الفرد وتتصل أيضاً بغيرها من الأنساق الأخرى للتفاعل فى المجتمع، كالأسرة، والدين، والعلاقات الإجتماعية، والقيم والثقافة.

ب - أن تهتم الدراسة بتفسير إتجاهات وسلوك الأسرة الواحدة كوحدة مستهلكة وكنسق إجتماعى ودعامة أساسية فى البناء الإجتماعى الكلى، ومن خلالها تنتقل القيم والمعايير والعادات والتقاليد وتتكون الإتجاهات الإجتماعية عند الأفراد.

المجتمع المحلى الحضرى (كمجتمع للدراسة):

تفترض طبيعة الموضوع إختيار عينة البحث من داخل المجتمع المحلى الحضرى وهو بصفة عامة تصور يعتمد على توضيح فائدته التحليلية فى وصف السلوك وصفاً موضوعياً. ويعرف المجتمع المحلى بأنه منطقة تسود فيها حياة مشتركة تتحقق لها مجموعة من الخصائص تجعلها متميزة عن المناطق الأخرى. والذي يهتم به هذا البحث هو أن حياة الأفراد ممّا فى إطار المجتمع المحلى تعمل على تطوير خصائص متميزة تتمثل فى العادات والتقاليد الناشئة عن شكل التفاعل الخاص لهذا المجتمع والذي يميزه عن غيره من المجتمعات الأخرى.

ويشير مفهوم الحضريّة Urbanism إلى حالة Stare أو كيفة Quality أو طريقة الحياة على حد تعبير وبرت، ومن المتصور أن تكون خاصية مميزة للمدينة أو المجتمع الحلى الحضري والواقع أن كثيراً من الأفكار التى إستوعبها تراث علم الاجتماع الحضري والتي حاولت أن تلخص خصائص المجتمع الحضري، مثل كتابات زيمل وسروكين وزيمرمان ووبرت، تصدق من جانب كبير منها كمشاهدة لتحديد خصائص الحضريّة كطريقة فى الحياة. وأهم ما تتميز به الحياة فى المجتمع الحضري هو كونها تعبير عن مجموعة من النظم الاجتماعية والإجتماعات التى تظهر عندما يستقر الأفراد فى هذا المجتمع لمدة طويلة وفى شكل جماعات كبيرة تتميز بالكثافة العالية واللاتجانس وتزداد زيادة ملحوظة وتتغير فى نفس الوقت إذا ما زاد حجم المجتمع، ولهذا تعتبر الفروق البيئية والمهنية وحجم المجتمع وكثافة السكان واللاتجانس والتنقل الاجتماعى من الخصائص التى يمكن أن تتميز بها المجتمعات الحضريّة^(١) والتي يمكن أن أوضحها فيما يلى:

- ١ - يمكن أن يؤدى إختلاف البيئة الاجتماعية بين الريف والحضر إلى الفصل بسهولة بين نموذجين كبيرين من التنظيم الاجتماعى، فالمدينة^(٢) بيئة من خلق المجتمع ولذلك تغيرت بها الملامح العامة للبيئة

(١) Wirth, L.: Urbanism As Away of Life, A. J. S, 1938, Vol, 44, pp. 1 - 24.

- Sorokin, p., Zimerman, C.: Principles, of Rural - Urban Sociology, Holt, N. Y., 1929, P. 13.

(٢) كانت دراسات المدينة هى محور الإهتمام الرئيسى فى كثير من الدراسات وعلى الرغم من ظهور إجتاهات عديدة هائلة فهم بناء المدينة ودينامياتها إلا أن هذه التجاهات قد أدخلت فى إعتبارها القرية كوحدة بنائية مقابلة للمدينة فالخصائص التى إعتبرها كثير من العلماء مميزة للمدينة كانت خصائص مقابلة لتلك الخصائص المميزة للقرية، ويعتبر ما كتبه سروكين وزيمرمان فى هذا الصدد من أهم الفروق الريفية الحضريّة. هذا بالإضافة إلى ما تضمنته نظرية لوس برت والذي إعتقد أن الحضريّة كطريقة فى الحياة يمكن أن يصل =

الطبيعية وبالتالي الظروف التي تساعد على قيام حياة إجتماعية من نوع معين.

٢ - كلما نما حجم المدينة قل إحتمال معرفة الفرد ببقية سكان المدينة معرفة شخصية فتتسم الروابط بالسطحية الأمر الذى يؤدى إلى تغير طابع الحياة الإجتماعية كما يؤدى أيضاً إلى تمرضها للإمتداد الخارجى وضرورة إيجاد وسائل الإتصال.

٣ - تؤدى زيادة كثافة السكان فى منطقة معينة إلى ظهور مستويات التباين والتخصص الذى لا يكون قاصراً على نوع العمل فقط بل يمتد أيضاً إلى مناطق العمل نفسها. فكل منطقة فى المدينة لها خصائصها الثقافية والإجتماعية المميزة لها تبعاً لنوع النشاط الغالب عليها.

٤ - يتعرض سكان المناطق الحضرية لتغيرات إجتماعية مستمرة تؤدى إلى تغير وتعديل إلتئاماتهم الثقافية.

٥ - الإختلاف بين الإتصال الفيزيقي (المكانى) فى المدينة وبين الإتصال الجماعى حيث يتسم الأول بالشدة ويتسم الثانى بالسطحية يؤدى إلى تصنيف السكان إلى فئات وتظهر الفروق الطبقيّة التى تؤدى أحياناً إلى

= إلى نموذج أو مقياس واقعى يصلح للتمييز بين أنماط متعددة من الحياة الإجتماعية فى المجتمع الحديث. وقد أكد هورت أن الزيادة فى الحجم والكثافة العالية للسكان ولا تجانس الحياة الإجتماعية إنما يؤدى إلى مجموعة من القضايا يمكن أن تصلح لتحليل حياة المدينة أو الحياة الحضرية بوجه عام.

- الدكتور عاطف هيبت، علم الاجتماع الحضرى - مدخل نظرى، دار الكتب الجامعية ١٩٧٢، ص ٥.

تقسيم المدينة إلى مناطق متمايزة من حيث المستوى الإجتماعى والإقتصادى^(١).

٦ - سكان المناطق الحضرية هم أكثر عرضة للتنقل الإجتماعى والجغرافى أقل ولأداء للجماعة وذلك نتيجة الإلتواء إلى الجماعات المختلفة الأمر الذى يؤدى إلى ولاءات مختلفة متصارعة مما يتطلب نماذج متعارضة من السلوك.

٧ - يعتبر حجم السوق من أهم العوامل التى يترتب عليها وجود أنواع متعددة من النشاط الصناعى أو التجارى وتتعدد مظاهر التخصص.

٨ - يؤدى التمايز الإقتصادى إلى وجود جماعات إجتماعية مختلفة فمنها الذى يتصل بأنواع المهن ومنها أيضاً الذى يتصل بالمركز الإجتماعى والوضع الطبقي.

٩ - تؤدى المنافسة وهى الخاصية الأساسية للمدينة الحديثة إلى خلق نوع من المرونة بين أقسام الحياة الإجتماعية ولذلك فالتنقل الإجتماعى من أهم مميزات البناء الإجتماعى الحضرى.

١٠ - لابد وأن تتأثر طريقة الحياة فى الأسرة كأحد أنساق البناء الإجتماعى فى المجتمع الحضرى بالتصنيع والتخصص وغلبة الطابع التجارى. مما يؤثر بدوره فى إتجاهات وسلوك الأفراد وشكل الإنفاق ونمط الإستهلاك.

(١) الدكتور محمد عاطف غيث، المرجع السابق، ص ٥.

- وأشير إلى أن هذه الخصائص قد عرضت بتلخيص شديد بالنسبة إلى كثرة الدراسات والتحليلات التى ظهرت فى هذا الصدد فبالإضافة إلى دراسات سركين رزمرمان وما قدمه لويس ويرث، نجد روبرت ردفلد وهو من أظهر العلماء الإجتماعيين الذى أكد الفهم البنائى للقرية والمدينة وأوضح أنه يستحيل وجود فلاحين دون مدينة وأيضاً وجود مدينة دون فلاحيتها. وقد حاولت إستخلاص ما يمكن أن أتفد به موضوع الرسالة فى هذا المجال.

والخلاصة أن المجتمع الحضري يعتمد على نسق أكثر تعقيداً لتقسيم العمل فيتسم البناء المهني بالتباين إلى الحد الذي يجعله أساساً لنسق التدرج الطبقي فيما بعد. كما يتميز المجتمع أيضاً بارتفاع معدلات التنقل الإجتماعى والفيزيقي (أو المكاني) أما بالنسبة للعلاقات الإجتماعية فتتسم إلى حد كبير بالطابع السطحي.

لماذا إختيار المجتمع الحضري:

أ - الزيادة المستمرة في التوزيع النسبي للسكان في المناطق الحضرية عنها في المناطق الريفية لما تتمتع به هذه المناطق الجاذبة للسكان من وسائل الترفيه وفرص العمل والكسب واتساع حركة التصنيع الأمر الذي يشجع الكثير من الأفراد على الهجرة إليها.

وقد ثبت ذلك من خلال الإحصاءات العامة للدولة في أعوام ١٩٦٠، ١٩٦٦، ١٩٧٦ فبينما كانت نسبة الزيادة السكانية في الحضر لعام ١٩٦٠ - ٣٧,٤٪ وصلت إلى ٤٠,٥٪ عام ١٩٦٦ وارتفعت إلى ٤٣,٩٪ عام ١٩٧٦، وفي نفس الوقت ينخفض التوزيع النسبي للسكان بالمناطق الريفية فبينما كان ٦٢,٦٪ عام ١٩٦٠ إنخفض إلى ٥٩,٥٪ عام ١٩٦٦ ووصل إلى ٥٦,١٪ عام ١٩٧٦^(١). جدول رقم (٤) تعداد السكان عام ١٩٧٦.

ب - إختلاف توزيع الدخل النقدي بين الريف والحضر: فإذا قارنا متوسط الدخل النقدي للفرد في الريف بمثيله في الحضر نجد أنه يزيد في الحضر عنه في الريف.

(١) التعداد العام للسكان والإسكان لعام ١٩٧٦، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النتائج الأولى، جدول رقم (٤)، ص ٢٥.

الأسرة كوحدة للتحليل :

إن الأسرة هي ذلك التجمع الإجتماعى الذى يرتبط أعضاؤه بروابط قوية ويتكون من الأب والأم والأبناء الذين يعيشون معاً، وقد تناول البحث الميدانى دراسة الأسرة من حيث:

أولاً: بعض جوانب الحياة الإجتماعية داخل الأسرة باعتبارها هي الشكل الأساسى للتأثيرات الإجتماعية المتبادلة والتي ينتج عنها تكوين الإنسان الواعى بكل الاتجاهات والمعتقدات والعادات والقيم المجتمعية، وهي أيضاً العنصر البنائى الحقيقى والواقعى الذى يعكس توجهيات هذه القيم والمعتقدات والمعايير التى تنظم العلاقات الإجتماعية وتحدد مدى الترابط والإنسجام أو التوتر فى أداء السلوك المرتبط بأدوار معينة، تلك القيم والأدوار هى التى يتوحد فيها الأفراد منذ الطفولة وأثناء التفاعل فى المواقف الأسرية.

ولا بد من الإشارة إلى أن القيم الأسرية تتأثر بالأوضاع المهنية وتخضع لتأثيرات العمل وتصبح لمشاركة الوالدين خارج الأسرة نتائج فى تأثيرها على الأبناء، ولذلك لم تصبح الأسرة هي البناء المستقل المغلق ولكن أصبحت نسقاً داخل البناء الإجتماعى إلا أنه يتميز عن الأنساق الأخرى بثلاث⁽¹⁾ :

أ - إن الأسرة هي الأساس الذى تقوم عليه بقية الأنساق، إذ تعتمد الأنساق فى إستمرارها على ما يتعلمه الفرد داخل الأسرة من نماذج السلوك المرتبط بالأدوار.

ب - إن إرتباط الوالدين بالأدوار التى يؤديها كل منهما فى النسق الإجتماعى ينعكس على وظيفة الأسرة الأولى وهي التنشئة الإجتماعية.

(1) Goode William, J.,: The Family, New Jersey, Prentic Hall Inc, 1964, pp. 2, 3.

جـ - الأسرة هي النسق الإجتماعى الأول الذى يؤثر فى تكوين الفرد وبناء شخصيته بينما تتعامل الأنساق الأخرى مع الفرد فى مرحلة لاحقة من مراحل نموه.

ثانياً: دراسة الحياة الاقتصادية متضمناً فى ذلك دراسة ميزانية الأسرة أى مصدر الدخل ومقداره (مقدراً بالجنية فى فترة زمنية محددة) وأبواب الصرف أو أوجه الإنفاق. وقد أكدت الدراسات دائماً أن الأسرة هي الوحدة الأساسية للإنتاج والاستهلاك وأشار إلى ذلك جورج ميد George Mead^(١)، كما أشار أيضاً Leplay^(٢)، إلى أنه إلى جانب إعتبار الأسرة هي الوحدة الإجتماعية الأساسية إلا أن أحد الوظائف الأساسية والرئيسية لها هي توفير موارد المعيشة للأفراد من خلال العمل الذى تحدد طبيعته بالمكان أو بالظروف الجغرافية، وقد إستخدم لوبلاى دراسة ميزانية الأسرة كمقياس موضوعى لحياة الأسرة وجعلها قاعدة التحلل الكمي للحقائق الإجتماعية^(٣).

ثالثاً: تعتبر دراسة ميزانية الأسرة أسلوب هام من أساليب التخطيط، إذ أنها توضح شكل الإنفاق ونموذج الاستهلاك للأسرة، فيتمكن المجتمع من الاستفادة بها ووضع خطط الإنتاج عل ضوءها. وقد كانت الطريقة المتبعة فى الدراسة هي الحصول من العينة محل البحث على بيانات عن قيمة دخل الأسرة الشهري ومصدره وأوجه الإنفاق المتنوع، أى قيمة الدخل المصروف عن نفس الفترة وقد تم تبويب هذه البيانات إلى:

(1) Groves, Ernest, The Family And Its Social Functions, Chicago, New York, 1940, p. 527.

(2) Groves, Ibid., pp. 527 - 528.

(٣) وقد أشار الدكتور محمد عاطف غيث إلى ذلك فى كتابه علم الاجتماع، دار المعارف ١٩٦٣، ص ٤١.

١ - مصدر الدخل وقيمة الإيراد بالجنية الشهرى (كفترة زمنية محددة) سواء أكان هذا الدخل من مهنة أو وظيفة أو أية مصادر أخرى.

٢ - قيمة الإستهلاك مقدراً بكم الإنفاق بالجنية لأوجه الصرف المتنوع من سلع وخدمات عن نفس المدة (أى مدة شهر).

٣ - تم تحديد أوجه الإنفاق المتنوع فى المتغيرات الآتية:

أ - سلع الإستهلاك الجارى وتشمل من المواد الغذائية الخبز، اللحوم، الأسماك والبيض، الخضضر الطازجة، والمحفوظة، والمعلبات، والبقول، والتوابل، والمواد السكرية، والفواكه الطازجة، منتجات الألبان، التحويات، المواد الدهنية، والمكيفات.

ب - السلع الإستهلاكية المعمرة وتشمل : الملابس، والأحذية، والأثاث والمفروشات والأدوات المنزلية والسلع الأخرى كالثلاجات والأدوات الكهربائية^(١).

ج - الخدمات وتشمل النفقات الطبية والعلاج، نفقات التعليم والثقافة

(١) ويمكن ترتيب المجموعات السمية حسبما جاء من مذكرة جهاز تخطيط الأسعار «تطور إستهلاك

السلع الضرورية» رقم ٢٨، القاهرة - نوفمبر، ١٩٧٣، إلى :

أ - سلع ضرورية وتشمل الوقود، البقول الجافة، المشروبات، الحبوب والنشويات والخضر، السكر، الزيوت والدهون.

ب - سلع شبه كمالية تشبه مجموعة من الألبان ومنتجاتها الأقمشة والملابس، أدوات ومواد النظافة الشخصية والمنزلية، الفاكهة، السمك والبيض واللحوم.

ج - السلع الكمالية: وتشمل المكيفات، الأثاث والسلع المعمرة، الأدوية. ولكن ملاحظ أنه من السهل تقسيم السلع إلى ثلاث مجموعات ضرورية كمالية وشبه كمالية، ولكن من الصعب تصنيف أنواع السلع المختلفة تحت هذه المجموعات وذلك لإختلاف الأهمية النسبية لهذه المجموعات الثلاث بالنسبة لإجمالى الإستهلاك العائلى خلال السنوات المختلفة.

والمواصلات أو نفقات الانتقال، قيمة إيجار المسكن وإستهلاك الكهرباء والمياه، نفقات الترفيه أو الرياضة.

٤ - بالنسبة لقيمة المدخرات النقدية تحسب من واقع بيانات الدخل النقدي المدونة بإستمارة البحث وطرح قيمة الإنفاق الإستهلاك من قيمة إجمالي النقد.

أهم ما وصلت إليه الدراسة من نتائج:

١ - أشارت الدراسة إلى الجهود التي يبذلها علماء الإجتماع في مناقشة العلاقة بين علم الإجتماع وعلم الإقتصاد لدراسة وتحليل الأنساق والنظم الإقتصادية كجزء من دراسة المجتمع، كما أشارت الدراسة أيضاً إلى أن إنفاق الأسرة ما هو إلا رمز للمجتمع الذي تعيش فيه وشكل للإلتواء الطبقي، والإنفاق بهذا يفيد في التكامل بين الأسر كوحدة وبين الجماعات الأخرى داخل المجتمع، وذلك لأن الطلب على السلع يعتبر من مستلزمات الأسرة وبه تحافظ على وضعها ومكانتها في المجتمع.

٢ - تبين من الدراسة التأثير غير المباشر للأنساق الإجتماعية على النسق الإقتصادى فى المجتمع، وكثيراً ما يتم ذلك عن طريق التأثير فى شروط العرض والطلب كما هو فى ظاهرة الإقبال على شراء بعض السلع الموسمية (كشراء ياميش رمضان أو شراء الأغنام خلال المواسم والأعياد) فإرتفاع السعر فى بعض الأحيان وزيادة كم المستهلك من نفس السلعة يرجع أساساً إلى أسباب دينية. وهذا غير مألوف بالنسبة لعلماء الإقتصاد. فالإقتصاد فى نظرهم له خصائصه وإستقلاله بحيث يمكن الوصول فيه إلى قوانين إقتصادية خالصة بعيدة عن النظم الإجتماعية الأخرى.

٣ - ثبت علمياً تعدد العوامل المؤثرة فى إنفاق الأسرة للدخل النقدي الذى

تحصل عليه وقد كشفت الدراسة عن هذه العوامل من خلال:

أ - العلاقة بين خصائص العينة كجزء من المجتمع الحضري وحجم المنفق على السلع المتنوعة.

ب - العلاقة بين الحجم والسن والجنس بشكل الإنفاق العام للأسرة.

ج - علاقة متغيرات البناء الطبقي بشكل وتنظيم الإنفاق.

وهذا للكشف عن أثر الخصائص الحضرية والانتماء الطبقي في تقرير الاتجاهات والسلوك فهي الموجه الأول في تنظيم إنفاق دخل الأسرة.

٤ - إن مجرد دراسة العوامل المختلفة التي تؤثر على طلب المستهلك لا يعتبر كافياً في هذا المجال، بل لابد من إجراء الدراسات والبحوث الحقلية وبذل مزيد من الجهد في تحليل هذه العوامل ليس عن طريق المعالجة الاقتصادية وحدها بل لابد من الاهتمام بالتحليل السوسولوجي في دراسة هذه الموضوعات.

٥ - إهتمت الدراسة بالإشارة إلى المداخل المتطورة في علم الاجتماع وضرورة الاستفادة من دراسات الأسرة وأسلوب الحياة في فهم السلوك الاستهلاكي ومحاولة الاستفادة من متغيرات البناء الاجتماعي ودور الثقافة والشخصية في هذا المجال.

٦ - تشير الدراسة إلى تأكيد أهمية إسهام نسق القيم والمعايير كوسائل تنظيم التفاعل في البناء الاجتماعي، والتي يكتسب بها الفرد أنماطاً معينة من السلوك والاتجاهات. فحياة الفرد الاجتماعية تصبح مجموعة من العادات المكتسبة التي تشكل جزءاً كبيراً من شخصيته فكل منا له عاداته الخاصة به والمتعلقة بالماكل والملبس هذا بالإضافة إلى العادات الفكرية والوجدانية والتي تؤدي دوراً هاماً يساعد الفرد على التوافق مع المجتمع

الخارجى والتي تؤثر بدورها على إتجاهات الفرد نحو شغل وقت الفراغ ووسائل الترفيه.

٧ - تشير الدراسة أيضاً إلى أنه عند استخدام التحليل السوسولوجى يكون من الضرورى تتبع تغيرات الدخل فى أجزاء معينة من المجتمع وملاحظة عملية بناء أنساق التوقعات للأسر كوحداث إستهلاكية والنتيجة هى إختلاف دور أنماط التوقع التى تسيطر على عادات الصرف والإدخار للأجزاء المتمايزة فى المجتمع. وهذا يعتبر بعيداً عن المعنى المقصود من الصيغة المشهورة التى وضعها كينز عن النزعة الحديثة للإستهلاك كقانون سيكولوجى أساسى.

٨ - وفى فهم سلوك المستهلك (الأسرة أو الفرد) حاولت الدراسة بيان:

أ - أن الشكل العام لتنظيم الإنفاق يرمز دائماً إلى الإلتواء المجتمعى أو الطبقي وأن إختلاف طبقات المستهلكين يكون أكثر أهمية فى تقرير السلوك الشرائى عنه من الدخل.

ب - أن أهمية إبراز الشكل العام للإستهلاك يسهم فى بناء التوقعات التى يعطيها الإنفاق فى مستويات المجتمع المختلفة.

٩ - إن الإنفاق هو موقف سلوكى كائى موقف يوجد فيه الفرد له دوافعه وإن لم يشعر الفرد بهذه الدوافع فإنه لن يسلك السلوك الذى يحتاجه هذا الموقف والموقف الشرائى موقف متغير غير مستقر كما أنه من الصعب بل يستحيل على الباحث أن يستقرئ جميع المواقف الشرائية وأن يلخصها فى قائمة بالدقة المطلوبة، ونضيف أيضاً أن الإنسان يتميز بسلوكه المتغير ومن الجمود أن توجد له قائمة يقال أنها تسيطر عليه وتوجهه ومن الخطورة أن نضفى صفة الجمود والثبات على حياة الإنسان ولذلك يكون التصور القائم للواقعة الشرائية أنها دافعة موقفية

بمعنى أنها حالات تنشأ عن موقف معين وإذا تعددت المواقف فسيكون هناك العديد من الدوافع التي تثيرها هذه المواقف والإنسان دائم التفاعل في المواقف الخارجية بهدف تحقيق أكمل توافق ممكن له.

الفصل التاسع

«التطرف»

الفصل التاسع

التطرف

ترجع أهمية موضوع التطرف وما يصاحبه من عنف إلى كوننا نتصدى لدراسة مشكلة من مشكلات الواقع المعاش فنحن نهتم بدراسة مشكلة إجتماعية مصيرية، كما ترجع أهمية دراسة التطرف والعنف إلى أن الأفراد هم موضوع الصراع وأن مصر هي الميدان والأرض التي يتم فوقها هذا الصراع الطائفي. فالذي يطمع في مصر يعرف أن هدفه لن يتحقق من عتادة وعدده. ولكنه سيتحقق من تفتيت المجتمع. وإحداث شرخ في البناء وتصفية الإنتماء بإشارة التعارضات^(١) ونحن عندما نتصدى لدراسة التطرف لا نتطرق إلى الإسلام كعقيدة ودين ولا إلى المسيحية كعقيدة ودين، فهذا ليس موضوع دروسنا. فالدين له قدسيته وإحترامه وهو جزء من ثقافة هذا الوطن كامن في تراث الشعب. وفي وعى الجماهير.

ولقد قدمت تعريفات كثيرة لمشكلة التطرف الديني ولكن تتفق هذه التعريفات كلها في كونها لم تعرف التطرف تعريفاً دقيقاً. لأن طبيعة المشكلة لم تحدد بعد تحديداً صارماً كما تكشف هذه التعريفات مع التناقل بين مفهوم الوطن ومفهوم الطائفية.

هل عرفت مشكلة التطرف تعريفاً دقيقاً وهل طبيعة المشكلة محددة. هناك من يعرف المشكلة الطائفية باعتبارها مشكلة أمنية وأن المشكلة هي أن بعض التيارات السياسية الدينية تتبنى العنف في مواجهة الشرعية. تعريف ثان يعرف المشكلة الطائفية بأنها إجتاه إلى التدين غير العقلاني.

(١) طارق البشري.

تعريف ثالث يرى أن الفتنة الطائفية تعبير عن هزيمة العقل العربي ومحاولة جادة لصرف الجهد الوطني عن التصدى للتحديات الحقيقية وشغله بقضاياها هامشية تخالف المصالح الوطنية.

تعريف رابع يرى أن الفتنة الطائفية سلوك يستهدف الإساءة.

يذكر لسان العرب أن جماع معنى الفتنة (الإبتلاء والإمتحان والإختبار) والفتنة قد تعنى المحنة. أما الطائفة فهي جماعة من الناس. فالفتنة الطائفية تعنى أن الوطن فى محنة لإختلاف جماعته هذا هو المعنى العام أما المعنى الخاص. فهو الصراع بين المسلمين والأقباط لأسباب سياسية ودينية. يلجأ فيه أحد الطرفين أو كلاهما إلى العنف المادى لفرض إرادته. كما حدث فى حوادث الخانكة وحوادث الزاوية الحمراء وكفر الشيخ وجميعها تميزت بالعنف. تثبت عليها كلها آثار نفسية وسياسية.

وأياً كانت التعاريف التى تعرف الفتنة الطائفية فإن التطرف مشكلة إجتماعية. ذات جوانب إجتماعية متعددة يعانى منها المجتمع. وتتعدد مظاهرها. إبتداء من المظهر التشريعى والمظهر الدينى والمظهر الأمنى والمظهر الإقتصادى والمظهر التعليمى. ولقد نشأت هذه المشكلة نتيجة لغياب حرية التفكير. فى مرحلة سابقة مما جعل مصر تقع فريسة بشكل خطير من أشكال التمزق. أمكن السيطرة عليها أو التعصب الدينى، واستثمرت فيه معاناة الناس ونقص الخدمات وأن هناك قوى تسعى إلى تعميق الفتنة الطائفة وتتمنى إزدياد سعيها، ولكنها لن تصل إلى أهدافها.

والفتنة الطائفية ليست قاصرة على مصر وحدها، فالفتنة الطائفية إمتداد للصراعات الطائفية فى لبنان. وهى إحدى أدوات لعبة السياسة الإستعمارية لإشغال نار الصراع فى العالم الثالث وتحاول إسرائيل لعب نفس اللعبة فى مواجهة الإنتفاضة، ولقد كتب الكاتب الصحفى فهمى هويدى فى عدد الأهرام الصادر فى ٢٥ / ١٠ / ١٩٨٨ يقول:

«وفي محاولة لتفتيت المقاومة العربية، فإن السلطة الإسرائيلية قامت بأكبر من سعى لإستمالة بعض المسيحيين فبعد تبد كوليک رئيس بلدية القدس إجتماعاً فى الثانى من أغسطس مع ١٥ من ممثلى الطوائف المسيحية، بعد أسبوعين من مقتل أحد المسيحيين المقدسين. ولقد دعا رئيس بلدية القدس اليهودى دعاء ممثلى الطوائف المسيحية إلى إستخدام نفوذهم والضغط على أفراد طوائفهم لتهدئة الخواطر ونشر الأمن».

فاللعبة واحدة من الثمانينات سواء فى مصر أو لبنان أو الأرض المحتلة. ولكن اللعبة ليست جديدة علينا فلو تراجعنا إلى الوراء ونصفحنا طبيعة العلاقات من المسلمين والأقباط إبتداء من القرن ١٩ فإنه لم يوجد من يتعرض للمضايقة بسبب عقيدته الدينية وإن لم يخلو الأمر من محاولات للتفرقة بين المسلمين والمسيحيين.

ولكن متى تزايدت الفتنة الطائفية. وأصبح التمزق الوطنى مشكلة واضحة؟

هناك من يؤرخ التمزق الوطنى ببداية عهد الإنفتاح وهناك من يتسرع ويربط الفتنة الطائفية بمرحلة ما بعدى كامب دافيد ولكن تحديد هذا التاريخ أو ذاك - لنقطة الصفر لبداية المشكلة الطائفية، يخالف الحقيقة. فالمشكلة الطائفية ذات تاريخ فى مصر سواء تاريخها القديم أو الحديث. رغم أن الإسلام يرفض الطائفية عبر تاريخه الطويل.

وقد قال سيدنا رسول الله ﷺ «من أذى دميأ فأذى خصمه ومن كنت خصمه خصمته يوم القيامة».

«من أذى دميأ فقد أذانى، ومن أذانى أذى الله».

والتاريخ الإسلامى ناصح بالأمثلة والأحداث التى تحكى كيف عامل بنى

المسلمين اليهود والنصارى. وكيف تسامح وعامل خلفاء المسلمين وحكامهم النصارى وغيرهم مقتدين في ذلك بقول الله عز وجل في كتابه الكريم:

«ولا تجادلوا أهل الكتاب إلا بالتي هي أحسن» والتاريخ الإسلامى يؤكد أن المسألة ليست مسألة تسامح أو عطف بل هو موقف مبدئى يقرر حتى المواطنة لأهل الكتاب الموجودين فى المجتمع الإسلامى. وعليهم كل واجبات والتزامات المواطنة.

كما يكشف تحليل مضمون فكر جماعة التحرير الإسلامى التى أسسها صالح سرية وهى الجماعة التى إستخدمت العنف فى إقتحام الكلية الفنية العسكرية، وفكر جماعة التكفير الهجرة رغم أنها تسخر من الردة الوطنية فى أحد وثائقها وفكر جماعة الجهاد، وفكر الأخوان المسلمين خلو وثائقهم من مواقف معادية تحو أبناء الأديان الأخرى.

هذه من الناحية النظرية فالوثائق تدل على التطلع إلى إقامة حكم إسلام، وتكاد كلها تكون خالية من تحديد الموقف من الطوائف غير المسلمة، إلا أن الممارسة العملية شئ آخر... وقد إرتبطت ممارسات البعض بالعنف.

ويحدد العنف بأنه سلوك عدوانى إيجابى بدنى أو مادى أو معنوى ضد بعض ممثلى السلطة أو بعض الأفراد أو الممتلكات العامة والخاصة.

ولقد حدث هجوم على بعض المحلات التى يملكها الأخوة المسيحيون. كما حدث إعتداء على دور عبادة المسيحيين وحدثت إصابات لبعض الأشخاص وسقط بعض القتلى منهم مسلمون ومسيحيون. كما أن إحداث الفتنة الطائفية فى منطقة الزاوية الحمراء بالقاهرة والتى إشتبك فيها قيادات القبط وأعضاء المنظمات الإسلامية السياسية بتوزيع المطبوعات.

كما عادت الجماعات الإسلامية المتطرفة لسلوكها ضد الدولة عام

١٩٨٦م ولقد بلغ الصراع بين أجهزة الأمن وجماعات الإسلام السياسي ذروته، ولقد عادت هذه الجماعات المتشددة لفرض وجودها على الساحة السياسية عبر سلسلتين^(١) من أعمال العنف، ووقعت أولهما في بداية عام ١٩٨٧ في عدد من محافظات الصعيد وكفر الشيخ وأخذت شكل اعتداءات على الأفراد كما تم حرق بعض محلات الفيديو ومحلات الخمور، كما تمثلت السلسلة الثانية من أعمال العنف في محاولة إغتيال وزير الداخلية الأسبق، ورئيس تحرير مجلة المصور، وبعض المسؤولين وترتب على ذلك قيام الأمن بإعتقال الزعماء المتشددین لإنهاء أعمال العنف وأعضاء هذه الجماعات الدينية التي مارست العنف وهو ما يجعلهم هدفاً لردود أفعال قوية من السلطة الحاكمة.

العنف هو الإستعمال غير القانوني لوسائل العسر المادى أو البدنى إبتغاء تحقيق غايات شخصية أو جماعية. العنف فى جوانبه النفسية يحمل معنى آخر، معنى من معانى التوتر والإنفجار بهم فى تأجيجها فى داخل الفرد أو الجماعة، ما يسود العالم من تناقضات ساسية واقتصادية عقائدية^(٢).

وهناك تفسيرات نفسية وتفسيرات تاريخية للعنف، إذ ليس العنف نية شيطانية وهناك أنواع للعنف مثل العنف الطلابي، والعنف الأسود والعنف الطلابي الذى ساد أوروبا فى الستينات. وهناك أنواع من العنف، عنف المتطرفين، وعنّف من يملك السلطة أو العائلة أو المؤسسة الدينية أو المؤسسة الاقتصادية، ومن ثم فالعنف الذى يثير جدلاً كقضية خروج على القانون هو عنف الأفراد أو الجماعات والتي تمثل حركتها نوعاً من الخروج عن الإرادة الاجتماعية المقننة ومن هنا يتعين أن نعرف ونفرق بين العنف الذى يمثل

(١) راجع التقرير الإستراتيجي للمرى ١٩٨٧ - الأهرام.

(٢) من يواردها ظاهرة العنف والجماعات الماصرة.

الاستعمال غير المقنن لوسائل القصر البدني أو المادي من أجل أهداف شخصية وبين القوة الجماعية التي تستند إلى سند قانوني والحقيقة إن تاريخ المجتمع المصري كله يكشف أنه يرفض العنف، ومن جانبنا نرى العنف في كل أشكاله شكل إجتماعي إذ كيف نبني مجتمعنا وهو في حالة إنقسام.

فالمسألة الطائفية في مصر وما يربط بها من عنف قضية إجتماعية سياسية في المقام الأول وليست قضية دينية. مثلها مثل الحروب الصليبية التي لم تكن أبداً حروباً دينية إنها كانت حروباً سياسية. ذات دوافع إقتصادية، مولتها مراكز مالية بقصد نهب الشرق، والصليب لم يكن نكسة ملائمة لتعبئة الجيوش.

والمسألة الطائفية ليست مسألة دينية. إلا أن الدين يستثمر لأغراض دينوية بقصد طمس حقائق إجتماعية. والهاء الشعب عن قضيته الحقيقية. قضية التنمية وزيادة الإنتاج والتحرر لصالح شرائح معينة. وتستهدف المسألة الطائفية أولاً القضاء على المشروع الوطني الذي يسمى إلى المحافظة على الهوية المصرية في مواجهة الغزو الأوروبي. فالفتنة الطائفية ليست إلا لعبة قصد بها الهاء الشعب عن الصراع السياسي العالمي.

وهناك قوى صاحبة مصلحة في إشعال التوتر الداخلي، هي اليمين الإجتماعي الأشد تخلفاً وجموداً. فالإسلام في تاريخه الطويل لم يعرف العنف.

ومن ثم يمكن لنا أن نقول أن الفتنة الطائفية تلتهب وتزايد ناراها في فترات غياب مشروع قومي للدفاع ضد الأجنبي وفي غياب مشروع للبناء الداخلي وغياب مشروع قومي تنموي نابع من ضمير الشعب ويمكن أن تفهم ظاهرة الصراع الطائفي إبتداء من السبعينات كأحد نواتج أزمة التحول الجديد الذي بدأ في مصر منذ سياسة الإنفتاح^(١).

(١) فغاب مشروع القوي من ناحية السلطة والقوى السياسية، أدى إلى نمو ظاهرة التطرف، حتى أصبحت أزمة التطرف أزمة مجمع يقتقد ما يتطلع إليه بعد ما تجذرت السلبية.

والتيارات المتطرفة التي ظهرت منذ العقد الماضي تنكر حق الآخرين في اعتناق دعوات وتوجهات أخرى غير تلك التي يعتنقها هؤلاء المتطرفون. بل تذهب إلى حد أن تنكر على الآخرين حقهم في أن يناقشوا ما تطرحه هذه التيارات المتطرفة. وتسمى هذه الجماعات المتطرفة إلى تكفير النظام والمجتمع والشعار الذي ترفعه كل الجماعات هو تطبيق الشريعة الإسلامية وتكفير المجتمع القائم وقيام المجتمع الإسلامي وأعضاء هذه الجماعات هم الذين يفسرون تطبيق الشريعة الإسلامية. وهم يسعون أساساً لتوظيف الدين في الحكم.

ما الأساس السوسيولوجي للتطرف؟

هل التطرف موجود في المدينة وحدها، أم في الريف والمدينة - وفي أي البيئات يوجد في المدينة؟

هل يرتبط التطرف بالصراع الطبقي، وهل إتجاهات التطرف الديني إنعكاس لصيغة جديدة من صيغ الصراع الطبقي.

إن ملحمة التيارات الدينية هي الفئات العريضة الشعبية سواء في المدينة أو القرية.

وتشكل الهجرة من الريف إلى المدينة عاملاً سوسيولوجياً هاماً لتفذية التطرف فهؤلاء يهربون إلى المدينة بحثاً عن عمل. وهؤلاء المهاجرون يتوحدون بقيم محافظة تقبل بسهولة القيم والأفكار المتطرفة التي هي تؤثر على أسلوبهم في الحياة وطريقتهم في تحصيل العيش.

فالجماعات الدينية المتطرفة تركز على علاقات وقيم مطروحة وسائدة في الريف وفي الأحياء الفقيرة في المدينة، وبين أبناء الطبقة المتوسطة.

إذن ما الدوافع السوسيولوجية إلى ظهور التطرف؟

التطرف أصبح مشكلة إجتماعية يشن منها المجتمع، ويتعين علينا معرفة

هذه الدوافع، أن ندرس الاتجاهات الدينية العمال والفلاحين. ونعرف مدى إستعدادهم للإلتصاف إلى الجماعات السياسية ذات الطابع الديني والتوحد بأفكار تلك الجماعات.

ولقد ساعد الإحباط الإجتماعي لدى الطبقات الكادحة والشباب على تقبل أفكار التطرف، وتبنى الأفكار الدينية بطريقة غير عقلانية، تلك الأفكار الدينية التي تطرح لبديل إجتماعي للواقع الإجتماعي.

إن المشكلة الطائفية المعاصرة تعكس أزمة الهوية المصرية، كما تعكس الفراغ السياسي. كما تعبر عن أزمة نموذج الإختيار الحضارى. وهل هو النموذج الإسلامى أم النموذج الغربى الرأسمالى أم النموذج الإشتراكى. وهل نعود إلى الجذور الإسلامية والجماعات الدينية المتصارعة سواء الإسلامية أو القبطية التي لا تهتم بمشكلات المجتمع إبتداء من الغذاء والإسكان والتنمية الاقتصادية وإنتهاءً بالتعليم.

وثمة تحولات إجتماعية حدثت فى مجتمعنا أدت إلى ظهور الجماعات الإسلامية فى السبعينات أهمها:

١ - التغير فى البنية الإقتصادية والإجتماعية وزيادة مظاهر التباين الإجتماعى وسيادة قيم السلبية والأنانية والفردية والتطلع إلى الثراء السريع.

٢ - المبالغة فى مظاهر التفرغ.

٣ - الإفتتاح الإقتصادى ومناخ الصلح مع إسرائيل وما قيل عن ذلك من تناقضات إجتماعية وسياسية وإقتصادية.

وثمة دراسة بينت أن تطبيق سياسة الإفتتاح الإقتصادى منذ السبعينات وتحوله إلى إفتتاح إستهلاكى وما ترتب على تلك السياسة من تبلور الطبقة العليا الإقتصادية بطريقة تنافى كل قوانين الإقتصاد الرشيد، كل ذلك أدى

إلى إحباط إجماع شديد لدى الطبقات الفقيرة، مما أدى إلى إنخراط هؤلاء فى جماعات دينية وتبنى الأيديولوجية الدينية بطريقة عقلانية تلك الأيديولوجية التى لا تقدم حلولاً لمشكلات التعلم والإسكان والإنتاج والتنمية.

٤ - إستعمال العنف وإعتقال رجال الأخوان، إستخدام العنف معهم فى المعتقل فى خلق الجماعات المتطرفة.

ولقد ساعد البطش فى بعض الأحيان على وجود المشكلة. ولم يكن لدى الأخوان فكر سياسى واقتصادى. ولكن نزولهم تحت الأرض لممارسة أنشطتهم ساهم على التعاطف مع أفكارهم.

٥ - فقدان المشاركة السياسية. وغياب الديمقراطية وغياب قضية يتبناها الشعب إمتداد فى رجل الشارع.

٦ - هجرة العمالة المصرية نحو البلدان العربية، ومعايشتهم لمعتقدات وأفكار جديدة وعاد هؤلاء كأصحاب إجتاهات دينية.

٧ - هاجر الأقباط إلى أمريكا وإستراليا وأصبح الأقباط يتصورون أن لديهم مهمة مقدمة هى الدفاع عن أقباط مصر.

٨ - لم تعد مصر هى البلد القائد فى نظر البعض فقد تصارعت قوى عديدة لقيادة المنطقة إبتداء من أوائل السبعينات، وتحالفت قوى لأبعاد مصر، مما ساعد على إنتعاش قوى سياسية دينية متطرفة وطمعها فى الإستيلاء على السلطة.

٩ - هزيمة ٦٧ بإعتبارها نتيجة حتمية لإنهيار الحل العلمانى الذى تسير عليه البلاد منذ إنشاء الدولة المصرية على يد محمد على.

١٠ - تباعد الشباب وفقده الثقة فى التنظيمات الحزبية القائمة، وتبنى

الشباب المهوم لأفكار رفض الآخرين تلك الأفكار التي ترفض التعايش مع أفكار الآخرين.

١١ - إفتقاد التيار الدينى المستنير الذى يستطيع أن يواجه من أرضية دينية الدعوات الدينية المتشددة التى تستخدم الدين كقوة مانعة للتطور والتقدم. ذلك التيار الذى يؤمن أن الدين ينظم علاقة الإنسان بربه وعلاقته بنفسه وعلاقاته بالآخرين. وأن قيام الدولة ينهض على أساس زيادة الإنتاج القيم الفكرية المتفتحة التى تستوعب الحضارات.

لا يمكن أن نرجع إلى سبب وحيد فقد تكاثفت وترابطت الأسباب كلها فى نشأة التطرف، إذ أدت تلك الأسباب إلى حالة من الفشل والإختناق والإغتراب والجمود والقهر وكلها عوامل لنضوج ثمرة التطرف فى التربة الخصبة.

السؤال الذى يطرح هل يساهم العنف والتطرف فى حل مشكلات المجتمع ودفع عجلة التنمية وزيادة الإنتاج، هل يساهم العنف والتطرف فى تغيير المجتمع إلى الأفضل والأحسن، هل العنف يعكس الذكاء الإنسانى أم ضد الذكاء الإنسانى فى حل المشاكل الإنسانية.

ومن ثم فالقضية هل التطرف بكل أشكاله أم الذكاء هو الأداة التى تعتمد عليها فى زيادة الدخل وحل مشكلة الإسكان وتوفير مكان لكل طالب والطعام لكل فم وإستغلال الطاقة البشرية لإستثمار الثروة.

إن إستخدام العنف لتطبيق نشر أفكار الجماعات المتطرفة، أو رد فعل السلطة إزاء هؤلاء هو الشكل الوحيد للعنف الذى يهتما فهناك صور أخرى للعنف أهمها إغتصاب الفتيات والنساء. ومحاولة قتل الأهل والأصدقاء. إبتداء من الوالدين الذين نهى الله سبحانه وتعالى عن نهزمهما

وحدد لغة التخاطب معهما في الآية الكريمة.

«وقل لهما قولاً كريماً» كما طلب من الأبناء طلب الرحمة لهما،

«قل ربى إرحمهما كما ربياني صغيراً».

إلا أن حالات عنف كثيرة ظهرت، كقتل الأبناء لأحد الوالدين
ومساهمة الزوجة في قتل الزوج أو سعى الزوج إلى قتل الزوجة.

ماذا يعنى التطرف والعنف؟ الإجابة في كلمتين «تدمير المجتمع».

الفصل العاشر

مشكلة تلوث البيئة

الفصل العاشر

مشكلة تلوث البيئة

تزايد الإهتمام في السنوات الأخيرة بمشكلة تلوث البيئة رغم أن هذا الإهتمام أقرب إلى الكلام في المؤثرات والكتابة في الصحف. وأبعد عن مجال البحث العلمي. إلا أنه يعكس خطورة المشكلة والوعى بوجودها وخطورتها.

ولقد قرأنا عن خطورة دفن النفايات في الصحراء، والأضرار التي تلحق بالأفراد والمجتمع من التخلص من فضلات المصانع وآثار تلوث الهواء.

وخطورة المشكلة ترجع إلى أنها قضايا تمس حياة الإنسان اليومية فهي مشكلة تمس الغذاء والصحة والأولاد والأبناء، فهي مشكلة تمس سلامة الحياة ذاتها وتؤذى صحة الإنسان والمواشى والمواد الغذائية في البر والبحر.

ومن أهم نتائج تلوث البيئة تعرض الإنسان للإصابة بأمراض كثيرة تهدد صحته ومن ثم تهدد قضية الإنتاج، ومن ثم فقضايا تلوث البيئة هي قضايا بيئية.

ولأن مشكلة تلوث البيئة هي مشكلة الإنسان وهي مشكلة تتعلق بسلوكه وموقفه من الطبيعة فإن حل هذه المشكلة ينبع من إدراك العلاقات بين الإنسان والبيئة. فهي مشكلة سلوك في المرتبة الأولى. كما أن الأضرار التي لحقت بالبيئة هي من صنع الإنسان وحده ولقد عادت هذه الأضرار عليه بعدما أضرت الطبيعة وتردت أحوال البيئة.

والمعنى اللغوي للتلوث، يعنى لطح الشيء.

أما البيئة فهي المكان الذى نعيش فيه، والبيئة ليست منفصلة عن أعمال وتطلعات وإحتياجات الإنسان.

ومن ثم فتلوث المكان أى تلوث البيئة يعنى إعاقة التنمية، ما دمتنا نعنى التنمية محاولة تحسين وضعنا ومكانتنا فى هذا المكان. فالبيئة والتنمية مرتبطان ولا يقبلان الانفصام. ومن ثم فتلوث البيئة كما يعنى إعاقة التنمية يعنى مستقبل مهدد يهدد الأبناء والأحفاد. ولا يقتصر تلوث البيئة على مجتمع الأغنياء الناجم عن ارتفاع مستويات معيشة الموسرين. والنفايات الذرية وإستخدام الطاقة والمواد الكيميائية.

ولكن الفقر يلوث البيئة ويوجد توتراً بيئياً. سواء فى بيئتهم السرطانية فى أطراف المدن أو النزوح إلى المدن المكدسة.

✓ وإذا ما سألنا أنفسنا ماذا يعنى تلوث البيئة فإننا نقول أن البيئة هى الإقتصاد وهى التنمية وهى الترفيه، ومن ثم فإن تلوث البيئة يعنى تعرض إقتصادنا وصحتنا ونمونا الصناعى والحضارى للخطر، يعنى آثار وخيمة على مستقبل الأبناء والأحفاد.

وأهم أضرار تلوث البيئة. هى تعرض صحة الإنسان للخطر، والصحة الجيدة هى أساس رفاهية البشر وإنتاجيتهم ومن ثم فأى ضرر يلحق بالصحة ينعكس على زيادة الإنتاج ومستوى المعيشة، والمشاكل الصحية كثيرة نتيجة نقص التغذية وما يسببه تلوث الهواء من أمراض الجهاز التنفسى/وأثر ظروف الإسكان الرديء على إنتشار الدرن وما تسببه المواد الكيميائية من الإصابات بالسرطان. كما تلوث مياه البحيرات والأنهار وما إستتبع ذلك من آثار على مياه الشرب وثمرات البحر، ولن أقول إفساد جمال الطبيعة.

ومن العتب أن نقول أن تلوث البيئة أمر محلى، فالأنظمة البيئية لا تراعى

حدود المكان فتلوث المياه يتحرك خلال الأنهار والبحيرات والبحار المشتركة، وينقل الهواء التلوث الجوى على مسافات شاسعة.

وقد يمتد إلى تحويل المجارى المائية وإطلاق المواد والغازات المضرة فى الجو كلها أمثلة لتدخل الإنسان فى الطبيعة ولكن إلى وقت قريب كان هذا التدخل محدود، ونطاق تأثيره ضيق - أما اليوم فهو حاسم فى مداه وتأثيره وأكثر تنظيماً وتهديداً لأنظمة دعم الحياة.

وكما بينا من قبل فإن آثار تلوث البيئة لا تقتصر على الدول الصناعية، بل إلى الدول الفقيرة، وإذا كانت الدول الغنية تحاول التغلب على تلوث البيئة بإستخدام العلم، فإن الدول الفقيرة تكرر التلوث، ويعانى فقراء الحضر من الأمراض ومعظمها ناجم عن رداءة البيئة، فأكثرهم مصاب بأمراض الجهاز التنفسى، والسيل الرئوى والطفيليات المعدية والأمراض المرتبطة بسوء المرافق وطفح المجارى ومياه الشرب الملوثة مثل الإسهال والدوسنتاريا والتهاب الكبد.

ويمكن افتراض أن تلوث البيئة من هواء وماء فى مدن العام الثالث أقل خطورة من العالم الصناعى المتقدم. ولكن الواقع غير ذلك فالمدن فى العام الثالث والمكدسة بالسكان تتفاقم فيها مشكلات تلوث الهواء والماء والفضلات والوضوء بسرعة ويمكن أن يكون لها آثار خطيرة على حياة السكان وصحتهم وعلى مستواهم الإقتصادى ووظائفهم.

كما أن التوسع المادى العشوائى للمدن له آثار خطيرة على البيئة الحضرية والإقتصادى الحضرى فالنمو العشوائى يجعل توفير المسكن والطرق ومرافق المياه والمجارى والخدمات العامة باهظة التكاليف، مما يهدد صحة المواطن الفقير وسعادته.

ويزداد تلوث البيئة نتيجة لزيادة العمران وأثر زيادة التصنيع ولانتشار وسائل النقل والمواصلات وإنخفاض المستوى المعيشى لبعض الفئات وعجزهم عن تنظيف المنازل من الداخل وإلقاء بعض الأفراد الفضلات والنفايات فى الطرقات العامة حتى أصبحت تشوه وجه مصر.

ولقد تزايدت مشكلة تلوث البيئة وتضخمت حتى أصبح من الضروري معالجتها، ويمكن أن نقول أنه فى الوقت الذى نسى فيه الإنسان المعاصر فى الدول المتقدمة قوة المجاعات، بدأ تلوث البيئة يقلل من راحته ويهدد إنسانيته.

والأسباب التى تلوث البيئة كثيرة وأهمها ^(١) :

١- استخدام الوقود فى الأغراض المنزلية والصناعية وإدارة محطات الرى والصرف وميكنة الزراعة ولقد تزايد استخدام الآلات الزراعية ابتداء من آلات الزرع والحرق وآلات رش المبيدات.

٢- كما تكاثرت المصانع المقامة وسط المساكن داخل المدن وعلى ضفاف النهر، وما صاحب ذلك من نمو زيادة مقدار المخلفات الصناعية والأدخنة الصاعدة من المصانع أو من دخان السجائر. ولهذه الأدخنة أضرار جسيمة على البيئة بما عليه من إنسان وحيوان ونبات وقرية نتيجة تلوث المياه والتربة والمحصول الزراعى.

٣ - التوسع فى استخدام الأسمدة الكيماوية والمبيدات الزراعية وما ترتب على ذلك من تلوث التربة الزراعية ومن ثم تلوث كل الخضروات والفواكه أى كل المنتجات الزراعية.

(١) راجع: عابدة بشارة، دراسات فى بعض مشاكل تلوث المين.

ويمكن الإشارة إلى عدة أنواع من تلوث البيئة أهمها:

١ - تلوث الهواء.

٢ - تلوث المياه (البحيرات والترع والرياح).

٣ - تلوث الغذاء.

٤ - تلوث التربة.

وبعد أن نعرض لأنواع من تلوث البيئة المعترف بها في قاعات الدرس نشير إلى ظاهرة شاذة فريدة لا يهتم بها في قاعات الدرس التي تدرس تلوث البيئة لأنها خاصة ببلدان العالم الثالث وحده وتلك الظاهرة هي إلقاء القمامة وفضلات المنازل في الطرقات أمام البيوت سواء الإلقاء بها من النافذة أمام المنزل أو وضعها في الأماكن الفضاء لتتغفن.

أولاً: تلوث الهواء:

وبها يعتبر الهواء أكثر عناصر البيئة تلوثاً في الوقت الحاضر ليس في مصر وحدها بل في أنحاء العالم. ولا معنى تلوث الهواء دخاناً يتصاعد من مدخنة مصنع أو آلة أو فرن ولا غازات تنطلق من سيارات ودرجات بخارية ولكن معناه بالنسبة للإجتماعيين أعظم من ذلك بكثير.

لقد أدى تلوث الهواء إلى تواجد أجسام غريبة على الجسد الإنساني، مما أثر في عملية التنفس وعلى حيويتهم ونشاطهم ودمائهم.

ولقد أثبتت الدراسات أن الغلاف الجوي يحتوى على بعض المواد التي لا توجد في تكوينه الأصلي، وأهم هذه المواد الجديدة الدخان، ثاني أكسيد الكربون، وأول أكسيد الكربون القطران والأملاح والرصاص.

وأدت هذه المواد إلى تلوث الغلاف الجوي ومن ثم سببت أضراراً

للإنسان والحيوان والنباتات ونحن نعرف من معلوماتنا البسيطة أن ثاني أكسيد الكربون والدخان يأتيان من إحتراق الوقود ومن ثم يأتيان من دخان المصانع وعوادم السيارات والجرارات والدراجات البخارية وسيارات النقل والصنادل البحرية التي تسير بالمازوت والمخايز وقمائن الطوب الأحمر التي تقام على ضفاف النهر وفي الجزر النيلية حيث يتوفر الطمي ويسهل جرفه أو حرق الأعشاب والأشجار وروث الحيوان.

وإذا ما عرفنا أن أعداد السيارات في مصر تتزايد عاماً بعد عام وخاصة سيارات النقل وسيارات الأجرة وسيارات نصف النقل وخاصة الحافلات القديمة التي ينبعث منها الدخان الأسود ونشم رائحته لعرفنا مدى الضرر المتزايد الذي يهيب صحة الإنسان.

كذلك تؤذي قمائن الطوب الأحمر الحرث والنسل نتيجة ما ينبعث منها من ثاني أكسيد الكربون وروائح كريهة ويقول الخبراء أن مشكلة تلوث الهواء الذي ينشأ عن مصانع الطوب في إنجلترا من أصعب مشاكل تلوث البيئة.

وليت الأمر يقتصر على دخان المصانع وعوادم السيارات فهناك الكميات الضخمة من الأتربة المترسبة التي تتكاثر في المناطق المحيطة بحلوان وعلى أطراف المناطق الصحراوية وخاصة في فترة الخماسين.

ومن هذه النفايات الغازية التي تنطلق إلى الهواء عدد كبير من المركبات - الناتجة عن عدم إحتراق الوقود إحتراقاً كاملاً في الآلات ولقد أثبت البحث العلمي أن بعض تلك المركبات الموجودة في جو المدن هي تلك المركبات التي تسبب السرطان^(١). فتدخين السجائر يزيد من فرصة حدوث

(١) عبد المحسن صالح: المدينة الحديثة ومشكلة التلوث ص ١٠٠.

السرطان والذين يقودون سياراتهم لمسافات تصل إلى ١٢ ألف ميل سنوياً في داخل المدن المزدحمة تتضاعف نسبة الإصابة بالسرطان، وتتضاعف هذه النسبة إذا عاش الإنسان في منطقة شديدة التلوث أما إذا اجتمعت هذه العوامل الثلاثة فإنها تؤدي إلى زيادة احتمال الإصابة بالسرطان، وهكذا أصبح دخان السجائر وعوادم السيارات وأدخنة المصانع أخطر ما أنتجته المدينة الحديثة على صحة الإنسان.

ثانياً: تلوث التربة:

يساعد استخدام المبيدات الحشرية والأسمدة الكيماوية للقضاء على الافات الحشرات والقواقع التي تضاف للتربة لقتل الحشرات والديدان في تلوث التربة وتدهور خصوبتها، ويستتبع ذلك أضراراً تلحق بكل ما يزرع بالأرض، ومن يأكل هذا الزرع من طيور ومواشى وبنى البشر، كما تلوث تلك المبيدات المياه والمحصول وليت الضرر قاصر على الراشد فهي تنتقل إلى الرضيع في لبن الأم الملوثة ليتلوث به.

والإنسان عندما يستخدم هذه الكيماويات لم يدرك أن هذا التلوث سوف ينتقل إلى أجسامنا مع ما نأكل وتشرب ثم يختزن فيها لسنين طويلة وقد يتداخل في عمليات الحياة السارية في خلايانا وأنسجتنا. وقد يبيد حياتنا وقد يكون تدمير المواد الكيماوية لأجسامنا أخطر من تدمير القنابل الذرية لحياتنا.

ونحن نشاهد ونلاحظ التزايد المستمر في استخدام المبيدات الحشرية زيادة مرعبة في كل دول العالم ومنها مصر، وهذا يعطينا المؤشر على زيادة مشكلة تلوث البيئة الريفية، السنوات الأخيرة.

إن الضرر حقاً هو تلك المبيدات التي لا يتخلص منها جسم الإنسان، أى

تلك المبيدات التي يحتفظ بها وتتراكم في الجسم سواء أجسام الطيور أو أجسام الحيوانات أو الأسماك أو النباتات ثم تنتقل هذه السموم إلى الإنسان عن طريق القم. فالمبيدات الحشرية تلوث الأرض والمحصول الزراعى والحيوان وفى نهاية المطاف يصل التلوث إلى معدة الإنسان.

ولقد أثبتت الدراسات العلمية التى قام بها فريق من كلية الزراعة جامعة الإسكندرية^(١) لارتفاع مستوى الملوثات الضارة أو المعادن الثقيلة كالرصاص والزرنيق والأملاح السامة عن الحدود المسموح بها دولياً فى مياه الشرب بالإسكندرية والساحل الشمال ويذكر أن مياه نهر النيل فى خط سيره من المنبع إلى المصب يحمل العديد من نواتج أنشطة هذه الدول باعتبارها ملوثات. ولقد ثبت لارتفاع معدل الرصاص والزرنيق الموجود بالمياه فى بعض المناطق التى يتم فيها صرف مخلفات المصانع ويؤثر ذلك على الإصابة بالعسر الكلوى والأمراض التى تصيب العظام والتعرض للإصابة بمرض القلب أو ظهور أعراض الأنيميا.

كما أظهرت الدراسة ردود خطر تلوث مصادر مياه الشرب ببعض المبيدات التى ترش بالطائرات.

ثبت أيضاً كما يقول عبد المحسن صالح ظهور أعراض التسمم فى مصر بين العمال الذين يستخدمون فى رش المبيدات خصوصاً إذا كانوا يقفون ضد الريح فيدخل فى رئتهم ويلتصق بجلودهم، وبعد قليل ينقلون إلى المستشفيات.

وترتب على استخدام المبيدات الحشرية فقد البيئة الزراعية لكثير من الطيور التى كانت تعرف باسم صديق الفلاح مثل الهدهد وأبو قردان تلك

(١) زيادة تركيز الزئبق بمياه الر والشرب. راجع العلم والتنمية.

الطيور التى كانت هبة من الطبيعة للفلاح للقضاء على الآفات.
ثالثاً: تلوث المياه:

يدعو الدين إلى الطهارة والنظافة إلا أن الإنسان لربه لكتود.

ونحن نشاهد فى البرنامج التليفزيونى «هيه كلمة» أين يتبول ويتبرز الإنسان فى الريف والأضرار التى تلحق نتيجة تلوث المياه. نحن نشاهد يومياً أن الفلاح يستحم فى النهر مع المواشى، ويرمى الفضلات فى النهر، وبفضل ملابسه، وبالإضافة إلى مساهمة الإنسان فى تلوث النهر، تساهم المصانع التى أقيمت على ضفتى النهر والكازينوهات فى تلوث المياه. وهكذا تلوث كل مياه الأنهار والبحيرات والترع وشاطئ البحر الأبيض ولقد ثبت علمياً تزايد عدد الميكروبات فى مياه الأنهار إلى عشرات الألوف.

أهم مصادر تلوث المياه:

١ - أن التلوث الناتج عن البقايا السائلة والموادم التى تتخلف عن المصانع وتلقى إلى المسطحات المائية.

٢ - التلوث الناتج عن إستخدام المبيدات فى رش المحاصيل الزراعية.

٣ - النفايات الأدمية من بول وبراز فالماء الذى يدخل البيوت نظيفاً من غير ضرر يخرج محملاً بما لا يخطر على بال من بقايا فضلات الإنسان مروراً بالدهون وبقايا الأطعمة.

٤ - ما تتخلص منه المذابح ومصانع الجلود.

وما دام الأمر كذلك فلا بد أن تنتشر أوبئة رهيبة ولقد تم أخذ عينة أسماك من بحيرة مريوط بالإسكندرية وتبين أن بها كمية عالية من الزئبق.... وبطبيعة الحال فهناك من يأكل هذه الأسماك. وعندما تتراكم نسبة من هذه

العناصر الكيميائية فى جسم من يأكل السمك تبين لنا خطورة الأمر، ومدى تلوث مياه البحيرة.

وإذا ما عرفنا أيضاً أن حوالى ١٥٪ من أهل مصر ليس لديهم حتى الآن مياه نقية للشرب ويحصلون على المياه من الترعى لا يتضح لنا نوع المياه التى يشربوها.

رابعاً: الضوضاء:

صورة أخرى من صور تلوث البيئة والضوضاء وما يهيجنا ليس الضوضاء، بل الآثار النفسية والجسدية للضوضاء متعددة إبتداء من وسائل النقل والأصوات المنبعثة من أجهزة الراديو، وأبواق السيارات والأحداث التى تنبعث من المقاهى والورش والمحلات والطرق الجنونية على الآلات وكلها تعمل على تخريب الجهاز العصبى للإنسان، لأنها تزيد من سرعة النبض وتنشط الجهاز العصبى وزيادة إفراز مادة الأدرنالين مما يسبب إرتفاع نسبة السكر فى الدم وإرتفاع الضغط.

٣	المقدمة
---	---------

الفصل الأول

٥	علم الاجتماع والمشكلات الاجتماعية
٨	- الفرق بين المشكلة الاجتماعية والمشكلة السوسولوجية
٩	تعريف المشكلة الاجتماعية
١٩	تحديد المشكلة
٢٢	- نسية المشكلات الاجتماعية
٢٤	- تفسير المشكلات الاجتماعية

الفصل الثاني

المنظور السوسولوجي لفهم

٢٩	المشكلات الاجتماعية
٣٤	- اهتمام علماء الاجتماع بدراسة المشكلات
٣٦	- أسس تحديد المشكلات الاجتماعية
٤١	- أسباب المشكلات الاجتماعية

الفصل الثالث

٥٣	التفكك الاجتماعي والسلوك المنحرف
٥٥	المشكلة الاجتماعية والتفكك
٥٩	السلوك المنحرف

من أسباب التزايد في التثقل الانسرى في المجتمع

الفصل الرابع

- ٧٣ ————— مشكلة الهجرة
- ٧٧ ————— حركة الهجرة إلى المدن
- ٨٨ ————— الهجرة الخارجية كمسألة إجتماعية
- ١٠١ ————— الهجرة وأثرها على التنمية
- ١١١ ————— الهجرة الريفية الحضرية

الفصل الخامس

- ١٢١ ————— مشكلات المجتمعات اأغلية الريفية والحضرية
- ١٣٦ ————— أهم مشكلات الريف المصرى

الفصل السادس

- ١٤٣ ————— مشكلة الفقر
- ١٤٥ ————— التعريف بالمشكلة
- ١٤٥ ————— الفقر كمسألة إجتماعية
- ١٤٧ ————— دراسة ميدانية لحالة الفقر

الفصل السابع

- ١٨٥ ————— الأبعاد الإأتماعية للفقر فى الريف المصرى
- ١٨٨ ————— إشكالية البحث
- ١٨٩ ————— مفهوم الفقر
- ١٩٣ ————— المداخل السوسولوجية المفسرة للفقر
- ٢٠١ ————— الإنفتاح الإأقتصادى والفقراء

الفصل الثامن

(٢٤٣)

- ٢٤٣ الإنفاق وسلوك المستهلك في المجتمع المصري
- ٢٤٧ أهداف الدراسة
- ٢٥٠ تعريف الإنفاق
- ٢٥٨ المفاهيم الاقتصادية ونوعية الإنفاق
- ٢٦٨ الإنفاق وطبيعة البحث السوسولوجي
- ٢٧٥ مداخل دراسة السلوك الإنفاقي
- ٢٨٩ المجتمع المحلي الحضري (كمجتمع للدراسة)
- ٢٩٤ الأسرة كوحدة للتحليل
- ٢٩٧ أهم نتائج الدراسة

الفصل التاسع

- ٣٠١ التطرف (٢٤٣)

الفصل العاشر

- ٣٢٦ - ٣١٥ مشكلة تلوث البيئة

